وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة محمد خيضر_ بسكرة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم: العلوم الاجتماعية.

_ الرقم التسلسلي: 35

_ رقم التسجيل: 07/PG/D/SO/06

عنوان الأطروحة

التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر –حالة بلدية بسكرة نموذجا–

. أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في: علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب :

أمال لبعل

أشراف الأستاذ:

الأزهر العقبي

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قاسمي شوقي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	رئيسا
الأزهر العقبي	أستاذ	بسكرة	مشرفا و مقررا
شين سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
خليفة عبد القادر	أستاذ	ورقلة	عضوا مناقشا
لعلى فاروق	أستاذ محاضر (أ)	سطيف	عضوا مناقشا
سهى حمزاوي	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــــة: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: العلوم الاجتماعية

عنوان الأطروحة

التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر
-حالة بلدية بسكرة نموذجا-

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم الاجتماع

التخصص: علم اجتماع التنمية

إعداد الطالبة:
لبعل أمال

إشراف الأستاذ:
أ.د/ العقبي الأزهر

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

سورة الإسراء آية 85

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام والامتنان إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور "**العقبي الأزهر**" الذي قدم لي كل التوجيهات والنصائح والإرشادات ولم يدخر أي جهد في كل مراحل إعداد هذه الأطروحة بل كان الشخص الأول والأخير الحريص كل الحرص على إتمام هذا العمل وتجسيده بشكله النهائي.

جزيل الشكر لك أستاذي على كل ما قدمته لي، جزيل الشكر لك أستاذي على وقوفك إلى جانبي في كل أوقات العمل والإشراف في الوقت الذي لم أجد فيه إلا شخصك الكريم دون أي شخص أخر.

شكرا

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في سبيل إنجاح هذا العمل.

شكرا

فهـــرس المحتويـــات

شكر وتقدير

فهرس الجداول	4
فهرس الأشكال	8
مقدمة:	9
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة	12
1/- الإشكالية.	13
2/- تساؤلات الدراسة.	17
3/- أهمية الدراسة.	18
4/- أهداف الدراسة.	19
5/- مفاهيم الدراسة.	20
6/- المدخل النظري للدراسة.	27
7/- الدراسات السابقة.	36
الفصل الثاني: النمو الحضري ونشأة وتطور المدن في العالم:	48
تمهيد:	49
أولا: تعريف التحضر.	50
ثانيا: المداخل النظرية للتحضر.	58
ثالثا: تعريف المدينة ووظائفها.	68
رابعا: نشأة وتطور المدن في العالم.	83
خامسا: نماذج لبعض الدراسات الحضرية في العالم.	86
سادسا: أشكال تخطيط المدن في العالم.	90
خلاصة الفصل	96
الفصل الثالث: التخطيط الحضري: أنواعه وأهدافه.	97
تمهيد:	98
أولا: تطور مفهوم التخطيط الحضري.	99
ثانيا: خصائص التخطيط الحضري.	104
ثالثا: صفات التخطيط الحضري.	106

ثالثا: صفات التخطيط الحضري.	106
رابعا: مبادئ التخطيط الحضري.	107
خامسا: مراحل التخطيط الحضري.	109
سادسا: أنواع التخطيط الحضري.	111
سابعا: أهداف التخطيط الحضري.	117
ثامنا: نظريات تخطيط المدن.	121
خلاصة الفصل.	128
الفصل الرابع: التنمية ومعوقات التنمية المستدامة.	129
تمهيد	130
أولا: خصائص التنمية.	131
ثانيا: أنواع التنمية.	137
ثالثا: أبعاد التنمية.	145
رابعا: أهداف التنمية.	146
خامسا: نظريات التنمية.	148
سادسا: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة.	156
سابعا: أبعاد التنمية المستدامة.	162
ثامنا: المورد البشري والمشاركة الشعبية.	193
تاسعا: المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة.	216
خلاصة الفصل.	220
الفصل الخامس: التحضر والتخطيط البيئي في الجزائر:	221
تمهيد:	222
أولا: لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية.	223
ثانيا: أنواع المدن في الجزائر.	227
ثالثا: المراحل والملامح العامة للتحضر في الجزائر.	230
رابعا: مكانة البيئة ضمن التخطيط الحضري.	236
خامسا: أدوات التخطيط الحضري.	244
سادسا: الإطار الإستراتيجي للتخطيط البيئي في الجزائر.	258

خلاصة الفصل.	264
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	265
أولا: مجالات الدراسة:	266
أ/. المجال المكاني.	266
ب/. المجال البشري.	280
ج/. المجال الزمني.	283
ثانيا: منهج الدراسة.	285
ثالثا: أدوات جمع البيانات.	288
رابعا: عينة الدراسة.	293
خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.	296
الفصل السابع: عرض وتحليل البيانات الميدانية: تفسيرها ومناقشة النتائج	298
أولا: عرض وتحليل البيانات الميدانية	299
ثانيا: نتائج الدراسة.	374
أ/- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول.	374
ب/- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني.	376
ج/- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث.	378
د/- نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الرابع.	380
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	382
الخاتمة.	384
التوصيات .	388
قائمة المراجع والمصادر.	389
الملاحق.	

فهـــرس الجـــداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
	الجداول الخاصة بالمكلفين بعملية التخطيط الحضري	
01	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الجنس	287
02	يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن	289
03	يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	290
04	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الأقدمية في العمل	292
05	يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع العمل	294
06	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري ضمن المصالح الإدارية	295
07	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان والخدمات في عملية التخطيط الحضري	296
08	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص عملية إتمام التخطيط الحضري بالموازاة مع النمو الحضري للمناطق	298
09	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الحضري	299
10	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية التركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها في عملية التخطيط الحضري	300
11	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة جانب المنافسة مع المناطق الأخرى في عملية التخطيط الحضري	302
12	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص ترجمة عملية التخطيط الحضري لواقع السكان وقيمهم الاجتماعية والثقافية والمعمارية	303
13	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مراعاة البعد البيئي في عملية التخطيط الحضري:	305
14	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة عملية التخطيط الحضري لجانب حماية البيئة من التلوث	307
15	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إمكانية وضع تخطيط أو تصميم حضري يقود إلى ترشيد إستعمال الأرض وحماية البيئة.	308

16	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي تقف وراء العمل والتصميم التخطيطي.	310
17	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص رأيهم في مدى تأهيل الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري.	311
18	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على المكلفين بعملية التخطيط الحضري.	312
19	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود متابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري للوقوف على جودة ما تم تنفيذه.	314
20	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص نوعية الأفراد الأكثر فعالية في عملية التخطيط الحضري	315
21	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى العمل في التخطيط الحضري حسب توجيهات المخطط التوجيهي.	316
22	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة الدور الذي يتم تأديته داخل إطار عملية التخطيط الحضري.	317
23	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود شراكة من أي نوع في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الحضري بين المصالح:	318
24	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود دور ما للمواطن في عملية التصميم العمراني والمحافظة عليه.	319
25	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية عمل تخطيط أو تصميم حضري للمدينة يحمي البيئة ويكون صديق لها.	320
26	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إسناد عملية التخطيط الحضري على معطيات وموارد المدينة الطبيعية والمادية والبشرية.	321
27	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة الموجهات الأساسية لعملية التخطيط الحضري داخل المدينة.	322
28	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى الأخذ بعين الاعتبار الربط بين أقاليم المدينة وأقسامها أثناء عملية التخطيط الحضري.	323
29	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص تصوراتهم نحو عملية التخطيط الحضري	324
30	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طرق خلق التوافق بين السلطات في عملية التخطيط الحضري.	325

31	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى تحقيق التصميم والتخطيط الحضري لمتطلبات وحاجيات مستخدميه.	327
32	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة البيئة الداخلية والخارجية للسكان في عملية التصميم والتخطيط الحضريين	328
33	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص اقتراحهم لأسلوب تخطيطي منظم يضمن للمدينة بيئة نظيفة وصحية	329
34	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة وعمرانية في آن واحد	331
35	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى توافق المخططات الحضرية مع البيئة الطبيعية للسكان	333
36	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان العمل ضمن إطار المحافظة على البيئة معرقل لسيرورة عملية التخطيط الحضري	335
37	جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري	337
38	جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان تحسين أساليب العمران يلحق الضرر بالبيئة والمحيط	338
39	جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طرق توظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية للمجال الحضري	340
	الجداول الخاصة بأعضاء الجمعيات المحلية	
01	يوضح توزيع مفردات العينة حسب الجنس	341
02	يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن	342
03	يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي	343
04	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الأقدمية في الإنخراط في العمل الجمعوي	344
05	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية مشاركة الجمعية في العملية التخطيطية	345
06	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة متطلبات المواطن من الخدمات أثناء إعداد عملية التصاميم والمخططات الحضرية	346
07	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى عمل آلية التخطيط الحضري على نمو المدنية وكل أقسامها	347

08	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية عمل آلية التخطيط الحضري في تنظيم مجال المدينة والمحافظة على البيئة	348
09	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية المساهمة في التكفل بالمجال الحضري من خلال العمل الجمعوي	349
10	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى تجسيد العمل الجمعوي لمفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى المصالح الرسمية	350
11	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود تعاون وتنسيق بين العمل الجمعوي والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري	351
12	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية تحقيق الإنسجام بين الأعمال الجمعوية والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري	352
13	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص شكل المشاركة في عملية التخطيط الحضري	353
14	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان طول مدة تجسيد عملية التخطيط الحضري إداريا وميدانيا يؤثر على البيئة ويساهم في تدهورها	354
15	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة مساهمة العمل الجمعوي في تجسيد عملية التخطيط الحضري	355
16	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إتاحة العمل الجمعوي فرص المشاركة في المحافظة على البيئة من خلال التخطيط الحضري	356
17	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كانت المحافظة على بيئة صحية تشكل حافزا للعمل الجمعوي في متابعة وتقييم عملية التخطيط الحضري	357
18	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية مساهمة التنمية المستدامة في الجمع بين العمل الجمعوي والعمل المؤسسي الرسمي في إطار المحافظة على البيئة	358
19	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كانت المحافظة على بيئة صحية للمواطن تشكل عائقا إداريا في عملية التخطيط الحضري في ظل الظروف المادية للمدن	360
20	يوضح إجابات المبحوثين بخصوص رؤيتهم للمستقبل ومحيط وبيئة مدينتهم في ظل المخططات الحضرية الحالية	361

فهـــرس الأشـــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المدينة المربعة	79
02	المدينة المستطيلة	79
03	المدينة الدائرية	80
04		
05	المدينة المروحية	81
06	المدينة الأصبعية	81
07	المدينة الشعاعية	82
08	المدينة المتناثرة	82
09	المدينة الشباكية	83
10	المدينة متعددة النوى	83
11	المدينة الشريطية	84
12		

مـــقدمـــــة:

تعتبر المدينة من أهم حقول البحث والدراسات في هذه الألفية، والتي جلبت إهتمام كل الإختصاصات، وهذا على حسب تنوعها وتنوع مجال بحثها وعملها، نظرا لما تتمتع به من مميزات وخصائص سياسية وإقتصادية واجتماعية وثقافية وكذلك عمرانية، في هذا الإطار نجد أن المدينة قد قطعت عدة أشواط في تحولاتها ومكوناتها، والمراحل والفترات التي مرت بها، ما جعلها تكسب عدة أوجه وأشكال، وتوفر عدة وظائف وخدمات، لذا فالمدينة الآن لها مكانة حضرية واسعة النطاق وجب أخذها بعين الإعتبار والإهتمام بشكل خاص أكثر من قبل، نظرا للنمو والتطور والشكل الضخم والهائل التي أصبحت تتميز به في الوقت الحالي.

إن التحول الذي تعرفه المدينة ساهم في التعرف على طبيعة سلوكات الأفراد القاطنين بها، وكذا نمط معيشتهم ومتطلباتهم وتطلعاتهم، هذه السلوكات أبرزت دور علم الإجتماع والحاجة الماسة إليه في التعرف على العمليات الإجتماعية، ودور الفرد في تغيير وتطوير شكل ومحتوى وخصائص المدينة حسب توجهاته، هذا الإهتمام تبلور من خلال علم الإجتماع الحضري، الذي عمل على المزج بين عنصرين هامين: العنصر الاجتماعي الإنساني بين قاطنيها، وكيفية تجسيد ثقافتهم الحضرية على الأرض في شكل بنايات وهياكل مادية، إذ يمكن القول في الأخير أن علم الإجتماع الحضري هو أحد العلوم الذي إهتم بالظاهرة الحضرية وتوسع المدن وامتداداتها.

إن أهم ظاهرة كانت محط إهتمام علم الاجتماع الحضري هو إفرازات وإنعكاسات تطور المدينة والمراكز الحضرية، وتنوع نشاطات ووظائف قاطنيها، وأهم إفراز يمكن الحديث عنه هو تلوث المجال الحضري وإستنزاف موارده بكل أنواعها الطبيعية والمادية والبشرية، نتيجة للتطورات الصناعية والتكنولوجية التي تعرفها المدن، في هذا الجانب بالأخص نجد تركيز الدراسات السوسيولوجية على الظاهرة الحضرية من خلال الوقوف على مدى التفاعل بين الإنسان والبيئة التي يسكنها، حيث أن البيئة تمارس على الجماعة والأفراد تأثيرات واضحة على حياتهم، ويمكن القول أن العكس صحيح، إذ يمارس الأفراد كذلك تأثيرات واضحة على البيئة، وفي نفس الوقت يعتبر الفرد أحد مسببات المشاكل التي تعرفها الآن المدينة والبيئة في آن واحد، وفي ذلك الوقت هو الحل والمعالج لهذه المشاكل.

والجزائر تعرف نفس الحالة مثلها مثل باقي الدول، مدنها تعيش تطورات وتغيرات هائلة ومستمرة، قطعت من خلالها عدة أشواط في التحول والإنتقال من مرحلة إلى أخرى، وقد حاولت هذه المدن رغم تنوع خصائصها ومميزاتها من منطقة إلى أخرى، تحسين شبكاتها، ومجال

العمل والخدمات والوظائف بها، في ذات الوقت مواكبة التطور والتغير الذي تعرفه باقي مدن العالم، ما جعلها تعيش أزمات وبعض المشاكل حالت دون تثمينها بشكل أحسن.

وهنا لا يمكن الحديث عن تنمية حضرية فعالة والبحث عن آلياتها وميكانيزماتها دون الأخذ بعين الإعتبار أهم العوامل الواجب توفيرها لتحقيق ذلك، ويأتي في الصدارة عامل المورد البشري بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والمادية، وهي العناصر الأساسية المحققة لتنمية حقة فعالة ومستمرة.

إن حضور المورد البشري ضروري لتجسيد أهم العمليات التي تعمل على تنظيم وتسيير المجال الحضري وبالتالي تطويره وتحسينه، إذ يمكن تحقيق ذلك من خلال أحد الأنشطة والوظائف التي تعمل على حسن إستغلال وتوظيف المدينة وهي "**التخطيط الحضري**" الذي يعتبر مجموعة إستراتيجيات تتبعها الجهات المسؤولة عن إتخاذ القرارات الخاصة بتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع العمران في المدينة، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر فائدة، هذا الرسم المستقبلي لشكل وحجم المدينة يتم من طرف هذا المورد البشري والذي يجب إستغلاله أحسن إستغلال لتكون هذه العملية أحد الميكانيزمات المساهمة في تنمية المدينة، لأن في عملية التخطيط الحضري يتم العمل حسب الخصائص الطبيعية والظواهر المختلفة للمناطق الحضرية والمتمثلة في: التضاريس، التربة، المياه، عناصر المناخ، مع المحافظة على الجوانب الاجتماعية والنفسية والثقافية للبيئة الحضارية، ما يسمح لنا بالحديث عن تنمية مستدامة تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد، وتجنب الإضرار بالبيئة بقدر الإمكان عن طريق التخطيط وحسن تسيير موارد البيئة، ويمكن تحقيقها إعتمادا على الفرد مهما كان دوره ومجال عمله سواء ضمن الجهات الرسمية أو خارج هذه الهيئات الرسمية.

في هذا الإطار تشكل هذه الدراسة محاولة للبحث عن سيرورة آلية التخطيط الحضري، ومدى مساهمة المـــورد البشري في تفعيلها مع المحافظة بل والمشاركة في تحقيق تنمية فعالة ومستدامـــة، بالموازاة مع توفر الموارد بكل أنواعها، والمحافظة عليها إعتمادا على كل الإمكانيات المتاحة والتي من شأنها إيجاد هوية خاصة بالمدينة في ظل بيئة صحية وحيوية.

سوف أحاول وعلى مدار فصول الدراسة، إبراز العلاقة بين التخطيط الحضري الفعال من خلال أدواته والأفراد المكلفين به وطريقته في تنمية المدينة تنمية مستدامة باستدامة الموارد الطبيعية والمادية، ومحاولة إسقاط هذه العلاقة على أحد المدن الجزائرية، ولذا فموضوع الدراسة يتمحور حول: "**التخطيط الحضري والتنمية المستدامة**".

هذا وقد كان محتوى فصول الدراسة المقترحة على النحو التالي:

الفصل الأول: قد خصص للبناء المنهجي للدراسة، حيث تضمن الإشكالية وتساؤلات الدراسة وأسباب إختيارها، بالإضافة إلى المدخل النظري المتبنى ومختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع المعالج، فضلا عن الدراسات السابقة الأجنبية والعربية والجزائرية.

الفصل الثاني: فقد تم من خلاله التعرض إلى التحضر والنمو الحضري من حيث التعريف، ثم أهم المداخل النظرية للتحضر، كما إستعرضت عنصر المدينة من خلال تعريفها وتحديد وظائفها قديما وحديثا، لأجل إستعراض نشأة وتطور المدن في العالم، وبعض النماذج لبعض الدراسات الحضرية في العالم وصولا عند أهم أشكال تخطيط المدن المعتمدة في الوقت الحالي.

الفصل الثالث: تناولت فيه التخطيط الحضري من خلال إستعراض مفهومه وخصائصه وأهدافه وكذلك صفاته، ثم أهم مبادئه ومراحله وأهم أنواعه.

الفصل الرابع: فقد خصص لعنصر التنمية والتنمية المستدامة من خلال الوقوف عند خصائص التنمية وأنواعها وأهم أبعادها وأهدافها، بالإضافة إلى نظريات التنمية وصولا إلى إستعراض السياق التاريخي لتطور مفهومها، ثم التطرق إلى تنمية المستدامة بكل مضامينها وأبعادها، في الأخير معالجة عنصر المورد البشري والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة.

الفصل الخامس: خصص لعنصر التحضر والتخطيط البيئي في الجزائر حيث قدمت لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية، من خلال نشأتها وتطورها، بالإضافة إلى أنواع المدن الجزائرية، وأهم المراحل والملامح العامة للتحضر في الجزائر، ثم أعرض أهم أدوات التخطيط الحضري في الجزائر ، هذا وقد حاولت إبراز مكانة البيئة ضمن التخطيط الحضري في الجزائر والإطار الإستراتيجي لذلك ضمن مسار التنمية المستدامة.

الفصل السادس: عرضت فيه الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية حيث بينت فيه مجالات الدراسة والعينة البحثية، والمنهج والأدوات المستعملة في جمع البيانات، فضلا عن الأساليب الإحصائية المستخدمة لذلك الغرض.

الفصل السابع: كان محور الدراسة الميدانية، إذ تم فيه عرض وتحليل البيانات الميدانية المتحصل عليها، وتفسيرها في ضوء تساؤلات الدراسة والإطار النظري المتعمد وصولا إلى استخلاص النتائج. وفي ضوئها قدمت جملة من التوصيات.

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة.

1/- الإشكالية.

2/- تساؤلات الدراسة.

3/- أهمية الموضوع.

4/- أهداف الموضوع.

5/- مفاهيم الدراسة.

6/- المدخل النظري للدراسة.

7/- الدراسات السابقة.

الإشكاليـــة:

تعيش المدينة في الوقت الحالي عدة تغيرات وتطورات على جميع المستويات من أجل تلبية حاجات سكانها وبنوعية جيدة، حتى الخدمات الواجب توفيرها مستقبلا لهم والتي يجب أن تتكيف وطبيعة هذه التغيرات، خاصة في ظل النمو الهائل الذي تعرفه المدن في عدد السكان، والذي نجده يتضاعف مرات ومرات.

ونتيجة لهذا التغير نرى المدينة ملزمة بتوفير كل الظروف المناسبة لتحقيق مستوى معيشي أفضل للفرد أو بالأحرى سكانها، وفي ذلك هي مجبرة على تبني سياسة حضرية جد منتظمة ودقيقة تعمل من خلالها على التوزيع الأمثل لهذه الخدمات في ظل توفير هذا المناخ من خلال إجراءات وعمليات منسقة مدرجة ضمن هذه السياسة الحضرية أهمها: عملية التخطيط الحضري.

والآن نجد أن التخطيط الحضري أكثر أهمية من أي وقت مضى، في ظل طبيعة المتغيرات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعمرانية التي يجب أن يتعامل معها، وهو الآن في ظل التوجه الجديد للتنمية في المدن مطالب بخلق مجال حضري منظم مع مراعاة المحافظة الدائمة على الموارد البيئية والطبيعية للمجال الحضري، لذا يعتبر التخطيط الحضري من أهم المقاييس التي تقيس تقدم الدول، والتي حققت تقدم علمي بموارد مختلفة وجيدة نظرا لإهتمامها بهذا الجانب، لذا وجب على الدول النامية كذلك أن تأخذ بعين الإعتبار أهمية التخطيط الحضري، فمن خلاله يمكن إفساح المجال للتصور العلمي للحياة المستقبلية للفرد وللمدينة، والعمل على تطوير الكوادر العاملة في هذا المجال في ظل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبناة مع مراعاة التصميم البيئي الجيد المتوازن لكل الهياكل الحضرية في المدينة.

وبالنظر إلى الواقع المعاش في المدينة الجزائرية نجد عملية التخطيط الحضري لا تحظى بالاهتمام الواجب، في ظل إهتمام السلطة بالجانب السياسي والإداري وإهمال الجانب التخطيطي بكل مضامينه، هذا الإهمال لم يقتصر على الأجهزة الإدارية، بل تعدى إلى كل المجالات المرتبطة بالعملية خاصة إهمال ضرورة إشراك الفرد في إعداد المخططات الأساسية للمدن، والتي من شروطها الأخذ بعين الإعتبار رأي المواطن في إعداد المخططات الأساسية للمدن التي يجب أن تتطور وتنتقل من وضع إلى وضع آخر أحسن وفقا لرأي الجمهور المستفيـــد من هذه المخططـــات، لكن في أرض الواقع هذا الشرط غائب تماما ما أوقع المدينة الجزائرية في وابل من المشاكل التي نتجت عن سوء التخطيط الحضري وسوء إستخدام مضامين هذه العملية بشكل صحيح

ومنظم، ما أدى إلى تراكم المشاكل الحضرية بشكل هائل، وأصبح الأمر بحاجة إلى حل جذري وعدم تجاوز أي خطوة ومرحلة من مراحل عملية التخطيط الحضري، خاصة المرحلة التي تقتضي تدخل الفرد شخصيا ومن خلال كل المواقع التي يتواجد بها لأن الأمر أصبح متعلق بمدن بكاملها أو أحياء كبيرة وواسعة، إذ من الصعب تركها وإقامة غيرها، ولو كان الأمر يتعلق بعمارة لتم هدمها وإقامة غيرها.

إن مهمة التخطيط الحضري من المهام المرتبطة إرتباطا وثيقا بالفرد، أو بالأحرى المورد البشري، فهو أحد ركائزها والدعامة الأساسية لها، نظرا لكون هذه العملية صعبة التحقيق من طرف شخص واحد، بل يجب أن تتم في ظل عمل فريق من الأشخاص كل حسب تخصصه:فمنها الجغرافي الذي يوفر معلومات طبوغرافية على الأرض، وطبيعة الانحدارات ونوع التكوينات الأرضية من تربة وصخور وطبيعة المناخ السائد، وخصائص عناصره والنظام الهيدرولوجي والمشاكل البيئية، كذلك الأخصائي الإجتماعي الذي يوضح طبيعة الحياة الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة والمستوى الاجتماعي والثقافي للسكان وميولهم ورغباتهم، والأخصائي الاقتصادي الذي تتباين أدوراه من موقع إلى آخر، أما الأخصائي الهندسي فيأخذ على عاتقه معالجة المشاكل التي يتم تحديدها من قبل المختصين السابقين الذكر.

وهكذا تتم العملية الهندسية والتخطيطية للمجال الحضري بشكل دقيق لكن في أرض الواقع هذا الحضور للعنصر البشري غير مؤكد، ما جعل أحياء المدينة وكل مجالاتها الحضرية يسودها عدم النظام والخوض العمرانية والمعمارية، بالتالي هدر المجال البيئي وظهور مشاكل التلوث وسوء التنظيم العمراني، فأصبح من الواجب أن توجه عملية التخطيط الحضري في ظل بيئة طبيعية مستدامة باستدامة مواردها، من أجل خلق مجال حضري منظم مع مراعاة تحقيق توازن إقليمي بين جمع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات دون حصرها في مكان واحد، حتى لا تنتج مشاكل أخرى للمدينة في غنى عنها، مع الاستعمال الأمثل للأرض من خلال وضع تصميم بيئي متوازن منسجم وطبيعة المتغيرات المختلفة للبيئة الآمنة لسكان المدينة.

إن عملية التخطيط الحضري عبارة عن عمل مشترك لأنها عملية ذات طبيعة إنسانية، كل شخص فيها ساهم بدرجة أو بأخرى في فعاليتها، فالمورد البشري هنا ممارس لدوريين أساسيين: مستفيد من عملية التخطيط الحضري باعتباره مواطن يقطن داخل مجال المدينة، يتلقى ويستوعب كل ما توفره له الحياة الحضرية داخل هذا المجال المخصص له، كذلك نجده مسؤول عن هذه العملية

باعتباره أحد أركانها والفاعل الوحيد في تحقيقها وفي كلا الدوريين ما زالت عملية التخطيط الحضري لحد الساعة تواجه صعوبات وأخطاء فادحة أثناء تجسيدها على أرض الواقع.

ما أدى إلى تدهور صورة المدينة ومجالها، وزيادة الضغط على مرافقها وخدماتها، وبالتالي فإن القرارات التي يتخذها هنا المورد البشري من خلال هذه الأدوار عادة هي قرارات ذات صبغة قانونية بحتة ما يجعلها تؤثر لا محالة على البيئة الحضرية، وعلى كل ما تحتويه من أنشطة الأمر الذي استوجب ضرورة ضبط هذه الأدوار، وتحديد صلاحيات كل واحد منها وفقا لخطة ممنهجة ومرتبطة بعملية التحضر وتوسع مجال البيئات الحضرية، وكلما زادت درجة تحديد دور المورد البشري في عملية التخطيط الحضري، كلما أصبحت هذه العملية ذو طبيعة بنائية مميزة في ظل مشاركة لسكان المجال الحضري في إدارة شؤون مدينتهم بكل روح ديمقراطية وبكل مسؤولية في نفس الوقت.

إن تخطيط المدينة بدون أدنى شك وسيلة من وسائل النهوض بالمجال الحضري وفي ذلك نجدها تستعمل عدة وسائل وطرق يتم توظيفها لبناء خطة حضرية محلية وفق جدول زمني دقيق، هذه الوسائل مرتبطة بالإمكانيات المادية والطبيعية والبيئية وكذلك البشرية المتوفرة، حيث وجب أن تكون ذو طبيعة مرنة حتى تصبح العملية بأكملها أكثر ديناميكية وإنسجام، هذه الوسائل التي تتنوع بين ما هو مادي وبشري، وجب العمل بها مع ضرورة الموازنة بينها في الدقة والعمل، مع الاستعانة بمخططات ومصادر جديدة دائما حتى تتماشى وعملية التخطيط الحضري مع ما هو موجود ومتوفر بالمدينة، وهنا أصبح من الضروري توفير كل هذه الوسائل وتحديد غاياتها وأهدافها من اجل سرعة العمل والتنفيذ، هذه الوسائل هي خرائط ورسوم بيانية ومعلومات لإظهار موقع المنطقة واستخدام الأرض في داخل المدينة وفي خارجها، وإمكانية تطوير هذه المناطق وفق ما يتناسب مع طبيعة تنميتها وتطويرها وحل مشكلاتها المختلفة، هذه التنمية التي يجب أن تتم وفق توجه واحد هو المحافظة على المجال البيئي، أو بالأحرى المحافظة على كل ما توفره المدينة ومجالها الحضري من موارد البيئية حتى نحافظ على ما يجب أن يكون موجود لأجيال المستقبل.

ونتيجة لما تعاني منه مدننا في الوقت الحالي من تلوث وإزدحام، وكذا إندثار للموروث الحضـــاري، وأيضا الاختلالات في إستعمالات الأرض وعدم إستخدام نماذج متعددة من البناء والأساليب التخطيطية الحضرية، وعدم مراعاة التاريخ المادي للمدينة، جاءت هذه الدراسة لتبحث عن طريقة إستغلال آلية التخطيط الحضري بكل معانيها ومدلولاتها، ووسائلها المتاحة في خلق مجال حضري متوازن وصحي للفرد، والبحث في الكيفية عمل هذه الآلية على إنعاش المسار

الحضري لكل نشاطات وخدمات المدينة وكيفية عملها على تطوير هياكل المدينة وبنيتها التحتية في ظل المحافظة على البيئة والإستغلال الأمثل للأرض.

إن الدراسة الحالية تنطلق إشكاليتها من فكرة دور المورد البشري بكل الأدوار التي يلعبها من خلال عملية التخطيط الحضري ومساهمتها في التنمية المستدامة وهي الفكرة الأساسية التي سيتم عرضها من خلال التساؤل العام للدراسة والتساؤلات الفرعية التي ستعرض لاحقا.

تساؤلات الدراسة:

إن التساؤل الرئيسي للدراسة يتمحور حول عملية التخطيط الحضري وكل الفاعلين بها من موارد بشرية وبكل أدوارهم، ووسائل مادية وبكل أنواعها في تطوير المجال الحضري وتنميته تنمية فعالة مستدامة، وهو كما يلي:

* هل بإمكان عملية التخطيط الحضري المساهمة في التنمية المستدامة للمدينة؟

وتحت التساؤل العام تندرج تساؤلات فرعية نعرضها كما يلي:

1/ هل بإمكان التخطيط الحضري توفير مجال حضري منظم وصحي؟

- توجيه وضبط توسع البيئة الحضرية بما يتناسب وتوزيع جغرافي أفضل.
- وضع سياسات حضرية موجهة ومنظمة للعملية.

2/ هل وجود المورد البشري مقتصر على أحد جوانب عملية التخطيط الحضري دون الأخرى أو تراه موجودا في كل مستويات وجوانب العملية؟

- إعداد وتوجيه الأفراد القادرين على المساهمة في العملية.
- توزيع المهام والخدمات وفقا لطبيعة الاشتراك في العملية التخطيطية.

3/ هل بإمكان عملية التخطيط الحضري أن توجه التخطيط السيء للمجال الحضري؟

- إعداد الأسس التنظيمية لاستعمالات الأرض والاستنفاع بها وفقا لقواعد منظمة.
- ضبط الجوانب المعمارية والتصاميم المرئية والتجميل العمراني للمجال الحضري.

4/ هل بالإمكان تحقيق تخطيط حضري بيئي يتلاءم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة؟

- تحديد الأساليب العلمية لتدخل المورد البشري في المساهمة في العملية التخطيطية.
- الاستغلال الأفضل للموارد وجهود المواطنين والعمل المشترك لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتوقف أهمية أي بحث على أهمية الظاهرة المدروسة وعلى قيمتها العلمية والعملية ومدى إسهامها في إثراء المعرفة النظرية واستغلال نتائجها في الجانب الميداني وهي:

1/ أهمية هذه الدراسة تنطلق من أهمية الموارد البشرية كأحد مقومات التنمية المستدامة، وباعتباره مورد غير قابل للزوال مقارنة بالموارد الأخرى، وأهمية تدخله في تحقيق هذه التنمية بسبل رسمية وأخرى غير رسمية ضمن المجال المتواجد به.

2/ التعرف على مدى إرتباط التخطيط الحضري بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال كل وسائله وإمكانيته التي يستمدها من المجال البيئي الذي يعمل على تنظيمه، وآلية توظيفها للمحافظة على الموارد الطبيعية المتوفرة لذلك.

3/ تقديم أهم ملامح السياسة التخطيطية الحضرية التي بإمكانها النهوض بمدينة بسكرة، والتي من خلالها يمكن رسم مسار للسياسات التنموية التي تعمل من خلال المحافظة على البيئة وتثمينها.

4/ التعرف على استعمالات الأرض واستخداماتها من طرف الفرد ضمن مكانته وتحديد أهم ملامح المطابقة بين هذه الاستعمالات والتوزيع المكاني للأفراد في محاور توسع حضرية وعمرانية واضحة لمدينة بسكرة.

أهداف الدراسة:

إن قيمة البحث العلمي من قيمة الأهداف المسطرة له، فعلى قدر عمليتها وخدمتها للفـــرد والمجتمـــع، تحدد قيمة هذا البحث أو ذاك، ويجب على الباحث قبل الشروع في عملية البحث، أن يضع الأهداف التي تكون الأساس الذي يوجه بحثه في مختلف مراحله، فلا يمكن تصور بحث دون وجود أهداف مسبقة تحكمه، وعليه تكمن أهداف دراستنا فيما يلي:

1/ دراسة المجال الحضري وكيفية تنظيم أنشطته وخدماته الموجهة لكل الأفراد الذين يقطنون مجال المدينة ويستفيدون من كل ما هو متوفر في هذا المجال الحضري وانعكاس هذه الممارسات الفردية على البيئة.

2/ تحديد طبيعة العلاقة بين عملية التخطيط الحضري العلمي المنظم لمجال المدينة والتنمية المستدامة، ومدى تأثير كل عنصر على الأخر، وتحديد عناصر هذه العلاقة وأهم متغيراتها.

3/ وصف وتشخيص للوضعية الحالية للشبكة الحضرية ضمن التخطيط الحضري وما أسفرت عنه من نتائج وانعكاسات سواء الإيجابية منها أو السلبية، على مستوى المحيط والبيئة، وإبراز أهم مميزات وخصائص هذه الآلية، ومعرفة مضمونها واتجاهاتها.

4/ الوقوف والتعرف على آليات ومهام التخطيط الحضري عن كثب ومعرفة أهم الطرق والأساليب المعتمدة في هذه العملية، وكيفية تدخل الأفراد باعتبارهم أحد عناصر هذه العملية.

5/ إبراز أهمية البيئة بالنسبة للفرد، والتي أصبحت في الوقت الحالي مهددة بكل الأخطار خاصة خطر زوالها وزوال مواردها، من خلال عمله ضمن المجال الحضري في المحافظة علـــى البيئـــة، ودوره في التحديث، وفي تحقيق تنمية مستدامة باستدامة مواردها بكل أنواعها.

مفاهيـــم الدراســـة:

تعتبر المفاهيم المفتاح الأساسي للبحوث العلمية، خاصة البحوث الاجتماعية والإنسانية، لما لها من أهمية علمية كبيرة في توضيح الإطار النظري للدراسة، وتوجيه وترشيد الإطار الميداني في المسلك الصحيح، ومن هنا سأسعى إلى تقديم تعاريف لغوية وأخرى اصطلاحية وثالثة إجرائية لإبراز معانيها ودلالاتها في هذه الدراسة، هذه المفاهيم هي كالتالي:

1/ التخطيط الحضري:

يعد التخطيط الحضري أحد أهم أنواع التخطيط في المجتمع، ونظرا لأنه يتوجه إلى بيئة معينة مختلفة عن البيئات الأخرى، فأصبح للتخطيط الحضري طبيعة وصفات مميزة عن أنواع التخطيـــط، إذ له صفات وطبيعة مميزة مستمدة من بيئة المدينة التي تتصف ببنية اقتصادية متنوعة ومغايرة.

أ/ التعريف اللغوي للتخطيط الحضري:

يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من الأنشطة الحضرية، وتتضمن الإستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث بناءا على مجموعة معايير علمية واضحة.

ويقصد بالتخطيط الحضري أنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية، بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع، في تناسق بين جوانب ثلاث هي: المعـــماري والتصمـــيم المدنـــي، والتجميل المعماري، وهذا ما يشكل القاعدة التي ينهض عليها التصميم الطبيعي للمرحلة الأخيرة[1].

---

(1) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص: 235.

ب/ التعريف الاصطلاحي للتخطيط الحضري:

يمكن الحديث عن الشكل العام للتخطيط الحضري بأنه محاولة لرسم سياسة علمية للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أو طبيعية أو مادية، لتحقيق أهداف إجتماعية واقتصادية تهدف مهما اختلفت من مجتمع لأخر إلى تحقيق حياة أفضل للمواطنين[1].

كما يعرف التخطيط الحضري بأنه وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون التخطيط سليما يجب أن يكون واقعيا محققا للهدف في الوقت المناسب والمحدد له، ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية[2].

ومما سبق يمكن القول أن التخطيط الحضري هو ترجمة لمجموعة إستراتيجيات على ارض الواقع وذلك من خلال:

1/ الاستغلال الأمثل والمنظم للموارد الطبيعية والبشرية والمادية المتاحة داخل المدينة.

2/ يتم العمل وفق الأهداف الاجتماعية للمجتمع مهما اختلفت مناطق تواجده من مكان لأخر.

3/ يعتبر التخطيط الحضري آلية تسيير وفقا لمجال زمني محدد لكن بدرجة عالية من الدقة والإنجاز من اجل وضع حياتي أفضل للفرد[3].

وعليه التخطيط الحضري هو محاولة لتهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها، فالإنسان يسعى دائما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها، وإيجاد الأدوات التي يمكن أن تحقق الانسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع من اجل ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا[4].

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن التخطيط الحضري هو آلية وأسلوب عمل يتم من خلالها ضبط التوسعات العمرانية للمدينة وتحقيق إطار معيشي ملائم للسكان وتنظيم البيئة.

فالتخطيط الحضري هو أحد الأدوات المترجمة للحاجيات الاجتماعية للسكان داخل بيئة ملائمة، تضمن التنمية الحضرية بشتى أشكالها من خلال التسيير لمجالات النقل والتنقل، الطرق

---

(1) متعب مناف جاسم، التخطيط والمجتمع، جامعة بغداد، العراق، 1976، ص: 95.

(2) حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 1994، ص: 10.

(3) عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري: تحليل نظري وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983، ص: 20.

(4) مصطفى وتي، علم الاجتماع العمران ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1981، ص: 46.

والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم والراحة والعمل والخدمات، ولا يكون التخطيط الحضري متكاملا إلا من خلال أحد المقومات الأساسية والحديث وهو المشاركة الجماعية في اتخاذ القـرارات (مؤسسات، هيئات، تنظيمات، مجتمع مدني، ... إلخ) وهذا من اجل الشعور بالانتماء والمسؤولية وروح المبادرة والاهتمام بالفرد والجماعة، أي أن التخطيط الحضري من هذه الزاوية يحمل في طياته مفهوم الاستدامة التي يأمل المخططون إدخالها على الحياة الحضرية[1].

هذا التعريف نلاحظ أنه أشار إلى عنصر هام وضروري لتجسيد عملية التخطيط الحضري وهو عنصر المشاركة الجماعية في العملية التسييرية في المجال الحضري، ضمن إطار مفهوم الاستدامة.

بعد عرض لمجموعة التعاريف للتخطيط الحضري يمكن قراءتها وتحليلها في ضوء ما ورد فيها من محتوى علمي منظم ودقيق، إذ يلاحظ من خلالها أنه من الصعب الوصول إلى تعريف شامل للتخطيط الحضري، إذ أن كل تعريف من التعريفات السابقة يهتم بجانب معين، كما نلاحظ أن بعض التعاريف تركز على الجوانب المادية التطبيقية لعملية التخطيط الحضري، والبعض الأخر يرى أنه مهنة وتخصص مهمته توظيف واستخدام مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية بهدف الوصول إلى تكوين وتطوير بيئة حضرية مناسبة لعيش الإنسان وإتباع حاجاته الماديـة والمعنويـة، وربما يلاحظ كذلك أنه مهما كانت طبيعة هذه التعريفات والتصورات المتعلقة بالتخطيط الحضري فإن هناك مجموعة من الصفات لابد أن تتوفر في أي عملية أو عمليات التخطيط الحضري وهي:

* أن يشتمل على مقاييس ومعايير كيفية وكمية على أساسها يتم تخطيط المدينة.
* أن يعمل على التوازن والتوفيق بين التصورات للجهات الإدارية للدولة والعوامل التي تؤثر في المجتمع.
* أن يحصل التخطيط الحضري على دعم الدولة وجهات وضع القرار حتى يجد التأييد من ثمة التنفيذ.
* أن يتضمن التخطيط الحضري شروط الذوق والجمال الفني والوظيفة الملائمة للجميع في المجتمع.

---

(1) حواس سلمان محمود، أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية، مجلة القافلة، العدد02، المجلد 44، السعودية، 1996، ص: 37.

* أن يعكس التخطيط الحضري القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية والاقتصادية في المجتمع.

* أن يتضمن التخطيط الحضري قواعد وأسس واضحة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها في البيئة الحضرية.

وهكذا يلاحظ أن التخطيط الحضري مثل سائر أنواع التخطيط الأخرى، لابد أن يعكس قيما إجتماعية وثقافية ومعمارية بشكل صريح أو ضمني[1].

وبالتالي يمكن التوصل إلى **التعريف الإجرائي لمفهوم التخطيط الحضري** على أنه:

أحد أساليب التخطيط التي تركز على إقليم معين، بهدف دراسة الموارد والإمكانات في ذلك الإقليـــم، وإستغلالها خلال فترة زمنية معينة بأعلى معدل وأقل تكلفة ممكنة وفي أقصى وقت، مع تعبئة وتنظيم جهود المواطنين في البيئات المحلية وتوجيهها للعمل المشترك بإشراف السلطات المحلية في الإقليم، وضمن الإستراتيجية العامة للدولة بغية النهوض بالإقليم وإزدهاره، بحيث يتحقق بناءا على ذلك أعلى معدل نمو تذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على حل المشاكل العمرانية[2].

يمارس في منطقة معينة ليشكل أسلوبا للإعداد وتوضيح الأهداف التفصيلية في ترتيب الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية في ذلك المكان، يحمل السمات الرئيسية للتخطيط المتمثلة في أعمال متابعة مصممة لحل المشاكل المستقبلية عبر فترات مختلفة تبعا لنوع ومستوى التخطيط نفسه، هذه الأعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشاكل وتنتهي بوضع تقويم لطرق العمل المختلفة بصيغها الشاملة، والإعلان عن السياسات أو الاستراتجيات المتبعة في ذلك التخطيط الذي يكون بديلا أو خليطا من البدائل التخطيطية في صياغة الأهداف العامة والتفصيلية والخاصة التي يمكن تحديدها وقياسها وتحديد المعوقات المختلفة المحتمل مجابهتها وكيفية التغلب عليها وصولا إلى المستقبل المنشود[3].

---

(1) إسحاق يعقوب القطب، عبد الله أبو عياش، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص: 35.

(2) ثائر مطلق محمد معاصرة، **التخطيط الإقليمي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 102.

(3) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، "**برنامج التنمية المحلية**"، فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، ولاية بسكرة، جانفي، 2003.

2/ التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعاريف التنمية المستدامة، فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وبرزت هذه التنمية على أنها تلك المجهودات التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتهم.

أ/ التعريف اللغوي للتنمية المستدامة:

يعود أصل مصطلح "الاستدامة" إلى علم الايكولوجيا Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن شكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيسي الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد على تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل "استدام" بمعان متعددة، منها: التأني في الشيء وطلب دوامه، والمواظبة عليه، وكلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياستها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة عليها، وبناءا على ذلك يمكن القول بأن مصطلح التنمية المستدامة يشمل مبدأ الاستمرارية، ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى[1].

ب/ التعريف الإصطلاحي للتنمية المستدامة:

يبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصنع اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، رغم أنها تبدو للوهلة الأولى واضحة، إلا أنها عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، فمن التعاريف نجد : أنها تلك التنمية التي تهيئ لجعل الحاضر ومتطلباته الأساسية والمشروعة دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم: أي استجابة التنمية لحاجات الحاضر دون

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 23.

المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، وهي بذلك تنمية متكاملة، ويعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على رأس المال البشري والقيم الاجتماعية، والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع[1].

نقرأ من هذا التعريف أن التنمية هي تظافر للموارد بشكل يحقق أكبر منفعة أو عائد للأجيال المستقبلية مع المحافظة على تلك الموارد.

وفي تعريف أخر نجد أن التنمية المستدامة هي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لنا والتي ليست ملكا لنا وحدنا فقد تركها لنا الآباء والأجداد، والآن تقع علينا مسؤولية تركها لأولادنا وأحفادنا في حالة جيدة، وإن لم نستطيع أن نحسن استغلالها فلا يجب أن نتسبب في تدهورها وتدميرها[2].

وفي تعريف آخر نجد أن مفهوم التنمية المستدامة مرتبط بمفهوم التنمية، وهي تنمية قابلة للاستمرار، والتي تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته، والتركيز ليس فقط على الكم بل النوع مثل تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، وتهدف التنمية المستدامة أيضا إلى الإهتمام بشكل رئيسي إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية، حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان، وأن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة[3].

نقرأ من هذا التعريف أن هناك تداخل بين مفهوم البيئة ومفهوم التنمية، هذا التداخل الذي من خلاله تجسد مفهوم التنمية المستدامة والتي تهتم في مضمونها بالأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.

---

(1) خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 157.

(2) محمد عاطف كشك، **التنمية المستدامة سراب أو حلم قابل للتحقيق**، مجلة القافلة، العدد 12، المجلد 45، السعودية، (ب، ت).

(3) عبد الله عبد القادر نصير، **البيئة والتنمية المستدامة**، مؤتمر الخير العربي الثالث، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية، عمان، 2002، ص: 15.

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت من مستوى عالمي إلى مستوى إقليمي إلى محلي، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي[1].

فهي تنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعيـــة، التي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها[2].

ومن التعاريف الاصطلاحية السابقة أخلص إلى **التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة** وهو كالتالي:

التنمية المستدامة هي تنمية تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة، فهي عملية استخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما في حالة الموارد المتجددة فيجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن البدائل لهذه الموارد، كاستخدام بدائل لها لمحاولة الإبقاء عليها لأطول فترة زمنية ممكنة[3].

فهي تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجات الإنسان مع المحافظة على البيئة دون رهن مستقبل الأجيال القادمة، بحيث تركز على ثلاثة جوانب أساسية وهي:

1/- **الجانب البيئي**: بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها.

2/- **الجانب الاجتماعي**: بتحقيق تنمية اجتماعية والمحافظة على حياة البشر.

3/- **الجانب الاقتصادي**: بتحقيق تنمية اقتصادية وعدالة في توزيع الموارد والثروة[4].

---

(1) عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق واستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة** ، منشورات جامعة الملك سعود، السعودية، 2007، ص: 145.

(2) سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، 2003، ص: 77.

(3) محمد عبد الفتاح القصاص، **تلوث البيئة**، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1988، ص: 22.

(4) مقيمح صبري، بوعنان نور الدين، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أكتوبر، 2008، ص: 319.

المدخل النظري للدراسة:

لقد توالت عدة نظريات عن نمو المدن وتطورها وإنتشارها، وقد كانت في معظمها مبنية على مجموعة ملاحظات ودراسات قامت في مدن أمريكية وأخرى أوروبية، وقد كانت المواضيع الأساسية التي تمت معالجتها من طرف الدراسات التقليدية في علم الإجتماع الحضري تتمحور حول: الإيكولوجيا البشرية، المجتمع المحلـــي، المشكـــلات الحضريـــة، السياسات والتخطيط الحضري والتحضر، وبالموازاة فقد اختلفت تبعا لذلك معالم النظرية الحضرية التي اختلفت بدورها من باحث إلى آخر تبعا لمجال الدراسة وبياناتها وتوجهها الحضري.

وتحقيقا لما ذكر سابقا، فإنني سوف أستند في دراستي إلى "**النظرية الإيكولوجية**" أين نجد من خلالها حاول عدة مفكرين البحث في نمو المدينة وتطورها وطريقة التخطيط لأشكالها في هذا النمو الحضري، ونجد أن أحد أهم روادها "**بيرجس** "**Burgess**" الذي قدم إسهاما كبيرا في هذا الإطار عبر دراسته لمدينة شيكاغو الأمريكية، والتي حاول من خلالها معرفة الأنماط التي تميز نمو وتركيب المدينة والوظائف بها، وهذا من خلال كتابة "**نمو المدينة**" ومدخل لمشروع بحث سنة 1933، حيث نلتمس من خلال هذا المرجع مجموعة أفكاره المنهجية فـــي الدراســـات الحضريـــة، والذي إعتمد من خلالها على نموذج لنمو المدينة وتنظيمها وتخطيطها المجالي بالإعتماد على مخطط مدينة شيكاغو كأساس لدراسته [1].

وقد كانت دراسته مركزة على سيرورة نمو وتطور المدينة وتمايزها وتخطيطها المجالي وتنظيمها المساحي، إنطلاقا من فكرة أن أسعار الأراضي ترتفع بشكل تدريجي كلما اقتربنا من مركز المدينة التجاري، وتنخفض كلما إبتعدنا عن المنطقة المركزية، لذلك فنمو المدن وتوسعها يكون على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز وهي:

1/- منطقة الأعمال المركزية.

2/- المنطقة الإنتقالية.

3/- منطقة سكن العمال.

4/- منطقة سكنية أفضل.

5/- منطقة الضواحي[2].

---

(1) إسماعيل قيرة، علم الإجتماع الحضري ونظريـــاته، منشـــورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائـــر، 2004، ص: 25.

(2) محمد حافظ، النمو الحضري في المجتمع المصري: دراسة بنائية تاريخية، دار السعيد رأفت للطبع والنشـــر، القاهرة، 1987، ص: 29.

1/ منطقة الأعمال المركزية:

تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الإيكولوجي للمدينة، حيث تشكل النواة الأساسية لمختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، إضافة إلى كونها ملتقى لطرق المواصلات، ونجد بها معظم المرافق الإدارية والخدماتية، أين تكون النشاطات الحضرية أكثر كثافة ما جعل منها محل إهتمام والطلب المتزايد من طرف السكان، وهنا أكد "**بيرجس**"، أن الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الأرباح مرتفعة نسبيا بإستخدام الأرض بكثافة وتجعل من المنطقة المركزية محط نشاطها.

2/ المنطقة الإنتقالية أو التحول:

يؤدي التوسع والنمو الحضري الذي تعيشه منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الإنتقالية للتغير والتحول المستمر، وهي تتميز بدرجة كثافة سكانية عالية مقارنة بالمنطقة المركزية، وضعف المستوى المعيشي بها، بالإضافة إلى التدهور الحضري من خلال هشاشة المساكن والأحياء السكنية وتدهورها، وإنتشار مخازن السلع، أي أنها منطقة للسكان الوافدين إلى المدينة وهم عبارة على أقليات، وحسب النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية "**بيرجس**" فإن منطقة الأعمال تمتد حضريا من خلال عمليات الغزو والإحتلال على حساب المنطقة الإنتقالية أو منطقة التحول التي تمتد وتتوسع هي الأحرف بدورها على حساب المنطقة الموالية لها[1].

3/ منطقة سكن العمال:

وهي منطقة خاصة بالعمال وبكل أنواعهم وكذلك أصحاب المهن اليدوية وحتى الكتابية، وما تتميز به هذه الفئة هو عملها الدائم والسعي وراء تحسين مستواها المعيشي من خلال الأعمال التي يقومون بها، وذلك من أجل الوصول إلى أعلى مرتبة في السلم الاجتماعي مثلهم مثل السكان القاطنين في منطقة الأعمال المركزية.

4/ منطقة سكينة أفضل/ أرقى:

هي منطقة تتكون من عمارات ومساكن تقطنها أسر أغلبها أسر نووية إلى جانب الشقق والأحياء الجميلة، وبعض الفنادق، وهي منطقة أفضل حال من المنطقة الإنتقالية، وكذلك منطقة سكن العمال وأرقى من ذلك بكثير، خاصة أن قاطنيها يتميزون بدخل معقول.

---

(1) Burgess. E.W. **THE GROWTH OFA A CITY** ,Proceedings of the American Sociological Society, University of Chicago Press, 1923,P :89.

5/ منطقة الضواحي:

وهي منطقة تقع خارج حدود المدينة وتقع على خطوط النقل الخارجية، حيث يسكنها ذوي الدخل العالي، والذين يتميزون بإمكانيات مادية معتبرة، وبها نجد بعض الأحياء المتخصصة، ويتميز سكانها بكثرة إنتقالهم إلى مراكز أعمالهم الموجودة في المنطقة الأولى وهي منطقة الأعمال المركزية وهذا بشكل يومي ومنتظم(1).

ومن خلال ما سبق نجد أن "**بيرجس**" قد قدم نظرية وضع من خلالها قراءة لنمو المدينة وكيفية التخطيط الحضري لتوسعها من خلال حلقات ودوائر متتابعة ومتتالية، كما نجده قد حاول صياغة صورة مثالية لتطور المدينة ونموها في ظل تمايزها المجال، وأرجع الإختلافات والتشويهات التي قد تميز المدينة ترجع إلى عدة عوامل مثل: المعوقات الطبيعية والبشرية، التدخل السياسي في التخطيط الحضري للمدن، ما سوف يؤدي إلى تشوه في الدوائر.

في هذا الإطار نجد أن رؤية "**بيرجس**" قد تعرضت للكثير من النقد والمناقشة، خاصة من طرف "**موريس ديفي**" "**Maurice Davie**" حيث ذكر أن المنطقة المركزية ليست بالضرورة دائرية الشكل، فالمحلات والأنشطة التجارية تمتد على طول محاور شوارع المدينة، كذلك لست دائما قلب المدينة دائري الشكل والأنشطة الصناعية لا توجد فقط في المنطقة الإنتقالية، بل يمكن تواجدها في منطقة الضواحي أين تتواجد بجوار خطوط السكك الحديدية، ومصادر المياه كالأنهار وذلك للإستفادة من المياه، أما السكنات القديمة والهشة فهي موجودة في مختلف أرجاء المدينة وليست بمنطقة معينة.

ويمكن تلخيص أهم نقاط الضعف في نموذج "**بيرجس**" فيما يلي:

- التنوع في إستخدام الأرض في نطاق كل منطقة ومدينة.
- التحديد التعسفي لحدود المناطق.
- محدودية تعميم النموذج.
- لا توجد الصناعة في المناطق الانتقالية فقط.
- في معظم المدن هناك دائما ارتباط بين موقع الصناعة ومقرات سكن العمال(2).

---

(1) إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص: 56-59.

(2) حميد خروف وآخرون، الإشكالية النظرية والواقع: مجتمع المدينة نموذجا، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص: 26-29.

وكرد فعل للإنتقادات التي تعرضت لها نظرية "**بيرجس**" فقد ظهرت "**نظرية القطاع**" لصاحبها " **هاور هويت 1939**" " **Hower Hoyt**" وهي ترتكز على مفهوم آخر جديد بديل لمفهوم الدوائر وهو: القطاع، حيث بين أن سكان القطاعات أو سكان الطبقات الاجتماعية الذي يعتمد على الإيجـــار، حيث ربط مفهوم القطاع بمتغير الدخل، ليصل في الأخير أن توزيع السكان والمناطق السكنية عبر كامل المدينة مرتبط بدخل الأفراد ومستواهم المعيشي، ما يسير تخطيط التركيب الداخلي للمدن وهو الطرق التي تخرج من قلب المدينة وتتجه نحو أطرافها، وكل قطاع من المدينة له خصائص وصفات تجعله متميز عن القطاعات الأخرى المجاورة والغير مجاورة له، وهذا ما يترتب عنه إختلافات في إستخدام الأرض وتقسيمها، وهنا يميز "**هاور هويت**" ثلاث قطاعات أساسية وهي:

1/- قطاع الإيجارات المنخفضة: يسكنه أفراد ذوي الدخل المحدود.

2/- قطاع الإيجارات المتوسطة: يسكنه أفراد ذات دخل متوسط.

3/- قطاع الإيجارات المرتفعة: يسكنه الأغنياء.

وقد بين "**هويت**" أن النمو والتطور الحضري للمدينة مرتبط بنمط إستخدام الأرض، كما أكد أن نمو هياكل المدينة يكون متسارع على عدة محاور رئيسية، إلا أنه تعرض هو الآخر لجملة من الإنتقادات لعل أهمها: أن نظرية القطاع محدودة وضيقة النطاق والتطبيق على أرض الواقع، لأنها تنطلق من نمط إيكولوجي يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معنية، وبذلك فهي لا تختلف عن نظرية الدوائر، حيث أغفلت هذه النظرية البعد التاريخي الذي له تأثير كبير على البناء الإيكولوجي[1].

كذلك نجد نظرية "**النويات المتعددة**" "**لهاريس وأولمان 1945**"، التي إعتمدت على فكرة أساسية أن نمو المدينة وتوسعها لا يعتمد على نواة واحدة بل يعتمد على نويات متعددة، ونمو المدينة وتوسعها كذلك يتم من خلال تطوير وحسن تخطيط إستعمـــالات الأرض حول نواة معينة، أو عـــدة نويـــات، وليس بالضرورة حول مركز المدينة أو بالأحرى قلبها، هذه النويات التي تنتج إثر إنتقال الأفراد من منطقة النواة إلى مناطق أخرى، أو إثر قيام صناعة في إقليم نواة دون الآخر، ويرى المفكران أن نمو وتوسع هياكل المدينة يكون عبر أشكال عديدة منها:

---

(1) عبد الحميد دليمـــي، دراسة في العمران: السكن والإسكان، منشورات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص: 97.

1/- نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة.

2/- نواة الصناعات الخفيفة.

3/- نواة الصناعات على أطراف المدينة[1].

من خلال عرض للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية (نظرية الدوائر، نظرية القطاع، نظرية النويات المتعددة) يتبين أن التصور الإيكولوجي يستند إلى مجموعة من المقولات والقضايا النظرية، وهي بذلك تقدم تصور حول كيفية دراسة نمو والتطوير الحضري للمدنية ولمجموع سكانها، وهي بذلك تعتمد على العمليات الإيكولوجية في التغيير والتخطيط الحضري والتنمية من خلال مجموعة متغيرات وهي:

1/ التركز: أي تركز الخدمات والهياكل ما يؤدي إلى تغير المناطق الحضرية وشكلها وكذلك تأثيرها على المناطق الحضرية الأخرى، أي الميل نحو الزيادة العددية للوحدات الإيكولوجية في كل أجزاء المدينة.

2/ التشتت: وهو تشـــتت الخدمات والهياكل الحضرية عند مرحلة الإشباع لدى السكان الحضـــر، الأمر الذي يجعل هذه الأخيرة تنتقل إلى أماكن وأجزاء أخرى من المدينة قصد تنميتها[2].

ومن هنا يمكن أن نسقط هاتين العمليتين في التخطيط الحضري للمدينة الجزائرية وبالتحديد حالة الدراسة مدينة بسكرة، فكلاهما تساعد على توازن النسق الفيزيقي للمدينة من خلال التوازن في توزيع الهياكل والخدمات والسكنات بكل أنواعها، من طرف عملية التخطيط الحضري، وهذا بالتوزيع الأمثل للسكان وللأنشطة عبر المدينة وكذلك التخطيط للتوزيع الأمثل للمرافق الحضرية والأنشطة التجارية والصناعية من أجل أداء أدوارها بشكل واضح في إتجاه تنمية المدينة.

3/ المركزية واللامركزية:

هما عمليتان إيكولوجيتان في فهم وتطور المدينة، وكيفية التخطيط لذلك فبمقتضى المركزية يتم تجميع كل المؤسسات والهياكل والوظائف الحضرية المتشابهة في حيز معين من المدينة، وحوله نجد المحاور الأساسية للنقل، أما اللامركزية فهي لجوء الأفراد والوظائف والهياكل الحضرية إلى عدم التركز في نقاط هامة وحيوية في المدينة، واللجوء إلى أماكن معينة من المدينة وبالتالي تبقي على سيطرتها وتأثيرها في التنمية المستدامة لها.

---

(1) إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 63- 64.

(2) جيـــراد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، ترجمة: محمد الجوهري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1972، ص: 207.

4/ الفصل أو العزل:

أي تجمع وحدات إيكولوجية وانفصالها مكانيا مثل: الأحياء الراقية، ومقرات سكنية فاخرة والصناعات بكل أنواعها والأنشطة التجارية والخدمات الحضرية، والفصل يتم حسب الدخل واللغة والثقافة، والتماثل في الوظائف بالنسبة لكل أنواع الأنشطة ووفقا لهاتين العمليتين كذلك عند إسقاطها على المدينة الجزائرية (بسكرة) فسيتم البحث عن تنمية المدينة تنمية مستدامة وفقا للتخصص في الوظائف والأنشطة ووفقا للانتقال السكان الحضر إلى مختلف أجزاء ومناطق المدينة حسب تخطيط حضري عملي مبني على أدوات تعميرية فعالة.

5/ الغزو والإحتلال:

هما عمليتان تستخدمان في تغيير شكل البيئة الحضرية، فكلاهما أدوات التهيئة والتعمير، الأولى تشير إلى توسع سكاني أو خدماتي يتم من خلال إنتقال جماعة إلى منطقة منفصلة أو إدخال نمط جديد في إستخدام الأرض، أما الاحتلال فيتحول بمقتضاه الغزو إلى سيطرة على المنطقة المحتلة من حيث السكن أو النشاطات.

إن هذه المتغيرات الإيكولوجية هي في الواقع الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية في تنمية المجتمع المحلي الحضري ومن خلالها يتم فهم التنمية المستدامة بالمدينة، ومدى قدرة أدوات التهيئة والتعمير في توظيف هذه المتغيرات في عمليات التخطيط الحضري[1].

النظريـــة الإيكولوجيـــة الحديثـــة:

1/- المركب الإيكولوجي كأحد المتغيرات في التهيئة:

إعتمد الباحثون المحدثون في دراسة المدينة في إطار النظرية الإيكولوجية على فكرة مفادها أن النظرية الإيكولوجية يجب أن تشمل كل سلسلة الظواهر الإجتماعية التي تحدث داخل المدينة، والتي سوف نحاول عرضها فيما يلي:

---

(1) باية بوزغاية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علـم الإجتمـاع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامـعة محمـد خيضر، بسكـرة، 2016/2015، ص: 62.

* **تقسيم العمل والتوزيع المجالي:**

يحصر "كوين **Quin**" موضوع الايكولوجية الحضرية في إشكالية تقسيم العمل وتأثيره على التوزيع والتخطيط المجالي، كما يرى أنه لا يمكن تقديم تحليل إيكولوجي لكل المشكلات الحضرية، بل التركيز على طبيعة العلاقات القائمة بين الجماعات الحضرية والبيئة، وبذلك قدم مجموعة مفاهيم: البيئة، المجتمع المحلي، المجتمع المحلي الحضري، منطقة المركز الحضري، المدينة العاصمة[1].

* **المجتمع المحلي الحضري:**

هنا نقف عند إسهامات "**أموس هاولي A.Hawley**" التي كانت همزة وصل بين النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية والمحدثة، مركزة على مجموعة نقاط وهي:

- موضوع الإيكولوجيا هو الأسلوب الوحيد الذي يسمح للأفراد بالمحافظة على أنفسهم داخل بيئة دائمة التغير.
- المجتمع المحلي هو وحده للتحليل الإيكولوجي.
- دراسة السكان كأفراد في الجماعات وليس كأفراد منعزلين.
- التركيز على البعد المكاني.
- التركيز على البعد الزمني.

* **النسق الإيكولوجي والتخطيط الحضري:**

يتكون الإطار النظري الذي أبرزه "**دنكان Duncan**" من مجموعة متغيرات مرتبطة فيما بينها بطريقة وظيفية تبادلية وهو ما يسمى "بالمركب الإيكولوجي": السكان والتنظيم، البيئة والتكنولوجيا، والتغير في واحد من هذه المتغيرات، يؤدي إلى تغيرات تمس باقي المتغيرات الأخرى[2].

وهي بالتالي يمكن اعتبارها محددات أساسية في التنمية الحضرية وكذلك في التنمية المستدامة، والتي تعمل على فهم طبيعة نمو وتطور المدينة وطبيعة التسيير الحضري الذي يسودها، وكيفية الاعتماد عليها كأدوات أساسية في عملية التخطيط الحضري وقياس مدى نجاعته في المكان والزمان.

---

(1) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997، ص: 76.

(2) إسماعيل قيرة، المرجع السابق، ص: 73.

لقد ظهرت النظرية الإيكولوجية المحدثة بعد النقد الهائل الذي تعرضت له النظرية الكلاسيكية، إذا نجد أنها تطورت وتناسقت وتكيفت مع المتغيرات الحضرية، وأصبحت تعتبر الفرد عضو في التشكيلة الاجتماعية، وبالتالي فهو ليس فرد منعزل، إذ أن الدراسات الإيكولوجية الكلاسيكية كانت تركز على المكان، وبالتالي فإن المشاكل الحضرية نتاج لطبيعة المكان ليس إلا، أما الإيكولوجيا المحدثة تنتقل إلى فكرة نوعية جديدة، ترى من خلالها أن المشاكل الاجتماعية تنتج عن طبيعة الجماعة وبناءها وطريقة تفاعلها مع الوسط الاجتماعي، وهنا تظهر أهمية المشاركة الجماعية[1].

*** البعد الثقافي كميكانيزم أساسي في تغير المجال الحضري:**

أكدت هذه النظرية على أهمية العامل الثقافي في تحديد توجيه السلوك البشري من خلال القول أن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرون ومع بيئتهم يكون ذلك وفق ثقافتهم التي تضم مجموعة القيم، المعتقدات والمعايير التي تحكم العقل والتفاعل، ويبرز ذلك من خلال عدة دراسات، كدراسة "**فيري Firey**" عن إستخدام الأرض في بوسطن، دراسة "**جونسن jonassen**" عن الحراك الجغرافي في المجتمع المحلي النرويجي في مدينة نيويورك، كذلك دراسة "**كيبر kuper**" و"**واط H.watt**" و"**ديفس R.Davies**" حول العزل والتنميط الإيكولوجي بمدينة "دوربان" في جنوب إفريقيا، حيث بينوا تأثير القرارات السياسة على التنمية الإيكولوجية المخططة في "دوربان" .

كل هذه الدراسات أكدت على أهمية القيم الثقافية السائدة في تحديد نمط إستخدام الأرض الحضرية.

*** تحليل المناطق الاجتماعية:**

إهتم علماء الإيكولوجيا بتنقيح وتعديل التصورات النظرية وطرق البحث الإيكولوجي، من خلال الإعتماد على تقنيات التحليل الكمي في الدراسات، وتحليل المناطق الاجتماعية، وخصوصا عبر إستخدام النماذج التي طورها كلا من "**شيفكي shevky**" و" **بيل bgll**" في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين، لدراسة التباين الاجتماعي والمسافة الاجتماعية، ولقد درسا البناء الاجتماعي الحضري من خلال:

1/- الرتبة الاجتماعية.

2/- التحضر.

3/- العزل العنصري.

---

(1) السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان، المكتب العلمي للكومبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص: 31.

وقد أشار أيضا إلى أن المدينة ما هي إلا نتاج لتعقد المجتمع الذي يؤدي تغيره إلى تغير الحياة بالمدينة، وحددا مسار هذا التغير من خلال:

1/- تعقد البناء المهني.

2/- التحول في التنظيم الإنتاجي.

3/- تغير التركيبة السكانية.

وباستخدامها لمقياس التحليل العاملي، إشتقا مؤشرات التغير: وهي الرتبة الاجتماعية والتحضر والعزل العنصري، كما إهتما بدراسة المدن من خلال المتغيرات (ارتفاع معدل النساء العاملات، إنخفاض معدل الولادات، إنخفاض كثافة التملك) وبإستخدام المقاييس الإحصائية المعقدة (التحليل العاملي)، توصلا إلى أحسن مؤشرين للتعبير عن هذا التغير، وهما معدل الخصوبة والأسرة النووية[1].

ونظرا لكل هذه الدراسات والأبحاث، يمكن اعتبار هذا المدخل النظري (المدخل الإيكولوجي) من أهم المداخل التي تعطي لنا الأدوات المهمة والأساسية في دراسة النمو والتطور الحضري والمتغيرات الإيكولوجية المساعدة على تحديد المناطق في المدينة وفقا لعملية التخطيط الحضري من أجل التنمية المستدامة لهذه الأخيرة.

(1) فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص: 65-69.

الدراســـات السابقـــة:

لقد عرفت المواضيع التي تهتم بمتغير "التنمية" عدة اتجاهات وتطورات، والمعالجة لهذا الأخير من عدة زوايا وأوجه، ونظرا للأهمية القصوى التي توليها دوائر البحث والعلم والسياسة والاقتصاد، وكذلك الاجتماع والثقافة لهذه العملية التي إن دلت على شيء فهي تدل على وجود الدولة وأساليبها وسياساتها المنتهجة من أجل تحقيق ذلك.

وفي الوقت الحالي، الجزائر واحدة من الدول التي دخلت هي الأخرى ميدان الحفاظ على البيئة والمحيط، وتعمل على تطوير والبحث في هذا الجانب من طرف عدة تخصصات وميادين ورشات عمل، خاصة على مستوى المدن، أين نجد التلوث هو نتاج حتمي لتطور هذه المدن، وهذا راجع لعدة اعتبارات، ومن ضمنها عامل "**التخطيط الحضري**" أحد المتغيرات الأساسية للدراســـة الحاليـــة، الذي سوف نحاول الوقوف على أهم جوانبه في هاته الدراسة، بالإضافة إلى متغير **التنمية والتنمية المستدامة**، لكن دون تناسي أهم الدراسات والبحوث والمجهودات العلمية التي أنجزت من قبل الدراسة الحالية، والتي تعتبر أحد الموجهات الأساسية لدراستنا، وبما أنه تعذر علينا الحصول على دراسة سابقة ناقشت متغيرات الدراسة في آن واحد، فقد اكتفينا بدراسات تناولت كل متغير على حدى ومن زوايا مختلفة حسب الموضوع الدراسة المتوصل إليها.

سوف نحاول عرض هذه الدراسات من خلال الوقوف على موضوعها وأهدافها ونتائجها دون تجاهل عرض لمنهجها وأدواتها البحثية، لنصل في الأخير إلى إيجاد العلاقة بينها وبين الدراسة الحالية من خلال إيجاد النقاط التي يمكن التطرق إليها للإستفادة منها في إثراء الدراسة الحالية.

وسوف يتم عرض هذه الدراسات على أساس ترتيب كرونولوجي أي بالبدء بالدراسات الأقدم ثم وصولا إلى أحدث دراسة، كما سوف يتم تصنيفها جغرافيا ابتداءا من الدراسات الأجنبية ثم العربيـــة، وصولا في الأخير إلى الدراسات الجزائرية الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية والتي تعد إمتداد لهذه الأخيرة.

أولا: الدراســـة الغربيـــة:

لصاحبتها: "سلفين بيل"، التسيير الحضري ومشاركة السكان": أي رهانات، وما هي النتائج؟ حالة مدينة "يامبول"، السينغال المنظمة العالمية UNESCO، 1995 /2001

انطلقت إشكالية الدراسة من الوضع البيئي المتدهور الذي ميز معظم مدن الدول الإفريقية، وتفشي ظاهرة الفقر والأوبئة والأمراض المعدية، أدت إلى ضرورة البحث عن آلية تسمح بالنهوض بأحد هذه المدن، وهي مدينة "يامبول السينغالية"، عن طريق أحد الأساليب الحضرية وأهمها وهو: التسيير الحضري القائم على مشاركة السكان والمواطنين في تدعيم وتوجيه هذا النوع من المشاريع، وقد كانت تساؤلات الدراسة كما يلي:

1/- كيف يمكن إدماج والاعتماد على الجماعات المحلية في تنظيم مجال حياتها مع المساهمة في تسيير مدينتهم بأكمل وجه؟

2/- ما هي السلوكات المحلية وميكانيزمات مشاركة السكان في التسيير والتخطيط الحضري الجواري؟

3/- ما هو التأثير المحتمل في حالة تطبيق سياسة تدعم دور الجماعات المحلية في تسيير الأحياء والمناطق الحضرية؟

أما أهداف الدراسة فنلخصها فيما يلي:

1/- وصف برنامج مدينة "يامبول" الحضري من ناحية المضمون وكيفية تطويره.

2/- الوقوف على أنواع وأشكال مشاركة الجماعات المحلية والسكان في التسيير والتخطيط الحضري، وآلية تدعيم ذلك.

3/- طرح طرق التدعيم المادي واللوجيستي والتقني لهذا النوع من المشاريع من أجل ديناميكية أسرع للمدينة وكل أحياءها ومناطقها الحضرية والتشجيع على الانتقال من مرحلة المبادرة الفردية إلى المشاركة الشعبية.

أما منهج ومجال الدراسة، فقد اعتمدت على أسلوب المسح الاجتماعي، والعينة المطبقة هي العينة العشوائية البسيطة، والتي تمثلت في مجموع السكان المؤهلين والذين لهم علاقة بالتطوير الحضري للمدن السينغالية، مع ممثلي المجتمع المدني الذين ينشطون على مستوى الجمعيات ولجـــان

الأحيـــاء، أما الأدوات البحثية فكانت أداة الاستبيان الذي وظف مع معظم سكان المدينة، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

1/- التحسين البيئي والتطوير الحضري، وحسن التسيير والتخطيط للأحياء والفاعليـــن الأساسيـــين، والجمعيات المسؤولة عن ذلك.

2/- التنظيم لكل أنواع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية حول محور واحد وهو في إطار الإرادة الجماعية لتطوير مشروع مدينة "يامبول" القائم عن النظافة وتطوير أسلوب معيشة سكانها.

3/- تدعيم كل أنواع البناءات القانونية للأحياء مع المحافظة على الشكل الخارجي التقليدي لكل مبنى، ووضع مسؤول قانوني لكل منطقة.

4/- المتابعة المستمرة للمشروع، عن طريق عقد اجتماعات دورية منتظمة وندوات محلية التي تسمح بالحصول على ردود أفعال واسعة من طرف المواطنين من شأنها المساهمة في تسيير وتخطيط المدينة.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال الوقوف على آلية التسيير الحضري والتخطيط ومتابعة طريقة عملها وتجسيدها على أرض الواقع، خاصة وأن هذه الآلية قد تمت من طرف السكان المحليين وبمساهمتهم، كذلك أبرزت هذه الدراسة طرق التدخل المحلي للسكان لتهيئة وتعمير مناطق سكنهم، وهذا ما سوف نحاول الوقوف عليه واستخدامه في إثراء الجانب النظري في دراستنا الحالية.

ويلاحظ كذلك اعتمادها على أحد أساليب المنهج الوصفي وهو أسلوب المسح من خلال توظيف أدوات بحثية ساهمت في إثراء الأداة البحثية المطبقة في دراستنا الحالية بالإطلاع على طريقة طرح الأسئلة وكيفية التعامل مع المبحوثين إنطلاقا من هاته الأدوات، والمجالات التي يمكن أن تكون محل بحث وتحري، رغم أن المجال المكاني مختلف تماما من الناحية الجغرافية وحتى المناخية عن مجال الدراسة الحالية.

ثانيا: الدراســات العربيــة:

الدراسة الأولى: لصاحبها: **محمود أحمد العيسى، الطاقات المتجددة والتصميم العمراني المستدام. منشورات جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.**

وقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى عدة مناطق سكنية بالمملكة لأنها دراسة ميدانية تطبيقية، وأهم هذه المناطق هي: جدة، الرياض.

وقد انطلقت إشكاليتها من أن العالم في الوقت الحاضر يواجه العديد من التحديات التي تواكب التنمية العمرانية المتسارعة، الناجمة عن التزايد السكاني وتطور حياة الإنسان المعاصر، خاصة في المناطق الحضرية، حيث تزايد عدد سكان المدن من 14 % من سكان الأرض عام 1900 إلى نحو 50 % عام 2000، ومن المتوقع أن يصل في عام 2100 إلى نحــو 80 %، نتيجة لذلك فإن استهلاك الطاقة التقليدية غير المتجددة في تعاظم مستمر بهدف تحقيق البيئة الملائمة لراحة الإنســان، وخاصة في المناطق الحضرية، وبالطبع الحصول عليها صعبا ومرتفعا فــي التكــلفــة، بالإضافة إلى ذلك فإن الأضرار الناجمة عن استخدام هذه الطاقات في التنمية العمرانية وتأثيرها السلبي على بيئة الأرض الطبيعية في تزايد مستمر.

مصادر الطاقة المتجددة تعتبر أحد أهم البدائل الصديقة للبيئة، والتي يمكن تعاظم الاعتماد عليها كبديل عن الطاقة التقليدية غير المتجددة لتقليل الأضرار التي تتعرض لها بيئة الكرة الأرضية بسبب إستخدام مصادر الطاقة التقليدية غير المرشدة، والتنمية العمرانية حول العالم تستهلك قدرا غير قليل من مصادر البيئة الطبيعية، ولذلك فإن توجه مصممي ومنفذي العمران المستحدث إلى التوظيف الإيجابي لمصادر الطاقة المتجددة بدلا من الطاقة التقليدية أصبح حتميا بهدف التقليل بالإضرار بالبيئة التي تنتج عن استخدام الطاقة التقليدية وعدم التعدي على حق أجيال المستقبل في مصادر الطاقة وبيئة الأرض النظيفة الصحية الصالحة لحياة الإنسان.

تساؤلات الدراسة تمحورت حول: حتمية تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية لتوفير البيئة العمرانية الملائمة لراحة الإنسان، والتي تلبي احتياجات حياته، من خلال التوظيف الإيجابي لاستخدام الطاقات المتجددة في التصميم العمراني المستدام بهدف إنتاج عمران صديق للبيئة الطبيعية يساهم في الحفاظ على بيئة الأرض صحية.

أما أهداف الدراسة فهي اكتشاف الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه مصممي العمران لحماية البيئة الطبيعية من أضرار استخدام الطاقة التقليدية من خلال التوظيف الإيجابي لتطبيقات استخدام مصادر الطاقة المتجددة واتخاذ قرارات تصميمية في مرحلة التصميم العمراني تتبنى مبادئ العمارة المستدامة، تهدف إلى تحقيق البيئة العمرانية الملائمة لراحة الإنسان دون تلويث بيئة الأرض والحفاظ عليها صحية صالحة لحياة الإنسان، ويقود ذلك إلى الكثير من الأمراض النفسية والاختلالات الاجتماعية، وثقل الكفاءة والمهارة بين الأفراد، مما ينعكس بالسلب على اقتصاد وتقدم المجتمعات.

إن الشعور بالإحباط والتوتر وعدم الاهتمام واللامبالاة والتي قد تظهر في بعض المناطق العمرانيـــة، وخاصة في المجتمعات التي تقتصر على أساليب التخطيط العمراني وخطط التنمية الشاملة هي نتائج متوقع لعدم الاتزان بين البيئة والعمران.

إن ظهور التكنولوجيا الجديدة وخاصة في مجال البناء والتشييد يصاحبها دائما تغيرات اجتماعية واقتصادية وسلوكيات قد تؤدي إلى تدني البيئة والمجال الحيوي العام إذا لم يصاحبها وعي وثقافة تواكب هذه التطورات الحديثة.

وقد كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي حاول صاحبه الوقوف على أهم الملامح الأساسية التي يتميز بها التخطيط العام للمجموعات العمرانية، وتحديد المعايير التخطيطية اللازمة لتحقيق التوازن بين العمران والبيئة.

كما استخدم في ذلك أداة الملاحظة المباشرة العلمية لمجموعة وحدات سكنية، ثم مجموعات سكنية أكبر، وحدة رياض الأطفال، وحدة المدرسة الابتدائية، وحدة الضاحية، براحة المسجد.

أما نتائج هذه الدراسة فكانت متمثلة فيما يلي:

1/- تطوير نمط البناء والتشييد (إسكان حكومي، إسكان خاص، إسكان إستثمـــاري، مبانـــي عامـــة، مرافق وخدمات، بناء تقليدي) بما يتوافق مع معطيات البيئة المحيطة.

2/- تحسين أساليب العمران بما يتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العمرانية.

3/- مراعاة عاملي التكلفة والزمن والجودة العالية وانعكاساتها على البيئة والتوازن بين متطلبات المكان والزمان والإمكانيات المتاحة الحالية والمستقبلية لكل موقع تنموي.

4/- تبني برامج تنفيذية للبناء والعمران في إطار سياسة ثابتة للتوظيف الحضري والعمراني الأمثل بحيث تتكيف أولوياتها مع الظروف المتغيرة للمجتمع الخليجي والعربي.

5/- مراعاة العمق البيئي والاجتماعي والظروف المحلية والإقليمية لكل موقع والترابط بين هذه العناصر والتخطيط العمراني والحضري.

6/- دعم وتعزيز الاتجاه نحو العمارة الخضراء والتي تتجانس مع متطلبات البيئة وتحقيق الأمن والراحة المعيشية للإنسان.

7/- مراعاة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي الذي يتعلق بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية للوقوف على الإمكانيات المتاحة والكامنة لكل إقليم مما يقود إلى تحقيق التوازن بين البيئة والعمران.

8/- استحداث تشريعات وقوانين ملزمة تنظم حركة التطور العمراني بما يتناسب مع البيئة المحيطة وإيجاد معايير وأسس فنية موحدة للتخطيط والتصميم البيئي في دول الخليج العربي.

إن الدراسة التي تم عرضها ركزت على العوامل الطبيعية التي تزخر بها منطقة الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية، وأهميتها في التوظيف والاستخدام من أجل تخطيط لبيئة عمرانية صحية ومتوازنة، واعتبرت أن العوامل الطبيعية من الوسائل والأسس التخطيطية التي لها دور فعال في تصميم الأعمال العمرانية لتحقيق التوازن بين المحددات الطبيعية والبيئية لتوفير بيئة حضرية متوازنة متجانسة، كذلك الحال بالنسبة لدراستنا الحالية التي هي الأخرى تبحث عن سبل تحقيق بيئة ومحيط متوازن في ظل الموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقة الدراسة بالإضافة إلى مورد أخر، وهو المورد البشري الذي له دور فعال وموجه ومراقب ومشرف ومساهم، ومخطط ومحافظ على المحيط من أجل ما هو حق أجيال المستقبل.

إن الدراسة السابقة ركزت على الجانب الطبيعي أو بالأحرى المورد الطبيعي، وهذا راجع إلى صعوبة الحفاظ عليه خاصة في السعودية، أما حالة الدراسة الحالية "بسكرة" تعتبر من ناحية المناخ والمميزات الجغرافية والطبيعية تقريبا تشبه إلى حد بعيد بعض المناطق في المملكة، وتتوفر بها تقريبا من نفس الموارد من مناخ ومياه وحرارة ورطوبة ورياح، أما المورد البشري فمازال لدينا ينتظر الاستثمار من كل الجوانب في عملية التخطيط أو التصميم الحضري، فهو هنا قائم بالعملية ومكلف بها ومشرف على متابعتها وفي الأخير هو مطالب بالحفاظ عليها لأن في ذلك خلق لبيئة صحية متوازنة.

في دراستنا فإننا نركز على عنصر الحفاظ على البيئة، ونحاول توضيح كيفية تحقيق ذلك مع الاستغلال الأمثل لكل ما لدينا من موارد، ونحن في هذه الدراسة نبحث عن مورد موجود ولم يتم استغلاله لحد الساعة، وأصبح الآن من الضروري القيام بذلك فقط لسبب واحد لأنه المعني الأول

بالحفاظ على البيئة، وإن أراد أن يحقق تنمية فهي تنمية واحدة حقة وفعالة وهي التنمية المستدامة التي تسمح بذلك دون هدر أو استنزاف للطاقات المتوفرة مهما كان نوعها.

إن دراستنا الحالية تحاول البحث على آلية استخدام طاقات أخرى لتحقيق تصميم عمراني وتخطيط مستدام وهي الطاقة البشرية الغير قابلة للزوال، التي من شأنها الحفاظ على البيئة لأنها المعنية الأولى بها، ومجال لعيشها وحياتها ومكان تواجدها، إن هذه الدراسة ركزت على جانب الموارد الطبيعية وحسن استغلالها في التصاميم والتخطيطات العمرانية حتى تقلل من الإضرار بالبيئـــة، ونحن في الدراسة الحالية نبحث عن مورد أخر وهو المورد البشري وكل طاقته والأدوار التي يستطيع لعبها لإيجاد تخطيط حضري مستدام في ظل بيئة صحية نظيفة أو بالأحرى في ظل توجه التنمية المستدامة، مع استخدام نفس منهج الدراسة.

الدراسة الثانية: لصاحبها: على مهران هشام، التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية صحية ومتوازنة في دول الخليج العربي، منشورات المؤسسة العامة للرعاية السكنية، دولة الكويت، 2010.

إن إشكالية هذه الدراسة تنطلق من نمط التحضر العمراني السريع الذي شهدته دول الخليج العربي في النصف الأخير من القرن العشرين، انعكس مباشرة على الظروف الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية للأسرة الخليجية، إن العلاقات المتبادلة والقوية بين معطيات المكان (الأرض، مواد البناء، الأشجار والنباتات، المناخ والبيئة، والموارد الكامنة والمكتسبة)، وضرورة الامتداد العمراني لتلبية حاجات وتطلعات السكان أدى إلى أهمية إيجاد وسائل وأسس تخطيطية وتصميمية في الأعمال العمرانية لتحقيق التوافق بين المحددات الطبيعية والبيئية لتوفير بيئة حضرية متوازنة ومتجانسة.

أما تساؤلات هذه الدراسة فكانت:

1/- ما طبيعة مظاهر وسلبيات عدم الاتزان بين معطيات البيئة والتنمية العمرانية؟

2/- ما هي عوامل تحقيق التوافق بين المعطيات الطبيعية والعمران؟

3/- ما أسس والمحددات اللازمة لتحقيق بيئة عمرانية متوازنة وصحية؟

4/- كيف نضع نماذج تطبيقية للتميز العمراني بالمملكة العربية السعودية؟

أما أهداف الدراسة والإطار العام للبحث هو الوصول إلى استحداث قيم فنية ومحددات تخطيطية للتنمية العمرانية المتوازنة بحيث تحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئية المتاحة من أجل تخطيط وتصميم وتشيد مجتمعات عمرانية صحية متجانسة وظيفيا وجماليا.

أما المنهج الذي تم تبنيه في هذا الموضوع هو الأسلوب الوصفي الذي من خلاله حاول الباحث الوصف والتحديد لخصائص البيئة الصحية الداخلية من خلال تحديد مميزات مواد البناء التي لا تضر بالإنسان أو بالبيئة ولا حتى بالنباتات والمزروعات، كذلك وصف وتحديد كفاءة التصميم المعماري الذي يحقق متطلبات مستخدميه واحتياجاتهم الاجتماعية حتى يصبح العمران ملائما لمتطلبات قاطنيه.

وقد كان مجال الدراسة منحصر على تتبع مواصفات وخصائص وتطبيقات الطاقة المتجددة في العمران والتي تتكون من: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الحرارة الأرضية، المواد العضوية، طاقة المياه.

أما نتائج الدراسة فيمكن تلخيصها بالقول أن تطوير استخدام مصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يلعب دورا هاما في المناطق الحضرية أو الريفية لتوفير الطاقة النظيفة اللازمة للتنمية العمرانية وخاصة الطاقة الكهربائية، وبالتالي فإن المجتمعات التي تهتم بالحفاظ على البيئة النظيفة يجب أن تتبنى التوجيهات التي تساعد على تحقيق التنمية العمرانية المستدامة والتوظيف الإيجابي لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة غير المعرضة للنفاذ، من خلال تنشيط البحث العلمي في هذا المجال وسن القوانين والمساعدة على إزالة كل موانع وعوائق تطبيقات استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتمويل مشروعات تطوير تقنيات استخدامها حتى تصبح اقتصادية قابلة للتطبيق في مختلف مجالات الحياة وخاصة في مجال التنمية العمرانية، وبذلك يمكن توفير الطاقة الكهربائية النظيفة إما ذاتيا لكل مبنى، أو باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتوزيعها عبر شبكات توزيع الكهرباء.

أما استفادة دراستنا الحالية من هذه الدراسة هو أن الأخيرة تناولت بالبحث والتحري كيفية التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية من أجل عملية تخطيط لبيئة عمرانية صحية ومتوازنة، وفي ذلك يتم استخدام الطاقات المتجددة ، أما نحن في دراستنا الحالية نبحث عن هذه العملية التخطيطية عن طريق استخدام المورد البشري المناسب الذي يجب أن يكون في المكان المناسب، ونجد أن الدراسة السابقة هي الأخرى استخدمت أسلوب الوصف وعينتها تمثلت في مجموعة موارد طاقوية متجددة.

وفي كلتا الدراستين السابقتين نجد أن أسلوب البحث هو الأسلوب الوصفي الذي انطلق من تساؤلات وليس من افتراضات، حتى طبيعة النتائج المتوصل إليها هي نتائج ذو طبيعة وصفية لخصائص

ومميزات العملية التخطيطية لبيئة مستدامة ، تقوم إما على الموارد الطبيعية، أو على موارد الطاقة المتجددة، من أجل الحفاظ على البيئة والمحيط بشكل صحي ونظيف ودائم، وهذا ما سوف نحاول الأخذ به في الدراسة الحالية.

أما بالنسبة للدراسات المحلية أو بالأحرى الجزائرية، فإننا حاولنا البحث عن مجموعة مواضيع مشابهة أو سابقة للدراسة الحالية، وفي الأخير تم الوقوف على ما يلي:

ثالثا: الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: عبد الكريم قريد، معوقات التخطيط الحضري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة مسيلة، 2010.

وقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى مدينة عين ولمان، سطيف، حيث حاولت تصنيف وتحديد المعوقات المؤثرة على عمليات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان، من خلال تشخيص وتحليل بعض جوانب التنمية الإدارية والعمرانية لنفس المدينة.

وقد انطلقت إشكالية الدراسة من خلال مجموعة المؤثرات والظروف التي تعتبرها معوقات تتسبب في حدوث انحرافات متفاوتة ومختلفة تخل بالمرامي والأهداف المرسومة لعمليات التخطيط الحضري، وقد تفرعت عنها مجموعة تساؤلات نوضحها كما يلي:

1/- هل جهود وانحراف التخطي الحضري يعود إلى معوقات تظهر على مستوى التخطيط للمدن؟

2/-هل فشل التخطيط الحضري في التحقيق أهدافه يعود لمعوقات تعترضه في إحدى مراحله؟

3/-ما هي المعوقات التي تقف حائل أمام تحقيق الأهداف المرسومة للمخططات الحضرية.

وقد اعتمد صاحب الدراسة على المنهج الوصفي في معالجته الموضوع البحث، وكذلك وافق أداة المقابلة والملاحظة وتحليل محتوى لبعض الوثائق والسجلات الإدارية، أما العينة فقد كانت عينة قصدية تم توظيفها مع الأطراف الفاعلة في عملية التخطيط الحضري والتي تستثار وجوبا في مرحلة الإعداد، إضافة إلى العناصر الساهرة والمديرة للعملية كالمسؤولين المحليين، وكذلك ممثلي المجتمع المدني والجمعوي.

أما النتائج المتوصل إليها هو السعي لتحديد وتصنيف المعوقات المؤثرة على عمليات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان ومن بينها:

1/- تشخيص وتحليل الإطار العام للتخطيط الحضري بمدينة عين ولمان والمعوقات والتحديات التي تعترض هذه العملية بالمدينة، كنموذج للمدن الجزائرية وخاصة منها المدن المتوسطة والشبه حضرية، وذلك من خلال وجهة نظر المسؤولين وخبراتهم العملية في الميدان الإداري والتخطيطي.

2/- خدمة المدينة وتنميتها عن طريق تطوير أجهزتها وتنظيم هياكلها ورفع مستوى قدرات طاقاتها البشرية المسيرة والمشرفة على إداراتها، والعمل على إثراء تجاربها العملية لحل ما قد يعترضها من مشاكل وتشجيع تبادل الخبرة في ميدان التخطيط الحضري والإداري ونقل المعرفة المستجدة في مثل هذه الأمور.

أما موقع دراستنا من هذه الدراسة هو أن الأخير تناولت بالبحث والتحري المتغير الأول وهو التخطيط الحضري حيث حاول صاحب العمل تحديد المعوقات الأساسية التي تحول دون التطبيق الأمثل والأتقن لهذه العملية على أرض الواقع، وأهمها المعوقات البشرية، التي نراها في دراستنا الحالية الحل الأمثل لهذه العملية من خلال حسن توظيفه واستخدامه واستغلاه الاستغلال الأمثل، كذلك نجد أن هذه الدراسة اعتمدت على نفس تقنيات وإجراءات البحث الميدانية المستخدمة في الدراسات السابقة العرض، ما يعطي لنا الفكرة الواضحة حول التقنيات التي سيتم توظيفها في دراستنا.

الدراسة الثانية: فتيحة طويل، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

أجريت هذه الدراسة على مستوى بعض مؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة، وكان الهدف من إجرائها هو إبراز الدور الرئيسي الذي يؤديه نسق التربية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تحليل محتوى كتب التعليم المتوسط والوقوف على مضامينها في فهم التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة، انطلاقا من العمليات التفاعلية التدريسية وقياس معارف وسلوكيات التلميذ كمخرجات لهذه العملية.

وقد كان التساؤل الرئيسي كالتالي:

- كيف يمكن للتربية البيئية وسط مؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة أن تقوم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

والتساؤلات الفرعية كما يلي:

1/- هل للتوجيهات القيمية لمفاهيم مجالات التنمية المستدامة المتضمنة في محتوى كتب التعليم المتوسط دور في التنمية المستدامة؟

2/- هل لمنطلقات الحاجة لخصائص التلميذ ضمن مفاهيم مجالات التربية البيئية التي تم تضمينها في كتب التعليم المتوسط دور في التنمية المستدامة؟

3/- هل للطريقة التي يمارس بها نسق العمليات التفاعلية العلائقية داخل الصف وخارجه وسط النوادي البيئية المدرسية دور في التنمية المستدامة؟

4/- ما طبيعة نسق توقعات الدور عند تلميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط والتي بإمكانها أن يكون لها دور في التنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه التساؤلات تم الاعتماد على المنهج الوصفي، أما أدوات البحث كانت تحليل محتوى، المقابلة، وقد تم توظيفها مع عينة الدراسة التي انقسمت إلى:

أ- عينة قصدية: وظفت مع أساتذة التعليم المتوسط الذين يدرسون مادة الجغرافيا والتربية المدنية بمؤسسات التعليم المتوسط .

ب- عينة عشوائية منتظمة: وظفت مع تلاميذ السنة الرابعة من التعليم المتوسط والذين يدرسون في مؤسسات التعليم المتوسط بشكل منتظم.

وقد توصلت نتائج الدراسة أن نسق التربية البيئية وما يحمله من أجزاء مختلفة، لا تعمل على تدعيم وتقوية الترابط والتماسك، والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة، بصورة متكاملة ومتوازنة من أجل التنمية المستدامة وسط مؤسسات التعليم المتوسط، وذلك نتيجة:

1/- الخلل الوظيفي الذي تؤديه التوجيهات القيمية للمعلومات المطابقة والمنظمة لتفاعلات الأعضاء وعدم قدرة تأثيرها على سلوكهم داخل العملية التفاعلية الصفية واللاصفية التي تظهر في مفاهيم ثانوية لتحقيق التنمية المستدامة احتلت مراتب متقدمة، ومفاهيم أساسية احتلت مراتب متوسطة ومتدنية، وظهرت جمعيها بنسب متناقضة ومتفاوتة ومنعدمة في بعض الأحيان، ضمن العديد من مستويات التعليم المتوسط لمادة التربية المدنية والجغرافيا.

2/- نقص في الاستدماج الجيد لمفاهيم التربية والتنمية المستدامة، ضمن منطلقات الحاجة الأساسية للتلاميذ لبناء شخصيتهم من الناحية المعرفية والوجدانية والمهارية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

3/- عدم وجود تكامل اجتماعي ضمن العمليات التفاعلات العلائقية التي تحدث داخل الصف بدرجة أولى، وخارجه وسط النوادي البيئية المدرسية بدرجة ثانية.

4/- أدوار التلاميذ، وما يرتبط بها من علاقات وتوقعات غير وظيفية لتحقيق التنمية المستدامة، لأنها لا تعمل على تحقيق وظيفة التكيف مع الاختبار المعرفي لمجالات التنمية المستدامة، وبالتي مختلف مواقف التنمية المستدامة، التي يتعرض لها في حياته اليومية.

ونجد أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا الحالية من حيث معالجتها لإحدى متغيرات البحث وهو التنمية المستدامة حيث قدمت كم هائل من المعلومات والمعطيات النظرية الخاصة بهذا المتغير بشكل أضفى الكثير من التوجيه والإرشاد لمعالجته في دراستنا الحالية، عن طريق الاستفادة من المعالجة النظرية له ولكل منطلقاته، كذلك تم الاستفادة منها، من خلال تبرير والتدليل على استخدام الإجراءات المنهجية الميدانية في الموضوع الحالي، حيث نجد أن هذه الإجراءات والأدوات هي نفسها تقريبا التي يمكن توظيفها في الجانب الميداني، وعلى هذا الأساس سيتم الاستعانة بمحتوى هذه الدراسة في إثراء موضوع دراستنا الحالية.

إن عرضنا لهذه الدراسات لم يكن من الهوى، بل إنطلاقا من فكرة أن أي عمل بحثي علمي يراد إنجازه إلا وقد سبقته في ذلك جهود أخرى، لكن من زوايا عمل أخرى، ومن وجهات نظر مختلفة، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على ضرورة التنسيق بين كل الجهود العلمية والبحثية بكل أوقاتها وعصورها وأماكنها من أجل إثراء كل ما يتعلق بالدراسات التي تبحث عن تنمية حقة فعالة محافظة على بيئة صحية وسليمة.

الفصل الثاني : النمو الحضري ونشأة وتطور المدن في العالم

تمهيد.

أولا: تعريف التحضر.

ثانيا: المداخل النظرية للتحضر.

ثالثا: تعريف المدينة ووظائفها قديما وحديثا.

رابعا: نشأة وتطور المدن في العالم.

خامسا: نماذج لبعض الدراسات الحضرية.

سادسا: أشكال تخطيط المدن في العالم.

خلاصة الفصل.

تمهيـــد:

تعتبر المدينة أهم المجالات التي تحظى بالدراسة في علم الإجتماع، نظرا لكونها ميدان بحث و حقل علمي يوفر للباحثين في نفس الإطار كل المضامين العلمية التي تقف على كل الظواهر التي تحدث على مستواها، ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول الوقوف على أهم عوامل التحضر في المدينة بالإضافة إلى عرض للمداخل النظرية للتحضر، كما سوف نحاول الوقوف على كل ما يتعلق بالمدينة وهذا بتعريفها وتحديد وظائفها وطرق تطورها عبر العالم، كما سوف نعرض أهم الدراسات الحضرية وأشكال المدن في العالم تبعا للظاهرة الحضرية بشكل عام.

أولا: تعريـــف التحضـــر:

في هذا الجزء سوف نتعرض لأهم التعاريف التي تم طرحها لمفهوم التحضر، حيث نجد أن هذا المفهوم في منجد اللغة والعلوم والآداب أن الكلمة اشتقت من كلمة حضر ويقصد بها الاستدامة في الاستقرار في مكان واحد، أما في معجم علم الإجتماع، نعرف مفهوم التحضر بأنه الإنتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ويكون هذا الإنتقال بسبب الهجرة حيث ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع النظم والقيم السائدة في المدينة، وقد يترتب على حالة انعدام هذا التكيف تدهور الحالة المادية والمعنوية ومن هناك العودة إلى القرية.

أما مفهوم التحضر لدى العلامة" **ابن خلدون** " هو تجمع الأفراد وتفاعلهم معا وينجم عن هذا التفاعل مجموعة من الظواهر والأنساق والنظم : كالنظام السياسي، والإقتصادي والتربوي والديني.

أما " **محمود الكردي** " فنجده يعرف التحضر بصورة شاملة ويرى أن الاتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية، والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري هو موقف نجده سائدا عالمـــيـــا، وغير قاصر على منطقة معينة دون غيرها، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى.

غير أن " **Tisdale** " تؤكد على أن التحضر عملية تركيز سكاني يقوم على تعدد نقاط المراكز الحضرية من ناحية وزيادة حجم المراكز الفردية من ناحية أخرى، أما كل من " **كاربنتر** " و " **كوين** " فيؤكد على صعوبة تحديد مفهوم التحضر باعتباره أستخدم في كثير من الدراسات الحضرية وله استعمالات كثيرة، ومن ثم نجد أن مفهوم الحضرية يختلف عن التحضر، حيث يشير هذا الأخير إلى ظاهرة سكان المدينة.

أما " **Linson** " فيرى في مفهومه للتحضر على أنه عملية ونتيجة في آن واحد تمثل عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم من خلاله انتقال سكان الأرياف إلى المدن والعيش فيها.

إلا أن " **Irvin** " يرى أن التحضر عملية يمتد تأثيرها إلى تحويل سكان الريف أو ذوي النزعة القبلية إلى أنماط حضرية، ومن خلال التغير الثقافي الذي يتضمن تغيرا في القيم والاتجاهات والمواقف والسلوك تجاه المهاجرين نحو التوافق والانسياق مع الأنماط الحضرية المحلية.

أما مفهوم التحضر لدى " **Mitchel** " فهو عملية التحول إلى النمط الحضري ويتم هذا من خلال حركة السكان والعمليات الاجتماعية إلى المناطق الحضرية ويعني ذلك زيادة السكان والعمليات

الاجتماعية إلى المناطق الحضرية التي تؤدي إلى تغير وتحويل أعمالهم الزراعية إلى أعمال أخرى نجدها في المدن ويترتب عليها تغير في أنماط السلوك نتيجة للعيش فيها[1].

ونجد أن " **Chester** " يؤكد نفس الاتجاه السابق في مفهومه عن التحضر على أنه عملية تهدف إلى الانتقال من الحياة الريفية ومعيشتها إلى حياة الحضر والعيش في المدن، والتكيف مع الحياة المجتمعية الحديثة، وذلك بعد التغير في أسلوب الحياة من نمط إلى نمط آخر.

وفي تعريف " **Bergel** " فيرى أن التحضر عملية ذات جانب ديناميكي متحرك وهو عكس الحضرية التي تمثل الجانب الثابت المستمر.

ويرى " **Riess** " أن مفهوم التحضر في الواقع عناصره كثيرة، منها الجانب الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وغيرها، والتي لها علاقة بوجود الإنسان حيث تساعده كثرة احتكاكه بحضارة المدن على الإقامة فيها.

أما " **Lampard** " فنراه يؤكد على مفهوم التحضر بأنه إعادة توزيع السكان بين شطري المجتمع الريفي والحضري، وذلك نتيجة للتحول الكلي الحاصل في المجتمع من أنشطة أولية إلى أنشطة ثانوية ومن ثم يصبح مفهوم التحضر ليس لديه علاقة بالصناعة.

غير أن " **Leddurt** " يرى أن مفهوم التحضر يتمثل في صورة متميزة للمجتمعات الإنسانية التي تسود فيها قوى متكاملة اجتماعية واقتصادية وثقافية، ويتم من خلالها اكتساب الأفراد سمات اجتماعية معينة عن طريق التنظيمات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التي يطلق عليها المفكر اسم " الخصائص الحضرية".

ومن ثم نجد " **Greer** " يرى بأن المدينة هي المجال الوحيد لمفهوم التحضر باعتبارها تنتج سلعا وتقدم خدمات متنوعة، وتكون مجالا للتبادل بينها وبين الريف لتصبح هذه المدن مصدر قوة وتوجيه للخدمات والأنشطة المتواجدة فيها، والتي يتم توزيعها على المناطق المحيطة بها، وبالتالي تصبح المدينة مصدر تأثير على بقية المناطق إقليم المدينة[2] .

وعليه نجد أن المعنى العام للتحضر يشير إلى أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن، ويؤدي إلى تغير

---

(1) أحمد بوذراع ، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص: 136 .

(2) نفس المرجع، ص: 137.

الاجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية، فرغم بساطة هذا التعريف فإنه يشير إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر، وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي :

1/- الحراك الجغرافي للسكان.

2/- التمركز السكاني في المدن.

3/- التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة.

4/- التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية.

5/- الاتجاه نحو الفردية [1] .

مع الإشارة إلى أن التحول في العلاقات الاجتماعية من الطابع الأولي إلى الطابع الثانوي ومن الروح الجماعية إلى الروح الفردية شيء نسبي وتتحكم فيه عوامل عديدة متفاعلة تنظيمية وثقافية وايكولوجية ولا تحدث بصفة آلية مع التحول إلى الإقامة في المدن.

وعليه يمكن القول أن معظم وجهات النظر حول التحضر ترى أنه تركيز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة من حيث الشكل والحجم، ويرى البعض الأخر على أنه عملية معقدة نتيجة لتفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والبيئة الأساسية، على حيز جغرافي معين يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك ونظام ومؤسسات حضرية، وعلى هذا الأساس فإن التحضر يشير إلى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم خلالها إنتقال أهل الريف إلى المدن، وإكتسابهم تدريجيا أنماط الحضر، ويحدث التكيف الحضري إذا ما إكتسبوا أنماط الحياة الحضرية[2].

أما "**هوب سيدال** " فقد عرفت التحضر أنه زيادة التركيز السكاني في المدن والمناطق الحضـــريـــة، وقد استندت إلى عنصرين أساسيين :

1/- تعدد نقاط التركيز السكاني من ناحية.

2/- زيادة حجم المراكز من ناحية أخرى.

ومن ثم فإن تزايد السكان المقيمين في المناطق حضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيق في نظرها لقياس عمليات التحضر والنمو الحضري.

---

(1) احمد بوذراع، المرجع السابق، ص: 23.

(2) بودون عبد العزيز، النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد: 23، في جوان 2005، ص: 64

ويتطرق كلا من "**جون فيردمان**" و"**روبرت وولف**" في مقدمة كتابهما "**التحول الحضري**" إلى القول بأن التحضر بشكل عام يشير تارة إلى تركيز السكان في مواطن قليلة، حيث تنحصر نشاطاتهم الاقتصادية الرئيسية في الخدمات والتجارة والصناعات الحرفية، بعد أن كانوا سابقا يعملون بالزراعة بشكل رئيسي، كما يشير تارة أخرى إلى الأنماط الحضرية في الإنتاج والمعيشة والتفكير والتي تنتشر من المدن بإتجاه الأرياف والقرى المحيطة بها، وعلى أية حال فإن استمرار هذه العمليات سوف يبدل في المعاني الاجتماعية لمعالم سطح الأرض بشكل عميق، وقد يحدث التحضر بطريقة عكس ما تقدم، كأن تغزو الأساليب الحضرية الريف وقراه، بأي صورة من الصورة ينتج عنها امتصاص لقيم وأنماط الحضر، وعلى سبيل المثال: أجهزة الاستقبال التليفزيونية، والأشكال المعمارية وأنماط البناء المستعملة حاليا.

ويعرف الأستاذ "**عبد المنعم نور**" في كتابه "**الحضارة والتحضر**" أن التحضر يقصد به الدلالة على إتمام عملية من عمليات التغير الإجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل البادية أو الريف إلـــى المدينـــة، والإقامة في مجتمع محلي، ومن ثم يكتسبون تدريجيا أنماط الحضر، ويقال عنهم حينها أنهم تكيفوا حضريا، أو بمعنى آخر تحضروا أي تحولت أساليب معيشتهم إلى طريقة أهل المدن.

كما يعرف التحضر لغرض إحصائي وتحليلي بأنه مجموعة السكان المقيمين في تجمعات بشرية تقع في تصنيف المدن، ويشير "**ألدرج**" إلى عنصرين يتضمنهم مفهوم التحضر:

1/- تعدد محاولة التمركز.

2/- زيادة حجم الكثافة البشرية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان في المدن[1].

ومن الناحية الواقعية الأمبريقية يمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر، وذلك في ضوء العمليات الاجتماعية التي تصاحبه وتتمثل في المعنى الجغرافي والديمغرافي و الايكولوجي والتنظيمي والسوسيولوجي.

1/ المعنى الجغرافي:

يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضريـــة، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي، أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية، إن التوزيع الجغرافي

---

(1) بودون عبد العزيز، المرجع السابق، ص: 66.

للمدن على الرقعة الجغرافية الوطنية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا وإستراتيجيا فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع.

2/ المعنى الديمغرافي:

يشير التحضر إلى إزدياد عدد السكان للتجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديمغرافيتين أساسيتين هما: النمو السكاني الطبيعي للتجمع، والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة، وفي هذا يرى "**كنسجلي ديفنر**" أن التحضر هو نسبة السكان الذين يستقرون في المستوطنات الحضرية من إجمالي السكان، ويؤكد أنه من الخطأ التفكير بعملية التحضر على أنها نمو المدن، وهذه النسبة ناتجة عن الزيادة الطبيعية للسكان وعن الهجرات السكانية، وبالنسبة لقسم السكان في هيئة الأمم المتحدة، فإن التحضر هو نسبة السكان الذين يعيشون في المستوطنات والمجمعات الحضرية، وهذا يعني أن التحضر يأخذ بالمعنى الديمغرافي في الأساس طالما يعتمد على نسبة السكان للتجمعات الحضرية بالنسبة لمجموع السكان عامة.

3/ المعنى الإيكولوجي:

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر، ومن ازدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها، وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، وتنتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة تتميز بعلاقات الجوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر، ولذلك فإن البيئة الحضرية، قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولد عن كل ذلك من ابتكار وإبداع، فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري، وذلك عندما يسود التنظيم المحكم في هذه البيئة، كما قد تؤدي البيئة الحضرية إلى انتشار الأمراض والآفات الاجتماعية وقلة الأمن والاضطرابات الاجتماعية، عندما تتدهور بها الحياة وتسودها الفوضى بسبب عدم القدرة على التحكم في الدينامية الطبيعية للمجتمع الحضري، وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسع للحرية والتفاعل، وتتميز بالتباين الشديد والمجهولية والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، وهكذا فإن التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة.

4/ المعنى التنظيمي:

المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة، من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير، وأبرز مظهر

تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي، الذي ينتقل من الإعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين، تسهر عليه تنظيمات قائمة بذاتها، وهذا التحول في نظام الضبط الإجتماعي يسير جنبا إلى جنب مع التحول في نظام العلاقات الاجتماعية، بسبب التحضر والبيئة الحضرية التي تنتشر فيها العلاقات الثانوية وتنحصر العلاقات الأولية في نطاق ضيق، وهذا إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة، حتى تستقيم حياته في المدينة، إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجائها وهكذا فالتحضر تنظيم.

5/ المعنى السوسيولوجي:

يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديمغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري، قربت أو بعدت، تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعـــض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الإتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والإنتماء التنظيمي القسري والطوعي، كل ذلك يحدث نمط جديدا تماما من العلاقات والسلوكات والتصورات والذهنيات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعايرها، يكتسبها بالتدرج الفرد المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى إحداث حالة من الوجود الاجتماعي، بشقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه، وهو معنى الحضرية عند **"لويس ويرث"**[1].

وعليه نستخلص أن التحضر هو إحدى العمليات الاجتماعية التي تتم من خلالها الانتقال والتحول من بيئة ريفية بسيطة الخصائص، ومتعقدة الخصائص تحدث فيها محاولات التكيف والاكتساب التدريجي لأنماط الحياة الحضرية، يرافقه أحيانا التنازل أو التخلي عن أنماط الحياة في البيئة الأصلية، وقد يلاحظ أحيانا محاولات التمسك ببعض الخصائص والأنماط من خلال السلوك والحياة اليومية في الحضر، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة التكيف مع أنماط البيئة الجديدة [2].

لذا فالتحضر يشير إلى نمو نسبة السكان لبلد معين التي تعيش في المراكز الحضرية بحجـــم معيـــن، ويهتم التحضر بأهمية الأنشطة السياسية والإقتصادية والاجتماعية في المدن، ويتبع

---

(1) محمد بومخلوف ،التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر،2001، ص: 27 .

(2) بودون عبد العزيز ، المرجع السابق، ص: 68.

التحضر في المجتمعات شكلا منحنيا على صورة « S » بني ذاته بتدرج بطيء لكنه توسع بسرعة فائقة، ومن ثم هبط بهدوء أو حتى تراجع جزئيا مع تنمية حضرية متألقة، وعموما تظهر فترات التحضر وتقترن مع التصنيع، ومع ذلك فإن هناك بعض التناقضات التي تبرز كآثار للتحضر وللنمو الاقتصادي مثل: هبوط في كلفة الخدمات الصحية والتعليمية و إزدياد كلفة العمل[1].

وهذا ما يؤدي بنا إلى الوقوف عند بعض المفاهيم التي لها علاقة بالتحضر، فنجد ما يلي:

- **مفهوم النمو الحضري:**

يعني زيادة سكان المدن، وما يصاحبها من تغيرات وتبدلات تتعرض لها أنماط وأشكال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والفيزيقية المختلفة، وكذا حركة السكان وعلاقتهم بيئتهم، داخل المجال الحضري بمركزه ومحيطه وأن تزايد هذه الأنشطة يؤدي إلى نمو وتوسع حضري مستمر.

- **درجة التحضر:**

تعني نسبة سكان المدن لمجموع السكان، ويلاحظ أن هذه النسبة أخذة في الزيادة سبب التضخم الحضري على حساب الريف في العالم بوجه عام وفي الدول العربية بشكل خاص، كما يلاحظ أن درجة التحضر أخذه في الزيادة بشكل مطرد وهو ما نطلق عليه مصطلح النمو الحضري.

- **الحضرية:**

تشير إلى حالة أو كيفية أو طريقة للحياة على حد تعبير "**لويس ويرث**" ويتجه هذا المعنى إلى خاصية من خصائص المجتمع المحلي الحضري، كما إكتسب تعريف يجعل منها طريقة للحياة أو نسق معين من قيم ومعايير للسلوك وأنماط للتفاعل والعلاقات الإجتماعية، ترتبط سياق زمني ومكاني معين توصف بأنها "حضرية".

ويميز العلماء بين التحضر بمعنى التركيز السكاني في المدن وبين الحضرية كأسلوب للحياة، حيث يفترض بالحضرية أن تكون محصورة في المدن وتوصف على أنها شكلا من أشكال السلوك المشروط أكثر من كونه عملية تغير، ومن مؤيدي هذه الفكرة رائدة مدرسة "**شيكاغو**" للبحث الحضري "**لويس ويرث.**" [2].

---

(1) معنى خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص: 420.

(2) محمد عاطف، غيث، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، 1982 ،ص: 66 .

فالحضرية أسلوب للحياة في الحضر يتأثر بمختلف مستويات التغير التي تحدث داخل المجتمع ومن هذه التعاريف نلاحظ أن الإعتماد على عامل أو جانب واحد في تغير المفهوم غير شامل لتحقيق معنى واحد للمفهوم السيئ الذي يتطلب الإلمام بمختلف الجوانب لإعطاء تغير وتعريف كان للمفهوم[1].

خلاصة:

من خلال هذه المعالجة السريعة للقضايا الحضرية الأساسية وتحديد المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها، يمكن أن نسجل في هذه الخلاصة بعض المشكلات الكبرى التي تواجه المراكز الحضرية الحديثة أو المدينة المعاصرة فيما يلي:

1- التحضر والنمو الحضري السريع، بسبب النمو الطبيعي للسكان من جهة والهجرة الريفية من جهة أخرى، ومن تم فإن مشكلات المدينة الحديثة على الأقل هي جانب منها مرتبطة بمشكلة الأرياف بإعتبار المدينة والريف يشكلان كيانين متكاملين غير منفصلين لا يحق الفصل بينهما في رسم البرامج التنموية.

2- صعوبات التسيير الحضري أو تسيير المدن، بسبب إزدياد أعدادها وتضخمها وتوسعها، وذلك من حيث القدرة في التحكم في ظواهرها وديناميكاتها الاجتماعية، ووضع الآليات والضوابط اللازمة لكل ذلك، أي صعوبة جعل ديناميات التسيير تواكب ديناميات المدينة أو تسبقها.

3- النمو العمراني التلقائي الذي يطرح مشكلات متعددة تتعلق بأساليب معالجة ما هو قائم والحلول المناسبة لذلك من ناحية، وبمدى التحكم في الآليات الأكثر فعالية في الحد من إنتشاره ووقفه من ناحية أخرى.

4- الهامشية الحضرية الناتجة عن عدم أو قلة الاندماج الحضري والمشكلات التي تطرحها بالنسبة للفرد والمجتمع، التي تعكس عجز الأنظمة الحضرية المختلفة عن استيعاب السكان وإدماجهم في الأنشطة المختلفة للمدينة، ابتداء بتوفير العمل والمسكن كعنصريين حيويين في حياة الفرد والأسرة.

5- التخطيط الحضري والتوفيق بين الأبعاد الأساسية للمجال الحضري: الإجتماعية والثقافية، والجغرافية والاقتصادية والفنية: أخذا في عين الإعتبار الطبيعة البشرية بميولاتها ونوازعها في البيئات المختلفة[2].

---

(1) بودون عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 69 .

(2) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص: 56.

ثانيا: المداخل النظرية للتحضر:

يبدو واضحا الآن أن هناك كما من المادة الواقعية عن المدن متوافر في أنحاء العالم المختلفة، على الرغم من أنها قد تكون قاصرة على تغطية بعض وجوه الحياة الحضرية أو تكون دقتها محل نظـــر، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة لمادة وصفية أكبر وأوسع إحاطة من المادة الحالية، إلا أن هذا المطلب لا يجب أن يحجب الحاجة الضرورية للتركيب والتأليف النظري لأنه كلما زاد تراكم المعلومات تصبح مسألة إيجاد نظام يربط هذه المادة بنموذج نظري مسألة جوهرية لنمو المعرفة السوسيولوجية بصفة عامة، ويقول "**ألبرت رايس**" في مقاله عن "**علم اجتماع الحياة الحضرية**" أن هناك ميل لدراسة أجزاء من البناء الاجتماعي والايكولوجي الحضري أكثر من دراسة البناء الكلـــي، أو على الأقل استخدام المدينة كمعمل لإختبار النظريات والفروض التي تتصل بوجه خاص بقضايا علم الاجتماع الحضري، وعلى الرغم من أن هذا الإتجاه يمكن أن يستمر فإنه المأمول أن يتحول البحث الحضري إلى الاهتمام بالمنظور الكلي الذي يمكن إذا حدث أن يعاون على فهم العلاقات التي تربط عناصر البناء الاجتماعي، وكذلك العلاقات التي تربط النسق الاجتماعي الثقافي بالتنظيم الايكولوجي.

إن أهم ما يواجه المنظرين في علم الاجتماع الحضري ابتداءا من الحاجة لتوضيح وتهذيب كثير من المفهومات المتداولة في هذا الميدان مثل: المجتمع المحلي، المدينة، الحضرية، والمجتمع الحضري والايكولوجيا، لأن هذه المصطلحات تستخدم بطريقة غير محددة ومتناقضة أحيانا، لذا نجد أن هناك موجهات نظرية في علم الاجتماع الحضري، يجب أن تعالج وتوضح لأهميتها الكبيرة في الدراسة المقارنة للتنظيم الاجتماعي الحضري، وايكولوجية المدينة، ويعتقد أن أهمية هذه الموجهات النظرية تمكن في أنها متغيرات ذات قيمة بالغة في تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية[1].

والمقصود بالمداخل النظرية للتحضر هي تلك النظريات التي تبحث في أسباب ظهور المدن ونموها، وهنا نجد الباحثين يميزون بين مدن ما قبل الصناعة، أي مدن ما قبل الثورة الصنـــاعيـــة، ومدن ما بعد الصناعة أي بعد الثورة الصناعية، باعتبارها مختلفة عن بعضها اختلافا كبير، وباعتبارها مختلفة عن بعضها اختلافا كبيرا في البساطة والحجم والبناء الاجتماعي والنشاط الاقتصادي، وأن المتفحص للموقف النظري في هذا الميدان يجد أنه قد تبلورت في إطار هذه النظريات عدة مداخل نظرية لتفسير التحضر أهمها: المدخل الاقتصادي، مدخل الحتمية

---

(1) محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص: 68 .

الاجتماعية أو مدخل التغير الاجتماعي، مدخل القوة أو المدخل السياسي، والمدخل الديمغرافي، والمدخل المتعدد العوامل، والمدخل الايكولوجي.

1- المدخل الإقتصادي:

تعتبر محاولة "**تشارلز كولي**" في عام 1894 أول محاولة نظرية في تفسير نشأة وتطور المدن، وقد ركز في دراسته على أثر العوامل والمتغيرات الاقتصادية في تحديد الموضع الذي يتجمع ويستقر فيه السكان، ومن أهمها: توفر إمكانيات الإنتاج وتوفر شبكة طرق النقل، ثم جاءت بعده محاولة "**أدنا فيبر**" في عام 1899، التي ركزت بدورها على الدور الاقتصادي لنشأة المدن مثل "**كولي**".

وتنطلق النظرة الحديثة للتحضر في نطاق هذا المدخل من فرضية أساسية مفادها أن حركة السكان تابعة للنشاط الاقتصادي بحثا عن فرص العمل، ولذلك تتجه السياسات الحديثة نحو خلق مراكز نمو جديدة، مثل: أقطاب نمو وتنمية ومدن ومناطق صناعية، من أجل تحقيق أهداف متعلقة بإعادة هيكلة الخريطة السكانية والعمرانية للبلاد، وفك الخناق أو تخفيف الضغط على بعض المراكز الحضرية، ومن المعروف في أدبيات التحليل الاقتصادي، الاجتماعي أن الأنشطة الاقتصادية تجلب بعضها بعض مثل: الأنشطة الصناعية والتجارية الخدماتية[1].

ونظرا لكون النشاط الاقتصادي الهام في المجتمع المعاصر هو النشاط الصناعي، فإن سياسات التحضر تعتمد أساسا على سياسة توجيه التوطين الصناعي، بهدف توجيه حركة السكان من أجل تعمير جهات معينة من الوطن وتخفيف الضغط العمراني على جهات أخرى، والحصول في النهاية على الخريطة العمرانية الحضرية المرغوبة للبلاد، ففي نظر هذا المدخل أن عملية التحضر ترتبط بالتحول الاقتصادي بشكل رئيسي مستندا في ذلك على التجربة التاريخية للثورة الصناعية، حيث أن ظهور الصناعة قد أدى إلى جذب الآلاف من الأيدي العاملة من الأرياف والمراكز الحضرية البسيطة إلى المدن الصناعية الرئيسية، كما يؤكد هذا المدخل على أن الأساس الاقتصادي هو المعيار الحاسم في نشأة المدن وتطورها، وأيضا مشكلاتها [2].

---

(1) عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص: 24.

(2) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص: 60.

2- مدخل الحتمية الإجتماعية أو التغير الاجتماعي:

لعل التحليل الذي قدمه "**إبن خلدون**" يعد أهم تحليل في هذا الميدان والذي ربط التحضر بالتحول الذي يصيب نمط المعيشة، وإنتقالها من حالة الإعتماد على الضروريات إلى الإعتماد على الكماليات، التي تستوجب ظهور الفنون والصناعات المختلفة التي تلبيها، والتي لا يمكن أن تتم إلا في المدن، معتمدا في تحليله على الطبيعة البشرية المتمثلة في حاجة الإنسان إلى الاجتماع مع بني جنسه عن هذا الاجتماع نفسه، متمثلة في التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يفضي إلى تحسين ظروف التراكم الاقتصادي الناتج عن التعاون الذي يفضي إلى تحسين ظروف الحياة، التي تؤدي بدورها إلى الإنتقال إلى نوع ثاني من نمط الحياة وهو النمط الحضري القائم على الكماليات وظهور المدن نتيجة لذلك، وهذا بعدما كانت الحياة قائمة على الضروريات والبساطة في البادية.

أما التحاليل الحديثة التي تعتمد على عامل التغير الاجتماعي في تفسير ظاهرة التحضر، فترى بأن المركز الحضري ليس مجرد أعداد من السكان الذين تشدهم جملة من العوامل الاقتصادية، وإنما هو مركز التفاعلات والنشاطات الثقافية: كالجامعات والمعاهد والمؤسسات الترفيهية، وفيها تنتشر المعلومات والأخبار اليومية عن طريق الصحف والمجلات والتلفزيون، وتأخذ هذه المعلومات في إحداث التغييرات في المناطق المحيطة بها، فتجذب المدن الآلاف من السكان الباحثين عن التجديد في حياتهم والتخلص من الرقابة اليومية في الأرياف.

إن المدينة بما توفره من حرية فردية وفرص الحراك الاجتماعي، تستقطب الشباب صاحب الإرادة والطموح إلى تحقيق إنجازات في الميادين العلمية والاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ومن ثم فإن الرغبة في التغيير تكون إحدى العوامل الهامة في التحضر، حيث لا يمكن تحقيق ذلك، إلا في المدن خاصة بعد أن غزت وسائل الاتصال الجماهيري الأرياف والقرى، وسهولة المواصلات والاتصال وانتشار التعليم الذي يجعل ذلك شيئا ممكننا بالنسبة للشباب الطموح.

وكما يرى "**شومباردو لو**" فإن التركز والمركزية الحضرية في القرن العشرين، لا ترتبط بالتصنيع وحده، وإنما ترتبط بالتيارات الفكرية، فالمدن لا تأتي كاستجابة للإنتاج أو للاستهلاك أو للتوزيع أو التبادل، وإنما هي أيضا تشكل بناء إراديا للإنسان مرتبط بتنمية فكر من النمط العقلاني.

3- مدخل القوة أو المدخل السياسي:

يركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر، سواء كان الأمر يتعلق بدور الدولة في إنشاء المدن وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في إنشاء مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية نتيجة لذلك، باعتبار المدينة هي مركز السلطة والحكم ومن ثم يرتبط بها من مصالح للسكان التي تتبعها تركز في النشاط، وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية.

فالبعد السياسي للمدينة يتحدد في ضوء وظيفتها الإدارية من ناحية، كما يتحدد في ضوء وظيفتها السياسية من ناحية ثانية، وذلك بصفتها مركز للتحكم والحكم والسلطة، وتتركز بها الأجهزة الرسمية المختلفة للدولة، كما تتركز بها تبعا لذلك كثير من الأنشطة ذات الطابع الصناعي والتجاري والخدماتي، ومن ثم فإن التحضر يصبح تابع لجميع هذه العوامل، أي تابع للوظيفة السياسية و الإدارية للمدينة، وبذلك تعتبر هذه الوظائف ركنا أصيل في ظهور المدن ونموها وتطورها، بل أنها تحول دون محاولة زحزحتها من موقعها.

ويعتبر أول من أدخل هذا الاتجاه في علم الاجتماع الحضري هو "وليام فورم"، الذي يرى أن بناء القوة سواء في الماضي أو في الحاضر، وبخاصة القوة السياسية، لعب دورا أساسيا في تشكيل المدن من حيث التوطين والتوسيع والبناء الايكولوجي والاجتماعي، بل أن بناء القوة يؤثر في تحديد ما تمارسه متغيرات أخرى كالتكنولوجيا أو التصنيع من دور في هذا الميدان، كما يرتبط بالقوة القرارات المرتبطة بالسياسة العامة والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وتنفيذ برامج التحضر والتصنيع وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي توضح دور القوة في تشكيل وتحديد البناء الايكولوجي والاجتماعي، على نحو يصعب معه تفسير هذه البناءات في ضوء متغيرات مثل القيم أو التكنولوجيا وحدها. [1].

كما نجد هنا تحليل "إبن خلدون" رائدا حيث يقدم لنا مدخل آخر للتحضر وهو المدخل السياسي، حيث يرى بأن غاية العصبية هو الملك وغاية الملك هو الحضر، وذلك لتحقيق هدفين رئيسين هما: التمتع بنعيم الحياة الحضرية وحط الأثقال، وإتخاذ المدن حصنا للمدافعة ضد الغزاة من ناحية ثانية، لأن أسوار المدينة وجدرانها تقوم مقام العساكر والجند، ولذلك لابد من اختطاط المدينة التي تليق بالدولة، أو اتخاذ المدينة الدولة السابقة مقرا لها، ويشير "ابن خلدون" إلى أن أموال الدولة أكثر ما تنفق في المدينة من خلال الإنفاق على رجالها وحاشيتها مما يجعلها أكثر

(1) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص:62.

استقطاب، ولذلك يرى أن المناطق العمرانية البعيدة عن مقر الدولة تطغى عليها حالة البداوة حتى ولو كانت موفورة العمران لبعدها عن آثار الأموال التي تنفقها الدولة على رجالها وحاشيتها.

وهكذا يمكن تصور التحضر حسب المدخل السياسي "**لابن خلدون**" في خط مستقيم كما يلي:

العصبية ← الملك ← المدينة ← زيادة الإنفاق ← زيادة الاستقطاب ← زيادة التحضر.

4- المدخل الديمغرافي :

ويفسر هذا المدخل التحضر بناءا على التحولات السكانية سواء بسبب النمو الطبيعي أو بسبب حركة الهجرة التي تؤدى إلى تحول مناطق معينة من مجرد مستوطنات ريفية إلى تجمعات حضرية نتيجة لذلك، ورغم أن التحضر سببه الأساسي النمو السكاني بسبب الهجرة إلا أن ذلك يعتبر مظهر أكثر منه سببا، أي لابد من البحث في أسباب الهجرة سواء كانت أسباب اقتصادية مثل: ظهور موارد اقتصادية معينة، أو أسباب سياسية مثل: الحروب وسياسات ترحيل السكان، أو أسباب طبيعة: كالكوارث وغيرها من الأسباب.

ويركز هذا المدخل على أثر التزايد السكاني وتركيب السكان والتغيرات السكانية، حيث يعتقد أصحابه أن عملية التحضر تتم نتيجة للعمليتين الديمغرافيتين التاليتين:

- التزايد السكاني الطبيعي الذي يؤدي إلى تحول المستوطنات من مجرد قرى صغيرة إلى مدن كبيرة.
- التزيد السكاني غير الطبيعي الناتج عن الهجرة من الأرياف إلى المدن[1].

5- المدخل المتعدد العوامل:

والذي يرى أن التحضر لا يمكن إرجاعه إلى عامل واحد فقط في الظهور وإنما هو نتيجة لعدة عوامل متضافرة ومتداخلة، ويمكن للباحث أن يكشف عنها، فلا يمكن رد ظاهرة التحضر إلى عوامل اقتصادية وحدها منفصلة عن العوامل الاجتماعية أو الديمغرافية أو السياسية، ولذلك فإن فهم ظاهرة التحضر يمكن أن يتم من خلال قدرة الباحث على دراستها كوحدة مترابطة مع بعضها البعض، وتعتبر نظرية "**فريدمان**" في التحضر أحدث الاتجاهات المعاصرة في محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فالتحول الاقتصادي والتحول الاجتماعي متغيران تابعان لبعضهما البعض، يصعب تجديد أسبقية أحدهما عن الأخر، وبالمثل التحول التكنولوجي والتحولات السكانية، فهي بدون شك تابعة للتحولات

---

(1) محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص: 64.

الاقتصادية لكنها تؤثر بدورها وبقوة في التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهكذا تترابط جميع هذه العوامل بعضها ببعض إلى درجة يصعب معها الفصل بينها، واعتبار أحدها السبب الرئيسي في ظاهرة التحضر وظهور المدن ونموها وتطورها، وإنما ذلك يرجع إلى التفاعل القوى بين جميع هذه المتغيرات في الزمان والمكان[1].

6- المدخل الإيكولوجي:

قام عدد من علماء الاجتماع المهتمين في يكولوجيا المدينة بوضع عدد من النظريات عن التوزيع المساحي والجغرافي للناس والخدمات في المدن، وذلك بعد أن قاموا بدراسة عدد من المدن بتفاوت من باحث إلى أخر.

ويرى "**وليام أجبرن**" أن النمط الايكولوجي للمدينة عبارة عن مركب من مجموعة العناصر الثقافية والاجتماعية والجغرافية، ويرجع إلى هذه العناصر سبب التباين في الأنماط الايكولوجية داخل المدينة، وإذا كان هناك قدر من التشابه الطبوغرافي والاقتصادي، فإنه تشابه يساعد في عمليات التصنيف للأنماط والهياكل الايكولوجية فحسب فهناك النمط الدائري، والنمط المستطيل، والنمط النجمي وهكذا.

- **نظرية النموذج الدائري المتراكز:** تتلخص هذه النظرية في أن فئات الناس والخدمات تتوزع في شكل حلقات حول مركز أساسي في المدينة، حيث أن نسبة السكان الذين يملكون البيوت التي يسكنوها تتزايد كلما بعدنا عن مركز المدينة، كما لاحظ أن نسبة تشرد الأحداث والبغاء ونسبة الأجانب أيضا تزيد في وسط المدينة وتقل كلما ابتعدنا عن المركز.

- **نظرية القطاع:** تتلخص هذه النظرية في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة لا حلقـــات، وان السكان يتجهون في انتقالاتهم في حدود محور محدد كلما نمت المدينة، وأن أكثر المجموعات السكانية انتقالا هي الطبقات الغنية، وعليه فإن منطقة سكن الأغنياء لا تغطي حلقة بأكملها في المدينة، وإنما نمت ويحدث في نفس الوقت في القطاعات الأخرى من المدينة، أي أنها تنتقل للخارج عن نفس القطاع، وبانتقال السكان من مركز المدينة إلى الخارج تنتقل معهم أيضا بعض الخدمات وخاصة الخدمات التجارية كمحلات بيع الخضار واللحم والفاكهة والصيدليات ودور

(1) محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص: 65 .

السينما، ومن ناحية أخرى فإن نشأة بعض المصانع في حدود المدينة تؤدي عادة إلى أن ينتقل إليها العمال حتى يعيشوا بالقرب من أعمالهم[1].

7- المدخل التكنولوجي:

يرى أنصار هذا المدخل أن للتكنولوجيا بإزدياد أثرها على الحياة الاجتماعية في المجتمعات بصفة عامة، تصبح بالنسبة للمدينة متغيرا مستقلا ويكون التصنيع في هذه الحالة، الذي يضمن نسق الإنتاج، وما يتطلبه من استخدامات لمصادر الطاقة، نموذجا خاصا من التكنولوجيا، ويعتبر "**وليام أجبرن**" و"**هولي**"من بين أولئك الذين دعموا هذا المدخل.

وقد نمت دراسات عديدة لإثبات مدى التأثير الهائل الذي تحدثه عناصر التكنولوجيا في الحياة المجتمع الحضري، إلا أن النقد الذي يوجه إلى هذا الاتجاه ينبعث من إقتصار أنصاره على دراسات أجريت على المجتمعات المعقدة وخاصة تلك المجتمعات التي إزداد فيها التقدم التكنولوجي، والتركيز عليها عزل مؤثرات عديدة يمكن أن تحدث أثار في حياة المدينة، من خلال عوامل أخرى كالدين وبناء القوة الايكولوجيا، خاصة إذا كنا نريد أن نتعرف بناءا على وجهة نظر المقارنة على الظروف المختلفة لحياة المدينة بوجه عام، ومن الملاحظات الجديرة بالنظر هنا أن التعميم من النتائج تتناقض بعضها مع بعض، ولا يجب أن ننسى هنا أن بعض أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي قد بالغوا في درجة الانسجام القائمة بين الأنساق الاجتماعية، إذ ليس هناك ما يدعونا إلى التأكيد على الصراع الذي يقوم حتى في أكثر المراكز الصناعية الحضرية تقدما، وخاصة بين الحاجة إلى بيروقراطيات عقلانية واسعة النطاق ذات ترتيبات تدريجية واضحة المعالم، وبين الحاجة إلى نسق طبقي يتسم بالمرونة إلى توزيع متعادل للقوة، وربما يكون لهذا المدخل أثار هامة في نمو النظرية المقارنة لو أن يتبنون تشجيع الدراسات التي تجرى في المراكز الصناعية الحضرية أو في المجتمعات التي تحمل نفس الطابع، وتجنب النظر إلى الأنساق الاجتماعية على أنها أنساق مغلقة على الرغم من أن بعض علماء الاجتماع الذين يهتمون بالتكنولوجيا ينظرون إليها كمتغير مستـــقـــل، ربما يقولون أن الاهتمام يمثل هذا الموضوع خارج عن نطاق الدراسة الحضرية [2].

---

(1) هناء محمد الجوهري، علم الإجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2009،ص: 42.

(2) محمد عاطف غيث، المرجع السابق، ص: 62.

8- مدخل القيم الثقافية :

إن هذا المنظور النظري يصطدم بالمنظور السابق، حيث يفسر التنظيم الايكولوجي والاجتماعي الحضري من خلال القيم الثقافية، وقد أسهم في تدعيم هذا الاتجاه عدد كبير من علماء الاجتماع من أمثال "**ديكسون**"و "**وكولين**"، وقد كتب "**فون جرونبوم**" مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية.

إن النظر إلى القيم كمتغير مستقبل يؤدي إلى نتائج على البناءات الحضرية الاجتماعية الدينية أو العائلية أو التربوية، ويمكن أن تتأيد باستمرار البحث الثقافات المختلفة على المستوى العالمي، إلا أن العلاقة الدقيقة والمحددة التي تربط القيم بالبناء الاجتماعي أو الايكولوجيا في المجتمعات المعقدة أو المركبة، مسألة تحتاج إلى نظر، ذلك أنه في المجتمعات الحضرية الصناعية بوجه خاص يكون من الصعب اكتشاف القيم التي تشرك الجميع في اعتناقها، أو تلك التي تؤثر في السلوك الفعلي للغالبية العظمى من السكان، وإذا كان المطلوب معرفة حقيقة تأثير القيم في البناء الاجتماعي الحضري، فإن دراسات نظرية وأمبريقية لابد أن تجرى على أسس ثقافية مختلفة [1].

إن المداخل النظرية السابقة ليست هي كل ما يمكن أن نتوصل إليه نظريا في دراسة المجتمع الحضري، إلا أن إبرازها على هذا النحو يجعلنا نصل إلى النتائج التالية:

1-لابد من بذل جهود أكبر لتوضيح ما قد يتضمن عند أخذ المدينة أو القوة أو التكنولوجيا أو القوة السياسية، كمتغيرات مستقلة لمحاولة تفسير بعض وجوه البناء الاجتماعي أو الايكولوجي الحضري، ذلك لأنه يبدو أن كلا من هذه المتغيرات يمكن أن تستخدم لطرق متعددة ويكون في نفس الوقت مفيد.

2- إن الإطار النظري الذي يتضمن كل متغير يمكن أن يكون كافيا ومنتجا، ولو أن علماء الاجتماع الحضري بذلوا اهتماما أكبر لإستيعاب النظرية السوسيولوجية العامة، وذلك لأن الجهد الأكبر في الدراسة الحضرية قد وجه إلى جمع المادة التي أهملت، وبالتالي المسائل ذات الطابع النظري.

---

(1) هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 39 .

3- إن العلاقات بين المتغيرات والمداخل السابقة الذكر، يجب أن تخضع للبحث لأنه من المحتمل ألا نستطيع فهم النسق الاجتماعي الحضري دون أن ندخل في إعتبارنا كل هذه المتغيرات والمداخل، وفي هذا الصدد قد تنشأ مشاكل عديدة، لأن هذه المداخل لا تنتمي إلى نفس مستوى التجريد أو التحليل.

إن عرض هذه المداخل هو عبارة عن قراءة لأهم الزوايا التي يمكن من خلالها معالجة أي قضية تخص المدينة، وهذا بالنظر إلى الزخم المعرفي الذي يتميز به كل مدخل والمتغيرات التي يتم توظيفها في ذلك، وأن أي تغير يحدث على مستوى المدينة وعلى مستوى العمليات التي تحدث بها والخدمات التي تقدمها، والتغيرات التي تطرأ عليها، إلا ونجدها في الأخير تخضع لأحد هذه المداخل، وهذا ما سيتم توضيحه في الدراسة الحالية.

وفي ضوء التحليل السابق للاتجاهات النظرية الأساسية التي توجه الدراسات الحضرية والتي حصرناها في نظرية البيئة التي تتخذ من البيئة متغيرا أساسيا لها، والاتجاهات النظرية الأخرى التي تتخذ من المدينة والقيم الثقافية والتكنولوجيا والقوة كمتغيرات أساسية توجه الدارسة في مجال علم الاجتماع الحضري.

وفي ضوء المواقف المؤيدة والمعارضة لكل من تلك الاتجاهات، وأيضا محاولة كل اتجاه لرد المتغيرات الأخرى إلى المتغير الأساسي الذي يؤكد عليه، ومحاولة ربط تلك الاتجاهات بالأصول النظرية الأولى لعلم الاجتماع على نحو ما ذهب إليه "**سجو بيرج**" في دراسته لعلم الاجتماع الحضري المقارن، بالاستناد إلى ذلك كله والقضايا المثارة خلال الحوار النظري الذي عقدناه حول تلك الاتجاهات النظرية سالفة الذكر، ويمكننا أن نجدد بعض جوانب الالتقاء القائمة بين تلك الاتجاهات، وذلك بعينه ما يدفعنا لطرح قضية التكامل بين تلك الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الحضري، والذي يشكل الركيزة الأساسية للنظرية السوسيولوجية لعلم الاجتماع الحضري، ومع ذلك فإن مناقشة مثل تلك القضية محفوف بمعضلات نظرية ومنهجية تطرح نفسها أمام المنظـــريـــن، كما أنها تجعل من العرض السريع السطحي لمظاهر هذا الالتقاء والتكامل أمر غير مجد لإقامة مثل تلك الدعاوي النظرية، الأمر الذي يجعلنا نعقد هذا الحوار على أساس منهجي يتمثل في إرجاع تلك الاتجاهات النظرية لأصولها الفكرية المرتبطة بالنظرية السوسيولوجية لعلم الاجتماع، ثم تحديد جوانب الإلتقاء القائمة بين الاتجاهات النظرية ثم مدى تكاملها المرتبط بطبيعة الموضوع.

وفي ضوء تلك المداخل الأساسية لمعالجة قضية تكامل الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الحضري والتي تحددت في:

- رد تلك الاتجاهات لأصولها النظرية في علم الاجتماع العام.
- تحديد جوانب الالتقاء بين الاتجاهات النظرية.
- طبيعة الموضوع الذي تتناوله تلك الاتجاهات، والذي يقتضي فهما من أبعاد متعددة ومتكاملة مع بعضها، في ضوء تلك الجوانب تسير في معالجة قضية تكامل الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع الحضري في إطار النظرية السوسيولوجية العامة التي توجه الدراسات الحضرية[1].

(1) سعيد أحمد هيكل، علم الاجتماع الحضري ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، 2011، ص: 101 .

ثالثا: تعريف المدينة ووظائفها قديما وحديثا:

لا تزال المدينة محط اهتمام العلماء والمفكرين، وقد بدأ هذا الاهتمام يتزايد منذ القرن السابع عشـــر، واتخذت المدينة كنموذج للبحث والتحري والتقصي، وقد اهتم بها كل واحد حسب تخصصه انطلاقا من مؤسسي علم الحساب السياسي والإحصائيون، ورجال التاريخ والإداريون والمعماريون والمخططون والاجتماعيون، و كل مجال نجده قد قدم مادة غزيرة وصافية عن المدينة، وهذا لما تمثله من مركز لاستقطاب الأفراد، ومقر لإقامتهم، ومقصد لوظائفهم وقضاء كل احتياجاتهم، لذا سوف نحاول من خلال هذا الجزء الوقوف على كل ما يتعلق بالمدينة .

1/- تعريف المدينة:

إذا كنا بصدد وضع تعريف محدد للمدينة، فنقول أن علم الاجتماع مليء بالتعاريف خصوصا إذا ما كنا بصدد دراسة السلوك الإنساني، وهدف القارئ الأساسي اكتشاف حقيقة فهم أولئك الفلاسفة الاجتماعيين حين حاول كلا منهم تعريف الظاهرة، كما أن مفهوم المدينة قد نال مختلف التعاريف والوصف نظرا لاختلاف اهتمامات الناس حيث نجد أن:

أ- الجغرافيون :

نظروا إلى المدينة كمكان يشتمل على شوارع والمباني والطرق وغير ذلك من الماديات التي تجعل حياة المدينة ممكنة، ولقد كان وجه اهتمامهم في المحل الأول تبيان العلاقة المتبادلة بين المادة والعوامل الاجتماعية، وبينما يهتم الجغرافيون الاقتصاديون بمناطق التجارة في المديـــنة والأســـواق، يحلل الجغرافيون الطبيعيون القوى الطبيعية والحياة الحضرية لبيان خصائص كل منها، أما الجغرافيون الإيكولوجيون فيتمركزون حول نماذج التكوين الفيزيقي التي تظهر في المدينة كنتاج للعملية الإطرادية الشائعة، علاوة على تمركزهم حول بيان الخصائص المشتركة بين المـــدن، وهكذا تعتمد الدراسات الجغرافية على المشاكل وتعمم حالات الإنتاج والاتصال والمواصلات وما شابه ذلك [1].

وعلى الرغم من أن الجغرافيين يختلفون في تعريفهم للمدينة إلا أنهم يجتمعون حول خمس أسس رئيسية لتعريفها وهي :

---

(1) علي سالم الشواورة، جغرافية المدن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 2012، ص: 59.

*/**الأساس الإحصائي أو الكمي:** ويستند إلى حد معين للسكان بمعنى أن المجتمع السكاني إذا وصل سكانها عددا معينا تصبح مدينة، ويختلف هذا الحد العددي بين الدول ويتفاوت بين ألفي نسمة وأحد عشر ألف، وأهم ما يواجه هذا الأساس العددي الاختلاف للدول حول تحديده، كما أنه ليس بالمعقول أن تتحول المدينة إلى قرية إذا ما نقص عدد سكانها.

*/**الأساس الإداري:** وهو أن المدينة تحدد بمرسوم قضائي أو قرار إداري يعلن أنها مدينـــة، على أن مراسيم المدن لم تعرف في مناطق كثيرة ومنها الشرق الأوسط، والأساس الإداري أساس لاحق لوجود سابق، بالمدينة وجدت أول ثم استحقت اسمها[1].

*/**الأساس التاريخي:** يرى بعض الكتاب أن التاريخ ييسر لنا تعريفا وافيا للمدينة، وأن الآثار التاريخية في أي تجمع عمراني أقدر على تفسير وجودها من عدد سكانها، ويعترض على هذا التعريف بأن هناك مدنا كثيرة بدون تاريخ مثل: مدن التعدين، والمدن الأمريكية.

*/**الأساس الوظيفي:** يعتمد هذا الأساس على نمط الحياة، والقرية تعتمد على الزراعة أما المدينة ليست كذلك أي أن المدينة هي التجمع اللازراعي.

*/**الأساس المظهري العام:** ويتلخص هذا التعريف في أننا يمكن أن نتعرف على المدينة من مظهرها العام، إذ أنها قمة التطور الحضاري، وتتضح بصمات هذا التطور في مبانيها العامة وشوارعها ومصانعها، إلا أن هذا التعريف لا ينأى عن دائرة الاعتراض، فهناك كثير من القرى ذات التخطيط الهندسي الحديث لا تختلف في مظهرها عن كثير من المدن.

ب/ – المؤرخون:

ويختلف اعتقادهم عن الجغرافيين إذ ينظرون إلى المدينة على أنها تعبير مقترح للحضارة عن طريقه يخضع تكتيك الوثائق للتحليلات.

ج/–علماء السياسة:

اعتبرو المدينة كقالب للتنظيم السياسي وارتفعوا في دراساتهم باهتمامهم بها لقياس مدى التماسك فيها بمدى كفاءة الخدمات العامة والمحلية، وحاولوا إيجاد علاقات شتى بين المدينة والدولة والقطر والوكالات السياسية الفيدرالية (الاتحادية).

---

(1) علي سالم الشواورة، المرجع السابق، ص: 60.

د/-الاقتصاديون:

اعتبروا المدينة كمشروع اقتصادي، وحاولوا جهدهم لاكتشاف حقيقة السلوك الحضري كنتيجة لتقسيم العمل واعتماد الناس المتبادل ومستويات الثروة.

هـ/ المحامون:

نظروا إلى المدينة كنوع من القانون أو المجالس البلدية التي توضع عن طريق أشخاص متخصصين وتتطلب الاحتفاظ بالملكية وإبراز العقود، وتعمل بقوتها هذه أشياء جمة لا يستطيع المحامي فعلها، فدراسة القوى القانونية وتطبيقاتها في أي ناحية تهم المحامي في المحل الأول في دراسة للمدينة.

و/أخصائي الرعاية الاجتماعية الوظيفية :

ينظر إلى المدينة كوسيلة للرعاية الإنسانية، ولا يجعلها كمشروع اقتصادي أو حكومي بل يجعل منها أداة للإصلاح الاجتماعي وتحسين التعليم الحر وحماية الصحة وارتفاع مستوى المعيشة[1].

ز/علماء الاجتماع:

المدينة من الناحية السوسيولوجية البحتة عبارة عن فكرة مجردة، ولكن العناصر التي تتكون منها، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة، ولذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل إن البحث قد أثبتت أن لها عدة وظائف، وليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء .

إن التعريف السوسيولوجي للمدينة لابد أن يسعى لانتقاء عناصر الحضرية، التي تميزها كأسلوب مميز للحياة الجماعية للإنسان، ولهذا فإن وصف المجتمع المحلي بناءا على حجم ليس صائبا، وينطبق ذلك أيضا على بعض المقاييس الأخرى مثل: عدد السكان والإمكانيات الفيزيائية المتاحة، والنظم وأشكال التنظيم السياسي. إن أهمية هذه المقاييس ليس في وجودها ولكن في قدرتها على توجيه وتعديل وصياغة طابع معين للحياة الاجتماعية في شكل حضري.

إن التعريف الحضري الذي يمكن استخدامه ليس هو التعريف الذي يركز على الخصائص أو المتغيرات المشتركة بين كل المدن، بل هو التعريف الذي يمكن أن يكشف اختلافاتها[2].

---

(1) علي سالم الشواورة، مرجع سابق، ص: 61.

(2) نفس المرجع، ص: 62.

كما تعرف المدينة على أنها تمركز سكاني يتميز بالكثافة ويوجد في منطقة جغرافية صغيرة نسبيـــا، ويتجه نشاط السكان إلى أعمال غير الزراعية، تتميز بالتخصص والارتباط الوظيفي وتتم داخل نسق سياسي رسمي، والتعريف الوظيفي للمدينة يركز على سيطرة الأنشطة غير الزراعية (تصنيع، تجارة، إدارة، تعليم) عند السكان [1].

وتعتبر المدينة أيضا أنها عبارة عن شكل من أشكال التجمعات البشرية والتنظيم والتعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية ومعنوية ومكونات مادية مجسدة للأولى، ولا يمكن الفصل بينهما، وتعقيد هذا الشكل من التجمع يترتب عن الحجم المعتبر والكثيف لسكان المدينة، وتعدد وتنوع حاجاتهم ووظائفهم وأغراض تجمعهم، وهذا هو الفاصل الأساسي بين تجمع الضرورة الذي تسيطر عليه البساطة (القرية) والتجمع الحضري الذي يتصف بالتعقيد (المدينة) [2].

ويمكن القول في الأخير أن المدينة التي تعرضت لعدة تغيرت وتحولات أدت إلى تغيير من شكل و مضمون المدينة، والصفة الغالبة الآن على المدن، أنها تتطور وتتنامى، وفي دول العالم الثالث نجدها تتضخم بسرعة، بخلاف المدن الأخرى في العالم، مع أن الزيادة السكانية في معظم دول العالم الثالث تتراوح بين 2% و3%، فإن المدن ضمن دول العالم الثالث تكبر بضعف ذلك المـــعدل، وينتج هذا التضخم الأمواج الهائلة من الهجرة الريفية بسبب الحاجة الفائقة، حيث أن الأراضي الزراعية لا تكفي لإعاشة السكان، ولهذا يهرب الناس إلى المدن ويحتلون الأراضي وينامون على الأرضية أو أية أماكن خالية يجدونها، واليوم توجد اثنا عشر مدينة من المدن العملاقة في العالم يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين، أكثرها شهرة (نيويورك، لندن، طوكيو، لوس أنجلس) وتوجد في الدول الصناعية الغنية.

وهكذا فإن كلمة " مدينة " لها مدلولات واضحة، لكن ومع القرن الحالي، سيكون هناك 50 مدينة في العالم يزيد عدد سكان كل منها على 15 مليون وسيكون 40% من هذه المدن في دول العالم الثالث[3].

---

(1) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 57 .

(2) إبراهيم بن يوسف ، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي ، مطبعة أبو داوود، الجزائر ، (د.ت) ، ص: 65.

(3) تشارلز كوريا، الشكل الجديد لمدن العالم الثالث، ترجمة: محمد بن حسين إبراهيم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ت)، ص: 6.

2/ تعريف المدينة في القران الكريم:

وردت كلمة "مدينة" القرآن في أكثر من سورة ولا تعني المعنى نفسه والمدينة نفسها، بل اختلفت الكلمة ودلالتها الجغرافية والمكانية والزمانية ما بين سورة وأخرى وكذلك ما بين آية وأخرى، فكانت لها دلالتها التاريخية في زمن نزولها الخاصة بالتذكير بقصص الأمم السابقة، لكنها لا تخرج عن المعنى المادي واللغوي للمدينة التي هي البلد العظيمة الكثيرة أهلها وتوافر أسواقها ومنازلها وحياتها الخاصة بها، وعند قراءة الآية والرجوع إلى التفسير لمعرفة ما إسم المدينة في القرآن الكريم، فإننا نجد أنها مدينة معنية معروفة الموقع وربما يحصل إختلاف على القطع واليقين بها أحيانا، والرجوع إلى التفاسير يقود إلى تحديد أدق لتلك المدن وأماكنها وتلك المدن كانت قائمة منذ قديم الزمان حتى ظهور الإسلام وهجرة الرسول (ص) من مكة إلى يثرب، التي أصبحت تعرف بـ"**المدينة المنورة**" أو "**مدينة الرسول**" ولابد من التذكير أن معظم الأسماء الواردة في القرآن الكريم عدا "**يثرب**"، "**المدينة المنورة**" لم تكن تسمى بالمدن الإسلامية لأن المدينة الإسلامية لها خصائصها وسماتها وملامحها التي تميزها عن بقية المدن في العالم، وسيأتي توضيح ذلك لاحقا.

أما السور والآيات التي وردت فيها كلمة "**مدينة** "مع تحديدها فهي:

وردت كلمة "**مدينة**" 14 مرة في القرآن الكريم، وكل كلمة تعني مدينة معنية في مكانها وزمانها وقصة ورودها، ويمكن تحديدها بالرجوع إلى التفاسير:

1/ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأعراف آية 123.

– المدينة هنا قصبة مصر في عهد فرعون وموسى ويقال أنها منف.

2/﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ سورة التوبة آية 101.

– المدينة هنا المدينة المنورة .

3/﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا۟ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا۟ بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ

ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة التوبة آية 121

– المدينة هنا المدينة المنورة .

4/ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَىٰهَا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ سورة يوسف آية 30.

– المدينة هنا قصبة مصر في عهد العزيز صاحب يوسف عليه السلام وهي منف.

5/ ﴿وَجَآءَ أَهْلُ ٱلْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [سورة الحجر آية 67]

– المدينة هنا إحدى مدائن قوم لوط عليه السلام ويقال أنها سدوم.

6/ ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا ﴾ سورة الكهف آية 19.

– المدينة هنا هي مدينة أصحاب الكهف ويقال أنها أفسوس وفيما بعد كانت طرسوس وفيها بعد كانت طرسوس الشامية التي تشتهر بأسواقها وتجارتها.

7/ ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ سورة الكهف آية 82.

– هنا المدينة هي القرية التي أستطعن النبي موسى عليه السلام العبد الصالح أهلها ويقال أنها أنطاكية.

8/ ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ سورة النمل آية 48.

– المدينة هي الحجر التي كانت لثمود قوم النبي صالح عليه السلام.

9/ ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة القصص آية 15.

- المدينة هنا في مصر وعاصمتها منف.

10/ ﴿فَأَصْبَحَ فِى ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ﴾ سورة القصص آية 18.

- المدينة هنا هي مصر وعاصمتها منف.

11/﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ سورة القصص آية 20.

- المدينة هنا هي أنطاكية.

12/ ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الأحزاب آية 60.

- المدينة هنا هي المدينة المنورة.

13/ ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ سورة ياسين آية 20.

- المدينة هنا أنطاكية .

14/ ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة المنافقون آية 8.

- المدينة هنا هي المدينة المنورة.

وقد وردت كلمة مصر (4) مرات لتعني مصر البلد المعروف المحدد وارتبطت هذه الكلمة بقصة سيدنا يوسف عليه السلام وبفرعون ملك مصر.

1/﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ۚ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة يوسف آية 21.

2/ ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا۟ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾سورة يوسف آية 99.

3/ ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ سورة الزخرف آية 50.

4/ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾ سورة البقرة آية 60.

ووردت كلمة مصر لتعني مصر مرة واحدة .

كما وردت كلمة مكة وبكة بأسماء مدينة مكة، كما وردت كلمة قرية (23) مرة والقرى (10) مرات، وأم القرى مرتين.

3/- تعريف المدينة في الحديث النبوي الشريف :

من المعلوم أن السنة النبوية والحديث النبوي الشريف هو توضيح وتفصيل لما ورد في القرآن الكريم، فنجد هناك تقاربا وتطابقا بينهما حول تعبير المدينة، فالأحاديث فيها معلومات والسعة عن الجوانب الدينية الاقتصادية والإجتماعية والسياسة، ووردت لفظة المدينة للدلالة على المدينة الكبير المستقلة الواقعة خارج شبه جزيرة العرب، كدمشق وكما جاء في قول الرسول (ص) :"إن فسطاط المسلمين يوم اللحمة بالغوطة إلى جانب مدينة يقال لها دمشق من حيز مدائن الشام".

وورد حديث أخر عن الإمام أحمد بن حنبل يقصد به مدينة القسطنطينية أو مدينة رومية.

ومن الأحاديث التي وردت فيها كلمة مدينة "يوشك أن يحاصروا إلى المدينة حتى يكون أبعد من ساحلهم سلاح"

وعن "يثرب" أي المدينة المنورة: " أتيتك من المدينة مدينة رسول الله".

وحديث آخر عن المدينة " يثرب": "بارك لأهل المدينة في مدنهم أو مدينتهم ".

وآخر عزونا من المدينة نريد القسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الولد والروم ملصقو ظهورهم بحائط المدينة .

وان "أول جيش من أمتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم " يعني القسطنطينية.

وعن الأمصار خارج الجزيرة العربية ورد الحديث النبوى الشريف "ستفتح عليكم الأمصار وستكون جنود مجندة تقطع عليكم فيها بعوث"[1].

4/- مفهوم المدينة في المعاجم اللغوية :

زودتنا المعاجم اللغوية بألفاظ وكلمات المدينة التي نشأت وتطورت على مر الزمن، وإن كانت هذه المعاجم قدمت تلك المفاهيم بعد قرنين أو أكثر من الزمان لكنها لم تبخل من فائدة، لأنها تتقارب مع فروع المعرفة العربية الإسلامية الأخرى من فقهاء وجغرافين ومؤرخين وسياسيين، فالمدينة في اللغة جاءت عند "إبن منظور مدى بالمكان أقام به فعل ممات ومنه المدينة تجمع على مدائن ومدن ومَدَنَ ويضيف في أصل المدينة قول أخر أنه مفعلة من دنَب أي ملكت من دين أي ملك، وأما المدينة بالتعريف فهي إسم مدينة الرسول (ص) خاصة غلب عليها تفخيما لها وشرفها الله وصانـــها، كما ان المدينة عبر عنها بأنها: "الحصن يبني في أصطمة الأرض، وكل أرض يبني حصن في أصطمتها وهي مدينة".

وإستخدم اللغويون تعابير ومفاهيم أخرى لتشير إلى المدينة ومنها: مصر وحاضرة ومدرة، فالمصر لغة يعني الحد أو الحاجز بين أمرين، ويقال فلان إشترى الدار بمصرها أي الدار بحدودها، ومصر المكان تمصيرا أي جعل منه مصر وأن المصر هو كل كورة تقام فيها الحدود وتقسم فيها الصـــدقات [2] .

---

(1) طه خضر عبيد، المدينة الإسلامية "تاريخها وتخطيطها وعوامل إزدهارها وإنحطاطها"، دار الفكر، ط1، عمان، 2013، ص: 20-23.

(2) ميسون علي إبداع،المدينة الإسلامية "نشأتها وأثرها في التطور التاريخي"، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع ، عمان ،2011، ص:11.

5/- وظائـــف الـــــــــمدن :

في ظل التعريفات التي تم تقديمها للمدينة تبين لنا أن هذا المركز الحضري الكلي المعقد هو مكان خاص بالأفراد الذين يتطلعون إلى خدمات ووظائف غير تلك التي توجد بالريف أو أي مكان أخـــر، هذه الوظائف التي من شأنها أن تعمل على استقرار الأفراد بالمدن وتشبثهم بها والعمل على المحافظة عليها.

وعند متابعة كل الدراسات التي تناولت وظائف المدن نجد أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بنشأتها التاريخية، لذا سوف نبدأ بعرض وظائف المدن، وفي الأخير سوف نصل إلى طرق نشأتها.

ومن أهم وظائف المدن نجد:

أ/ الوظيفة الحربية:

تعتبر هذه الوظيفة من وظائف المدن الرئيسية، بل أقدمها على الإطلاق وكانت المدن الحربية تركز بصفة أساسية، على خصائص الموضع من حيث سهولة الحركة والدفاع وتأمين المياه حتى تضمن البقاء في تلك المنطقة، فكانت تظهر المدن العسكرية على نهود من الأرض لتحرس وتراقب، كما أنشئت عند مداخل الممرات الجبلية العامة، لتسد الطريق أمام المغيرين، أو على الجزر وسط البحيرات والأنهار والبحار، ولكن أكثر المواقع العسكرية قوة ومناعة بصفة عامة، هي القلاع الحصينة التي كانت تقوم فوق التلال تسمى مدينة التل، وهو الموضع الإستراتيجي الذي تبحث عنه المدينة الدفاعية، لأنه يمكن من الدفاع ويزيد من صعوبة الهجوم، إذ أن الدفاع لمجتمع المدينة كان يمثل أسبق الوظائف التي ميزت المدن في مراحلها المبكرة.

وفي الماضي كان المعسكر يتشكل من السور الدائري أو القلاع أوالحصون، لتكون ملاذا للضعاف من السكان، ولهذا كانت أقدم المدن هي المدن العسكرية، مثل المعسكرات الرومانية التي أقيمت على حدود الإمبراطورية الرومانية كمدينة بلغراد (يوغسلافيا) ومدينة كولون (ألمانيا) ومدينة يورك(بريطانيا)، ثم تطورت وأصبحت مدنا رئيسية كما نشاهدها حاليا، ولكن أصبحت هذه الوظيفة في عصرنا الحالي عديمة الجدوى بعد تطور وسائل الحرب المختلفة، وظهور المدافع البعيدة المدى والطائرات والصواريخ، مما أفقدها (المدن الحربية) أهميتها تماما[1].

---

(1) علي سالم الشواورة، المرجع السابق، ص: 263.

ب/ الوظيفة التجارية:

تمثل هذه الوظيفة أهم وظائف غالبية المدن بعد الوظيفة الحربية، وكما أن النقل هو المدينة فإن التجارة هي المدينة، إذ يصعب أن نجد مدينة بغير نشاط تجاري تقوم به خارج حدودها، هي إذن وظيفة أساسية في المدينة لا يمكن تجاهلها حتى عند تعريف المدينة، وظهرت قديما المدينة ثم المدينة بعد توفر فائض يمكن تبادله، وحتى تحافظ المدينة على ما جمعه أهلها من أموال، اختارت لنفسها المواضع الدفاعية المنيعة وأحاطت نفسها بالأسوار .

فبعد تقدم الحضارة وظهور الإمبراطوريات كانت القلاع على الحدود حارس للناس وثرواتهم التي اكتسبوها في المدن الداخلية، وكانت التجارة وظيفتها الأساسية لقد نمت المدن في العصور الوسطى، نتيجة توفر فائض من الإنتاج في منطقة ما، ووجود حاجة لهذا الفائض في منطقة أخـــرى، مما أدى إلى التبادل التجاري وكانت وسيلة وصول، هذه السلع بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك هي النقل، ومع التقدم الصناعي بعد الثورة الصناعية في القرن 17، زاد تطور الإنتاج بوجه عام، وأدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتزايد حاجات الفرد والمجتمع .

ومع تطور وسائط النقل وطرق الموصلات، فقد أدت إلى تنشيط حركة التبادل التجاري محليا وإقليميا بل عالميا،ولهذا فالمدينة هي مركز التبادل بالضرورة، وقد تطور هذه النوع من التبادل التجاري في اتجاهين زماني ومكاني.

فأبسط أنواع التبادل التجاري، كانت تتمثل في التجمعات السكنية الصغيرة، وهو السوق المحلية وأهم أنماط التبادل التجاري هي:السوق المحلية، النقاط التجارية، المدن التجارية، الموانئ البحرية التجارية .

ج/ الوظيفة الإدارية والسياسية :

تختار هذه الوظيفة على النقيض من بقية الوظائف الحضرية الأخرى، ولقد امتزجت هذه الوظيفة منذ أقدم العصور بالنواحي الروحية بدرجات متفاوتة، فعند الإغريق اختلطت فكرة المدينة اختلاطا كاملا بفكرة الدولة السياسية، وذلك في عصـــر دول المـــدن، الذي يتمثـــل فـــي مـــدينتـــي (أثينا) و (إسبرطة) وكانت (روما) حاضرة الإمبراطورية الرومانية،واستمرت (القسطنطينية) بعدها.

وبعد ظهور الدولة العربية الإسلامية كانت النزعة الدينية تسيطر على مراكز الحكم والإدارة في (مكة) و(المدينة) و(دمشق) و(القاهرة) و(القيروان)، ولا توجد مدينة بلغت نهايـــة مراحل التطـــور، تقوم بالإدارة وتحرك السياسة فحسب، فهاتان الوظيفتان أو الوظيفة تمارسان عادة إلى جانب وظائف أخرى، وتوكل الوظيفة الإدارية والسياسية إلى المدينة الأولى في الإقليم، ولما كان

عليه من الصعب في أحيان كثيرة تحديد أي مدينة هي الأولى، فإن عملية الإختيار مشحونة بالحساسيات، ولكن يقع الإختيار في الغالب على المدينة ذات الموقع الوسط [1] .

د/ الوظيفة الصناعية:

الوظيفة الصناعية هي إحدى الوظائف المدنية المهمة، التي تميز المدينة الحديثة،فالمدن التي نمت نموا سريعا في المرحلة الحديثة، هي بدون شك التي قامت بها الصناعة، وكما تؤدي الصناعة إلى قيام المدن، فإن المدن نفسها توجد الصناعات، وقد كانت الصناعة في مرحلها الأولى قروية في الغالب، وظلت على ذلك حتى القرن 18، ثم أصبحت الصناعة ألصق بالمدينة في عصر الفحم والحديد، وأدت إلى تضخم المدن في عهد الكهرباء، ويعزى ذلك إلى أن صناعة الآلات وغيرها من مطالب الحياة اليومية، لم تؤد في مراحلها الأولى للعيش في المدينة، وذلك لأن الصناعة على خلاف التجارة أمكن ممارستها في المنزل، وعلى مستوى القرية، بعد فترة طويلة من التطور ولم تكن هناك بعد حاجة للتجمع، لكن مع التطور الصناعي الحديث تطلب الوضع بل شجع على التجمع، لتمكين الصناع المهرة من الحصول على المواد الخام، التي لا تتوفر محليا في كثير من الأحيان، وليضمنوا سوقا لإنتاجهم المطرد، والذي فاض عن حاجة القرية .

يمكننا القول أن الصناعة قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فقد نمت الصناعات الحضرية وإتسع سوقها ليتعدى حدود المدينة، وكان ذلك مؤشرا على نمو الوظيفة الصناعية وإستغلالها، وهكذا تختلف المدن الصناعية عن المدن التجارية، من حيث أنها لم تنم مثلها ببطئ، لتلبي حاجات أقاليمها المتزايدة سكانيا وإنما فرضت إلى حد ما على هـذه الأقاليـم، وهي تنمو إذا ما استطاعت أن تجذب إليها قوة عاملة من الطبقة الفقيرة [2].

هـ/ الوظائف الدينية والصحية والترفيهية:

*** الوظائف الدينية:**

المدينة الدينية هي المدينة التي يحج إليها الناس، ليؤدوا شعيرة من شعائر دينهم، والمدن الدينية قديمة قدم الإنسانية، وذلك أن الدين كان هو المسؤول عن نشأة العديد من هذه المدن، فالسومريون أسسوا مدنهم للعبادة وليس للتجارة، واليونانيون أسسوا مدينة (أثينا) في أيامها الأولى كمعبد للآلهة "أثينا" وكانت الكنيسة والدير بعد سقوط مدينة روما، هي البذور الأولى التي ساعدت على إحياء مدن العصور الوسطى، وقامت المدينة العربية الإسلامية حول المسجد الجامع.

---

(1) علي سالم الشواورة، مرجع سابق، ص: 272.

(2) نفس المرجع، ص: 275.

كما ظهرت مدن الإسلام أول ما ظهرت ذات طابع ديني، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مدن تجارية ومراكز للحكم والإدارة، وتميزت المدن الدينية في العصور الوسطى بتنوعها منها مدن الحج، ومنها مدن الأديرة ومدن الزوايا والأضرحة ومدن الحكم الديني، وتعتبر مدن الحج هي بالتأكيد المدن الدينية الحقيقة التي ترتبط حياتها بمواسم الحج، كما أن مظهرها الخارجي ديني صرف، وهي صغيرة الحجم بوجه عام تمتلئ بمئات الآلاف من الحجاج القادمين إليها في أيام معدودة، ثم ما تلبث أن تعود لحياتها الهادئة الرتيبة بقية أيام السنة وتعود مؤسساتها الدينية الثقافية إلى مواصلة الدرس وخدمة الدين .

والمدن الدينية هي مدن مؤقتة أساسا، تشبه المدن الصحية والترفيهية، أي تعتمد على موضعها المقدس، وليس على موقعها الجغرافي، وعادة ما تختار أماكن منعزلة أو متطرفة بعيدة عن صخب الحياة وضوضائها كمدينة (اللورد) في شمال غرب فرنسا، أما المدن السماوية فهي مقدسة بمشيئة الله كالقدس.

*الوظيفة الترفيهية:

هذه الوظيفة ذو أهمية كبيرة بين وظائف المدينة عند مجتمعات المدن الحديثة للأسباب التالية:

– تجمع عدد كبير من السكان و اكتظاظهم داخل مساكن المدينة الحديثة بالملايين، ضمن رقعتها الضيقة التي تتوسع على حساب الريف المجاور لها، مما جعلها في حاجة ماسة لتجدد النشاط عند مجتمعها الصناعي، والخروج إلى البيئة الطبيعية، وحياة الفطرة بالريف، حيث الماء والهواء النقي والخضرة، والبيئة الأكثر نقاء من بيئة المدينة الصناعية شبه الملوثة .

– استخدام الآلات وتطور الإنتاج، وتقليل ساعات العمل الأسبوعية مما أوجد وقت فراغ كبير عند سكان المدن.

– ارتفاع مستوى المعيشة والدخل، خاصة في الدول النامية، إلى البحث عن الإستمتاع والترويح عن النفس خلال أوقات الفراغ، ومن المألوف أن تحتوى المدينة العصرية على مراكز خاصة بالترفيه مثل: المسارح، دور السينما، الإذاعة المرئية، الأندية الرياضية[1].

(1) علي سالم الشواورة، المرجع السابق، ص: 281 .

* المدن الصحية:

تمتاز هذه المدن عن المدن الترويحية بأنها أكثر دواما، وتختار مواضعها بعناية لأن معظم زوارها من كبار السن، الذين يقدرون على دفع نفقات العلاج الباهظة، وتقوم هذه المدن قرب منابع المياه الجوفية الحارة وتدين هذه المراكز بوجودها إلى التركيب الجيولوجي الذي ساعد نتيجة الانكسار على ظهور هذه الينابيع الخاصة .

لكن لم يزيد عليها الإقبال إلا بعد توفر طرق المواصلات من سكك حديدية وبرية، وبعد قيام الفنادق ودور الضيافة حولها.

نخلص من هذا العرض إلى أن الوظائف الحربية والسياسية، والتجارية والصناعية، والدينية والترويحية والصحية جميعا، هي سبب قيام المدن ونموها، ولا توجد مدينة في العصر الحديث تخلو من هذه الوظائف، التي أصبحت متشابكة حسب ظروف العصر الذي تعيشه وهي المفصل الذي يميزها عن المراكز العمرانية في منطقة الريف.

6/ مراحل تطور المدينة:

يرى "ممفورد " أن المدينة تمر بالمراحل التالية:

- مرحلة النشأة EOPOLIS:

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها وتتميز بإنضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد إكتشاف الزراعة واستئناس الحيوان، وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف الإنسان للمعادن، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث وعصر اكتشاف المعادن.

- مرحلة المدينة POLIS:

تمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع، وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة، وتتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات، وتتسم بالتميز الطبقي بين مختلف الفئات، واتساع أوقات الفراغ وظهور الفلسفات، ومبادئ العلوم النظرية وقيام المؤسسات والفنون والمدارس.

- مرحلة المدينة الكبيرة METROPOLIS:

وتعرف بالمدينة الأم، يتكاثف فيها عدد السكان ويتوفر فيها الطرق السهلة، وتربطها بالريف شبكة من الموصلات، تهتم فيها الحكومة بتحقيق مطالب سكانها، تنفرد بميزات خاصة كالتجارة والصناعة وتنوع الوظائف، تعدد المهن والتخصص، قد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة

أو دولة، وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية، وتتركز فيها كل مظاهر النشاط الإجتماعي والإقتصادي والسياسي .

- مرحلة المدينة العظمى **MEGALOPOLIS** :

تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19، فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متابعة، ويبدو في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل وتأخذ الفردية في الظهور، وتنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم.

- مرحلة المدينة الطاغية **TYRANNOPOLIS** :

وتمثل أعلى درجات السيطرة الإقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم، ومن ثم يستشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش الغير المرغوبة .

- مرحلة المدينة المنهارة **NEKROPOLIS**:

يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي، ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "**ممفورد**" عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، فتأفل الحضرية وتحي الريفية، وتظهر ما أسماه "**ممفورد**" مدن الأشباح [1] .

---

(1) حسن عبد الحميد أحمد رشوان ، التخطيط الحضري: دراسة في علم الإجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب،2005، ص81 .

رابعا: نشأة وتطور المدن في العالم:

ثمة رابطة قوية بين المستوى الحضاري الذي وصلت إليه الجماعات البشرية وبين الشكل الذي تأخذه مساكن تلك الجماعات في الاستقرار، وقد ظهرت بدايات التحضر في مواطن الحضارات القديمة مثل: العراقية والمصرية والشامية والصينية والهندية والإيرانية وغيرها، بعد أن تحول الإنسان عن حياة الكهوف وأماكن الحياة الطبيعية وبدأ بحياة الاستقرار وبناء المساكن التي يقيم فيها، وبمرور الزمن ظهرت القرى والمدن واتسع عمران الإنسان للأرض فأصبحت مراكز عمرانية تضم القرى والمدن لتظهر الدول والإمبراطوريات.

تعد عملية الانتقال من حرفة الصيد والرعي إلى مهنة الزراعة والاستقرار هي مرحلة مهدت للتحضر، وقد أخذت وقتا طويل حتى تمت، وبدأت بواكير التحول على ضفاف الأنهار وعلى السهول الواسعة، وكانت بلاد الشام وبلاد الرافدين ومصر، قد سبقت العالم بأسره، ويستدل على ذلك من قيام المستوطنات الزراعية القديمة التي يعود زمنها إلى الألف التاسع قبل الميلاد، وكانت أقدم مستوطنة بشرية مستقرة وجدت آثارها في قرية "المريبط" التي تبعد (80 كلم) شرقي مدنية (حلب) وقرب الضفة الغربية لنهر الفرات.

سجلت مدنية " أريحا " استقرار مهما، وكانت فترته بحدود (8350-6770 ق.م) وقد كان عدد سكانها بحدود " 3000 نسمة "، ولذلك تعد أول وأقدم مدنية في العالم وهي الألف الثامن قبل الميلاد ظهرت مستوطنات زراعية في أرض الرافدين خاصة عند " تل باغور" قرب البوكمال على الحدود العراقية السورية.

وتوصف قرية (جرمو) قرب كركوك أقدم قرية زراعية سكنية وأنها سكنت قبل (6750 ق.م)، وتأتي قرية (حسونة) على بعد 35 كلم جنوب الموصل، و (أم الدباغية) 5700 ق.م قرب الحضر وتل الصوان

(5500 -4500 ق.م) التي تقع جنوب سامراء (12 كلم) شهد السهل الرسوبي في جنوب العراق ظهور قرية العبيد وتقع جنوب (أور) وهي (أريدو) إلى الجنوب الغربي منها وتعرف اليوم بتل أبي شهرين، ويعود الاستيطان فيها إلى (4500-4000 ق.م) وكانت (الوركاء) 30 كلم شرق السماوة والتي ظهرت فيها صناعة الفخار ودولابه أول نواة للمدن في جنوب العراق.

أما عن أسباب ظهور تلك المدن فهناك من يرى أنها إما اقتصادية زراعية أو دينية لظهور المعبد والآلهة، أو عسكرية للالتجاء إلى المناطق المحصنة لتحقيق الأمان لساكنيها، والحقيقة أن لكل مدينة

سبب في ظهورها، فكانت (أكد) للأكديين، وبابل المدنية السياسية والعسكرية والاقتصادية ومقر الدين وكذلك (آشور ونينوى).

إن ما بين النهرين شهدت ظهور أوائل المدن منذ الألف الرابع قبل الميلاد، وقد عبرت عنها دويلات المدن السومرية وظهور الإمبراطوريات أفضل تمثيل وتعد أول دولة في التاريخ على يد " سرجون الأكدي 2271–2316 ق.م " .

كما شهدت بلاد النيل ووادي السند وغيرها ظهور المدن التي تركزت حول ضفاف الأنهار، ولاشك أن تلك المدن كانت صغيرة المساحة قليلة السكان قياسا بالمدن في العصور الوسطى والحديثة، فمثلا كانت مساحة بابل (8.2 كلم) ومساحة الوركاء (3.6 كلم) وأغلب المدن يتراوح حجمها السكاني مابين (7–20 ألف) نسمة .

ولم تكن ظاهرة نشأة المدن في العراق فجائية بل سبقتها مرحلتان هما: مرحلة تركيز الإنسان، واستغلال إمكانات وموارد البيئة في محاولة للبقاء، فأخترع الآلات وتوصل إلى الفنون، فإتسعت القرية الزراعية بحدود 6000 ق.م فحصل التعامل والتفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية، عندها ظهرت طلائع المدن الأولى وأصبحت دلالات التحضر واضحة حوالي (4000 ق.م) فالمدينة ثمرة تطور تاريخي بعيد المدى نتج عن غرس مدني نشأ تلقائيا أو بدافع ذاتي أدى إلى قيام تلك المراكز العمرانية.

وتوصف مدينة (طيبة) في مصر أول مدينة في العالم تجاوز سكانها 100 ألف نسمة سنة(1360 ق.م) وكانت (بابل) و(نينوى) من المدن الكبرى في العالم، كما طهوت مدن في إيران واليونان والهند والصين بأحجام كبيرة.

ويمكن القول أن المدينة تعد أعظم منجزات الإنسان الحضارية في كل أنحاء العالم، نشأتها ترتبط بخصوصية الحضارة التي أوجدتها، ولذلك تباينت وإختلفت طرائق تلك النشأة في الأسباب والأحجام والأشكال والتسميات، وفي أماكن العالم المتعددة، إلا أن هناك نقطة مهمة قامت عليها كل هذه المدن متمثلة في أنها: نشأت على موارد المياه وخاصة الأنهار التي تمدها بالمياه وعلى الأرض الخصبة وفي مناخات ملائمة.

تعكس المدينة مستوى الحضارة التي نشأت فيها فضلا أنها نتاج العقل الإنساني الذي طوع البيئة الطبيعية لخدمته ليحقق أهدافا وأغراضا من بنائها، والذي قدم المعلومات التاريخية عن المدن

القديمة هي التنقيبات الأثرية التي قربت الصورة كثيرا، وكانت مواد البناء وفنون العمران ومخلفات الإنسان المادية فضلا عن الوثائق والرقم الطينية والكتابات والرسوم عونا في فهم تلك المدن.

لذا إختلفت تعريفات المدن تبعا لاختلاف اختصاص المهتمين بها فلم يستطيعوا أن يحددوا معنى واحد متفق عليه، لكن في كل التعريفات يبقى العنصر المشترك ولو بشكل نسبي هو أن المدينة مستقر للناس ومكان سكن متسع وكبير، وأن المدينة سجل للإبداع الإنسان ومستواه الحضاري، لذلك ظهرت المدينة القديمة وهي حضارة وادي الرافدين، والنيل، المدينة الإغريقية أو اليونانية، المدينة الرومانية الكلاسيكية، المدينة الغربية، المدينة العربية الإسلامية، المدينة الإسلامية، المدينة الإفريقية وهكذا.

خامسا: نماذج لبعض الدراسات الحضرية.

سارت دراسات المجتمع المحلي لفترة طويلة في خطوط منفصلة عن التطورات التي لحقت علم الإجتماع الحضري، ومن هنا كان التأكيد على الوصف الاجتماعي الواقعي هو العلامة المميزة لدراسة المجتمع المحلي، وكمثال نريد التطرق إلى بعض الدراسات الأمبريقية حول المجتمع المحلي في المدينة من أجل معرفة طريقة التعامل مع هذا الأخير على مستوى المدينة، وهذا بالوقوف عند بعض الأمثلة لمجتمعات تختلف في عدة سمات وخصائص.

1/ دراسة " بـــارك":

هو من ضمن علماء الاجتماع الذين حرصوا على التعرف على مجريات الأمور و الواقع اليومـــي و الروتيني للحياة الاجتماعية و النظام الاجتماعي، من هنا ركز اهتمامه في دراسة " العوالم الصغيرة" داخل المجتمع الحضري، بحيث يستطيع من خلال الحجم المحدد ملاحظة كل مظاهر النظام الاجتماعي و بحثها و تحليلها على نطاق ضيق ليتمكنوا من جمع هذه الملاحظات والتحليلات مع بعضها البعض بطريقة متقنة تقدم من خلالها وصفا منسجما و متماسك للحياة الإجتماعية المعاصرة.

وقد ذهب في دعوته بضرورة استخدام المدن الكبيرة مثل مدينة "**شيكاغو**" كعامل تتجسد فيها الأنماط المختلفة والمتطرقة للسلوك البشري و المظاهر الأساسية للطبيعة على نطاق واسع[1].

2/ دراسة " روبرت " و " هيلين ليند " « ROBERT,HELENE LYND »

ذهبا ليعيشا ثمانية عشر شهرا في مدينة " **مونسي**" "**MUNCIE**" بولاية "**إنديانا**" وقاما بنشر كتابهما "**الميدلتون 1929**" يقدمان فيه تحليلا تفصيليا للحياة الاجتماعية لشريحة صغيرة من المجتمع الأمريكي كوسيلة لوضع تصور سوسيولوجي عن المجتمع المحلي ولقد ركزا على ستة مظاهر أساسية للحياة الاجتماعية في " **مونسي**" هي: نوع العمل، حياة الأسرة، تربية الطفل، الدين، نشاط المجتمع المحلي، نشاطات وقت الفراغ، وحاولا أن يقدما صورة كلية لطريقة الحياة في المدينة، لكن من خلال نظرة معينة تؤكد أن المدينة تكون مجتمعا محليا له مركزه و ميكانيزمات تماسكه والتي تتوازى مع مواصفات المجتمع الأمريكي الأكبر.

وبعد عشر سنوات من دراستهما الأولى عادا لمدينة "**مونسي**" مرة أخرى ليوضحا كيف تغيرت المدينة الصغيرة خلال فترة الانتقال و خاصة مع بداية أزمة الثلاثينات، ونشرا كتاب " **الميدلتون**

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريـــة، 2002، ص: 82.

في مرحل انتقالية 1937" وقد اختلفت هذه الدراسة عن سابقها لأنها ركزت على توزيع القوة والتأثير داخل المجتمع المحلي، وفيها أوضحا كيف تركزت السلطة الاجتماعية والسياسية في أيدي أسرة معينة كانت اهتماماتها ومصالحها العملية تسيطر على الحياة الاقتصادية و على العمالة المحلية في المدينة، كما حاولا أن يتتبعا مظاهر تركيز هذه القوة في مجالات ونشاطات المجتمع المحلي والحكومة المحلية، وكانت محاولتهما هذه سببا في اهتمام دراسات المجتمع المحلي بالمحاور السياسية، وذلك الاهتمام الذي أدى إلى تطوير دراسات السلطة والقوة في المجتمع المحلي والتي ظهرت كاتجاه متميز في الخمسينات والستينات من هذا القرن، وفي أواخر الخمسينات بدأت دراسة المجتمع المحلي في الانتعاش من جديد ومواكبة للتغير الذي طرأ على مناهج البحث في علم الاجتماع، وكان هذا التغير يعني أنها أصبحت توجه نحو مسائل حضرية أكثر مما كانت عليه في بدايتها الأولى، إن وجود المجتمع الصغير كمبرر لإجراء دراسات المجتمع المحلي قد حل محله اهتمام خاص بتوضيح مظاهر التنوع والخصوصية المرتبطة بالحياة الاجتماعية في المناطق المختلفة، ومن هنا بدأ علماء الاجتماع في البحث عن إمكانية تحدي النظرة السوسيولوجية السائدة وهي أن الطبقة الاجتماعية والثقافية وأنماط الأسرة تتكون كلها على نطاق قومي رغم الاختلاف والتنوع المكاني لأشكالها، لقد كانت الصفة المميزة لدراسات المجتمع المحلي اللاحقة بمقارنتها بالدراسات المبكرة هي ذلك الابتعاد عن الدراسة الشاملة لكل مظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمع المحلي، والتركيز على بعد واحد من أبعاد هذه الحياة، الأمر الذي أدى إلى تمايز المجتمع المحلي موضوع الدراسة عن النماذج القومية الشاملة، وقد ركزت معظم الدراسات الاجتماعية على حياة الأسرة والتفاعل بين الأسرة وأماكن الإقامة[1].

3/ دراسة " ميشيل يونغ " و " بيتر ويلوث " MICHAEL YOUNG" " PETER WILLOT "

كانت دراسة عن الأسرة القرابة في شرق لندن سنة 1957، فمن خلال الدراسة المركزة لمنطقة الطبقة العاملة التقليدية" **بنتال جرين**" "**BENTHAL GREEN**"، أوضحا الباحثان عدم ملائمة المبررات التقليدية و الشائعة للتحول والانتقال إلى نمط الأسرة النووية في المجتمعات الصـــناعيـــة، فقد بقيت العائلة الممتدة كما أوضح الباحثان ولكن في شكل معدل تسيطر عليه العلاقات بين الأم وابنتها مما أدى إلى ظهور مجتمع محلي أموي، إرتكز حول الأمهات اللائي يقدمن المساعدة لبناتهن وخاصة في مجال تربية الطفل، ويبدو أن الباحثان قد استفادا في بحثهما من

(1) السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص: 83.

التراث الأمبريقي الحضري، رغم أنهما قد عدلا من أفكارهما في ضوء التطورات التي لحقت بالنظرية السوسيولوجية[1].

4/ دراســة " هربرت جانز " H.GANS":

أجرى دراستين منفصلتين حول الحياة الاجتماعية في إحدى الضواحي، وهي ناحية " **الليفتون**" **LEVITTON**" حول الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة التي تقيم في داخل المدينة، وتكون ما أسماه "**بالقرى الحضرية**"، التي تقوم على أساس عرقي في الطرف الغربي لمدينة " **بوسطن**"، لقد أوضح أن حياة الأسرة كانت محور الارتكاز في كلا السياقين، وقد لاحظ أن نضال الطبقة الوسطى وحرصها على توفير البيئة والسياق الملائم لتربية الأطفال كانا سبب أساسي لنمو الضاحية، وأنه في داخل المدينة كانت المحافظة على العلاقة الوثيقة بين الجماعات القرابية الممتدة لدى القرويين الحضريين أهم موجهات الحياة الاجتماعية، وقد إستطاع الباحث في دراسته أن يبرهن على وجود علاقة وثيقة بين السياقات الفيزيقية و بخاصة سياقات السكن والجوار وطرق الحياة السائدة، وتمكن من أن يوضح أن هناك طريقة أخرى للحياة أكثر ما تكون ملائمة مع الإقامة والعيش في الضواحي.

5/ دراسة " فلويد هانتر " F.HUNTER 1952 :

دراسة وصفية لأشكال التأثير السياسي والاجتماعي في مدينة " **أتلانتا**" بولاية " **جورجيا**" وهي مدينة يسكنها حوالي 500.000 نسمة، وكان الجديد في دراسته هو إجراؤه لنوع من دراسة المجتمع المحلي في مدينة كبيرة وبالتركيز فقط على العمليات السياسية المحلية، وأضح إلى أي مدى كانت القوة في أيدي الصفوة الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة وليس بين أيا من السياسيين المسؤولين أو أصحاب الوظائف العليا في الحكومة المحلية وربما كان ذلك هو السبب الذي جعله يطلق على كتابه عنوان" **بناء القوة في المجتمع المحلي**" كما أكد في دراسته على السيادة السياسية للصفوة المحليــة، وجنبا إلى جنب مع الدراسات المجتمع المحلي كانت هناك اهتمامات أكاديمية بموضوعات الحكومة المحلية، دفعت إليها في البداية حركة إصلاح المجالس البلدية والتطورات التي تحققت في مجالات العلوم السياسية والسلوكية، وكانت غلبة الموضوعات المرتبطة بالمدينة وسيطرتها على مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية عاملا هاما في توجيه هذا الاهتمام نحو دراسة الحكومة الحضرية[2].

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص: 85.

(2) نفس المرجع، ص: 87.

لقد كان المغزى الحقيقي من عرض هذه الدراسات هو إيضاح مدى الارتباط بين مميزات ومظاهر وكذا خصوصية المجتمع المحلي في المدينة، وما يتعرض إليه من تغييرات تفرضها عليه الحياة الاجتماعية والسياسية وكذا الاقتصادية داخل هذا المجال، ونجد أن معظم هؤلاء الدراسيين أوضحوا مدى مساهمة المجتمع الحضري في سياق الحياة اليومية في المدينة وتأثيره عليها وعلى قرارات المسؤولية المتكفلين بتوجيه وظائفها، حيث انتهى المطاف إلى تجسيد ذلك من خلال المجالس البلدية المحلية، وهنا كان عاملا هاما وموجها لمسار التطورات الاقتصادية والسياسية المساهمة في تنمية هذه المدن الهدف المرجو دائما.

سادسا: أشكال تخطيط المدن في العالم.

لقد إتخذت المدينة عدة أشكال وأوجه ساهمت في تطورها، وعملت من خلالها على التوزيع الأمثل لوظائفها والخدمات التي تقدمها لقاطنيها، وهذا حسب ما تتضمنه من تضاريس وطبوغرافية مميزة لمدينة دون الأخرى، وما يوجد بها من ماء ويابس وطرق ومواصلات بين منطقة وأخرى من نفس المدينة، هذه الأشكال هي

أ/- المدينة المربعة :

يظهر هذا الشكل في المناطق المنبسطة، وربما يكون مركز المدينة قريب من الشكل المربع أيضـــا، مثل مدينة (دنفر) في الولايات المتحدة الأمريكية شكل رقم (1).

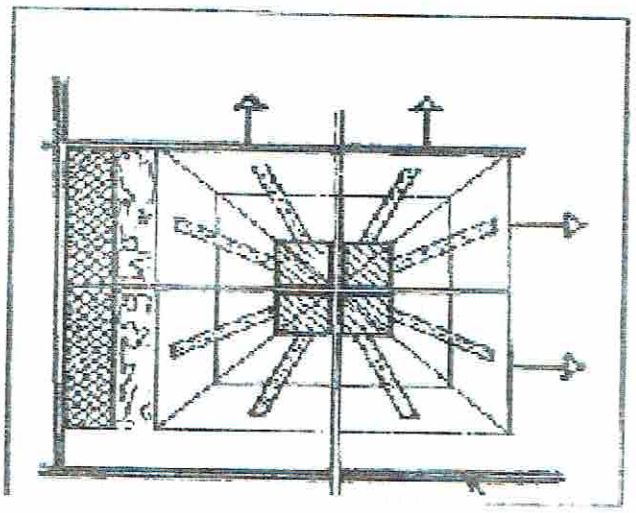

شكل رقم (01)

ب/- المدينة المستطيلة:

تتخذ هذا الشكل المدن التي تنمو بشكل مستطيل بإتجاه واحد أو بإتجاهين متعاكسين عندما يحكم نموها عوامل طبيعية وبشرية تحول دون نموها في الاتجاهات الأخرى، ويسمى هذا النوع في بعض الأحيان بالشكل الشريطي أو الطولي، مثل مدينة(برمنجهام) البريطانية الشكل02.

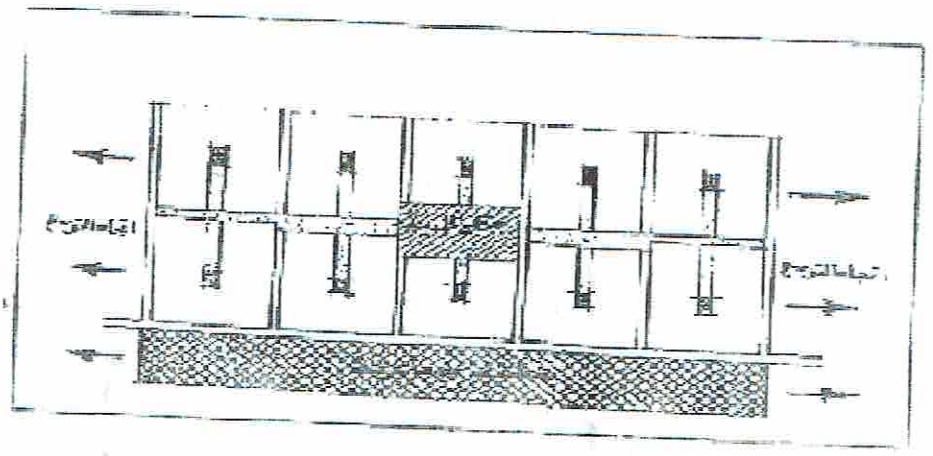

شكل رقم (02)

ج/- المدينة الدائرية:

وهي مدن تنمو بشكل دائري بحيث تتخذ طرقا شكل حلقي بعضها كامل الدائرة والبعض الآخر جزئي، ويكون نموها في جميع الاتجاهات، ويظهر هذا الشكل في المناطق المنبسطة التي تلتقي عندها عدة طرق في جهات مختلفة، ومن تلك المدن (لندن)، (بغداد)، (القاهرة)، وقد يخطط النمو العمراني لتلك المدن على شكل مدن تابعة دائرية الشكل محاطة بأحزمة خضراء مثل (باريس)

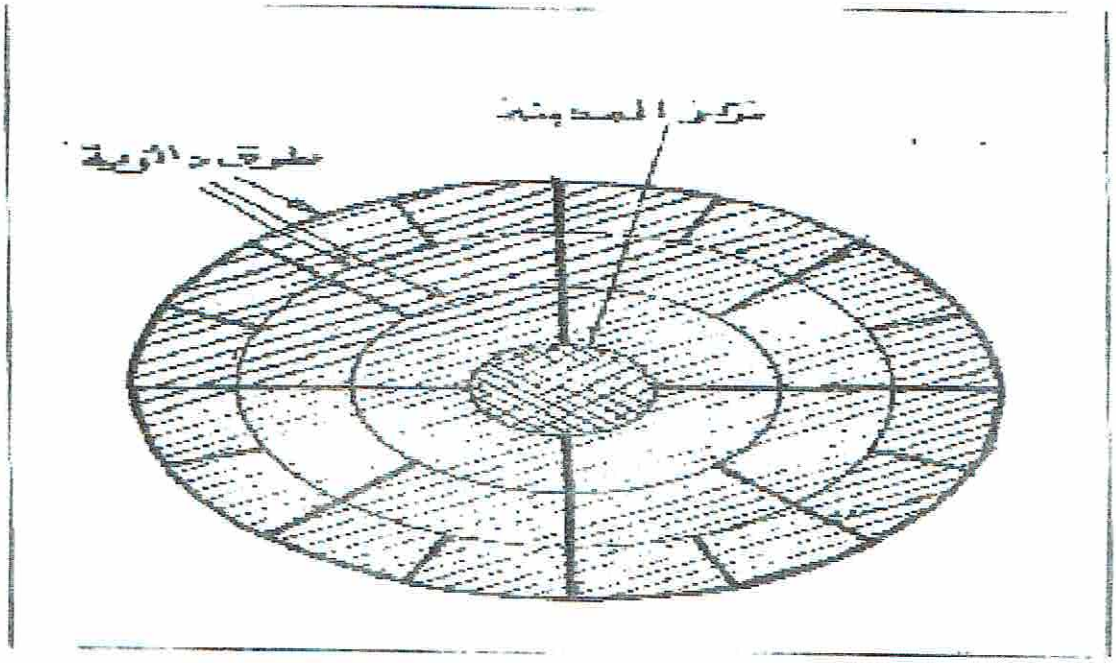

شكل رقم (03)

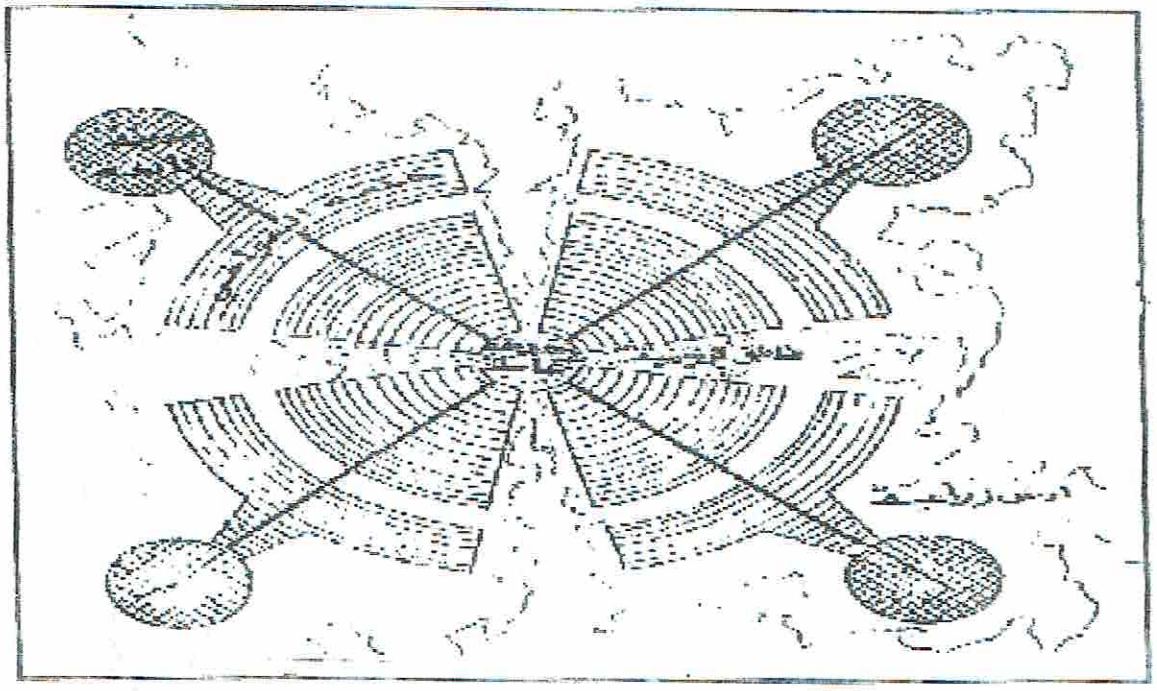

شكل رقم (04)

د/- المدينة المروحية:

تتخذ بعض المدن التي تقع على سواحل البحار وضفاف الأنهار هذا الشكل، إذ يكون نمو المدينة بالإتجاه البعيد عن الساحل أو النهر لذا تكون على شكل مروحي دائري، مثل مدينة (شيكاغو) و(ديترويت) في الولايات المتحدة الأمريكية الشكل05.

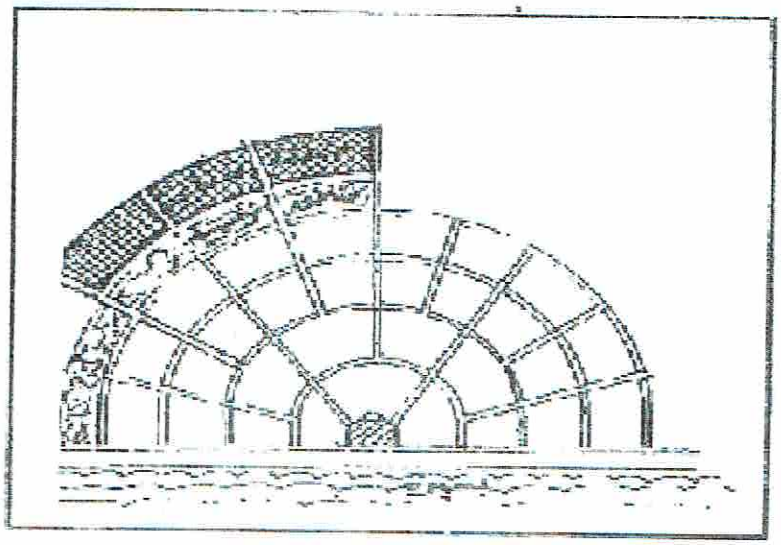

شكل رقم (05)

هـ/-المدينة الأصبعية :

وهي مدن تنمو في إتجاهات محددة تتخللها أراضي وعرة من جبال ووديان عميقة فتأخذ شكلا يشبه أصابع اليد، مثل مدينة (عمان) ومدينة (كوبنهاكن) .

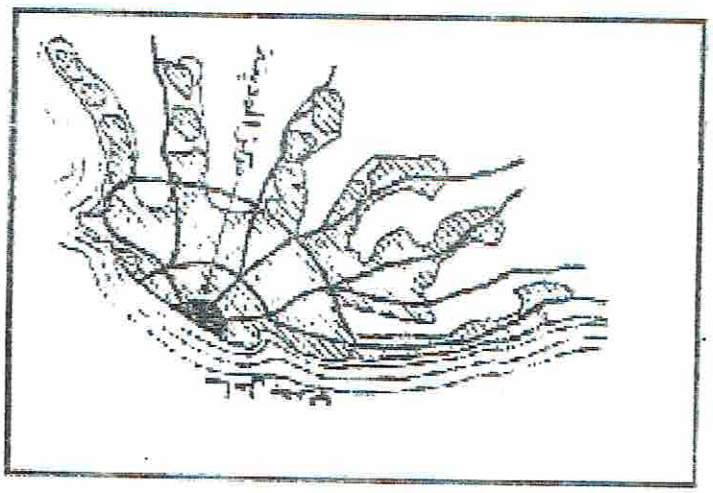

شكل رقم (06)

و/- المدينة الشعاعية:

تتخذ المدن ذات الطرق الشعاعية التي تخرج من وسط المدينة وبإتجاهات مختلفة شكل نجمي حيث يتبع النمو العمراني الطرق في جميع الاتجاهات الملائمة لتوسع المدينة الشكل07.

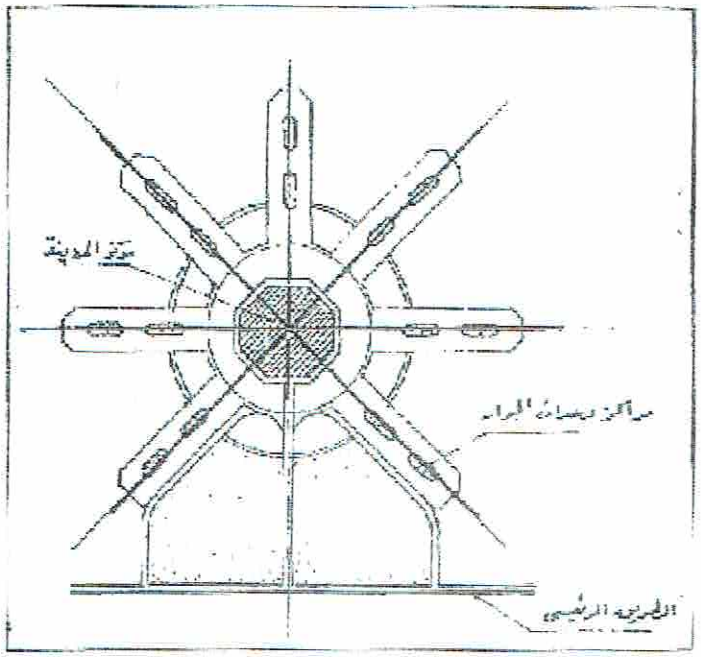

شكل رقم (07)

ز/-المدينة المتناثرة :

تنمو بعض المدن على شكل وحدات سكنية متناثرة تفصل بينها استعمالات أرض وتضاريس بحيث تكون مشتتة وغير متقاربة الشكل08.

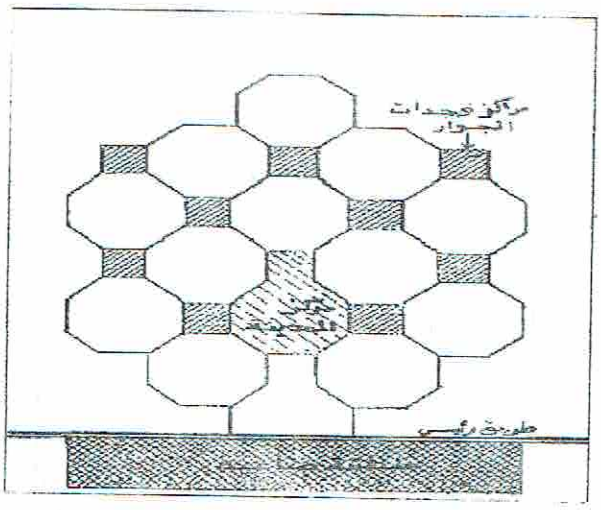

شكل رقم (08)

ح/- المدينة الشبكية :

تتخذ المدن التي تكون فيها الطرق متعامدة على بعضها أي شبكية وتحصر بينها قطع مربعة أو مستطيلة ويتوسطها مركز مدني بشكل شبكي مستطيل أو مربع الشكل09.

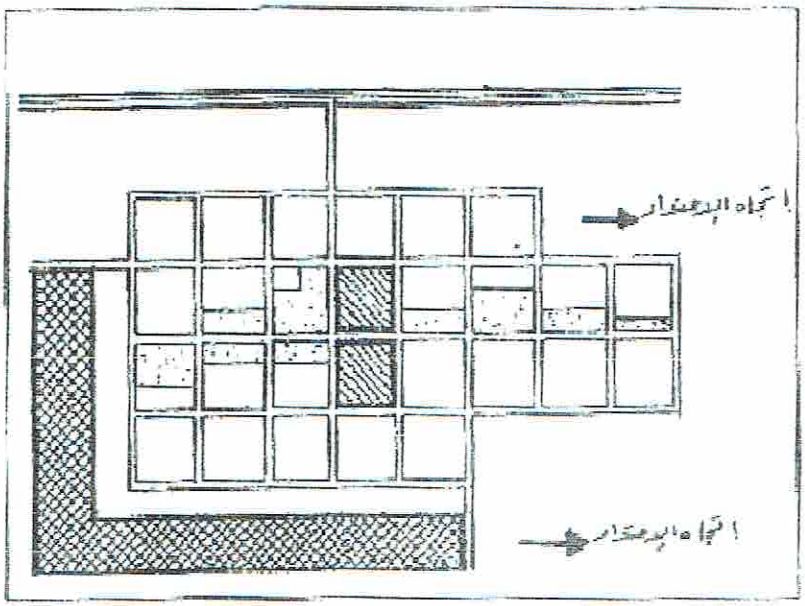

شكل رقم (09)

ط/- المدينة متعددة النوى:

يشبه هذا النوع من المدن الشكل المتناثر إلا أنها تتكون من طرق متعامدة ويتوسطها مركز رئيسي تحيط به نوى ثانوية ترتبط فيما بينها بطرق مواصلات مختلفة كما ترتبط بالمركز الرئيسي الشكل10.

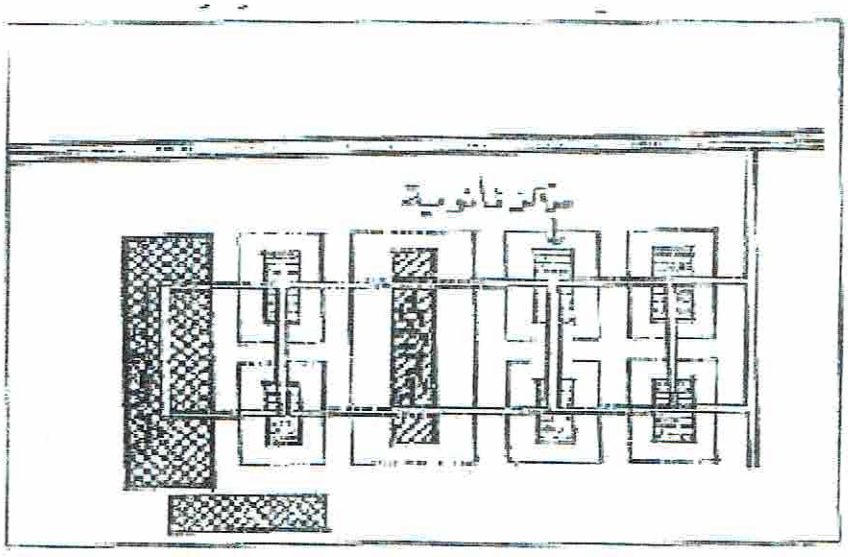

شكل رقم (10)

بـــ/- المدينة الشريطية:

يشبه هذا النوع المدن المستطيلة إلا أنه ينمو بمسافة أطول من المستطيلة وهي على نوعين مدن شريطية أحادية المحور أي تنمو بإتجاهين متعاكسين فتكون عبارة عن شريط ضيق طويل، ومدن ثنائية المحور أي تسير في اتجاهين متعامدين إلا أن أحد الإتجاهين يكون بشكل متميز على نطاق أوسع من الثاني لذا يكون الشكل الشريطي هو الغالب الشكل11 ، الشكل12[1].

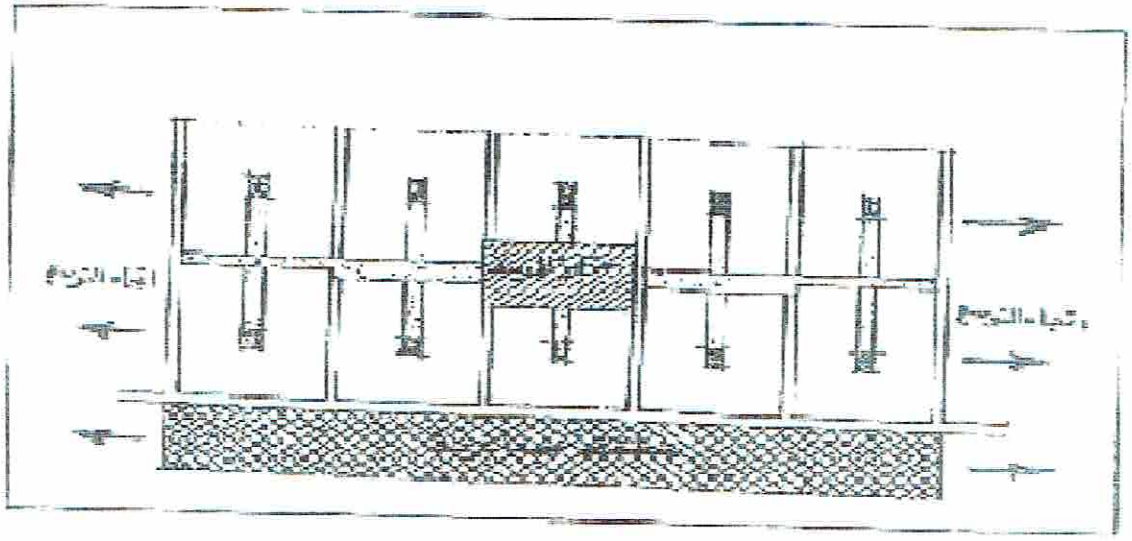

شكل رقم (11)

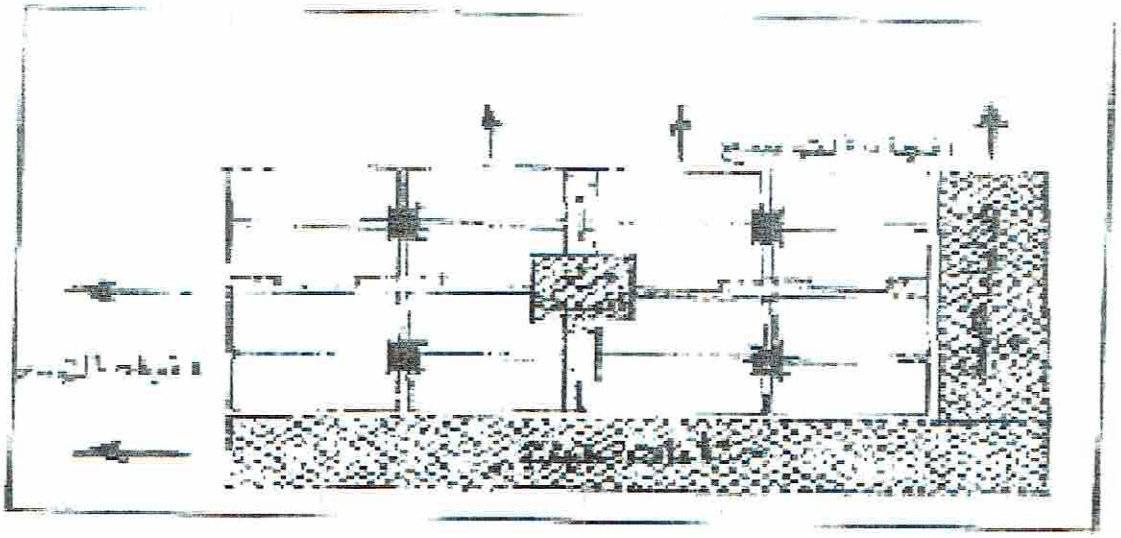

شكل رقم (12)

(1) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، المرجع السابق، ص: 46-54.

خلاصـــة الفصـــل:

لقد تم التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى ظاهرة التحضر التي عرفت اهتمامات الباحثين بها في كل المجالات سواء في علم الاجتماع أو في علم الهندسة المعمارية وحتى بالنسبة للعلوم التي تهتم بالجوانب الديمغرافية والسكانية للمدينة، كما تم الوصول إلى كل المفاهيم التي لها علاقة بظاهرة التحضر ولها علاقة كذلك بالمدينة، وقد حاولنا التعرض إلى أهم المداخل النظرية التي تطرقت إلى ظاهرة التحضر وتناولتها بالدراسة والبحث والتحليل، وقدمت أهم إسهاماتها في مجال البحوث التي تهتم بالمدينة والنسيج العمراني الخاص بها.

فقد كان هناك كذلك عرض لأهم الأعمال الأمبريقية والمقاربات النظرية التي تخص المدينة ووظائفها وكل ما يتعلق بها، وهذا من خلال إبراز أهم المراحل والأشكال التي عرفتها المدينة من أجل تطورها على مستوى المحلي والوطني ولما لا حتى على المستوى العالمي.

كما تم التعرض أيضا إلى أهم أشكال التخطيط في أبرز المدن الكبرى في العالم، من اجل الوصول إلى لمحة مبسطة عن الآلية التي من شأنها الوقوف بمجال المدينة وشبكاتها الحضرية وهي آلية التخطيط الحضري.

الفصل الثالث: التخطيط الحضري: أنواعه وأهدافه.

تمهيد

أولا: تطور مفهوم التخطيط الحضري.

ثانيا: خصائص التخطيط الحضري.

ثالثا: صفات التخطيط الحضري.

رابعا: مبادئ التخطيط الحضري.

خامسا: مراحل التخطيط الحضري.

سادسا: أنواع التخطيط الحضري.

سابعا: أهمية وأهداف التخطيط الحضري.

ثامنا: نظريات تخطيط المدن.

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

إن التخطيط الحضري هو أحد الأساليب المستخدمة في مجال التخطيط الحديث أو المعاصر، الذي يستند على الكثافة السكانية للمدينـــة، وتوزيعهـــا المتـــوازن للخدمـــات، ويعمل على إعادة تنظيم المركز الحضري، من أجل توفير المرافق المختلفة للسكان وضمان حياة آمنة لهم، مع المحافظة على التراث المعماري الأثري والحديث للمدينة، والجمع بين الجمال والإبداع والكفاءة في التخطيط على مختلف المستويات وحسب كل الأسس والإستراتيجيات الموجهة لهذه الآلية.

أولا: تطور مفهوم التخطيط الحضري:

يعد التخطيط الحضري أحد أهم أنواع التخطيط في المجتمع، ونظرا لأنه يتوجه إلى بيئة معينة مختلفة عن البيئات الأخرى، فأصبح له طبيعة وصفات مميزة عن أنواع التخطيط الحضري الأخرى، لذا نجد أن له طبيعة وصفات مميزة مستمدة من بيئة المدينة التي تتصف ببنية اقتصادية متنوعة ومغايرة، في هذا الجزء سنحاول الوقوف على أهم التعريفات التي تطرقت لمفهوم التخطيط الحضري من أجل معرفة مضمون هذه العملية وماهيتها:

1-/ لماذا التخطيط ؟:

التخطيط هو أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط إرتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها وأنماط توزيعـــها، وكيفية الحصول عليها وإمكانات إستغلالها، ومدى تحقيق ذلك للأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع على أن يكون استخدام الموارد نتيجة لهذه الدراسة، و مضيفا لمزيد من الدخل القومي ومساعد على تحقيق قدر كبير من التنمية.

لقد تباينت الآراء حول المناهج الاقتصادية الأنسب في إدارة الإقتصاد الوطني مابين تطبيق النظام المعتمد على آليات السوق والنهج التخطيطي، وتنطلق الآراء المؤيدة للتخطيط الشامل والملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج في تبريرها معتمدة على مجموعة الإعتبارات التالية :

* تنشأ المشروعات العامة عادة لتحقيق مجموعة مختلطة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يستدعي إسناد إدارتها للقطاع العام لماله من قدرة مميزة في هذا المجال[1].

*حققت المشروعات العامة العديد من أهدافها في كثير من البلدان وبخاصة النامية منها، إذ قامت بدور ريادي في عملية التصنيع والتنمية وتوفير البنى الأساسية الضرورية.

*لا تعود الأسباب الرئيسية للأداء المالي الضعيف للمشروعات العامة إلى الملكية لوسائل الإنتاج، وإنما تعود إلى التخطيط السيء للمشروعات أو الإختيار غير المناسب لخطوط الإنتاج أو لضعف الإدارة و البنى الإرتكازية .

---

(1) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الإقتصادية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2011، ص:235 .

* إن الاعتماد على نظام آليات السوق في إدارة الاقتصادية وإن كان يستطيع تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنه لا يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتناسقة.

* لا يستطيع نظام آليات السوق ضمان القدر المطلوب من العدالة في توزيع الدخل والثروة الوطنية، وتوفير الخدمات المطلوبة لجمع أفراد المجتمع مما قد يؤدي إلى خلق مشكلات عدم الاستقرار في المجتمع.

* إن الهياكل المالية والإدارية والتنظيمية للقطاع الخاص بطبيعتها غير قادرة على مواجهة التطورات التكنولوجية و الإتجاهات الدولية في إقامة المشروعات الكبيرة والمعقدة وإدارتها.

* إن دوافع القطاع الخاص لتحقيق الربح السريع تعتبر عائقا أساسيا للتوجهات التنموية بعيدة المدى، إذ أنها تحد من توجهات هذا القطاع إلى الاستثمار بالمشروعات التنموية الضرورية للمجتمع.

* لا يستطيع القطاع الخاص تعبئة كافة الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للمجتمع والاستفادة منها في عملية التنمية.

* كما أن الاعتماد على القطاع الخاص بشكل واسع وبخاصة في القطاعات الإستراتيجية قد يؤدي إلى الإنكشاف الخارجي، وهذا بدوره يؤدي إلى التبعية والسيطرة الأجنبية على موارد الإقتصاد الوطني.

ومما تقدم ولضرورة القضاء على العوامل غير الملائمة لتطور الذي يهدف إلى الصالح العام لكل أفراد المجتمع تتبثق مبررات التخطيط [1].

2/ تحديد مفهوم التخطيط الحضري:

يقصد بالتخطيط الحضري الإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية، بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية، وتتضمن الإستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل النظرية .

كما يعرف التخطيط الحضري بأنه التكوين النهائي للعناصر المتعددة للبيئة الحضرية بحيث تكون أكثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع، في تناسق بين جوانب ثلاث هي: المعماري والتصميم

---

(1) أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص: 236.

المدني، التجميل المعماري، والواقع أن دراسات المستقبل الاجتماعية والدراسات الاقتصادية التي تحدد شخصية وإطار البرنامج التطوري إنما تشكل القاعدة التي ينهض عليها التصميم الطبيعي لمرحلته الأخيرة، ويؤكد هذا التعريف أنه بغياب تصميم فعال ومنسجم وجميل للمدينة وأقسامها كناتج نهائي تكون أفضل المسوحات والتحليلات والبرامج الإحصائية مجرد عبث[1].

ومن خلال هذا التعريف نرى أنه يركز على ضرورة الاتفاق على القيم الجمالية والاجتماعية التي تكون الأساس الظاهر أو الخفي لكل نماذج التصميمات، ومن وجهة النظر المعمارية فإن معضلة الشكل يجب أن تنبع من الخصائص الطبيعية للمدينة، والواقع أن المصمم المعماري يختلف عن غيره إذ يحاول تبني الشكل للمهام الوظيفية، بل وحتى الألوان بعد أن تم التعرف على أصولها الكيميائية.

كما يعرف التخطيط الحضري على انه تضافر لجهود المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافية والاجتماع والاقتصاد والقانون، فكل هذه الإختصاصات يمكن أن تسهم في التخطيط الحضري، لذا وجب على مخططي المدينة أن يدرب ليكون أقرب إلى المواضيع والوسائل الفنية المتبعة في كل من هذه الإختصاصات، وإنطلاقا من هذا التعريف نقرأ أنه يجب على مخطط المدينة أن يفهم دوره بأنه التطوير المتوازي للمجتمعات الحضرية وأوساطها الطبيعية وذلك من خلال التركيز على أسس شاملة لاستعمالات الأرض والانتفاع بها مع ما يتبع من قواعد[2].

وفي تعريف أخر نجد أن التخطيط الحضري عبارة عن تطبيق الأساليب العلمية في وضع السياســة، وهذا يعني جهودا متعددة لزيادة فعالية السياسة في إطار الحاضر والمستقبل المتوقع للبيئة، وهذا لا يعني أن المخططين يضعون السياسة الحضرية، والفعالية صفة للعملية التي بواسطتها تتخذ القرارات، وهذه العملية تتضمن المستشارين كعارضين للمعلومات والخبرة العلمية وصانعو القرار ويتفاعل المستشارون وصانعي القرار وبهذا يكونان إدارة التخطيط.

والتخطيط من ناحية أخرى هو ما تعمله إدارات التخطيط، ومثال على ذلك تقديم النصيحة العلمية لمجال القرارات المتصلة بالسياسة خلال عمليات تفاعل تتضمن دور المستشارين وصانعي القرار.

وكذلك التخطيط سواء في المجال الحضري أو غيره يهدف عادة إلى تقرير خطة عمل متكاملة لمواجهة أحوال وأحداث مرتقبة سواء لفرد أو مجموعة أفراد ولتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، وبحيث يتوفر لهذه الخطة المرونة الكافية حتى تتماشى مع ديناميكية الحياة، وأن يتم ذلك في

---

(1) علي الحوات، التخطيط الحضري، الدار الجماهرية للنشر، طرابلس، 1990، ص:31 .

(2) صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 24 .

إطار فكر سليم لا غموض في عناصره، وبذلك يصبح التخطيط الحضري عملية مستمرة تتم على مستويات مختلفة محلية أو إقليمية.

وربما يستنتج أن التخطيط الحضري مثل سائر الأنواع الأخرى من التخطيط يبدأ بإتباع الأغراض الاجتماعية التي يرسمها المجتمع للمخططين، وهي بالتأكيد النتائج المرجوة للعملية التخطيطية إلا أنه لابد من تباين السبل التي يتم بواسطتها وعن طريقها ترجمة البرامج التخطيطية إلى واقع معبـــر، وذلك من خلال الإجراءات الإدارية التي تقوم بها الدولة وعلى الأخص على صعيد الأجهزة البلدية، لذا فإنه من المسلم به أن هذه الأهداف وتلك الوسائل إنما تمارس تأثيرا واضحا على التخطيط كعملية مهنية.

- **تعليق على تعريفات التخطيط الحضري :**

يلاحظ من التعريفات السابقة أنه من الصعب الوصول إلى تعريف شامل للتخطيط الحضري إذ أن كل تعريف من التعريفات السابقة يهتم بجانب معين، إذ نلاحظ أن بعض التعريفات تركز على الجوانب المادية التطبيقية لعملية التخطيط الحضري، والبعض الأخر يرى أن التخطيط هو مهنة وتخصص مهمته توظيف واستخدام مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية بهدف الوصول إلى تكوين وتطوير بيئة حضرية مناسبة لعيش الإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وربما يلاحظ كذلك أنه مهما كانت طبيعة هذه التعريفات والتصورات المتعلقة بالتخطيط الحضري فإن هناك مجموعة من الصفات لابد أن تتوفر في أي عملية أو عمليات التخطيط الحضري وهي :

* لابد أن يشتمل التخطيط الحضري على مقاييس ومعايير كيفية وكمية على أساسها يتم تخطيط المدينة.
* لابد أن يعمل التخطيط الحضري على التوازن والتوفيق بين تصورات الجهات الإدارية في الدولة والعوامل التي تؤثر في المجتمع.
* لابد أن يحصل التخطيط الحضري على دعم الدولة وجهات صنع القرار حتى يجد التأييد ومن ثم التنفيذ.
* لابد أن يتضمن التخطيط الحضري شروط الذوق والجمال الفني والوظيفة الملائمة للجميع في المجتمع.
* لابد أن يعكس التخطيط الحضري نزعة تجريدية توفق بين الماضي والحاضر وإحتياجات المستقبل.

* لابد أن يعكس التخطيط الحضري القيم الإجتماعية والأخلاقية والجمالية والاقتصادية في المجتمع.

* لابد أن يتضمن التخطيط الحضري قواعد وأسس واضحة لإستعمالات الأرض والإنتفاع بها في البيئة الحضرية.

وهكذا يلاحظ أن التخطيط الحضري مثل سائر الأنواع الأحرى من التخطيط لابد أن يعكس قيم إجتماعية وثقافية ومعمارية بشكل صريح أو ضمني[1].

(1)- اسحاق يعقوب القطب، عبد الله أبو عياش، النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1980، ص:30-35.

ثانيا: خـصائـص الـتخـطيط الحـضري:

بحكم الصفات و الوظائف التي يؤديها التخطيط الحضري فإن لهذا المستوى من التخطيط طبيعة وخصائص يتعامل بها مع البيئة الحضرية المعقدة وسريعة التطور والتبدل تجعله يختلف عن سائر أنواع التخطيط، ونستطيع تحديد هذه الخصائص كما يلي:

*إن التخطيط الحضري لا يمكن أن يكون عمل منفرد بل أنه ينجز من خلال فريق عمل يتألف من مختلف الاختصاصات التي تعتني بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

*التخطيط الحضري يتعامل مع بيئة تتصف بعدم التجانس من حيث الفروقات الاجتماعية والطبيعية والسلوكية للجماعات التي تعيش في المدن التي صارت تستقبل موجات مهاجرة من مختلف البيئات إضافة إلى نمو سكانها الأصلي لذا فهو عمل يجمع هذه الجماعات ضمن بيئة متجانسة.

*كون التخطيط الحضري يرتبط بقرارات الدولة وسياساتها المعززة لها ماديا ومعنويا لذلك صارت لهذا العمل أجهزة متخصصة تعرف بأجهزة التخطيط التي تتولى إعداد وتنفيذ المخططات الأساسية للمدن أو ما يعرف بالتصميم الحضري.

*من طبيعة التخطيط الحضري أن يستند إلى مكونات وعناصر البيئة الحضرية لذلك يجب أن تكون الخطة الحضرية مستندة على وضوح الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وسبل تحقيقها.

*بناء على ما تقدم فإن التخطيط الحضري يمثل عملية إعادة بناء متحدة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية في البيئة المدينية.

*وفي كل الأحوال فإن طبيعة التخطيط الحضري خلق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من خلال توزيع عادل للأنشطة الحضارية بطريقة تضمن توفير العوائد الاقتصادية والاجتماعية لجميع المناطق والأقاليم وسكانها ما أمكن.

*فهم العناصر الإجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في الخطط أو الخطة الموضوعة للبيئة الحضرية فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدينة دون دراسة غايتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لها وكذلك دون متابعة أثارها ونتائجها المقصودة وغير المقصودة، وهذا ما يؤدي إلى فجوة ارتباك بين النظرية والتطبيق في التخطيط الحضري أو بين ما يعبر عنه الجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري .

* تحديد مكونات وعناصر البيئة وعملية تحديد مكونات عناصر البيئة الحضرية أمر مرادف لما يمكن تسميته بالمسح الجغرافي حيث أن على المخطط أن يعرف ويحدد ما هو موجود من أنشطة وظواهر مختلفة.

* استخدام مفهوم النظام أو النسق ويقصد بذلك معالجة البيئة الحضرية وتخطيطها كوحدة تترابط مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض، ومعالجة النظام كوحدة ينبع من كونه عبارة عن بنية تتكون من عناصر وروابط وتشكل الروابط والعناصر شبكة العلاقات التي تكون في مجموعها وحدة النظام، وبما أنه يمكن تجميع العناصر المتشابهة في النظام في مكونات متمايزة عن بعضها البعض فإن هذه المكونات يمكن أن تشكل أنظمة فرعية تشكل مجموعها النظام [1] .

(1) محمد جاسم شعباني العاني، التخطيط الإقليمي :مبادئ وأسس و نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2007، ص:193.

ثالثا: صفات التخطيط الحضري:

وكما سبقت الإشارة أن طبيعة التخطيط الحضري تتطلب الاهتمام بصفات أساسية يجب أن تتوفر في عملية التخطيط نفسها ومن أهمها ما يلي:

* ضرورة تقسيم العمل والتخصص وتنفيذ ذلك على مختلف المستويات للدولة بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقلة.

* العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها وتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر بيئات أو مدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى.

* التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي، فإن وحدة النمط ورتابة الأسلوب الإداري لا يجعله أي التخطيط كفؤا لمواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعا في الشكل وتمدد في الطريقة والأسلوب بما يتناسب مع حاجات الحضر وإمكانياته وظروفه.

* ضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل الحضر في إدارة شؤون مدنهم مسألة لا تتطلبها الروح الديمقراطية وحسب، بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت.

* تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر وتصاحب الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية.

* تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي وإعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير والتقرير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضرية الواحدة في إطار البيئة الإجتماعية العامة.

* مراعاة تخفيف النفقات إلى أقصى حد ممكن نتيجة وضع الخطة بمعرفة ومشاركة سكان المدينة الذين هم أدرى بمواردهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم، كما يجب أن يوفر التخطيط الحضري رقابة جديدة من جانب سكان المدينة على المسائل الحيوية المتصلة بمعيشتهم وهم أقدر من غيرهم على مباشرة مثل هذه الرقابة لأنها تهمهم لكونها قريبة منهم[1].

---

(1) هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص:29 .

رابعا: مبادئ التخطيط الحضري:

بعد الاطلاع على كل ما تتضمنه عملية التخطيط الحضري يمكن استخلاص أهم المبادئ الأساسية للتخطيط وتلخيصها فيما يأتي:

1/ الواقعية :

إذ لابد أن توضع الخطة على أساس من المعرفة الواقعية بصورة المجتمع والحقائق القائمة فيه وأن توضع الغايات لتتلاءم مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي يمكن اختيار الأساليب الواقعية للوصول إلى الأهداف المنشودة.

2/ الشمولية :

يجب أن تشمل الخطة أغلب المتغيرات الأساسية التي من شأنها العمل على تجديد الإنتاج، وأن تغطي كل المصادر والإمكانات الرئيسية، مادية كانت أم بشرية، وقد لا يمكن الوصول إلى الشمولية بخطوة واحدة وإنما ينبغي أن نصل إليها بالتخطيط المتدرج وذلك بوضع إستراتيجية تعبر عن الأهداف بعيدة المدى للمجتمع ثم وضع خطة مرحلية ذات أبعاد زمنية متوسطة تنبثق عنها الخطط السنوية قصيرة المدى.

3/ التكامل والإتساق:

يجب أن تكون أجزاء الخطة متكاملة عضويا وأن تشكل في مجموعها كل متكاملا متناسقا، وهذا التناسق يجب أن يشمل الأهداف والوسائل المستخدمة في تحقيقها.

4/المرونة:

نظرا للتطور السريع في العلوم والتكنولوجيا يجب أن لا تكون الخطة قيدا يحد من تقدم المجتمـــع، إذا لابد أن تتصف الخطة بالمرونة وأن تتجاوب مع الظروف المتجددة في هذا العصر.

5/الالتزام والديمقراطية:

لابد من توفير مركز جهاز تخطيطي لإتخاذ القرارات وأن يكون لهذه القرارات صفة الإلزام على جميع المستويات في القطاع العام بوصفة التوجيه للقطاع الخاص والتعاون إن وجد، ومن ناحية أخرى فلابد من المشاركة الفعالة للقاعدة الجماهرية ومنظماتها في صياغة الخطة والقرارات التخطيطية المتعلقة بها.

6/ المركزية واللامركزية :

يعني المبدأ توزيع العمل على أساس مركزية قرارات التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ولامركزية التنفيذ ضمن عملية واحدة مترابطة[1].

7/ توفير الكوادر التخطيطية:

لابد من توفير الكوادر التخطيطية وتدريبها أولا لضمان نجاح العملية التخطيطية، حيث أن درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التخطيطية المركزية يتناسب عكسيا مع ندرة الكوادر التخطيطية المخلصة وكفاءتها وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط.

8/ الاستمرارية:

إن مبادئ الواقعية والشمول والإتساق والمرونة والمركزية والديمقراطية كلها تساعد على تأمين هذا النسق المتناسق بين جميع أجزاء الخطة واستمرارية العملية التخطيطية إذ أن العملية التخطيطية لابد وأن تكون عملية مستمرة.

وتطبيقا لهذا المبدأ فإن معظم الدول تتبعه وتأخذ به، بمعنى العمل بإستمرار على تمديد سنوات الخطة إلى الأمام وتعديلها حسب المتطلبات والمتغيرات المستجدة، مما يضمن تحقيق مبدأ المرونة ويساعد المخططين على مواجهة الظروف الجديدة، ويضمن استمرار العملية التخطيطية، إلا أن ذلك يتطلب قدرة ناضجة في الممارسة التخطيطية ووسائل تكنولوجية متطورة لتسهيل مهمة وضع التعديلات اللازمة على الخطة وتسهيل مهمة متابعة التنفيذ وتقييم الأداء[2].

---

(1) خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر، ط1، الأردن، 2002، ص: 68.

(2) أحمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي، مرجع سابق، ص: 237 –238.

خامسا: مراحل التخطيط الحضري:

إن نجاح الخطة مرهون بمدى الدقة في إعدادها، بناءها وانجازها ومتابعتها، وهذه الدقة لن تتحقق إلا إذا اخضع التخطيط الحضري للمراحل التالية:

1/ مرحلة المناقشة المنظمة مع الجماهير:

على المخطط أن يلم بكل متغيرات المجتمع موضوع التخطيط إلماما كاملا، وذلك بمعرفته للعلاقات والعادات والتقاليد السائدة، والاطلاع على احتياجات السكان بمختلف فئاتهم وشرائحهم وتنظيم الزيارات المحلية ومقابلة القيادات الرسمية والشعبية، لغرض إيجاد التعاون والتآلف والتسهيلات الميدانية لانجاز الخطة في ظروف طبيعة ودون توقف أو مواجهة من ناحية المواطنين المقيمين والمرتبطين بالوسط الحضري ميدان التخطيط وانسجامهم مع هيئة التخطيط.

وفي هذا الإطار فإن تحديد الأهداف المنتظرة من الخطة يعتبر قضية جوهرية في جعلها عملا واقعيا، يمكن ترجمته على أرض الميدان، فتحديد الأهداف من أهم مراحل عملية التخطيط، لأنه في ظنها يتم رسم الخطط والمسارات المفروض إتباعها كما أنها تحدد الرؤى التي تبنى عليها الإستراتيجية العامة للخطة، ويرتبط هذا أكثر بما يسمى التدرج في سلم القرار السياسي، كما أن تحديد الأهداف يعطي التصور الواضح لتوجهات التنمية، علما أن هذا يقوم أساسا على قاعدة الحرية وعدم التهميش وعدم الاستبعاد لأي معطى من المعطيات المتوفرة وانطلاقا من قاعدة عدم التهميش للمعطيات، فإنه ومن أهم ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار قاعدة المشاركة، بل المشاركة الواسعة في مرحلة المناقشة والإعداد، حيث ثبت ذلك من خلال التجارب التي خاضها المسؤولون في مجالات التنمية المختلفة، التي كشفت عن الاختلاف الكبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات وتوقعاتهم الشخصية والمهنية، وهو ما أدى إلى تعليقهم أسباب فشل هذه المشروعات التي خططوا لها أو صمموها إلى أن اهتمامات السكان بعيدة تماما عن تصورات المخططين أو المنفذين على حد سواء.

2/ مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة:

خلال هذه المرحلة يتم جمع البيانات والإحصاءات من الوثائق والسجلات حول المحيط المراد التخطيط له أو اللجوء إلى البحوث والدراسات وهذا لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وتحقيق حاجات المجتمع وحل مشكلاته.

3/ مرحلة التنفيذ:

تعتبر مرحلة التنفيذ مرحلة حاسمة ودقيقة في عملية التخطيط، ولذلك من الواجب القيام بعملية تدريب للأفراد على القيام بالأعمال التي سيمارسونها، ويجب على المخطط أن يعمل على إثارة الرغبة في إحداث التغيير لدى المواطنين موضوع الخطة ثم إحداث التغيير المطلوب، ثم تثبيت والعمل على استمراريته.

4/ مرحلة المتابعة :

ليست الخطة عملية نظرية فحسب، بل هي عملية تنتهي بتنفيذ آخر عنصر فيها، ولذا يجب على الجهاز المخطط الحضور الدائم وفي جميع المراحل قصد توجيه التنفيذ وتكييفه، والكشف عن مواطن الضعف والقوة والوصول بالعملية إلى تحقيق الأهداف المنشودة في الخطة، وتوفير المتابعة الدائمة للخطة، الضمان والثقة لدى المنفذين ولدى المواطنين عموما، وتوفير وتجسيد الحرص الدائم الرامي إلى إنجاح عملية التخطيط طيلة مدة تنفيذها[1] .

---

(1) خلف حسين علي الدليمي، المرجع السابق، ص: 62.

سادسا: أنواع الـتخطيط الحضري:

قدم المختصون العديد من التصنيفات للتخطيط بصفة عامة، وذلك لتعدد المنطلقات التي نتناولـه، حيث يعتبر موضوع للعديد من التخصصات، ومن أهم التصنيفات التي تتناول التخطيط ومن جميع جوانبه لذا سوف نحاول من خلال هذا الجزء الوقوف على إبراز التصنيفات للتخطيط وهي كالتالي:

1/ من حيث الأهداف :

* تخطيط بنائي: وهو إحداث التغيرات في البناء الإجتماعي والإقتصادي في الوسط الحضري لإقامة أوضاع جديدة في المجتمع وبناء مجتمع المدينة كوحدة أساسية لتحقيق مجتمع كلي.

* تخطيط وظيفي: ويتمثل في إحداث التغيرات في الوظائف التي تؤديها أنظمة المدينة والتي تحكم المجتمع الحضري والتي تشمل آليات التعامل بين الأقسام والأنساق المتفاعلة المكونة لبناء المدينة.

2/ مـن حـيث الـمجـالات :

* تخطيط جزئي: يتناول قطاعا أو مجال كالتجارة أو الصناعة، التعليم، الترفيه أو غيره من قطاعات النشاط البشري القائم والممارس من طرف القاطنين بالمدينة أو المتعاملين معها عموما حسب وظيفتها أو مجموعة وظائفها الأساسية.

* تخطيط شـامل : ويشتمل جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والأنشطة القائمة على مستوى الرقعة الجغرافية الحضرية الواحدة، خاصة وأن عملية الفصل بين القطاعات أمر صعب أثناء التخطيط، مما يتطلب الإلمام الكلي بكل ماله علاقة تأثير بالوسط الحضري.

3/ من حيث الـميادين:

* تخطيط طبيعي: يهدف المحافظة علـى العناصـر الطبيعـية بالوسـط الحضري كالتربـة، الميـاه، الأنهار، المناخ، النبات الطبيعي، المعادن، التراث وتوزيـع الطـرق وغـيرها، وذلك نظرا لما للجوانب الطبيعية تأثير على واقع الحياة بالمدينة.

* تخطيط اجتماعي: ويتمثل في الاهتمام بالجانب الاجتماعي عموما ومجتمع المدينة خصوصا باعتبارها جزء من الكل ويهدف لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، محاربة الجريمة، الانحراف والتنظيمات البشرية التي تؤثر في نوع الأنشطة التي تظهر فوق موضع من مواضع المدينة.

* تخطيط اقتصادي: يهدف لرفع مستوى المعيشة وتوفير الاحتياجات الضرورية لمختلف فئات مجتمع المدينة وضمان الاستقرار للقوى المنتجة بتوفير العمل اللائق الكفيل بحفظ الدخل الدائم المتوازي مع ساعات العمل المقدمة وتوزيع النفقات بعدالة وتوفير الاحتياجات الضرورية لفئات السكان.

* تخطيط ثقافي: يهدف لتنظيم شؤون الثقافية وبث الوعي الثقافي في الأوساط الشعبية عامة والوسط الحضري خاصة بتسيير المنشآت التعليمية ودور الثقافة وفق ما يؤدي إلى إيجاد المواطن الصالح المنسجم مع الحياة الحضرية بكفاءة الإنتاج على مستوى نشاطه.

4 / من حيث المستويات_:

* التخطيط على المستوى الدولي: تتكفل به منظمات متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية وغيرها، حيث يتم تخصيص المدن ببرامج مستفيضة تغطي كل الجوانب والقطاعات داخل إطارها الشامل، وتسعى الوكالات بهذه العمليات بتحقيق أهداف حضرية واسعة لبلوغ التكامل مع التنمية التي تقوم على مستويات أخرى لتحقيق أهداف شاملة وكلية.

* التخطيط على المستوى الوطني: يتم على المستوى المركزي ويشمل جميع أفراد المجتمع وكافة القطاعات، غير أنه يخص المجتمع الحضري بما يتناسب مع العمليات الخاصة بسبل الحياة الحضرية، باعتبارها نسق يتميز عن الريف والقرية، مع مراعاة التوافق بين جميع وحدات المجتمع وأوساطه الحضرية وفئاته المختلفة.

* التخطيط على المستوى الإقليمي: يكون على مستوى جغرافي معين يحدد تبعا لعدم التجانس بين أقاليم الوطن الواحد، علما بأن هذا له علاقة بالتنوع الثقافي حيث تسود أنماط من النظم والعادات والتقاليد جهات دون الأخرى وهو ما يتطلب التخصيص في عملية التخطيط لمدن الإقليم الواحد، حيث يعمل على تحقيق التوافق بين التخطيط الوطني والمحلي والتخطيط الحضري ما هو إلا عملية تكميلية للتخطيط الإقليمي من خلال النظر إلى أن المدينة هي جزء من الإقليم وأن

تخطيطها هو مستوى من مستويات التخطيط الإقليمي يأتي من أجل ضمان اتصال المدن المختلفة ضمن إطار إقليمي شامل داخل الدولة يعمل على تحقيق حالة الاستقرار فيها.

* التخطيط على المستوى المحلي: ويهتم بالوحدات الصغيرة في المجتمع والمقصود هنا المدينة الواحدة بإعتبارها الوحدة المحلية وفي التخطيط المحلي يمكن الاستفادة من مشاركة الأهالي والمشرفين المحليين بمختلف مناهلهم في وضع الخطة وتنفيذها، فالمخطط العام للمدينة الذي هو نتاج عمل المخططين الحضريين بإشراك الأطراف المحلية الفاعلة كمؤسسات التسيير العمومي والهيئات والتنظيمات والجمعيات، ما هو الإطار عمل يوضع للسيطرة على توجيه نمو المستوطنة الحضرية عبر مراحل التصميم بطريقة تستوعب طبيعة التغيير الإجتماعي والإقتصادي.

* التخطيط على المستوى القطاعي: وتخص عملية التخطيط هنا قطاع معين كالصناعة أو الزراعة أو الخدمات، حيث يتجلى ذلك على المؤسسات الاقتصادية القائمة بالمدينة، إنطلاقا من الدراسة الشاملة للمعطيات الخاصة بالقطاع، والرامية لتحقيق الأهداف القطاعية كذلك علما أن هذا النوع من التخطيط يأخذ بعين الإعتبار البعد المحلي الإقليمي والوطني[1] .

وفي هذا الإطار تندرج المشاريع التكميلية التي تبرمج على مستوى المدن لغرض تغطية النقائص وسد الفجوات في مختلف ميادين الحياة الحضرية سواء تعلق الأمر بالخدمات أو الترفيه أو النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

* التخطيط على مستوى الوحدة الإنتاجية: ويتمثل في تخطيط يتم على مستوى وحدة مصنع أو شركة بتحديد أهدافها وفق الهدف المحدد للمدينة والذي يعود عليها بما يكفل حفظ توازنها ويحميها من الآثار السلبية، كأن تكون القضية لها علاقة بالتلوث الناتج عن المصنع ميدان التخطيط، وهنا يصبح من الضروري الالتزام بما يقدم الأحسن للمدينة وينعكس ايجابيا عليها وعلى قاطنيها.

5/ التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

* التخطيط المركزي: ويتمثل في قيام أجهزة التخطيط على المستوى الوطني بوضع قرارات الخطة مستمدة من مختلف المعطيات من هيئاتها ووحداتها الإقليمية والمحلية والقيام بدور التنسيق بين العمليات وإحداث التكامل بين قطاعات المجتمع ووحداته، وبهذا الصدد نجد جهاز التخطيط الخاص بكل مدينة يستند لما لها ويتلاءم مع واقعها الوظيفي والبنائي في آن واحد ويتوافق مع

(1) منى حويس: التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994، ص : 63-65.

إمكانياتها الطبيعية البشرية والثقافية، وبذلك فإن عملية التخطيط للمدينة لن تكون بمعزل عن الخطة الوطنية الشاملة بل سيكون ضمن الإطار الواسع الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية والمحلية، مستندا في كل ذلك إلى المعطيات والإمكانيات وكذا الاحتياجات القومية والمحلية.

* التخطيط اللامركزي: ويتمثل في مساهمة المستويات المحلية والقطاعية والوحدات الإنتاجية في انجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية، وعليه فإن القائمين على تسير المدينة يفسح لهم المجال لإرساء مستقبلها وفق خصوصياتها وإمكانياتها، وفي هذا الإطار فإن القوانين المعمول بها تحدد كيفيات تجسيد المساهمة والتدخل في عمليات الإعداد، التخطيط والتنفيذ لكل المستويات المحـــلـــيـــة، الإقليمية، الوطنية.

6/ من حيث الفترة الزمنية:

* تخطيط طويل المدى: ويهدف لتحقيق أهداف بعيدة المدى ذات بعد استراتيجي تتراوح مدتها مابين 10 سنوات إلى 30 سنة وأحيانا أكثر، غير أن الواقع في هذه الحالة يتطلب الدراسة الدقيـــقة، والمرونة الكبيرة، خاصة وأن نمو المدن اليوم بات أسرع مما كان عليه في الماضي تبعا لمتغيرات كثيرة منها النمو السكاني السريع والذي يتأثر بالزيادة الطبيعية المرتفعة وكذا الهجرة الريفية المتزايدة المتأثرة بوتيرة التصنيع المتنامية عبر بقاع العالم.

* تخطيط متوسط المدى : مدى تحقيقه ما بين 6 إلى 10سنوات، يشكل عمليات مرحلية للخطة طويلة المدى حيث يمكن أن تمر عملية تخطيط المدينة بمراحل متوالية تكون مجال لإعادة النظر في بعض الأهداف المسطرة والتكيف مع المستجدات أو الطوارئ لغرض تحقيق العمليات طويلة المدى.

* تخطيط قصير المدى: يهدف لتحقيق أهداف سريعة في مدى قريب في 5سنوات أو أقل من ذلك، وهو ما يمكن من إيجاد الحلول السريعة للاحتياجات المستعجلة لسكان المدينة علما بأن ذلك يتضمن عمليات مرحلية للخطة متوسطة المدى، التي هي بدورها تؤسس الخطة متوسطة المدى وفي النهاية يتحقق المخطط الإستراتيجية على المدى البعيد.

7/ من حيث الأنظمة الاقتصادية:

* التخطيط الرأسمالي : حيث تقوم فيه الدولة الرأسمالية بتوجيه وإقناع المؤسسات الاقتصادية و الخدماتية ما يحقق الأهداف العامة، التي تجعل من المدينة ميدانا ملائما لحياة سكانها وانسجام مؤسساتها وتعايشها بما يحقق المصلحة العامة والقيم الإنسانية أو الحضارية، والمصلحة العليا للدولة والمجتمع.

* التخطيط الإشتراكي: تشرف عليه الدولة عن طريق جهاز تخطيط قائم خصيصا لذلك يعمل على توظيف كل الإمكانيات لتحقيق الأهداف العامة التي توجه الحياة الاجتماعية عموما والحضرية خصوصا بما يؤول في النهاية إلى تحقيق مدينة، متوازنة تتحقق فيها الرفاهية والازدهار لسكانها.

8/ من حيث طبيعة المجتمع:

* تخطيط المجتمع الحضري: المدينة كل متكامل بمختلف أنساقه وميكانيزماته ولا يمكن الفصل بين أجزائه، غير أن التخطيط الحضري يخص المجتمع الذي تغلب عليه الخصائص الصناعية والخدماتية، حيث تكون النشاطات الغالبة هي المدينة هي النشاطات الصناعية و الخدماتية المختلفـــة، علما بأن ذلك لا يعني إهمال باقي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فقد يكون المجتمع المتميز بالخصائص الحضرية أو ما يمكن وصفه بأنه مدينة في أحد مستوياتها، صغيرة، متوسطة أو كبيـــرة، وقد يمتد مجالها ليشمل الضواحي وما ينتمي إليها من أحياء تتفاعل معها تأثيرا وتأثرا وتقوم عملية التخطيط على مختلف الأسس والمراحل التي تبنى عليها الخطة وفق الشروط العلمية الضرورية الواجب توفرها في أي خطة.

* تخطيط المجتمع الريفي: يقوم في الأوساط الريفية حيث تخصص برامج شاملة لغرض التنمية الريفية والتي تهدف بدورها إلى التنسيق مع الخطة الشاملة سواء وطنـــيا أو إقليمـــيا أو محـــلـــيـــا، بإعتبارها المدينة جزء من وسط طبيعي يمدها بالقطاعات المختلفة والثروات ومنه فتخطيط المجتمع الريفي يرمي في أبعاده إلى استكمال خطة حضرية عامة، وبهذا الصدد فإنه يمكن أن يكون كل من التخطيط الصناعي، الحضري والريفي جزئيا أو شاملا كما يمكن أن يكون في إطاره الإقليمي أو الوطني[1].

(1) منى عويس، المرجع السابق، ص: 66-70.

9/ من حيث تصميم برامج الرعاية الاجتماعية :

* تخطيط إداري: يتمثل في العمل على زيادة كفاءة وفعالية الأجهزة والخدماتية بالوسط الحضري بما يمكن أن يوفر رفاهية السكان واستمرار نشاط المؤسسات المختلفة.

* تخطيط الخدمات التنموية الوقائية العلاجية: باعتبار أن التخطيط هو في جوهره عملية تسعى لتحقيق الواقع الأمثل، فإن ذلك معناه العمل على تفادي كل ما قد يتلف الغرض الذي من أجله حدث التجمع والاستقرار بالمدينة، وهو هنا يؤدي الدور الوقائي كما أنه يعمل على استدراك الأخطاء والظواهر المرضية التي قد تنجم عن بعض الانحرافات الناتجة عن التفاعل الحضري والتي تترتب بشكل أو بأخر على التقليص من حجم الخدمات الموجهة لإشباع حاجات أفراد المجتمع وكذا من وصول الخدمات إلى مستحقيها.

10/ التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط من القاعدة إلى القمة:

* التخطيط من القمة إلى القاعدة: يتوجه التخطيط في هذه الحالة من القمة نحو القاعدة أي من المؤسسات العليا المركزية القائمة على مستوى الحكومة أو الوزارات المختلفة نحو القاعدة المتمثلة في المؤسسات المحلية التي تتكفل بمباشرة عمليات التنظيم والتسيير بالمدينة، والملاحظ هنا أن عملية التخطيط تنقصها الكفاءة في تقدير الاحتياجات المحلية، غير أنها تتوفر على خاصية الشمولية والتقدير العام والترابط.

* التخطيط من القاعدة إلى القمة: ينتقل التخطيط في هذه الحالة من القاعدة نحو القمة فتبرز وتتوفر صفة الدقة تبعا للإلمام والتعاطي مع أصغر وأدق المعطيات في تقدير الاحتياجات، غير أن الخاصية التي تقل حضورها وتضعف هي صفة الشمولية والترابط وذلك نابعا من ضيق مجال الإشراف ومحدودية المسؤولية حيث أن الأجهزة المحلية لا تملك آليات وأدوات الإلمام الشامل[1].

(1) منى عويس، المرجع السابق، ص : 70 -71 .

سابعا: أهمية وأهداف التخطيط الحضري:

لقد كانت عملية التخطيط الحضري لا تتعدى كونها ممثلة في تخطيط المدن من الناحية المادية المرتبطة بمعيشة المدنية وأوضاعها ومرافقها ومواجهة احتياجات السكان من الحدائق والطرق والمرافق الضرورية وإيجاد أنجع وأنسب الطرق والوسائل لتوسعها العمراني، غير أنه وهي حوالي منتصف القرن العشرين ومع ظهور التطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ظهرت ملامح جديدة لتقدير الحياة البشرية بصفة عامة والحضرية بصفة خاصة، و نشأت إثر ذلك قيم مستحثة كحقوق عنها، فأنشأت لها آليات للدفاع عنها واتخذت طابع الإلزام في كثير من الأحيان ومنه اتسع المفهوم العام للتخطيط الحضري ذات طبيعة مادية ومعنوية في أن واحد، وتنوع مع مختلف نواحي الحياة حيث برز التخطيط الاقتصادي، الاجتماعي، التربوي، الإسكاني، الصحي والترفيهي، مع الإدراك التام بأن المدينة كلا متكامل لا يمكن الفصل بين أجزائه وظواهره ومشاكله المترابطة والمتكاملة التي تؤثر كل منها في البعض الأخر ويتأثر به، ومنه فإن التخطيط الحضري لم يعد مهنة يحتكرها المهندسين والمعماريون وحدهم، بل أصبحت هذه المهمة عمل جماعي مشترك سيهم فيه العديد من الشركاء والمعنيون من علماء النفس وعلماء الاجتماع والاقتصاد والطب والتربية والخدمة الاجتماعية وغيرها من التخصصات التي يصاحب حضورها أهمية وفائدة كبيرة للمخطط الحضري.

وانطلاقا من هذا الطرح فإن مهمة التخطيط الحضري اليوم أصبحت محفوفة بالحيادية الشديدة من ناحية وبالمخاطر والصعوبات من ناحية أخرى، خاصة وأن الكثير من كبريات المدن في العالم تشهد ظواهر اجتماعية معقدة شبت وترعرعت وتكاثرت لتطرح تحديات جديدة على المهتمين بالمدن والدراسات الحضرية.

ويمكن تحديد أهمية التخطيط الحضري في كونها عملية هامة زادت أهميتها مع زيادة التقدم والتطور الذي يعرفه العالم في شتى الميادين مما أصبح يوفر الظروف والإمكانيات الكفيلة بالتقدير والتحليل والتنبؤ بالتحولات والتطورات المستقبلية، ومنه أخذ التخطيط في جميع الميادين طابع الضرورة قبل الشروع في تنفيذ أي برنامج.

وهنا يمكن القول بأن فوائد التخطيط الحضري تعود على المجتمع ميدانيا، وذلك بتحقيق ما يمكن تحقيقه وفق الشروط والظروف المتماشية مع واقع التقديم والتطوير الصارح، حيث لم يعد هناك مجال للعشوائية، كما تعود على الجهة على المنظمة بانتهاجها أسلوب التخطيط الذي يكفل لها تحقيق أهدافها كمؤسسات تسيير تعمل على تحقيق النجاح في مشاريعها وبرامجها.

وباختصار من خلال ما تم عرضه يمكن تحديد أهمية التخطيط الحضري فيما يلي:

* يساعد التخطيط الحضري في التعرف على المشكلات والعقبات المتوقع حدوثها والناتجة عن التحضر للعمل في المستقبل والتي تتصف بالتغير وعدم الثبات، وبالتالي العمل على الإستعداد لمواجهتها قبل حدوثها أو التعامل معها.

* يساعد التخطيط الحضري على التحديد الدقيق للمدخولات، من الموارد المطلوب إستخدامها من حيث الكم والنوع، سواء كانت موارد مادية (أموال، خامات، آلات) أو بشرية (عمالة فنية بأنواعها) حتى يمكن توفيرها والاستعداد لكافة الاحتمالات والظروف المتوقعة.

* يساعد التخطيط على إجراء عمليات المتابعة والتنسيق والإشراف والتقويم، فلا معنى لأداء هذه الوظائف الإدارية إذا لم تكن هناك خطة ذات أهداف واضحة المعالم يمكن أن نقيس عليها مقدار النجاح أو الفشل الذي يحدث.

* يساعد التخطيط الحضري على الإقتصاد في الوقت والموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، وذلك بتجنب كل ما يمكن ألا يؤثر سلبيا على سير العملية[1].

أما أهداف التخطيط الحضري:

تتميز المجتمعات المعاصرة بالاستخدام الأمثل للتخطيط كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة وفق الإمكانيات المتوفرة وبأقل التكاليف، فالأهداف العامة لكل عملية التخطيط الحضري هي:

* الأهداف ذات البعد الإستراتيجي: "طويلة المدى":

وهي تلك الأهداف التي يتم السعي من خلالها لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية في المجتمع عموما، والمجتمع الحضري على وجه الخصوص،هذا بإعتبار التخطيط نظرة شاملة تستوعب كل الميادين والقطاعات والأقاليم، وتمتاز بالتقدير الكلي والعمومي بما يأخذ بعين الإعتبار هدف الإنتقال من الوضع أو المستوى المعين إلى وضع أو مستوى أفضل منه، علما أن هذه الأهداف في مجملها تكون مسطرة في التطلعات والتوجهات العامة للمجتمع.

* الأهداف التكتيكية: "قريبة المدى":

وهي تلك الأهداف التي تمثل عمليات جزئية ونوعية ترتبط بشتى القطاعات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع عموما بما يشمل مدنه المختلفة، حيث أن مجتمع المدينة اليوم أصبح يقارب نصف السكان في غالب المجتمعات والدول، وإذا كانت الخطة الاجتماعية في المدينة تحقق أهدافا

(1) Brian Mc Loughlin, Planification Urbaine Et Régional, Dunod, Paris, 1977,P :88.

اجتماعية أساسية مباشرة وأهداف اقتصادية غير مباشرة فإن الخطة الاقتصادية تحقق أهداف اقتصادية مباشرة وأهدافا اجتماعية غير مباشرة.

وإذا طبقنا هذه المقاييس على واقع التخطيط للمدن، فإننا نجد بأن الغاية الأساسية من ذلك هي تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت عليه المدينة والتي تتمثل في مكوناتها الطبيعية كالسكان، المساكن الأحياء الطرقات والمؤسسات بمختلف أنشطتها، وفي المناطق المحيطة بها وتكون لها علاقة تفاعل مهما كانت درجته، وكذلك تسير الخدمات والمنافع والأحوال الإجتماعية والاقتصادية لمجمل السكان بما يوفر العيش الكريم والسعيد الذي يحقق فيه الفرد أقصى مستويات العطاء والإبداع وبه يمكن تحديد مجموعة من الغايات والأهداف نوضحها كما يلي:

* تحسين العلامة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على القسم الأخر ولا يحرم حي من دون بقية الأحياء بل ويجب أن يسود الإنسجام بينها جميعا.

* المحافظة على المنتزهات العامة والمناطق المكشوفة والأحياء السكنية لتكون وسطا لقضاء وتشغل أوقات الفراغ وذلك تشجيرها وجعلها مساحات خضراء خلابة ومريحة.

* فصل المناطق السكنية بقدر الإمكان عن المناطق الصناعية لتقليل ضوضاء الأجهزة ودخانها أو وروائحها الكريهة حتى لا تحدث المضاعفات الصحية للسكان والعمل على مواجهة مخاطر التلوث البيئي الذي أصبح يؤرق العلماء والقائمين على تسير شؤون الدول والمدن الكبرى في العالم.

* تجميل وجه المدينة وتنسيق مظهرها عن طريق إتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على عناصر التناقض بين المباني والأحياء السكنية، وإيجاد نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري مميز.

* تحديد مساحات خاصة للأسواق وإقامة مواقف منظمة للآليات النقل الحضري بحيث تكون منسجمة مع مختلف المناطق لتحقيق التكامل بين أحياء المدينة ومؤسساتها، كإقامة عيادة صحية تكون في خدمة العديد من الأحياء.

* مد جميع أحياء المدينة بالخدمات الضرورية كالمياه والإنارة ومجاري الصرف الصحي والتي تتفق في حجمها وقدرتها مع حجم السكان والمباني بحيث لا يكون هنا ما يسمـــي بســـوء التوزيـــع، فتتركز الخدمات في مناطق وتغيب في المناطق الأخرى .

* توفير التسهيلات الكفيلة بالانتقال السلس للسمال من المناطق السكنية إلى مواقع العمل، وذلك بمد الطرقات والشوارع وفق مال يجعل هناك تركز المصالح عبر الطريق الواحد، وكذلك توفير وسائل

النقل والمواصلات بأسعار في متناول الجميع، والعمل على تنويعها وخلق التكامل بينها داخل المدينة وما يحيط بها.

* تسيير وتسهيل عملية إتصال المدينة بما يجاورها من قرى وأرياف باعتبار أنها وحدات متكاملة وظيفيا فيما بينما من العديد من المصالح كأن تمد هذه المناطق مصانع المدينة وأسواقها بالمواد الأولية.

* إنشاء المراكز الإدارية، التنفيذية، الخدمات التعليمية، الثقافية، الأمنية، الترويحية، وغيرها في مناطق المدينة المختلفة،بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها وهذا ما نجده في الدول النامية عموما، فكثيرا ما يعاني المواطن للوصول إلى أماكن الخدمات الإدارية أو الإستهلاكية نظرا للتقاطع مع مصالح أخرى مما يخلق بؤر إزدحام في بعض أقسام المدينة.

* تحسين الظروف الاجتماعية والصحية للسكان بتفادي مظاهر الازدحام، وعدم السماح ببناء المساكن التي لا تخضع للشروط والمعايير السكنية.

* تطوير البنية الاقتصادية للمدينة بإنشاء مراكز صناعية جديدة أو إيجاد مجالات عديدة للإنتاج والعمل على تشجيع وتنشيط الإستثمارات الاقتصادية التي من شأنها زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل لسكان المدينة وتنمية الإمكانيات الذاتية لها تجنبا لانتشار مختلف الآفات الاجتماعية والتي بدورها تقلص من قيمة المدينة كوحدة اجتماعية .

* العمل على تطوير وترسيخ القيم الإجتماعية المرغوبة والبناء والتي من شأنها أن تجعل المدينة كل متضامن ومتماسك قادر على توفير الراحة والاستقرار والعيش الكريم[1].

(1) عبد الكريم قريد، معوقات التخطيط الحضري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الإجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2009 /2010، ص:82-83 .

ثامنا: نظريات تخطيط المدن:

في هذا الجزء سوف نحاول الوقوف على أهم النظريات التي تضبط عملية التخطيط الحضري وهي كما يلي:

1/- نظرية أقطاب النمو Growth Poeles:

إن دراسة النمو الحضري والتحضر في البلدان العربية لم تعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنها، كما أن نمو أحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين مجرد تغير وتبدل عشوائي بل هذه التغيرات ترتبط بقواعد وقوانين وعوامل ومتغيرات تتحكم باتجاهات ومقادير هذه التبدلات في خصائص المدن والتجمعات الحضرية.

من بين النظريات التي تركز على إستراتيجيات النمو، والتي كانت آرائها تنصب على تطبيق نظرية **أقطاب النمو**، في تحقيق التنمية الحضرية ومن ثم الوصول إلى التنمية المكانية والشاملة المستدامة في عموم الإقليم منهم: "**فرانسوا بيروكس François Perroux**" و"**لويس دافين Louis Davin**" و "**ألبرت هيرشمان Albert hirshman**" و "**فريدمان fridman**" حيث أن آرائهم وأفكارهم كانت تقتصر على إمكانية تطبيق نظرية أقطاب النمو في الدول المتقدمة، وحجتهم في ذلك وجود العشرات من المدن الكبرى في تلك الدول تكون نماذج وأقطاب لتحقيق التنمية الحضرية والمكانية، والتنمية الشاملة[1].

يعد "**فرانسوا بيروكس François Perroux**" أول من وضع دعائم هذه النظرية في سنة 1955 ، ويتلخص جوهر هذه النظرية في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة، تتمتع بميزات معينة، إقتصادية واجتماعية، وجغرافية تجعلها محورا للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى، وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما، ويذهب بالقول إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

ويطلق "**ألبرت هيرشمان Albert hirshman**" على أقطاب النمو تعبيرا مشابها إلى حد ما في المعنى، وهو **نقطة النمو** ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه النقطة إنبثاق ظاهرة النمو غير

---

(1) باية بوزغاية ، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015، ص: 76.

المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، وحتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد.

ويمكن القول بأن كل توازن إقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضا، فإن أي خلل أو إضطراب تراكمي يحدث في الأول، يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنية والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلا تنعكس بلا شكل على العلاقات الاجتماعية القائمة.

كما دعمت آراء "فريدمان fridman" إمكانية تطبيق نظرية أقطاب النمو ونجاحها، ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية والمكانية الشاملة المستدامة في الدول النامية التي تعاني من قلة في المدن الكبيرة بشروط ومراحل تطورية متداخلة:

-المرحلة الأولى: تتميز بتعزيز مكانة القطب الواحد لوجود عدة عوامل إيجابية يتسم بها ذلك القطب مثل وجود الموارد الطبيعية والكثافة السكانية العالية التي تشكل سوقا إستهلاكية واسعة والموقع الجيد لذلك القطب، وبذلك تكون لعملية الاستقطاب آثار إيجابية وهي السائدة على قوى الانتشار.

-المرحلة الثانية: تتميز بتغيير التركيب الهيكلي للمركز الحضري والإقليم المحيط به بصورة تدريجية تؤدي إلى ظهور هيكل متعدد النوى تمثل كل واحد منها حالة مرغوبة في التطور ولكن مع ذلك فإن مؤثرات الاستقطاب تكون أقوى من مؤثرات التشتت والإنتشار .

-المرحلة الثالثة: وفيها تأخذ مؤثرات الانتشار بالتزايد والتطور في عموم الإقليم وتصبح لها آثار واضحة في تشكيل النوى والتوابع الحضرية الجديدة حول المركز ولكنها مع ذلك تبقى أقل قوة من مؤثرات الاستقطاب التي تبقى على قوتها.

-المرحلة الرابعة: وهي الأخيرة في عملية التطور الوظيفي للإقليم، وتتصف بذوبان المناطق غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية ضمن النسيج المكاني، لإقتصاديات المركز وهي الحالة المثالية التي تتحقق فيها الموازنة بين مؤثرات الاستقطاب ومؤثرات الانتشار، ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية أولا، ثم بلوغ التنمية المكانية الشاملة على المستوى الإقليمي والوطني[1].

(1) باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 78.

2/- نظرية الموقع المركزي:

على الرغم من أهمية موضع المدن، إلا أن لمواقع المدن النسبية أهمية أكبر، لأنها تؤثر على وظائفها وعلى نموها، وتعتبر العوامل الطبيعية مهمة في إختيار مواقع المدن، وتركز نظرية المكان المركزي على المزايا المكانية بتموقع المدينة الفيزيقي وأهميته الاقتصادية الاجتماعية والإستراتيجية، حيث تهتم بالخصائص الطبيعية للموقع في تحديد موقع إنشاء المدينة وأهمية ذلك بالنسبة للمجتمع السكاني.

فنظرية المكان المركزي التي قدمها العالم الجغرافي الألماني "والتر كرستالر Walter Christaller" في كتابه عام 1933 عن المناطق المركزية في جنوب ألمانيا التي بين فيه على وجود نظام لأنماط ووظائف مراكز العمران، وكما يبين أيضا من خلال منهجه العلمي استخدامه لقياسات مثل هذه المفاهيم كالمركزية لتتمثل نظريته في العالم الواقعي، وقد اقترح انه يوجد نظام أو تنظيم فوقي لنظم مراكز العمران وظهرانيها، يتمثل في دراسة العلاقة بين توزيع مراكز العمران وعدد وظائفها وأحجامها، أي شرح التنظيم المكاني لمراكز العمران وظهرانيها، وبصفة خاصة موقعها النسبي وحجمها.

وجاءت هذه النظرية بالأفكار التالية:

-تزداد القيمة الاقتصادية بالقرب من خط المدينة ومنطقة الأعمال المركزية.

-تزداد القيمة الاقتصادية للمنشآت والمحال التجارية بالقرب من مركز المدينة، خاصة منطقة الأعمال المركزية.

-كلما اقتربنا من مركز المدينة، كلما زادت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية، وكلما بعدنا عن مركز المدينة كلما قلت العوائد الاقتصادية والقيمة الإيجارية.

-وفي النهاية الفرق في عدد السكان ومستوى المعيشة في المدينة.

والمكان المركزي وفق إطار هذه النظرية يعني به إبتداء المركز الحضري، وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج "والتر كرستالرWalter Christaller" نظاما تسلسليا مترابطا من الأماكن المركزية التي تتدرج في أعدادها وأحجامها السكانية، وقد فكر في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميلية أن تأخذه، وبما أنه كان يبحث عن توزيع متساوي ومتجانس، فإن هذه النظرية صعبة التطبيق في الواقع مع أهميتها القصوى في ترتيب شبكة المدن داخل الإقليم[1].

---

(1) باية بوزغاية، مرجع سابق، ص: 79.

3/- نظرية المدينة الشريطية:

تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكانية والمصانع على جانبي طريق المواصـــلات الرئيســـي، تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبني حولها المساكن، تمتد هذه التجمعات على إمتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها.

رائد هذه النظرية هو "سوريا متى" الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة وكمثال تطبيقي على النظرية مدينة برج العرب في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

- الحصول على جمال الريف وجمال الطبيعة على جانبي المدينة.
- تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط.
- ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية إتصالها بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

أما من عيوبها:

-عدم تحقيق الإرتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها.

-لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكانية والزراعة وغيرها وكذلك بالنسبة للمنـــازل، تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان.

4/-نظرية المدينة الحدائقية:

ظهرت في لندن فكرة المدن الحدائقية عام 1898 من طرف "إبنزار هوارد Ebenezer Howard" نتيجة لما مسه من قبح المدن الصناعية وازدحامها بالسكان ونموها غير المنتظم، وتتخلص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفايتها الذاتية وهي ذات مسطح إجمالي قدره 6000 هـــ ، يشغل المنطقة العمرانية للمدينة مساحة 1000 هـــ ويسكن في المدينة 32 ألف نسمة، ووضع أسسا تقوم عليها هذه المدن وهي:

- إحاطة المدينة بحزام أخضر.
- تناولت المدينة الاستخدام الأمثل للريح والشمس ومحاربة إرتفاع سعر الأرض فاستندت النظرية إلى عامل العزلة الاجتماعية وخصوصية كل عائلة.
- بنى "هوارد " فكرته على تساؤل المدينة والقرية، أي هذين التكوينين يمكن أن يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة؟ وقد وصل إلى أنه، لكل منهما عيوبه ومزاياه واستخلص أن الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة والقرية.

وكمثال تطبيقي للنظرية مدينة "ولوين الحدائقية Walwyn Garden"، أسسها هوارد في عام 1920، تقع في شرق انجلترا، تخطيطها له أهمية عالمية، حيث أصبحت لها قاعدة تجارية قوية تجلب التوظيف الكثير للمنطقة، وحافظت على المجال والانسجام المعماري في البنيات الجديدة، أسلوبها الرئيسي هو العمارة الجورجية وتشمل حزاما أخضرا حول المدينة وتشمل بحيرات أيضا.

من مزايا هذه النظرية:

- إنسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة والحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد من مركز مدني وشبكة نقل وفعاليات خدمية ونشاطات صناعية وتجارية.
- كثافتها السكانية قليلة، والاعتماد على فكرة إكتفاء المدينة ذاتية.

أما العيوب فهي كما يلي:

- فكرة أن مدينة الغد الحدائقية تتيح للفرد الاستقلالية مع أسرته، أدى ذلك إلى إنعدام الروابط الاجتماعية بين الناس.
- عندما نفذت هذه النظرية لم يراعى الربط بين السكن والعمل، فأنشأت مدن أخرى لتغطي هذا النقص.

5/- نظرية المدينة الصناعية:

اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكانية ومراكز النمو، رائد هذه النظرية هو "توني جرانيز " حيث نشر سنة 1917 فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات، وكمثال على هذه النظرية مدينة العاشر من رمضان الجديدة في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.
- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

أما بالنسبة للعيوب:

- قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان.

- إرتفاع معدل التلوث في هذه البيئة[1].

6/- نظرية مدينة الغد:

جاءت فكرة هذه النظرية بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع، بسبب الدمار الذي سببته الحرب، فوضع قواعد هذه النظرية المعماري الفرنسي **"لوكوربيزي le Corbusier"** في عام 1922، فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحتوي في وسطها عمارات عالية ، ناطحات السحاب، تتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحول ناطحات السحاب توجد عمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات .

بعدها طور **"لوكوربيزي le Corbusier"** مخطط المدينة وأطلق عليه **المدينة المشرقة** حيث تميزت بأنها ذات هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل.

ومنه فإن أفكار هذا المهندس الفرنسي كانت مبنية على التزاوج بين المدينة والريف وأكد على الامتداد الرئيسي، فعرف المساحة العمرانية بأربع وظائف وهي(المسكن، العمل، المواصلات، الراحة الفكرية والجسدية).

من مزايا هذه النظرية:

- الحد من التكدس في وسط المدينة، بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة.
- استخدام الامتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات من الأرض.

أما العيوب:

فإن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها.

6/- نظرية المدن التوابع:

تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة اكبر منها قبل إتصالها بالمركز، أو يكون إتصالها به مباشرة.

رائد هذه النظرية هو **"أودولف رادنج Adolf Rading"** وضع هذه النظرية عام 1920 وتبعه **"ريموند إنيوين " عام 1921** ، ثم **"روبرت هويتن"** عام 1923.

اعتمدت هذه النظرية على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين 12 و 18 ألف بحيث لا تتطلب مواصلات داخلية وقد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة ومريحة.

---

(1) باية بوزغاية: المرجع السابق، ص: 82.

من مزايا هذه النظرية:

- تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الازدحام في مناطق الخدمات.

- حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية.

أما بالنسبة للعيوب:

فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية[1].

(1) باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 83.

خلاصة الفصل:

من خلال المحور السابق، تطرقنا إلى العنصر الأساسي في الدراسة وهو التخطيط الحضري، الذي يعتبر إحدى الآليات التي تعمل حسب الخصائص الطبيعية للمنطقة، وحسب طبيعة النشاط البشري من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكل ما يمارسه الإنسان، وهو في ذلك مرتبط بقرارات إدارية وسياسية كذلك، التي تتحدد على ضوئها الصلاحيات والأدوار التي تمارسها أجهزة التخطيط، من خلال المخططات الأساسية الموظفة في ذلك، وكذا التصاميم الحضرية، التي أعدت في إطار إستراتيجي يشكل الأساس للعملية من الجانب التنفيذي، وهذا من أجل المساهمة في معالجة المشكلات الحضرية المحلية وحلها بالاعتماد على الإمكانيات المحلية كذلك، مع الاستغلال الأمثل للموارد قصد تحقيق التنمية المستدامة الحضرية إنطلاقا من أدوات التخطيط وآلياته في التهيئة والتعمير، وهذا من شأنه إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وبالتالي ترجمة كل الحاجيات الإنسانية كإستجابة ملحة من أجل إعادة بعث البيئة الحضرية وجعلها أكثر ملائمة للعيش إنطلاقا من حسن تسيير مجالات النقل والصحة والتعليم والخدمات والراحة ...إلخ.

وهو في الأخير خطة تتبع من طرف مراكز صنع القرار لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع الهيئات الحضرية ومن أجل تحقيق أكبر الفوائد من النشاطات داخل البيئة الحضرية.

الفصل الرابع: التنمية ومعوقات التنمية المستدامة.

تمهيد:

أولا: خصائص التنمية.

ثانيا: أنواع التنمية.

ثالثا: أبعاد التنمية.

رابعا: أهداف التنمية.

خامسا: نظريات التنمية.

سادسا: السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

سابعا: أبعاد التنمية المستدامة.

ثامنا: المورد البشري والمشاركة الشعبية.

تاسعا: المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة.

خلاصة الفصل.

تمهيـــد:

لا تزال موضوعات التنمية تمثل أهمية كبرى لدى الأخصائيين لذلك فهي تحتاج دوما للبحث والدراسة المستمرة، وذلك راجع لحيوية اتصالها بالإنسان وحياته، وقد شعرت كثير من الدول النامية والمتقدمة بأهمية التنمية، والمشاركة فيها والاستفادة منها والتفاعل معها، من أجل التطور والتحديث الذي يعكس نفسه إيجابا على تنمية المجتمع والرقي بحياته، ورفع مستوى الخدمات وتفعيل خيراته وموارده في تحسين نوعية الحياة والتخلص من المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيق التنمية.

أولا: خصائص التنمية:

قبل الوصول إلى الحديث عن خصائص التنمية وجب أولا الوقوف على مضمون هذا المتغير من خلال تحديده وعرض أهم التصورات النظرية الخاصة به.

1/-مفهوم وطبيعة التنمية:

إن التنمية عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لأخر لذا فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح وعلى نحو ما يقول "**سعد الدين إبراهيم** " أن من الأشياء التي تعتمد النظريات الغربية على طمسها هو تحديد تعريف اسمي وإجرائي لمفهوم التنمية، فهي تخلط بين مصطلحات كثيرة وتستخدمها كمترادفات مثل: النمو والتقدم، التغريب، التحديث والتنمية[1].

وتعني التنمية اصطلاحا زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة ومتكاملة مرتبطة بحركة المجتمع تأثير وتأثرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة بالتكنولوجية والتنظيم والإدارة.

كما عرفتها الأمم المتحدة أنها مجموعة عمليات التي يمكن فيها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، وعرفتها أيضا بأنها عمليات مرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلى ومشاركته[2].

وفي تعريف أخر نجد أن التنمية ذو مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تنتج من التدخل الواعي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الإقتصادي له، وقوامها سلسلة تراكمية من التغييرات الوظيفية والهيكلة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو.

وينظر التعريف إلى التنمية بإعتبارها هدف ووسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه ويعني ذلك أن النمو هو الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المجتمع لتحقيقه من خلال عمليات التنمية، ويعالج مفهوم التنمية بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، ويركز على إحداث التغيرات الوظيفية والهيكلية في بناء المجتمع.

---

(1) نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، **التنمية كيف؟ ولماذا؟** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992، ص:12 .

(2) عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1،عمان،2012 ص:23 .

ويحدد البعض التنمية بأنها النمو المدروس علميا مؤشر، درجة التأثير وهي تغير اجتماعي واقتصادي وسياسي هداف يقصده مجتمع بوعي وثقة وتدفق قوى منبثق من إدارة التنمية التي توجد إدارة التغيير، إدراك واعي ينبعث من الشعور بالحاجة إلى تغيير يستثير المجتمع على المشاركة في عمليات التخطيط للتنمية والتغيير إلى الأفضل.

والتنمية كذلك هي عبارة عن هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البيئية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والإسكان والمشاركة في النشاط الاجتماعي والإقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المجتمعية المنشودة.

ويعرف البنك الدولي التنمية بأنها زيادة قابلة للإستمرار في مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، والمفهوم الأوسع للتنمية يتضمن المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية التي بدورها تساعد على تحقيق الأهداف للتنمية، وبأن الهدف الشامل للتنمية هو احترام الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكن الأفراد، بغض النظر عن الجنس والعناصر والأديان والبلدان، وهو هدف لم يطرأ عليه تغيير جوهري منذ أوائل عقد الخمسينات عندما خرجت غالبية دول العالم النامي من دائرة الاستعمار.

وقد انتقد أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي استخدام نمو الدخل كمؤشر للتنمية لأنه قد يخفي وراءه التغيرات الحقيقية في حالة الرفاه الإقتصادي والاجتماعي لأعداد كبيرة من السكـــان الفقـــراء، فالإحصاءات الخاصة بنمو الدخل لا تعكس التحسينات في تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية والمساواة في الفرص والحريات المدنية وحماية البيئة، ومن ثم يركز البنك الدولي في مفهومه على ما يلي:

* تحسين نوعية الحياة للإنسان في المجتمع.
* المساواة الاجتماعية والمساواة في الفرص المتاحة.
* الاهتمام بجوانب التنمية الاجتماعية ومجالاتها خاصة التعليم والصحة.
* التركيز على الحاجات الأساسية للإنسان في المجتمع.
* أن نمو الدخل لا يعد مؤشر حقيقيا لقياس التنمية[1].

(1) طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية: من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 2008 ، ص:17 .

كما تعرف الأمم المتحدة التنمية أنها حق وعملية اقتصادية وإجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها وبذلك تركز الأمم المتحدة على تحديد التنمية على أنها:

* التنمية حق.
* عملية تشمل جوانب وأبعاد المجتمع المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
* تهدف تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق الرفاه الإجتماعي.
* المساواة في الفرص المتاحة والعدالة في توزيع عائد التنمية.
* تقوم التنمية وتنهض على المشاركة الفعالة لسكان المجتمع.

ويمكن القول أن التنمية هي عملية إحداث مجموعة من التغيرات المخططة المستهدفة لإكتساب المجتمع القدرة على الاكتساب الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بمعنى زيادة قدرات المجتمع الذاتية على الإستجابة والحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأفراد المجتمع، التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الإستثمار الأفضل لموارد المجتمع المتاحة والكامنة ومشاركة الجهود الشعبية بجانب الحكومة لتحقيق هدف ذلك الاستثمار وحسن توزيع عائده، وعلى هذا الأساس نجد أن هناك اختلاف بين العلماء هي تعريف التنمية لذا فقد حدد"جرانت" ثلاثة إتجاهات للعلماء هي هذا الصدر:

*<u>الإتجاه الأول:</u> تعرف على أنها معدل نمو دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي في دولـــة مـــا، بناء على هذا التعريف توصف الدولة بأنها متقدمة إذا وصل دخل الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي إلى مستوى نظري معلوم، وبأنها متخلفة إذا اتسعت هذه المسافة ونامية إذا ضاقـــت، وطبقا لهذا التعريف فإن معظم دول العالم الثالث تعد غير متقدمة.

*<u>الإتجاه الثاني:</u> في تعريفه للتنمية يربط مفهومها بعدد من المتغيرات في بعض المجالات مثل: التعليم، محو الأمية، القوى العاملة، الصحة، التغذية، حجم السكان غير المزارعين ....الخ.

*<u>الإتجاه الثالث</u>: يعرف التنمية على أساس أنها المعدل العالي للمواليد، وعلى هذا الأساس قسموا العالم إلى قسمين: متقدم وغير متقدم، والمعيار الوحيد هو المعدل العام للمواليد الذي في الحالة الأولى 2 نسمة في الألف وفي الحالة الثانية أكثر من ذلك [1] .

ويمكن كذلك الوقوف على تعاريف أخرى للتنمية، خاصة التعاريف التي ترى أنها عبارة على تجربة كلية شاملة تتشابك فيها عوامل متعددة وتضم كل مجالات حياة الجماعة وعلاقاتها بالعالم الخارجي ووعيها بنفسها وبهذا تصبح النظرة الجديدة للتنمية منطلقة من تصور إنساني واسع المدى يلح دائما وفي وضوح على هذا المبدأ: وهو أن الإنسان يجب أن يكون أداة العمل والمنتفع منه في هذه التجربة في الوقت نفسه وأنه ينبغي ألا نعتبر أن التنمية مجرد تحديد لمجموعة من الموارد ووسائل العمل، وإنما في تحسين كيفية الحياة الإنسانية، فالأهداف الشاملة ترتكز على نحو أكثر بشكل تدريجي على الإنسان وعلى التنمية لكل فرد [2].

أي أن التنمية يجب أن تتضمن أيضا تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وإتاحة الفرصة المناسبة أمامهم للمشاركة في صنع القرار، ودمجهم جميعا في دولة عصرية بوصفهم مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، لأنها شكل من أشكال التغير الإجتماعي الذي يطرأ على الإنسان وعلى الإقتصاد، وعلى البناء الإجتماعي والثقافي للمجتمع، وهي عملية موجهة نحو تحقيق أهداف محددة للمجتمع، وكذا تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى تحسين في مستوى المعيشة للأسر والأفراد[3].

وهنا نستخلص أن التنمية هي:

التفاعل بين الناس وبين الموارد الطبيعية المتاحة لهم، أي الاستغلال الأمثل لمواردهم الطبيعية والبشرية ومن الضروري أن يتوفر مناخ الأمن والاستقرار الذي يمكن تحقيقها أو على الأقل يساعد على ذلك، كذا توفير الوسائل والأساليب والأنشطة التي تساعد على تنفيذ سياساتها ومشروعاتها

---

(1) محمد منير حجاب، <u>الإعلام والتنمية الشاملة</u>، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة،2000، ص:33 .

(2) فيديريكو مايور ثاراجوتا، <u>نظرة في مستقبل البشرية</u>، ترجمة: محمود على مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1987، ص:33 .

(3) مجد الدين عمر خيري خش، <u>علم الإجتماع:الموضوع والمنهج</u>، دار مجدلاوي للنشر، عمان،1999، ص:217.

معتمدة في ذلك على مؤسسات خاصة وعامة وعلى ما لدى أفراد المجتمع من إدارة واستعداد للمخاطر التي يرجى من ورائها التغيير إلى الأحسن[1].

2/- الفرق بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم المشابهة له:

إن الكثير من الباحثين و الأكاديميين والمتتبعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح "التحديث" أو "التطور" وغير ذلك من المصطلحات المقاربة لهذا المصطلح، وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات الأخرى تتمثل فيما يلي:

أ- الفرق بين التنمية والنمو:

إن إصطلاح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن، والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

ب- الفرق بين التنمية والتغير :

إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم و الارتقاء و الازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة منها متصاعدة ومتقدمة.

ج- الفرق بين التنمية والتطور:

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

د-التقدم :

مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

هـ- التنمية والتحديث:

كثير ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا في التعريفات الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا

---

(1) قوت القلوب محمد فريد، تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية ، 2000،ص:151 -153 .

بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية، أما التحديث هو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل: التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الإستهلاكية[1].

3/- خصائص التنمية :

تتسم التنمية بمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

* التنمية عملية تغيرات مطلوبة ومخططة وموجهة نحو أهداف محددة في ضوء السياسة العامة للمجتمع، لإحداث سلسلة من التغيرات الهادفة في ظروف وأوضاع المجتمع، ونقل المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى وضع أخر أفضل منه.

* تحدث التنمية لحسن استثمار وتوجيه الموارد والإمكانيات المتاحة أو الكاملة لتحقيق أهدافها.

* ارتباط التنمية بأحداث التغييرات الموجهة فإنها عملية كلية شمولية يتبعه بالضرورة تغير أبعاد واقع المجتمع المتخلف.

* أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية متكاملان معا باعتبارهما وجهين لعملة واحدة لا يمكن انفصالهما وأن أي برنامج أو مشروع اجتماعي له عائد اقتصادي، وبالمثل أي برنامج أو مشروع اجتماعي له عائد إقتصادي، وبالمثل أي برنامج أو مشروع إقتصادي له عائد إجتماعي .

* تحدث التنمية من داخل المجتمع نفسه، وذلك من خلال قدرات المجتمع في الإعتماد على الذات في إستثمار موارده، وإمكانياته وطاقاته.

* تعتمد التنمية على الإنسان باعتبار المشارك في إحداث التنمية وهو المستفيد من عائدها ويأتي أهمية إعتماد التنمية على العنصر البشري وتأهيله وإعداده، للمشاركة في حدوث التنمية وتنمية قدرات الإنسان ومعارفه ومهاراته وقدراته على التحديث والتجديد و الابتكار والتطوير لأدوات الإنتاج، وإيجاد الشخصية التنموية المميزة للمجتمع التي تستطيع إحداث تنمية، ومن ثم يجب أن يتوافق فكر ومفاهيم التنمية مع البعد الثقافي والقيمي في المجتمع.

---

(1) محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص: 57 .

* تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية باعتبار هذه المشاركة موردا من موارد التنمية، بالإضافة إلى إدارة التنمية، وتؤمن بالفلسفة الديمقراطية ويحق للمواطنين إتخاذ القرارات الخاصة بمجتمعهم.

* تعتمد التنمية على قيادات مهنية لتوجيه التنمية، بجانب القيادات الشعبية والمناخ الديمقراطي لتوفير المناخ الملائم لتنفيذ ومتابعة وتقديم خطط برامجها ومشروعاتها.

* التنمية عملية متشعبة الأبعاد ومتعددة المجالات تضم العديد من الأنشطة والتخصصات.

* تهتم التنمية ويستفيد بعائدها المجتمع ككل وليس فئة معنية.

* تعبر برامج ومشروعات التنمية عن ترتيب وأولوية حاجات أفراده المجتمع[1].

ثانيا: أنواع التنمية:

عند تناولنا مفهوم أو تعريف التنمية المحلية، لاحظنا من خلال تعاملنا مع بعض المراجع والمؤلفات أن هناك تداخل بين التنمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك التنمية السياسية، فهناك من يصنف كل واحدة على حدى وهناك من يرى أن كل واحدة مكملة للأخرى وتعمل ضمن إطار التنمية الشاملة، لذا سوف نحاول الوقوف عند أهم محتويات كل نوع من أنواع التنمية، إلى تحديد التنمية المحلية كعنصر آخر في التنمية ككل، وفيما يلي نستعرض كل نوع على حدى:

1/- التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون في تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كلا وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعي، في حين نجد فريقا أخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة.

نخلص من هذا أن التنمية الاجتماعية هي عبارة عن عمليات تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات للأفراد، فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمـــات، وإنما تشمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية

---

(1) طلعت مصطفى السروجي، المرجع السابق، ص:36 .

القديمة التي لم تعد ذات الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقيم بناء اجتماعي جديد ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات[1].

ومن الواضح أن تعاريف التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات العلمية والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية للمتخصصين الذين يوضحونها في سياق دراستهم وأبحاثهم العلمية، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون الآخر نظرا لكون كل تعريف من هذه التعاريف يركز على جانب معين من جوانب تنمية الفرد والجماعة والمجتمع أو تنمية السلوك والعلاقات الاجتماعية أو تنمية القيم والمقاييس والأخلاق أو تنمية المؤسسات البنيوية للتركيب الاجتماعي.

إن التنمية الاجتماعية قد تعني شيئا واحدا أو عدة أشياء فقد تعني عملية التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو إشباع الحاجيات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة وأسلوب الحياة، أو قد يعني بها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع حاجات الفرد الاجتماعية والروحية، وتعرف التنمية الاجتماعية على أنها عملية تغيير حضاري في طبيعة المجتمعات التقليدية.

وهناك تعريف يشير إلى عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع المستوى الثقافي والفكري والصحي والروحي، إلى خدمة الإنسان وهي تعمل على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية.

وبذلك تكون التنمية الاجتماعية قوة دافعة تطيح بالمعوقات وتبعد السلبيات وتمنع استخدام أساليب العنف والهدم وتوجه الطاقات البشرية من أجل تحقيق أهداف المجتمعات النامية فتحول الآثار السلبية إلى قوة إيجابية فاعلة وطاقات مادية ومعنوية متكافئة ومتطلعة نحو تحقيق الأهداف الكبرى للأمة والمجتمع[2].

لذا يمكن اعتبار التنمية الاجتماعية حركة لها إطارها النظري والعملي ومن الصعب الفصل بين الأبعاد المختلفة لمفهومها، فهي تركز تركيزا أساسيا على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد، كما أنها تهتم بقضية الاستخدام الأمثل للموارد الإنسانية ومحاولة إشراك أفراد المجتمع في

---

(1) شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص: 205.

(2) إحسان محمد حسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، ط1، القاهرة، 1999، ص:174.

قضايا التنمية الخاصة بهم، كما أنها تهتم أيضا بالأبعاد الإنسانية للتنمية التي تقوم أساسا على العدالة والمساواة وتلك التي تخدم أسلوب حياة الناس ونظام القيم[1].

ويمكن القول في الأخير أن التنمية الاجتماعية هي عملية التي من خلالها ينبغي مساعدة المجتمع على المدى الطويل على أن يؤهل نفسه لتحقيق الرفاهية وسعادة كل أفراده بينما ينبغي على هؤلاء الأفراد أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والإدراك بالأهداف والخدمات التي يقدمها المجتمع، كما أنها تهدف إلى رفاهية الناس وفقا لما يقرره هؤلاء الناس، الأمر الذي يتطلب إنشاء مؤسسات أو أنظمة جديدة أو تعديل ما هو قائم منها بما في ذلك القيم والسلوكات والدوافع، من أجل تنمية القدرة على مقابلة الاحتياجات الإنسانية على كل المستويات وتحسين نوعية العلاقات الاجتماعية وخاصة العلاقات بين الناس وبين مؤسسات المجتمع الذي ينتمون إليه، لذا وجب توفر أربعة عناصر لإحداث التنمية الاجتماعية وهي:

* الاهتمام بإنشاء المؤسسات والتخطيط لبنائها وعملها.
* الاهتمام بالقيم الإنسانية ودورها في إحداث التنمية.
* الاهتمام بإشباع احتياجات المواطنين.
* الاهتمام بخلق التعاون والمشاركة بين الناس[2].

أ/- التنمية الاجتماعية كهدف:

فهي تسعى الوصول بالإنسان إلى حد الاستمتاع بالرفاهية والشعور بالكرامة مع زيادة فاعليته وقدرته على أداء دوره في المجتمع في إطار القيم والمعايير التي يسير عليها المجتمع، والتنمية ذاتها قد تضع للمجتمع جديدة يسير عليها.

ب/- التنمية الاجتماعية كأسلوب وكعملية:

تسعى لتنمية القدرات والطاقات البشرية، والعمل على حسن استثمارها، وزيادة المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية تعاونا مع الدولة، وذلك عن طريق توفير الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع، وهي كعملية يشترك فيها كل الناس لتحقيق العدالة الاجتماعية ومن التعاريف السابقة للتنمية

---

(1) قوت القلوب محمد فريد، المرجع سابق، ص:155.

(2) نفس المرجع، ص: 158.

الاجتماعية فهي ذلك النشاط الذي يهتم بكل التغيرات المنشودة لتحسين مستوى معيشة الأفراد، عن طريق إشباع حاجاتهم الطبيعية الاجتماعية والمشروعة[1].

2/- التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، وهي لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، وهي تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وتشمل على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والموصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وزيادة وقت الفراغ، وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام[2].

وعرفت بالعملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن، وقد عرفها البروفيسور "آرثر لويس" بأنها عملية نمو معدل إنتاج الفرد خلال سنة واحدة، وعرفها "مايرز" بأنها عملية تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، وعرفها البروفيسور "كينكروز" بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى رفاهيته الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائه، وعرفها البروفيسور "بنهام" بأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد فيها المخرجات الاقتصادية على نسبة المدخلات.

والتنمية الاقتصادية تحقق عادة معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة إلى مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية مقارنة مع حالتها الراهنة، وبذلك تكون التنمية عمليات يمكن بموجبها أن يستخدم المجتمع موارده المتاحة له في تحقيق زيادة مطردة في الدخل القومي وفي نصيب كل فرد في المتوسط من سلع وخدمات أو استمرار المستوى الحالي العالي من الدخل للمواطنين وضمان

---

(1) عبد الرحمان عيسوي، دراسات في علم النفس المهني والصناعي،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:44.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية "مفهومها، نظرياتها، سياساتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص:20.

عدم تخفيضه، والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبدأ أو تستمر دون تنمية اجتماعية وسياسية، فالنظام السياسي يمثل بنية تحتية للاقتصاد، ونفس الشيء يصدق على البناء الاجتماعي بنظمه وقيمه وعادات أفراده، فهو سبب مثلما هو نتيجة للتطور الاقتصادي [1].

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، وعلى ذلك فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي:

أولا : جميع ما انطوت عليه عملية النمو والتي تتمثل في:

* زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
* أن تكون الزيادة حقيقة وليست نقدية.
* أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا عوامل أخرى تنفرد بها عملية التنمية تتمثل في:

* تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي.
* إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.
* ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة.

كذلك إعطاء الأولويات لتلك الأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية

---

(1) إحسان محمد حسن، المرجع السابق، ص:175 .

وصحية واجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات المركزية ومن قبل المحليات [1].

كما يعرفها آخرون على أنها زيادة ملحوظة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد منه وتستمر لفترة طويلة قد تمتد إلى جيل أو جيلين، وتحاول تنظيم المجتمع من خلال تعريف الشعب بأهداف الخطة حتى يتحمس لها وتعمل على تحقيقها، وتستخدم طريقة تنظيم المجتمع أساليب مختلفة للاتصال بالجماهير كالندوات والمؤتمرات واللجان لهذا الغرض[2].

وفي جانب آخر نجد أن هذا المفهوم يشير إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومي من خلال الإنتاج، وكل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متوازن مع التقدم الصناعي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد المحقق في الـدول المتقدمـة، على اعتبار أن التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبهذا المعنى تعد غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

3/- التنمية السياسية:

هي مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية والديمقراطية، والتنمية السياسية المبتغاة يجب أن تقوم وتقدم حلول لمشاكل الجماهير، فعلى المجتمع المدني والدولة على وجه العموم، القيام بدورها بكفاءة عالية، التي منها: تحقيق الأمن لأفرادها، رفع مستواهم المعيشـي، مواجهة المشكلات الداخلية، حل الصراعات المحلية، تحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية، وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها[3].

والتنمية السياسية هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو اقتصادي أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها، وهي تقترن بهذه العمليات ولا تنفك عنها أي أنها مرادفة للتحديث السياسي ومتكافئة معه من حيث مفهومها النظري، فهي تلك العمليات التي تتعلق بنواحي

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:55.

(2) خليل معايطة وآخرون، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2000، ص:137.

(3) شعبان الطاهر الأسود، المرجع السابق، ص: 195- 200.

التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى، بمعنى هي تلك العمليات التي تتعلق بتمايز المؤسسات السياسية، وصبغ الثقافة السياسية بالطابع العقلاني، التي من شأنها تدعيم قدرة النظم السياسية للمجتمع.

وتتجسد مظاهرها وسماتها الرئيسية في أربعة أبعاد أساسية وهي:

أ/- ترشيد بناء السلطة: هنا كما يقول "**صاموئيل هانتنجتون**" أن تستند سلطة الدولة على أسس عقلانية قومية رشيدة مستقلة ومتمايزة تماما عن كافة الارتباطات التقليدية سواء كانت هذه الارتباطات عقدية أو عائلية أو عرقية.

ب/- تمايز البنى والوظائف السياسية: أي زيادة عمليات انفصال وتخصص الأدوار والمجالات النظامية والمؤسسات والهيئات السياسية والإدارة وكنتيجة لأزمة عن تحديث النظام السياسي ويتضمن في ذلك سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية، التي تشمل: عمليات التدرج الاجتماعي، انفصال الأدوار المهنية عن علاقات القرابة والحياة العائلية من ناحية وانفصال المعايير القانونية عن القيم من ناحية أخرى.

ج/- تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي: أي الزيادة المطردة في قدرة النظام على التكيف والإبداع، والتي يتحصل عليها عن طريق تعامل الإنسان مع بيئته، ويتمثل هذا بشكل أساسي في تطوير وتدعيم التكوين المؤسساتي للمنظمات والإجراءات السياسية وتعدد وظائف الدولة واتساع نطاق المجتمع السياسي المحلي من ناحية، وتزايد قدرة النظام السياسي على تنفيذ القرارات السياسية والإدارية من ناحية أخرى، فضلا عن تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية المركزية، وقدرتها على النفاذ والتغلغل داخل أرجاء المجتمع.

د/- إشاعة روح المساواة في الحقوق الواجبات في المجتمع: يرى "**كولمان**" أن المساواة هي الطابع المميز لمفهوم الحداثة، كما أن العمل من أجلها وتحقيقها بالفعل هما جوهر عملية التحديث السياسي ولبها الحقيقي، وهي تتضمن بوجه عام فكرة المواطنة والمساواة في الحقوق والوجبات إلى جانب إعمال القواعد القانونية في علاقة الحكومة بالمواطنين، وتغليب معايير الكفاءة والإنجاز في عمليات التجنيد السياسي وتوزيع القوة والمناصب والأدوار السياسية والإدارية، ويرتبط بذلك زيادة حجم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وشؤون الحكم، سواء كان ذلك بصورة رمزية أم فعلية، وقيام هذه المشاركة على أساس من الفهم الصحيح وتحمل المسؤولية، وهذا

يتطلب تطوير أنماط جديدة من المؤسسات السياسية كالأحزاب وجماعات المصلحة لتنظيم هذه المشاركة[1].

ومن خلال عرضنا السابق لماهية كلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نجد أن كلها تتوجه وتعمل من أجل التنمية الشاملة للمجتمع، ولكن لكل منها عملها وأسلوبها في التدخل من أجل إحداث تغير من وضع إلى آخر أحسن وأكثر تقدم وتمكن، ومحتوى كل نوع مكمل لمحتوى النوع الآخر ومترابط معه.

إن الصورة النهائية للتنمية الشاملة التي يطمح كل مجتمع للوصول إليها وتطمح كل دولة تحقيـــقـــها، يجب أن تتكامل أعضائها مع بعضها البعض، وتعمل في إطار واحد منظم ومنسق، لذا نستطيع القول أن التنمية السياسية تلعب وظيفة الموجه، والتنمية الاقتصادية تلعب وظيفة المنفذ والمطبق، والتنمية الاجتماعية هي المرآة العاكسة لما سبق، كلا يكمل الآخر، وكلا يعمل ضمن إطار الأخر، ويجب أن تأخذ كلها بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى التنمية الحقيقية الشاملة.

---

(1) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، ج1، الإسكندرية، ص: 94-144.

ثالثا: أبعاد التنمية:

في إطار التنمية الشاملة لا نستطيع أن نتصور التنمية كمثلث متساوي الأضلاع يعبر كل ضلع من أضلاعه عن أبعاده الثلاثية: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما ذهب إلى ذلك عدة باحثين وعلماء، فمثلث التنمية هذا الذي ظل سائدا لفترة طويلة في إطار الفكر التنموي لم يعد كافيا لتحديد المجالات الحقيقية للتنمية، وإنما التنمية الشاملة دوائر متداخلة تمثل محاور هذه التنمية وتبادل التأثير فيما بينها.

وإنطلاقا من تعدد محاور وأبعاد عملية التنمية الشاملة وترابط هذه المحاور والأبعاد وإعتماد تحقيق كل منها على الأخر، فإن مداخل تحقيق عملية التنمية ووسائل إدامتها متشابكة تشمل مختلف الجوانب، لذلك فإن عملية التنمية يجب أن تمس كافة جوانب الحياة والنشاط في المجتمع المعنى بالتغيير والتطوير والتكيف المطلوب لبدء وإستمرار هذه العملية وإدامة تصاعد إنجازاتها، وهذا يعني أن عملية التنمية هي عملية تنمية شاملة، وما التنمية الشاملة إلا محصلة كمية ونوعية لتطوير هذه الجوانب بالقدر الضروري، تعبيرا عن التزام القيادة السياسية بعملية التنمية التي لا تبدأ إلا عندما تتبلور الإرادة الوطنية للتنمية، ويصبح بالإمكان إحداث التغييرات التي يتطلبها أمر تحقيق إستراتيجية التنمية في كل مرحلة من مراحل التطور الحضاري للمجتمع المعني.

من هنا فإن عملية التنمية إما أن تكون شاملة أو لا تكون أصلا وهذا ما تم فعلا التوصل إليه بالنسبة للفكر التنموي النقدي العربي خاصة، وقد عبر الباحثين عن شمولية التنمية حيث أكد أن التنمية الشاملة عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفضي إلى مولد حضارة جديدة و مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بل هي ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي.

وما يمكن تلخيصه أن عملية التنمية لكي تتم لابد أن تضع في عين الاعتبار الأبعاد أو المتغيرات أو العوامل التالية:

* الرغبة في التنمية.
* الإدارة.
* عناصر الإنتاج.
* الظروف الدولية الراهنة.
* طبيعة النظام السياسي القائم.
* مدى الاستقلال السياسي و الاقتصادي للمجتمع.
* قدرة الجماهير على المشاركة في التنمية
* التخطيط.
* المعلومات المتوافدة .
* السياسة البحثية.
* الديون الداخلية والخارجية المستحقة على الدولة.
* السياسة الاتصالية القائمة[1].

---

(1) عزت جرادات، صادق عودة، العلم والتكنولوجيا والتنمية، دار صنعاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008م، ص: 55-56.

رابعا: أهداف التنمية:

من الصعوبة تحديد غايات للتنمية بشكل حاسم وذلك للأسباب التالية:

* صعوبة الفصل بين الغايات التي تنطوي عليها نظريات التنمية في المجتمعات الغربية المتقدمة مصدر هذا التنظير وبين نظيراتها هي المجتمعات غير الغربية.

* عدم إمكانية الفصل القاطع بين الغايات المعلنة لهذه النظريات والغايات الحقيقية المقصودة من وراء هذه التنظيرات، فغالبا ما ترتبط هذه النظريات بمصالح الدول الغربية بشكل أو بآخر.

* تعدد الرؤى والأطروحات واختلاف الغايات باختلاف هذه الرؤى.

* أن تحديد غاية معنية للتنمية قد يعني أن هناك تطابقا بين عملية التنمية وهذه الغاية وقد يعني اختزال عملية التنمية في مجرد تحقيقها.

* أن التنمية بطبيعتها عملية مستمرة لا نهاية لها ومن ثم يجب أن نقف عند غاية محددة وبالتالي فما يمكن الحديث على أنه غايات، هو مسألة مرحلية من المحتم أن تتغير بعد وقت معين أو بعد تحقيقها، وعموما يمكن في ضوء هذه التحفظات تحديد بعض غايات التنمية والتي تمثل القواسم المشتركة بين أغلب الأطروحات المختلفة للمفهوم.

إن الغاية الكبرى لعملية التنمية هي الانتقال من مجتمع أفضل وأكثر كفاءة أو تطوير وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فإن الغاية من التنمية هي تمكين البشر من تحقيق تطلعاتهم بعبارة أخرى هي توفير إطار أو مناخ قادر على تطوير قدرات الأفراد في تحمل مسؤولياتهم وفي إشباع رغباتهم وتعظيم إبداعاتهم.

وفي إطار هذه الغاية الكبرى هناك عدد من الأهداف الفرعية تتحدد فيما يلي:

أ/- المســـاواة:

وتتعدد جوانبها أو معانيها فهي تعني توفير فرص عادلة لكافة المواطنين للتأثير على الحكومة والوصول للموارد والحصول عليها، وهي تعني الوصول إلى أشكال تنظيمية تضمن لكل المواطنين نفس المستوى المعيشي لما فيه توفير المأوى والعمل والصحة والتعليم، وذلك المجتمع المتقدم هو الذي يوفر لأفراده توزيعا عادلا لكافة فرص الحياة أو للقيم المادية والمعنوية.

والمساواة تعني أيضا الاستثمار في البشر وبالتحديد في الشرائح الفقيرة والمهمشة من المواطنين وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل والموارد والعوائد للتنمية، فالمجتمع يصبح أفضل عندما تتسع

قاعدة توزيع موارده أو عناصر الإنتاج فيه، وتنسحب المساواة على شرائح المجتمع المختلفة، والمساواة والعدالة إذن ضد الحرمان الذي يعد أساسا لمفهوم الفقر.

ب/- الكفاءة والرشد وترشيد الموارد:

وذلك باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساسي للتنمية وتحقيق أهدافها مع المحافظة على استمرارية الموارد [1].

ج/-حماية البيئة والمحافظة على الموارد:

المحافظة على الموارد للحاضر ومستقبل الأجيال البشرية القادمة،أي تطوير قدراتهم والاستثمار فيهم وكذلك الموارد الرمزية أو المعنوية مثل ذلك رأس المال الاجتماعي، الثقة في التعامل وسيادة قيم تعظم من استقرار المجتمع وتدعم فرص التقدم والإبداع، وكذلك الموارد في تحقيق العدالة الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة ويرتبط بالحفاظ على تحقيق العدالة الاجتماعية ويؤدي غياب العدالة إلى تآكل رأس المال الاجتماعي أو الرمزي حيث تسود قيم عدم الثقة والشك والانتهازية وحب النفس، ويمكن القول بالنسبة للموارد الطبيعية غياب العدالة يؤدي إلى إهدار الموارد بما يمكن أن ينتج عنه من صراعات وتوتر وعدم الاستقرار.

د/- التمكين:

ويقصد به تمكين غير القادرين والمهمشين والفقراء من الوصول للموارد وتقويتهم لتعزيز تأثيرهم وفعالية مشاركتهم في التنمية[2].

---

(1) جراهام كرو، الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية ما بعد العوالم الثلاث، ترجمة:جمال محمد أبو شنب، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص:166.

(2) نفس المرجع، ص:167 .

خامسا: نظريات التنمية:

إن التراث السوسيولوجي يزخر بالعديد من التعريفات والنظريات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية وإبراز معالمها النظرية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها، ولهذا فقد اتخذت دراسة التنمية مسارات نظرية وتطبيقية متباينة أحيانا، ومتناقضة أحيانا أخرى، وهذا يستوجب تتبع التشكيلات النظرية الأساسية في مجال علم اجتماع التنمية للوقوف على مدى كفاءتها النظرية ومصداقيتها الواقعية[1].

وأهم النقاط المستوجب الوقوف عندها هي "نظريات التنمية" والتي سوف نحاول عرضها بصورة مختصرة، وإبراز مدى إسهامها في التعريف بأهم السبل والطرق لتنمية المجتمعات.

وقد عملت نظريات التنمية على تفسير العمليات التي من خلالها يحقق المجتمع زيادة في النمو الرأسمالي، وتحسنا في الإنتاجية يتبعه تحسن في مستوى المعيشي للسكان، وفي مستوى مشاركتهم في شؤون المجتمع على مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى الدولة ككل، بينما ركزت بعض النظريات على الشروط التي يمكن أن تسير عمل هذه الأخيرة مثل: النظرية السيكولوجية ، نظرية النظام العالمي الحديث، ونظريات أخرى تركز على الشروط التي يمكن أن تعيق تحقيق هذه العمليات وبالتالي تحقيق التنمية.

وسنتعرض لأهم مفاهيم رواد هذه النظريات كما يلي:

أ/- نظرية التحديث:

تقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول كوني تشمل جميع المجتمعات في العالم، تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي من أوربا الغربية إلى جميع البلدان أخرى مما يحقق لهذه البلدان زيادة في النمو الرأسمالي، وزيادة في القدرات الإنتاجية، وتحسنا في مستوى المعيشة للسكان، وإذا ما تبنى هؤلاء السكان نظام القيم الليبرالي المصاحب للرأسمالية فإنهم يشهدون عملية تحول ديمقراطي أيضا تزيد من مشاركتهم في شؤون المجتمع، وبخاصة السياسية منها.

صنفت هذه النظرية المجتمعات البشرية إلى صنفين عريضين: المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة التي سميت فيما بعد بالمجتمعات النامية، وتشمل المجتمعات المتقدمة الرأسماليات الحديثة

---

(1) علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2003، ص:4.

وبخاصة الأوربية منها، وهي تتصف بسيادة الإنتاج الرأسمالي فيها، وتمتعها بفائض إنتاجي يضمن مستوى معيشي متقدم للسكان، كما تسود فيها الديمقراطية الليبرالية التي تضمن المساواة والعدالة والكرامة للجميع.

أما المجتمعات النامية فتشمل بلدان آسيا وإفريقيا عدا اليابان وكوريا الجنوبية، سنغافورة وبعض دول أمريكا اللاتينية، وهي تتصف جميعها بسيادة نمط إنتاجي تقليدي مختلط فيها، فيه عناصر رأسمالية غير فعالة، وتتميز هذه المجتمعات بضعف الإنتاجية، وعدم وجود فائض إنتاجي يضمن للسكان مستوى معيشي متقدم كما هو الحال في المجتمعات المتقدمة، وعلى المستوى السياسي تعاني هذه المجتمعات من الاستبداد والطغيان، وعدم تمتع السكان بالمساواة أو العدالة أو الكرامة الإنسانية[1].

كما يمكن التوقف عند أهم الاتجاهات الأخرى لنظرية التحديث، وهي عبارة عن محاولات حاول أصحابها وضع الطرق والسبل الأنجع للخروج من دائرة التخلف والانتقال إلى التنمية المرغوب فيها، والمتطلع إلى تحقيقها، أهم هذه الاتجاهات:

* الإتجاه الأول: وهو الذي يعرف باسم "**اتجاه النماذج والمؤشرات**"، وتبعا لهذا الاتجاه يتم تجريد الخصائص العامة للإقتصاد المتقدم وتقديمها في شكل نموذج مثالي، ثم يقابل بعد ذلك هذا النموذج المثالي بالخصائص العامة للاقتصاد المتخلف كنموذج آخر غير مثالي، ويتفرع إلى :

أ/- **متغيرات النمط:** تم الاستعانة بمتغيرات النمط التي قدمها "**بارسونز**"، بحيث أن الدول المتقدمة تشهد متغيرات النمط التالية: العمومية، الأداء، التخصيص، أما متغيرات النمط الخاص بالدول النامية فتتمثل في: الخصوصية، النوعية، الانتشار، على التوالي، وما على الدول المتخلفة إذا أرادت أن تتقدم إلا أن تتخلى عن تلك المتغيرات السائدة بها، وتأخذ بمتغيرات النمط التي تسود في الدول المتقدمة.

ب/- **الإتجاه التطوري المحدث:** ينهض هذا الاتجاه على محاولة إحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والاستفادة منها في دراسة البلدان النامية على الخصوص، حيث تصنف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية، وتؤكد في نفس الوقت على أن المجتمع لا يتجه نحو الاشتراكية وإنما نحو الإستهلاك الواسع.

---

(1) مجد الدين عمر خيري خمش، المرجع السابق، ص:219 .

*الاتجاه الثاني: يقوم على فكرة الانتشار الثقافي أو التثقيف بوصفها طريقا أو أسلـوبا للتنميـة، إذا أنه واستنادا لهذا الاتجاه يتولى الغرب نشر ونقل المعرفة والمهارات والتنظيمات والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والقيم إلى الدول المتخلفة، وذلك حتى يتسنى لهذه الأخير النهوض بمجتمعاتها وثقافاتها لتلحق بالدول المتقدمة، أي أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال انتقال العناصر الثقافية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة[1] .

* الاتجاه الثالث: وهو المتمثل في النظرية السيكولوجية التي تقوم على اعتبار نمط الشخصية التقليدية الإرتباطية مسؤولا عن التخلف في البلدان النامية، وتركز بالتالي على العمليات والوسائل التي تمكن هذه المجتمعات من تحديث نمط الشخصية بحيث يتم صياغة الأفراد بطريقة جديدة تمكنهم من امتلاك المهارات والحاجات والتوجهات المناسبة لتحديث المجتمع.

وقد صنفت هذه النظرية أنماط الشخصية في العالم إلى نمطين عريضين هما: نمط الشخصية التقليدية الإرتباطية ويسود في العالم الثالث، وهو لا يتناسب مع المؤسسات الحديثة والمجتمع الحديث بسبب السمات التي تكونه وأهمها: الكسل، التواكل، عدم الرغبة في العمل، عدم التجديد والابتكار.

أما النمط الأخر فهو الشخصية الإنجازية، وتسود في الدول المتقدمة، وهو يتناسب مع نمط الإنتاج الرأسمالي ومع العقلانية التي تسير مؤسسات هذا المجتمع بسبب السمات التي تكونه، أهمها :التفاني في العمل، حب التجديد والابتكار، الإيمان بالعلم والأسلوب العلمي[2].

ج/- النظرية الماركسية:

تحتل النظرية الماركسية مكانة بارزة في مجال الدراسات الاجتماعية المعنية بقضايا التنمية والتخلف، والمهتمين بهذه النظرية ينظرون إلى التنمية على أنها عملية تغيير مقصود وشامل للوفاء بالاحتياجات الأساسية لأغلبية الشعوب وتقوم على أساس التمركز حول الذات وليس التوجه نحو الخارج، وفي دراستها للتنمية تنطلق من قضية مفادها أن التوسع الاقتصادي الرأسمالي يجلب معه

(1) علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص:103-105.

(2) مجد الدين عمر خيري خمش، المرجع السابق، ص:219.

حتما تحويلا للعلاقات الاجتماعية الإنتاجية قبل الرأسمالية، أي العلاقات الطبقية وإقامة علاقات إنتاجية اجتماعية رأسمالية، أي بنية طبقة رأسمالية[1].

نجد أن "ماركس" قد عالج قضية التنمية من خلال الدور الذي تلعبه العوامل المادية في تطور الجانب الاجتماعي والثقافي، حيث يعتبر أن البناء الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الفوقي الذي يتألف من النظم القانونية والسياسية، ويفرق بين البناء التحتي والفوقي في المجتمع، الأول يتألف من نظام الإنتاج الذي يشمل: قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أما البناء الفوقي فيضم الأفكار والنظريات والنظم التربوية والثقافية والقانونية والسياسية، يضاف القيم والمعتقدات الدينية والخلقية[2].

لكن نجد أن "كارل ماركس" من خلال نظريته قد أهمل العالم الثالث من دراساته و إهتماماته، إذ نجد أن "نظرية التبعية " قد تطرقت لذلك والتي نشأت في أمريكا اللاتينية على اعتبار أن العلاقة التي تربط بين الدول النامية، إذ تميزت هذه العلاقة بالاستغلال، والنهب، حيث تحولت البلدان النامية إلى أسواق لمنتجات البلدان المتقدمة، وحينها قامت هذه البلدان المتقدمة بنهب ثروات البلدان النامية وتحويلها إلى مراكز النظام العالمي في أوربا الغربية، وتصنف هذه النظرية بلدان العالم إلى بلدان تابعة تشمل جميع البلدان النامية، وبلدان متقدمة مكتفية ذاتيا، وتتميز البلدان التابعة بضعف قدرتها الإنتاجية واعتمادها بالتالي على البلدان الصناعية لتأمين متطلباتها مما يضعها في حالة التبعية لهذه البلدان الصناعية، فتتميز بقدراتها الإنتاجية التي تجعلها مكتفية ذاتيا، فهي ليست بحاجة للاعتماد على بلدان أخرى لتأمين متطلباتها كما أن هذه القدرات الإنتاجية تجعلها قادرة على تنمية قواها السياسية والعسكرية بشكل مستقل عن التأثيرات من الدول الأخرى وهو ما لا يتوفر للبلدان التابعة.

د/- أطروحة والرشتاين:

تقوم نظرية النظام العالمي الحديث على أن دول العالم تشكل نظاما واحدا متفاعل يتكون من ثلاث مكانات طبقية تشغلها مجموعات من الدول التي تتفاوت في درجة النمو الاقتصادي، وفي القوة السياسية وهذه المكانات الطبقية الثلاث هي: دول المركز، وهي تشغل المكانة الطبقية العليا داخل النظام العالمي الحديث، والدول شبه الهامشية، وهي تشغل المكانة الطبقية الوسطى في النظام

(1) علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص:118.

(2) فؤاد حيدر، المرجع السابق، ص:20.

العالمي الحديث، والدول الهامشية وهي الدول النامية التي تشغل مكانة طبقية متدنية داخل النظام العالمي، وتتميز دول المركز بدرجة مرتفعة من النمو الاقتصادي، ومن القوة السياسية والعسكرية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت الآن القطب الوحيد المهيمن على شؤون العالم، أما الدول الهامشية، أو دول الهامش أو المحيط فتتميز بدرجة منخفضة من النمو الاقتصادي، وبضعف أنظمتها السياسية والعسكرية كما هو الحال في بلدان العالم الثالث في إفريقيـــا، واعتدال قوتها السياسية والعسكرية، كما هو الحال في بلدان شبه صناعية مثل الأرجنتين والبرازيل.

هـــ/- أطروحة صدام الحضارات "لصاموئيل هانتنجتون":

تقوم هذه النظرية على اعتبار أن المسؤول عن تخلف الدول النامية وعدم نموها الاقتصادي والاجتماعي ليس الاستعمار أو التبعية وإنما الشخصية لهذه الشعوب، والتي تحدد الاستعدادات الذهنية والتكنولوجية لهذه الشعوب، وبخاصة تقبلها للتطور والتحديث وغالبا ما تقف حضارات الدول النامية موقف المشاكسة والعداء من الحضارة الغربية السائدة.

ولعل أشهر من يمثل هذه النظرية الحديثة هو **"صاموئيل هانتنجتون"** الذي يؤكد على أن دول العالم الثالث لا يمكن أن تصبح غربية وحتى وإن أرادت ذلك، بسبب طبيعة الروح الحضارية فيهـــا،

وقد أنتجت هذه الحضارات حركات محلية دينية وغير دينية، تناصب الغرب العداء الصريح وبخاصة الحضارة الكنفوشيوسية والحضارة الإيرانية مما يسمم العلاقة بين الحضارات المعاصرة خلال العقود القادمة بالصراع وليس التعاون.

ويرى **"صاموئيل "** أن على الحضارة الغربية نتيجة لذلك أن تتوقف عن التعاون مع هذه الحضارات المعادية وبخاصة في مجالات النزاعات المحلية في الدول النامية، وتصدير التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الحضارات التي تناصبها العداء، وأن تركز الحضارة الغربية على توحيد الغرب اقتصاديا وسياسيا، ومنع اختراقه من أي دولة من دول الحضارات وتطوير الإمكانيات العامة في الحضارة الغربية ماديا وروحيا، وهي الإمكانيات التي أعطت الحضارة الغربية تميزا لم تحققه أية حضارة أخرى قديمة أم معاصرة، مما يعطي الحضارة الغربية هذا التميز، وهذا الأخير لقيامها على الخصائص التالية: الإرث الحضاري لكلاسيكي، المسيحية الغربية التي ساهمت في تشكيل

هوية الغرب والعلمانية (احترام الدين بإبعاده عن السياسة)، سيادة القانون، التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني، التمثيل النيابي والديمقراطية، حقوق الإنسان، الفردية الإنجازية.

د/- أطروحة " نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما "

بالإضافة إلى رأي المفكر الأمريكي الثاني وهو **"فرانسيس فوكوياما"** وصاحب مقالة **"نهاية التاريخ"**، والذي أعاد تنقيحه في كتابه: THE END OF HISTORY AND THE LAST MAN ،وتتمحور فكرته في إمكانية بناء تاريخ عالمي للبشرية متماسك، واضح المعالم وغائي، مع تحديد أسسه وآلياته وهو يعتقد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بتحقيقه لغايته المتمثلة في الحرية والمساواة والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الديمقراطية الليبرالية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوربا، وستصبح نموذج يحتذى به من طرف الجميع، أما الرسالة التي يريد **"فوكوياما"** إيصالها للآخرين وبخاصة الدول النامية والمتخلفة تتمثل في ما يلي: إن الولايات المتحدة الأمريكية وطريقة الحياة الأمريكية هي النموذج الوحيد الذي يجب أن يقتدى به وهو بهذا يحاول تعميق هذا الإيحاء في الذهنية العامة للشعوب، عن طريق نظريته**"نهاية التاريخ"** ليهزم روحها المعنوية فتستسلم سياسيا واقتصاديا دون مقاومة[1].

* <u>نقد :</u>

حاولت الاتجاهات النظرية السابقة فهم ظاهرة تخلف الدول النامية والملاحظ أن كل من هذه الاتجاهات قد انطلقت من تصور محدد لهذه الظاهرة، وأنها اتجاهات نظرية تتصف بسيطرة نزعة تطورية محافظة إلى حد بعيد وهي نزعة تمثل امتداد لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي، والمؤكد أن النظريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والغربية لا تستطيع أن تؤدي بنا إلى استنتاجات صادقة إذا ما طبقناها كما هي على الدول النامية، ذلك أن الاتجاهات والنظم السائدة في الدول الأخيرة تتخذ طابعا معينا يصعب معه إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من النوع السائد في الدول الغربية.

وهذا يعكس الكفاءة الأمبريقية لهذه النظريات، نظرا لعدم قدرتها على الإحاطة بكافة جوانب الوقع، هذا بالإضافة إلى التحيز الأيديولوجي التي وصفت به معظم النظريات في محاولة منها لتبرير الأوضاع القائمة لتدعيم شرعيتها مما جعلها غير قادرة على تغيير الواقع، فكيف يمكن إذن

---

(1) السيد الحسيني، <u>التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية</u>"، دار المعارف، القاهرة ،1982 ، ص:115.

لهذه النظريات أن تسهم في فهم الواقع لمتغير، وإذا كانت هذه النظريات قد فشلت في أن تحيط بأبعاد الواقع المتغير في نفس المجتمع الذي نشأت فيه فكيف يمكن لها أن تسهم في تفسير واقع التنمية والتخلف في الدول النامية .

إن البحث عن نظرية في التنمية مستمر حتى يومنا هذا، وما تجدر الإشارة إليه أن محاولة تطوير النظريات الكلاسيكية والمحدثة التي لم تضع أصلا من أجل التنمية، لتناسب الأوضاع والمتطلبات التنموية الشمولية في أي منطقة من العالم، لن يؤدي إلا إلى تصاعد أزمة العلم والمجتمع، لأن تراث التنمية لم يعكس اختلاف الدول النامية وتنوعها بقدر ما عكس ثقافات المجتمعات التي أنجزته، ومن هنا وصفت هذه الجهود بالضئيلة[1].

لقد كان الهدف من هذا التحليل النقدي للنظريات التنموية، إثارة عدد من التساؤلات حول إمكانية هذه النظريات في تفسير الواقع التنموي المعاصر في المجتمعات النامية، وقد كشف واقع التنمية المعاصرة عن فشل هذه النظريات في تفسير الواقع وتغييره، نظرا لافتقادها الصدق الأمبريقي والكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية، بسبب طبيعة نشأة هذه النظريات في مجتمعات يختلف واقعها تماما عن واقع المجتمعات النامية اليوم، إضافة إلى ذلك فقد أظهرت النظرية التنموية الغربية تحيزا إيديولوجيا واضحا، انعكس في إغفال متعمد للأبعاد التاريخية للتخلف في مجتمعات العالم الثالث ومن ثم محاولة تبرئة الاستعمار من دوره في نهب واستغلال الدول المتخلفة، هذا بالإضافة إلى تجاهل دور الإمبريالية المعاصرة في العمل على تجميد النمو للمحافظة على استمرار التخلف بصورة ملتوية.

لقد فشلت النظريات الغربية في تفسير التغير في المجتمع الغربي المتقدم وفيما يطرحه اليوم من مشكلات، وما يظهر فيه من حركات اجتماعية ويرجع ذلك إلى تحيزها الإيديولوجي للنظام، ومن ثم حاولت نقل هذا الفشل إلى المجتمعات النامية عن قصد، فلم تسهم في تقديم نظريات قادرة على فهم واقع التنمية الذي هو واقع للتغيير الموجه، بل اقتصرت جهودها على إجراء محاولة إصلاح

---

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت)، ص:11-12.

وترميم جزئي للنظريات الغربية، ومن ثم افتقدت هذه النظريات القدرة على فهم الواقع أو تغييره وكانت النتيجة المرغوبة تعثر التنمية للمجتمعات النامية [1].

لقد كان الغرض من استعراض هذه النظريات المهمة والأكثر توجيها لعملية التنمية الوقوف عند أهم المراحل والفترات التي تعرضت لها البلدان المتخلفة وهي تبحث عن مخرج لها من دائرة الأزمات والتخلف التي لا تزال تعاني منه لحد الآن، فلم تجد في ذلك سبيلا إلا الحلول التي اقترحتها الدول الغربية بمختلف إيديولوجياتها وبمختلف أفكارها، حلولا التمسنا من خلالها أن تنمية المجتمع يجب أن تكون على غرار تنمية مجتمع آخر أكثر تطور وتقدم، ومجتمعات الدول المتخلفة هي المعنية الأولى بتقليد هذه المجتمعات المتقدمة، والمجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى، تعرض لهذه المراحل وعاشها بكل فتراتها ومضامينها، وأصبح هو الآخر يبحث عن هويته وعن ثقافته وعن مقوماته إن لم نقل عن دينه.

لقد أصبح من الضروري التحدث عن تنمية تنطلق من مقومات المجتمع المحلي، ومن موارده، تنمية تبدأ من مواصفات الفرد المنتمي لهذا المجتمع والعضو فيه وليس من مواصفات فرد خارجي غريب عنه، ولذا فالتنمية المستدامة هي الحل الرادع لهذه التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم في أبسط عناصر حياته.

---

(1) عادل مختار الهواري وآخرون، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 221.

سادسا: السياق التاريخي للتنمية المستدامة وتطورها:

كانت التنمية وستظل هي قضية العالم الأولى، القضية التي تسابقت كل المجتمعات من أجلها، لوضع خطط ومشاريع تسعى للنهوض بالبنية الإقتصادية والإجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد، بفضل نمو وإنبثاق العديد من الإمكانيات والاتجاهات والإستراتيجيات التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العمومية، لإخراج مجتمعاتها من عزلتها ولتشارك إيجابيا في تحسين مستوى الحياة وتساهم في تقدمها، وتطورها للوصول إلى الخبرة والرفاهية المطلوبة على اعتبار أن التنمية هي ذلك التغيير المخطط والمقصود بهدف تحسين المجتمعات[1].

الأمر الذي بينته بداية تاريخ الفكر التنموي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، والذي ركز على النمو الإقتصادي كأحد نماذج المشهورة، والتي عكست مفهوم عملية التنمية ومحتواها في تصورات " والت روسو" وتفسيره لعملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، من خلال خمسة مراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الإنطلاق، مرحلة الإنطلاق، مرحلة النضج، وآخر مرحلة هي مرحلة الإستهلاك الكبير، وهذا بإعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة نمو دخل الفرد والمجتمع، ومن ثم الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع وسريع وبعدها تمر على إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات [2].

ومع نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين أخذت التنمية بفكرة الزيادة المستمرة في النمو الإقتصادي، والتوزيع الشامل على أطراف المجتمع بأسره، من خلال تخفيض نسبة الفقراء والبطالة سوء توزيع الدخل واللامساواة، من خلال تطبيق إستراتيجيات الحاجة الأساسية، والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "**كواردو**"، الذي حدد ثلاث أبعاد رئيسية لعملية التنمية: إشباع الحاجات الأساسية، إحترام الذات، وحرية الإختيار، لتمتد المرحلة الثالثة بظهور التنمية الشاملة، من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، والتي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسن ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات

---

(1) علي غريب وآخرون، المرجع السابق، ص: 32.

(2) فتيحة طويل، التربية البيئية والتنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 73.

نمو الإقتصادي فقط، وذلك من خلال توزيع وترتيب هذا النمو على المناطق والسكان والعمل على معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضع الحلول لكل مشكلة على انفراد، الشيء الذي جعل هذه الإستراتيجية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز التنمية المتكاملة التي تأخذ مختلف جوانب التنمية من أطر التكامل القطاعي والمكاني، لتنطوي تحتها كل السياسات والخطط والبرامج والموازنات الموجهة إلى إحداث التغيير والإصلاح، والعديد من الإنجازات في مختلف الأوضاع والمجالات الإقتصادية والإجتماعية، على صعيد الدولة والمجتمع مثل:

* زيادة الإستهلاك بزيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي.

* تحسين في مستوى المعيشة في العالم بشكل عام، وارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي عما كان من قبل.

* زيادة في معدلات العمر ونقص في معدلات وفيات الأطفال.

* زيادة نسبة المتعلمين في مراحل التعليم المختلفة.

ونتيجة لهذه الإنجازات التي زادت في تفاؤل المستقبل ذكرت في أعمال "**Spengler**" بشكل مجمل ومفصل، وكذا أعمال "Wiene و Kaku " وفي كتب " **ألفن توفلر" صدمة المستقبل** [1].

وفي ظل هذه الظروف، أصبح لدينا تخوفان: التخوف الأول: هو عدم التمكن من تحقيق التنمية المرجوة التي تعمل على تحقيق التطور والتغير على مستوى كل المجالات، السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والتخوف الثاني: هو عدم المحافظة على بيئة الفرد ومواردها الطبيعية بكل أنواعها: المائية والبرية، وكذلك أصبح حتى هناك تخوف على المورد البشري، الذي سوف يزول حتما بزوال كل هذه الموارد التي تساعده على العيش والإستقرار، وهنا بدأ التركيز في تفكير في تنمية فعالة تجمع بين الجانبين تنمية تحقق رفاهية الفرد وفي نفس الوقت تحافظ على بيئته ومحيطـــه، ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية قلقا متزايدا بشأن ما إذا كانت البيئة ستحد من التنمية أو إذا كانت التنمية ستسبب دمار بيئي خطير يؤثر بدوره على نوعية الحياة لهذا الجيل والأجيال القادمة[2].

---

(1) علي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص: 74.

(2) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 182.

إن هذا الموقف تطلب وضع إستراتيجية بديلة للتنمية وتحديد أهدافها، وتطلب تحديد هذه الإستراتيجية أن نضع نصب أعيننا بعض المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها: كمحاربة الفقر واللامساواة والحفاظ على البيئة، وتنهض تلك الإستراتيجية من مفهومنا السابق إلى مفهوم التنمية المستدامة هذا الأخير الذي برز أول مرة خلال مؤتمر " **أستكهولم سنة 1972**" حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة، وهو بمثابة خطوة نحو الإهتمام العالمي بالبيئة، ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم ومن ثم تم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر "**أستكهولم**" الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية[1].

وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لإتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها، وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة، ومتابعة البرامج البيئية، وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك [2].

وقد ظلت التنمية المستدامة خلال عقد السبعينات غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبول لهذا المفهوم كان الجميع يتساءل إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بإمكان التخطيط لتنمية إقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في الوقت نفسه قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الإجتماعي والإقتصادي وإن كان بالإمكان أن تكون التنمية مستمرة ومتواصلة ولا نهائية.

---

(1) سليمان رياشي، دراسات التنمية العربية " الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (د ت)، ص: 238.

(2) محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2002، ص: 113.

فأستوجب علينا انتظار أكثر من عشر سنوات حتى تعود لجنة منظمة الأمم المتحدة إلى شبابها تحت رئاسة " **قرو هارلم بريتلاند** "، أخذ البعض بطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل، في ذلك الصدد وضع إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الإقتصادي، حماية المحيط والأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الإجتماعية[1].

وفي هذا الصدد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا سنة 1987 " **المنظور البيئي في سنة 2000 وما بعدها** " هذا القرار يهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشود للمجتمع الدولي، وفي هذا التقرير وللمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وكذلك في التقرير النهائي للجنة، قامت " **قرو هارلم بريتلاند** " بإصدار كتاب بعنوان " **مستقبلنا المشترك**" الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة، إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه والذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئيـــة، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراد أو مؤسسات وحكومات.

لقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب في الدول الصناعية المتقدمة والدول المختلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه.

إن الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ويدعوهم جميعا إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة، لكن الكتاب يتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ويدعوهم إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية، وبعد خمس سنوات وبالفعل عقد هـــذا المؤتمـــر فـــي مدينـــة " **ريو دي جانيرو**" بالبرازيل في **14 جوان 1992** الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم " **قمة الأرض**" تدليلا على أهميته العالمية [2].

---

(1) Lavoisier, **Le développement durable**, revue française de gestion, no : 152, Hermes, 2004, P : 118.

(2) عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار الأمواج، ط1، لبنان،2003، ص: 197.

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت قصة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف المتزايد الذي تتعرض له البيئة.

وتمثلت النتائج الفورية المترتبة على مؤتمر قمة الأرض في بعض الاتفاقيات :

* إتفاقية متعلقة بالتغيير المناخي والتنوع البيولوجي لمواجهة آثار التلوث.
* وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم.
* الأجندة 21 ، خطة عمل تسمح من شأنها أن تجيب بصفة متتالية للأهداف فيما يخص البيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرون.
* إعلان "ريو" حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ محددة لحقوق وواجبات الدول في هذا المجال[1].

وهذا قد أدى إلى التزاحم الذي عانت منه التنمية المستدامة في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تنوع وتعدد هذه التعاريف، حيث ظهر العديد من التعريفات التي ضمن عناصر وشروط هذه التنمية.

لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات: إقتصادية، بيئية، إجتماعية، وتكنولوجية، فاقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في إستهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف، أما على الصعيد البيئي فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية، وأخيرا فهي تعني على الصعيد التكنولوجي نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

(1) Jean , Marie Harmiey , Le développement soutenable , economica, Paris , 1998,P : 8.

وذكر التقرير للموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة[1].

وهنا بدأ ينظر إلى هذا المفهوم بإعتباره نموذجا تنمويا بديلا يوجه الأنظار نحو رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين أساليب حياتهم بدون الإضرار بالبيئة وبمعنى آخر يعطيهم الفرصة للوفاء بحاجاتهم دون تدمير البيئة ودون الإضرار بمصالح الأجيال القادمة في التمتع بأساليب معقولة، ويمكن القول أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الإستراتيجيات التي تمت بلورتها وصياغتها في المجتمعات التي هيمنت على مصائر البلدان النامية منذ استعمارها واستمرت حتى بعد حصول معظم هذه الدول على استقلالها السياسي، ورغم خضوع هذه الإستراتيجيات لمراجعة في مجتمعاتها الأصلية إلى أنها مازالت تتمتع بوجود مشروع في الدول النامية ومن ثم فنحن في حاجة إلى إعادة النظر في هذه الإستراتجيات وخاصة بعد فشلها في تنمية مجتمعات العالم النامي.

نحن بحاجة إلى إستراتيجية جديدة تتكيف بصورة أفضل مع مشكل في الفقر والتنمية، مع مشكلة التباين في مستويات المعيشة، إستراتيجية تراعي الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكي نتمكن من تقليل المشكلات الاجتماعية كما يجب أن ترتكز على استخدام أمثل للموارد لا تتركنا أفقر على المدى الطويل.

إستراتيجية ترتكز على قيم المشاركة التي تحفز الأفراد وتزيد من وعيهم بقيمة دورهم في الحد من المشكلات البيئية، وذلك لصالحهم ولصالح الأجيال القادمة، إلى جانب أن المشاركة تجعلهم يشعرون بكرامتهم واحترامهم لذاتهم وقدوتهم على تحديد مصيرهم و المشاركة في ثمار التنمية، ولا شك أن هذا يدفعهم إلى تدعيم قيم المحافظة والأخلاق البيئية من خلال إتباعهم لأساليب حياة غير مدمرة للبيئة، كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى القضاء على الفقر الذي يعتبر سببا أساسيا للتدهـــور البيئـــي، وذلك من خلال نشر قيم العدالة التي تمكن جميع الأفراد من الاستفادة من الموارد المتاحة في إطار قيم الحفاظ والحماية البيئية، وحتى يحين الوقت لتبني هذه الإستراتيجية التنموية المستدامة فإنه ستظل المشكلات البيئية في تزايد من جراء إتباع الإستراتيجيات التي لم تأخذ في حسباها الاعتبارات البيئية [2].

---

(1) محمد صالح الشيخ، المرجع السابق، ص: 94.

(2) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، المرجع السابق، ص: 219.

سابعا: أبعاد التنمية المستدامة:

قبل الحديث عن أبعاد التنمية المستدامة وجب أولا الوقوف على معرفة مفهوم وطبيعة هذه التنميـــة، خاصة أنها بدأت تظهر في أدبيات الفكر الحديث وتعمل على إيجاد نموذج عمل جديد يوفق بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة سليمة ومستدامة.

1/- المعنى اللغوي لمصطلح التنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الإستدامة إلى علم الإيكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة لتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها، إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها بعض.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيسي الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الإصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل " استدام" الذي جذره " دوم " لمعان متعددة، منها: التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه، وكلها معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي، فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياستها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها.

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن مصلح التنمية المستدامة يشمل على مبدأ الاستمرارية ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى [1].

2/- المعنى العلمي لمصطلح التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال وعموما فقد ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم.

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: "فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص: 23.

وقد عرف قاموس "ويبستر Webster" هذه التنمية على أنه تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان، ولكن ليس على حساب البيئة، وهي في معناها لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها في الطبيعة وبالذات في حالة الموارد الغير متجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة، فإنه يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفا لها لمحاولة الإبقاء عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلتا الحالتين فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عنه امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبارا أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها[1].

وفي نفس السياق يمكن الوقوف على عدة تعاريف ومفاهيم للتنمية المستدامة وجب عرضها وتبيان محتواها من أجل التوضيح الدقيق لهذا المصطلح، ويبدو أن التنمية المستدامة هي التي تصنع اليوم الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، ورغم أنها تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، فمن التعاريف نجد:

* أنها تمثل ظاهرة عبر جيلية : أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

– نجد من خلال هذا التعريف أن التنمية المستدامة يمكن تعريفها على أساس عدة مقاييس والمقياس المرتكز عليه هو مقياس الزمن حيث حددت التنمية المستدامة في فترة زمنية محددة.

* كذلك نجد أن التنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت من مستوى عالمي إلى مستوى إقليمي إلى محلي، ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الإقليمي ليس

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، المرجع السابق، ص: 25.

بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي ويعود هذا الإختلاف الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى [1].

أيضا هي الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية حيث أن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان وأن التنمية هي الأسلوب التي تتبعها المجتمعات للوصول إلى الرفاهية والمنفعة، لذا فإن الأهداف التنموية البيئية يكمل بعضها بعض [2].

– في هذا التعريف نقرأ تداخل مفهوم البيئة مع مفهوم التنمية، هذا التداخل الذي من خلاله تجسد مفهوم التنمية المستدامة والتي تهتم في مضمونها بالأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة، بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية ودفع مستوى المعيشة من خلال الموارد المتاحة واستغلال الطاقات والإمكانات مع مراعاة الجوانب البيولوجية والاجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحتى الأجيال القادمة فيها، وبالتالي فإن التنمية المستدامة تمتد لأبعد من ذلك إذ تفترض أنه في الوقت نفسه الذي يتم استغلال الموارد الحالية يتم أيضا تنميتها بحيث تصبح عملية التنمية تنمية مستمرة ممتدة تهدف إلى تعويض ما تفقده البيئة من عناصر الغنى بل ورفع كفاءة الموارد المتاحة أيضا.

لقد عرفت ثمانيات القرن الماضي ضجة كبيرة سببها المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعيا ي ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف بإسم "**التنمية المستدامة**"، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان " **مستقبلنا المشترك**"ونشر لأول مرة سنة 1987.

---

(1) عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، منشورات جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 145.

(2) عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الخير العربي الثالث، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية، عمان، 2002، ص: 15.

انتشر مفهوم التنمية المستديمة بشكل سريع في أنحاء المعمورة وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولكن ليس بالضرورة استخداما صحيحا، وقد ارتبط ظهور التنمية المستدامة بنوعين من المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهذه المشكلة هي:

* الإنتشار الواسع والمتزايد للفقر.
* التدهور المستمر للبيئة الطبيعية.

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهت نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش عليها، إن النمو ليس هو التنمية ومن الخطأ أن تستخدم المصطلحات مترادفين، فالتنمية هي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لابد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التعيينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي لأن عدم وجود نمو اقتصادي في المجتمع مالا يعني بالضرورة عدم وجود تنمية فيه[1].

ومن خلال التعاريف التي تم عرضها يمكن القول أن معظم المتدخلين جعلوا من مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وفي الأخير وضعوا تعريف ضيق لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، ونلاحظ تأكيد معظمهم على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها " المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل: التربة، المياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

كما نجد أن بعض التعاريف التي تطرقت إلى التنمية المستدامة تركز على الجانب الاقتصادي من خلال اهتمامها بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما اهتمت التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، وتقف وراء هذا التعريف الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها، وهو ما يعني

---

(1) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2007، ص: 22.

أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها.

وبالتالي ومن خلال ما تم عرضه يمكن قراءة تناول مفهوم التنمية المستدامة في مضمونة لعدة متغيرات ومصطلحات لها علاقة قوية وواضحة بموضوع الدراسة، وتؤثر على محتوى المفهوم في حد ذاته، من خلال إبرازه لدور الفرد والتكنولوجيا ومفاهيم أخرى، نحاول عرضها بالشكل التالي :

أ/- مكانة الإنسان ضمن التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة:

يشكل الإنسان محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة حيث يتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي، وهناك إعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وبالنسبة للتثبيت المبكر للسكان، وحسب تعبيد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن " الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الإهتمام فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، وتؤكد تعريفات التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة، بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا[1].

ب/- مكانة التكنولوجيا في تعريف التنمية المستدامة:

كما أفاض بعض المؤلفين في تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق إستقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

ج/- مكانة الإنصاف في تعريف التنمية المستدامة:

العنصر المهم الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة، فهناك نوعان من الإنصاف منها إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح، أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول

(1) عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الملتقى السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين للاتحاد المغربي للشغل، الدار البيضاء، نوفمبر 2002، ص: 26.

على الموارد الطبيعية أو على الخيرات الاجتماعية والاقتصادية، فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي يكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول، لذلك فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف، لكن تحقق هذين النوعين من الإنصاف لن يتأتي في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية[1].

وعليه يمكن في الأخير أن نستخلص أن مفهوم التنمية المستدامة يتضح فيما يلي:

هي تلبية حاجيات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الاجتماعية، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من المواد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة.

وأهم شرط للتنمية المستدامة هو دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار وفيما توحد نظمنا الاقتصادية والبيئية في الواقع الفعلي في حالة تشابك تام، لتحقيق غاية مهمة وهي إضفاء الطابع الإنساني على الطبيعة.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة ينبغي أن تتضمن ما يلي:

* الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

* الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

* الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فعالية اقتصاديا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة، بالرغم من أهمية التعامل مع مشكلات البيئة المباشرة.

* مراعاة تحقيق الأهداف التي تدعو إليها التنمية المستدامة ومنها:

---

(1) عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص: 27.

- تنشيط النمو وتغيير نوعيته.
- معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، والتعامل بحكمة مع ظاهرة النمو السكاني.
- صون وتنمية قاعدة المصادر.
- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة والاقتصاد في صنع القرار.

* على كل جيل أن يحافظ على نوعية الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فيها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه[1].

وهنا وجب علينا التطرق إلى نقطة أخرى من نقاط تعريف مفهوم التنمية المستدامة وهو تعريفها من وجهة نظر علم الاجتماع، وعلى العموم فالاستدامة نعرفها من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن للمجتمعات أن تشكل صيغة التغير الاجتماعي؟ وكيف يمكن أن يتم ذلك مع مراعاة العلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة أو بين المجتمع والموارد التي تشكلت بشكل جمعي على مدار الزمن؟ وقد عبر علماء الاجتماع من فريق آخر على نفس المعنى بما أطلقوا عليه إدارة إعادة إنتاج المجتمع لنفسه مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، من أجل التوزيع العادل للموارد البيئية، وإن بدت هذه العبارات معقدة إلا أن معناها بسيط للغاية وهو التحكم في التغير وتكييفه مع كافة الظروف الداخلية والمحلية والخارجية والعالمية [2].

وقد شاع استخدام هذا المصطلح في مجال التنمية بشكل عام، حتى صار شرطا للموافقة على أية مشروعات تنموية، وقد كان الهدف من ذلك ضمان الاستدامة في أبعادها الثلاثية اقتصاديا وايكولوجيا واجتماعيا، وكانت الاستدامة الاقتصادية تعني عندئذ بالنمو المستدام والاستخدام الأمثل للأصول والموارد والاستثمارات بشكل عام، أما الاستدامة الايكولوجية فكانت تنصب على الحفاظ على النظام الايكولوجي وحماية الموارد الطبيعية بشكل عام، أما بالنسبة للاستدامة الاجتماعية فكانت تهتم بقضايا اجتماعية مثل عدالة توزيع عوائد التنمية وآلية الحراك الاجتماعي والتضامن الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات وتعزيز الهوية الاجتماعية والثقافية.

---

(1) عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص: 27.

(2) هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2009، ص: 449.

ولابد من التأكيد هنا أن أهمية كل بعد قد اختلفت أهميتها من وقت لآخر بمعني أنه كانت الأهمية الأولى للبعد الاقتصادي وبعد ذلك ظهرت، بل علت نبرة الاهتمام بالبعد البيئي تارة والبعد الاجتماعي تارة أخرى.

ويرى بعض العلماء أن إهمال أو عدم التأكيد على البعد الاجتماعي يرجع لعدة عوامل منها على سبيل المثال جدل المتعلق بتعريف بعض الجوانب الاجتماعي والثقافية وأن المنشغلين بالعلوم الاجتماعي قد غابوا لفترة طويلة عن الإسهام في هذا الجدل وهذه المناقشات وتركوها للعاملين بمجالات التنمية، وبرغم من ظهور الآثار الاجتماعية في صميم الحوار إلا أنها ظلت تناقش بلغة غير اجتماعية أو بمعنى أصح غير سوسيولوجية، وقد ظل- وربما لا يزال حتى الآن - المنشغلون بالعلوم الاجتماعية دائما بانتظار من يدعوهم إلى الاشتراك في الجدل وكأنهم ضيوف شرف[1].

3/- مفهوم التنمية المستدامة في التشريع الجزائري:

جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: "التنمية المستدامة تعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"[2].

من خلال عرضنا السابق لماهية ومفهوم التنمية المستدامة، نجد أن كلها تعاريف تتوجه وتعمل من أجل التنمية الشاملة للمجتمع، مع تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وبالتالي العمل على الاستقرار وتوفير عوامل الاستمرار والتواصل.

إذا لم يكن الغرض من عرض أدبيات تعريف التنمية المستدامة هو جمعها وسردها فحسب، أو التعرف على آراء وأقوال المهتمين والمنشغلين بها، بل محاولة معرفة نقاط التداخل والتقارب بين هذه التعاريف، وكذلك نقاط الاختلاف، وهذا الاختلاف بين الباحثين في هذا المجال يكمن في مصطلح الاستدامة بحد ذاته، فهناك فريق يستعمل كلمة مستدامة وفريق آخر يستخدم مصطلح مستديمة، الأول بصيغة اسم مفعول، والثاني بصيغة اسم فاعل، فنجد أن تنمية مستديمة هي تنمية راجعة إلى قوى داخلية ذاتية نابعة من التنمية في حد ذاتها، أما التنمية المستدامة فهي راجعة إلى

---

(1) هناء محمد الجوهري، المرجع السابق، ص: 451.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص: 117.

قوى خارجية تساهم في تحقيق التنمية بحد ذاتها، والمصطلحين هما يكملان بعضها في تجسيد فكرة تحقيق التنمية دون المساس بالبيئة حاضرا ومستقبلا وهذا بالاعتماد على الموارد الداخلية والخارجية، والشرط الوحيد الرابط بين المصطلحين هو مبدأ الاستمرارية الذي يجب أن تتصف به هذه التنمية، وقد يتأتى ذلك من خلال الجهود الإنسانية وهي المشاركة الشعبية من جهة والإعتماد على الذات في كل جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

إننا نجد أن تظاهر القوى الداخلية والخارجية في تحقيق التنمية هو في الأخير لهدف واحد، العمل على ضمان حقوق المجتمع بالنسبة لبيئته الخارجية حاضرا ومستقبلا، وحسن استغلال ما يملكه وتوظيفه بما يضمن ديمومة هذه الموارد واستمراريتها، وهذا يتحقق حسب رأينا الشخصي انطلاقا من الفرد بحد ذاته ووصول إليه في النهاية فهو الحلقة المهمة والأهم في هذه التنمية وما يمكن أن يخلقه من انعكاسات على بيئته ومحيطه الخارجي.

- **أبعاد التنمية المستدامة:**

إن التعريفات التي تم التوقف عندها والخاصة بالتنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة ومتنوعة ومتداخلة فيما بينها، والتفاعل بين هذه الأبعاد، من شأنه أن يساهم في تحقيق تطور ملموس في تحقيق التنمية المستدامة والمستهدفة في نفس الوقت ويمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي كلا من:

1- الأبعاد الاقتصادية.

2- الأبعاد البشرية.

3- الأبعاد البيئية.

4- الأبعاد التكنولوجية.

وسوف نحاول استعراضها فيما يلي :

1/- الأبعاد الاقتصادية :

تتطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية حيث أظهرت العقود الأخيرة مأزقا تنمويا تتمثل بشكل واضح في انقسام العالم إلى شمال غني وجنوب فقير.

* حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

فالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة يلاحظ أن سكان الدول المتقدمة يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فمثلا: استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « OCDE » أعلى بـــ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90% من الناتج الصناعي العالمي وتمتلك حوالي 84% من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ وزنها السكاني بحدود 25% من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك إثني عشرة ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود عشرون ضعف من متوسط دخل الفرد في دول الجنوب [1].

* إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولابد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[2].

* مسؤولية البلدان المتقدمة من التلوث وعن معالجته:

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل: المحروقات (وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي) كان كبيرا بدرجة غير متناسبة، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقني والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقـــل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها حول حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب

---

(1) بوعيشة مبارك، أبعاد التنمية المستدامة مع الإشارة إلى تجربة هولندا، الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 22-21 أكتوبر 2008.

(2) نفس المرجع، ص: 29.

ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها والصادرة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

* تقليص تبعية البلدان النامية:

وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نحو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم الدول النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق إستثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

* التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، وتحقيق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، أما الذين لا تلبي لهم احتياجاتهم الأساسية والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة وتوفير الأمن لشيخوختهم [1].

(1) بوعيشة مبارك، المرجع السابق، ص: 30.

* المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجحة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

* الحد من التفاوت في المداخيل:

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية الغير رسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الأسيوية مثل: ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايوان.

* تقليص الإنفاق العسكري:

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ [1].

(1) بوعيشة مبارك، الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد، الملتقى الوطني الثالث حول تطبيق الحكم الراشد للمؤسسة الاقتصادية الوطنية، جامعة سكيكدة، 9-10 ديسمبر 2007، ص: 21.

2/- الأبعاد البشرية:

في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تظلم المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي .

* تثبيت النمو الديمغرافي :

إن الزيادة السكانية تبلغ نحو 80 مليون نسمة كل سنة، وهذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، إضافة إلى ذلك فإن 85% من هذه الزيادة هي في دول العالم المتخلف، والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان (تخفيض معدلات نمو الولادات)، فالنمو المتزايد للسكان يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدراتها على توفير الخدمات اللازمة لجمع السكان، وكذلك فإن النمو السريع للسكان في بعض البلدان يعتبر إحدى إعاقات تحقيق التنمية.

* مكانة الحجم النهائي للسكان:

إن قدرة الأرض على إعادة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته، فالنظرة الإستشرافية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتنبأ بأن عدد السكان للعالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة وهذا أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، هذا النمو السكاني يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية.

* أهمية توزيع السكان:

يلعب عنصر توزيع السكان دورا مهما في التنمية المستدامة، فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة، فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومنه فإن التنمية الريفية ضرورة لنجاح التنمية المستدامة، وانتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.

* الصحة والتعليم :

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها: تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية والأمراض المعدية وحماية المجموعات الهشة وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

كما أن التعليم يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تم التركيز على التعليم في عدة دراسات، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وهناك علاقة حسابية مباشرة ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، والتعليم هنا يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة.

*الأسلوب الديمقراطي في الحكم :

يعد الحكم الراشد على الصعيد الدولي أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية بالمفهوم الواسع إرتفع إلى مستوى السياسة، فتعالج مسألة الحكم والعلاقة بين الناس والإدارة الحاكمة إضافة إلى الإدارة العامة الرشيدة باعتبارها مكونات الحكم الراشد والتنمية المستدامة التي لا تشارك معها الجمعات المحلية كثيرا ما يصبها الإخفاق وتعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي وهي جوهر الديمقراطية.

3/- الأبعاد البيئية :

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 اتضحت العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة، وشكلت مشكلة تغير المناخ مشكلة كبيرة للمجتمعات العالمية، وتوقعت تقارير منشورة لمنظمات مهتمة بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول 2050 من أماكن سكناهم بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى.

*الأراضي:

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من إنتاجها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وهذه قضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، لذا فوجب الاعتماد على استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي مع الأخذ بعين الإعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور و التصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.

*حماية المناخ من الإحتباس الحراري:

إن الإستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية، والإحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد بتغيير المناخ والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدره الأرض على امتصاصها، ولقد اهتمت دول العام بحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الإحتباس الحراري ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الهواء.

*البحار والمحيطات والمناطق الساحلية :

تشغل البحار والمحيطات ما نسبته 70 % من مساحة الكرة الأرضية وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات إضافة إلى أنها الأقل استكشافا من قبل العلماء، كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك.

* صيانة المياه:

تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب، والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه، في ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة .

* التنوع الحيوي :

يعتبر التنوع الحيوي من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال، يعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها[1].

4/- الأبعاد التكنولوجية:

* إستعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث نفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي، وأشباه هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون أيضا نتيجة للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية، والتنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستهلاك طاقة أقل.

* الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة:

تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من شاكلتها المستخدمة في الدول المتقدمة، والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ولسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة والمتخلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيات أنظف وذات فكرة عالية تناسب وظروف الدول النامية .

* الحد من انبعاث الغازات:

وفي هذا المجال تهدف التنمية المستدامة إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية، ويستوجب على الدول الصناعية اتخاذ خطوات جريئة للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتشاف تكنولوجيات جديدة لإستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكيدة.

---

(1) عبد السلام أديب، المرجع السابق، ص : 66-68.

* الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فاتفاقية "كيوتو" جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك [1].

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية، وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر، ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولا سيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر، وإلى الإسراع في تثبيت عدد السكان، وإلى تضييق الفوارق الاقتصادية وإلى الحيلولة دون مزيد من التدهور للأراضي والموارد، وإلى السماح بالتنمية العاجلة واستخدام مزيد من التكنولوجيات الناجعة في جميع البلدان.

والابتكار التكنولوجي هو في حد ذاته موضوع محوري متباين الجوانب، فالاستدامة تتطلب تغييرا تكنولوجيا مستمرا في البلدان الصناعية للحد من انبعاث الغازات، ومن استخدام الموارد من حيث الوحدة الواحدة من الناتج، كما يتطلب تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية، ولاسيما البلدان الآخذة بالتصنيع لتفادي تكرار أخطاء التنمية وتفادي مضاعفة الضرر البيئي الذي أحدثته البلدان الصناعية، والتحسين التكنولوجي هو بدوره أمر هام في التوفيق بين أهداف التنمية وقيود البيئة.

وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتي بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة، ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة.

1/- مبادئ التنمية المستدامة:

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئة جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية:

---

(1) عصام الحناوي، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة "الموارد الطبيعية والبيئية"، اليونسكو، بيروت، 2005، ص: 7.

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية:

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ الإجراءات للعلاج على مراحل، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية، ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلدان ثم مشكلة الأمونيات وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص والآن حوالي خمسين دولة تعمل على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة ولايات من الجزائر، إن التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو ما يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين، في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث : اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف :

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ونظرا لخفض الموارد التي تكرسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية.

* المبدأ الرابع : استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

* المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معنية من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال: أدخلت الجزائر نظاما لتقييم الأداء

البيئـــي، ومثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

* المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضعية مع القطاع الخاص وهو عنصرا أساسيا في العملية الاستشارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام (الأيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة من خلال توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل: مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

* المبدأ السابع : الإشراك الكامل للمواطنين:

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذ شارك المواطنين المحليين ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

* قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
* أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلول ممكنة على المستوى المحلي.
* أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
* إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهرية تؤيد التغيير.

* المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

* المبدأ التاسع : تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية :

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض بنية التلوث لهواء والغبار من 60% إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، وفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

* المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية:

عدما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج ويسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر والمحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنيـــة التحتيـــة، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية[1].

2/- سمات التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تختلف التنمية، في كونها أشد تداخل وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي وهذا من خلال ما يلي:

* التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية إحتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول أنها تسعى للحد من الفقر.

* التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

* إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها وهذا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.

أما الفريق الآخر فبدى أن هناك إمكانية تطبيق برامج لحماية البيئة في الدول النامية وأن التكلفة في نفقات الحماية لا تشكل إعاقة لهذه التنمية.

ونستنتج أن التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصـــادي والاجتماعـــي، إضافة إلى تحقيق أقصى قدر من النمو في كل الأنظمة السالفة الذكر دون التأثير على مسيرة التطور تأثيرا سلبيا.

وهنا يمكننا القول أن الارتباط بين البيئة والتنمية ارتباط عكسي، لأن حماية البيئة من التلوث عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، وأن التلوث يقوض عملية التنمية التي تعتمد إلى

(1) أنجدرو سيتر، المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة، مجلة تموين التنمية، ديسمبر 1996، ص: 4-6.

الموارد الطبيعية، معنى هذا أن الموارد الطبيعية والتنمية محور الرابطة بين التنمية المستدامة والبيئة[1].

ويمكن القول في الأخير أن هناك أربعة سمات أساسية للتنمية المستدامة وهي :

* أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخل وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

* التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.

* التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقات الأكثر فقرا.

* التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام، دون أن يؤثر النمو في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا[2]

3/- المداخل النظرية للتنمية المستدامة:

يشير التدهور البيئي الذي حدث معظمه خلال القرن الماضي إلى أن النموذج الاقتصادي المهيمن (الليبرالية الرأسمالية) هو (اقتصادي استخلاصي) يستنفذ الموارد غير المتجددة، ويستغل الموارد المتجددة بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء، ويتسبب في تغيير كيميائية الأرض وتشويه النظم البيئية عليها متسببا في حدوث أضرار لا يمكن إصلاحها لكل من الأرض والماء والهواء، ولذا يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدمير المصاحب للتنمية هما نتاج للمجتمع الصناعي الحديث، وبخاصة منظومة قيمه ومعتقداته وبناءه السياسي، فبالرغم أن لهذا النسق الاعتقادي " الحداثة" إنجازات عديدة إلا أن له جانبه المظلم أيضا متمثلا في الظلم الاجتماعي وإفساد البيئة، إلا أن معظم الناس منغمسون جدا في نموذج الحداثة هذا إلى درجة أنهم غير قادرين على إدراك أن

---

(1) محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،(د.ت)، مصر، ص: 94.

(2) أحمد رمضان نعمة الله، اقتصاديات الموارد والبيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص: 301-302.

البناءات والعمليات التي تقوم عليها الحياة اليومية هي السبب في الدمار البيئي والظلـــم الاجتمـــاعي[1].

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى إلى جناح معتدل عرف أحيانا بحركة الاستدامة الضعيفة « weak-sustainability » وآخر ثوري عرف أيضا بحركة الاستدامة القوية "Strong- sustainability " ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديمقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا.

1/ الإستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتمركزة حول الإنسان):

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت أيضا بالبيئة الضحلة بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل لموارد الحالية أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشاكل من قبيل نفاذ الموارد والتلوث، وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنيا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض سيمكن البشر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية، ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني، ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها الكوكب لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارسته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاذ الموارد الطبيعة وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المساواة هي نتيجة للجهل والجشع والممارسات الحمقاء في التعامل مع البيئة ومن ثم يمكن كبح مثل هذه الممارسات عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضريبية.

كما أنهم متفائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مشكلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بنفاذ الموارد، وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصناعي الحديث ستردم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد للإيفاء باحتياجات

(1) عبد الله بن جمعان الغامدي، التنمية المستدامة: بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، http://www.kanatakji.com/env/2009.

المجتمع، ومن ثم يزعم أنصار الاستدامة المتمركزة حول الإنسان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب السائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم[1].

وبرغم التفاؤل الذي يسود أنصار هذا التوجه من أن إحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنسان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات وأن المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـــ "تقليص الاعتماد على الموارد المادية" والتي تعني الحصول على نفس النتائج أو نتائج أفضل بقدر أقل من استهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصديقة (غير ضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني من عدة تشوهات، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسارع مما قد يتسبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصابون بالنسبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله [2].

وهناك اتجاهان يتمتعان بشعبية متزايدة ضمن أدبيات هذا الاتجاه، أولهما ن ما يشار إله أحيانا: التحديث الايكولوجي « Ecological mordernization » الذي يزعم أن الممارسات الاقتصادية الحالية متجذرة بشكل عميق في نموذج الحداثة ومرتبطة بالمؤسسات العلمية التقنية الحديثة، وبناء عليه فإن المؤسسات المهيمنة تستطيع بالفعل أن تتعلم وأن تعلمها يمكن أن تنتج تغيرا مفيدا، ومن ثم يرفض هذا الاتجاه النظرة القائلة بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها يمكن أن تتسبب في أزمة بيئته في المستقبل ويزعم أن الأزمة البيئية ليست إلا نتيجة للجهل والجشع وقلة البصيرة وهو ما يمكن كبحه من خلال تطوير التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد، وبالرغم أن هذا الاتجاه يقدم فهما معقدا للمجتمع ما بعد الصناعي، إلا أن فكرته الأساسية تتمحور حول الإبداع التقني، فبعكس الاتجاهات البيئية الأخرى، التي ترى أن التطور

---

(1) مايكل زيمرمان، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الايكولوجية الجذرية، ترجمة: معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006، ص: 20.

(2) عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق، ص: 5.

التقني يمثل معضلة مما يستدعي كبح الرأسمالية أو عملية التصنيع بهدف حل الأزمة الايكولوجيـــة، يزعم أنصار التحديث الإيكولوجي أن استمرار التطور التقني والتصنيع يقدم أفضل خيار ممكن للتخلص من الأزمة الإيكولوجية في الدول المتقدمة.

كما يجزم أنصار هذا الإتجاه بأن التوقعات بحدوث ضغوط كبيرة على الناس أو الموارد البيئية أمر غير دقيق، بسبب إغفال قدرة البشر على إيجاد حلول لمشكلات الندرة من خلال إيجاد بدائل وتحسين كفاءة النمو الاقتصادي حتى يستخدم موارد طبيعية أقل وتقليص الاستهلاك، فضلا عن رفض إحداث تغيير جذري في مسار التطور الاقتصادي ومطالب البشر تجاه الأرض، وفي هذا السياق يزعم **Dryzek** أنه يمكن النظر للتدهور البيئي كمشكلة بنائية يمكن حلها فقط من خلال الإلمام بكيفية تنظيم الاقتصاد ولكن ليس بطريقة تتطلب نوعا مختلف تماما من النظام السياسي الاقتصادي.

ومع ذلك فإن هناك من ينتقد الافتراضات النظرية ونتائج صنع السياسة للاتجاه التحديث الإيكولوجي باعتباره مجرد نموذج " للرأسمالية الخضراء" حيث يزعم كل من " « Cennelly /smith أن التحديث الإيكولوجي الذي تم تبينه في كثير من الدول الصناعية المتقدمة وضمن أجندة التنمية المستدامة التي تبنتها الوكالات الدولية، يبرر الوضع القائم ونمط التصنيع الغربي من خلال إعاقة المواقف الأكثر ثورية للاستدامة من الظهور وعدم الاستغلال الكامل للإمكانات الثورية لمفهوم التنمية المستدامة وترسيخ النموذج المعرفي المتمركز حول الإنسان والتقنية[1].

كما يهتم هذا الاتجاه بتهميش القضايا البيئية وإخضاعها لاعتبارات الاقتصاد أو إدارة الموارد، ففي صياغة الأجندة البيئية أستخدم التحديث الايكولوجي لغة قطاع الأعمال التي تنظر للبيئة بمعايير نقدية ولم يهتم بها إلا عندما تحقق عوائق اقتصادية مثل: توفير التكاليف أو تحقيق ميزة تفضـــيليـــة، وهذا التركيز حال دون أن يتضمن اتجاه التحديث الإيكولوجي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع التي تعتبر ضرورية في التحول تجاه مزيد من الاستدامة.

كذلك ينتقد هذا الاتجاه لإستناده على معايير وقيم للتقدم تتبناها النظرية السائدة للتنمية كقيم الحداثة والعقلانية مما جعل "الخطاب الرسمي" الحالي تجاه صنع السياسة البيئية المتبنى للتحديث الايكولوجي يستبعد بشكل كبير المواقف المختلفة للاستدامة التي تشمل اهتماما أكبر بالحساسية

---

(1) عبـد الله بـن جمعـان الغامـدي، المرجـع السابـق، ص: 10.

الاجتماعية والثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتبني إستراتيجيات فرعية، إقليمية ومحلية للاستدامة ويصفها باللاعقلانية.

وينتقد أيضا الاتجاه لكونه يمثل مسارا أحاديا للحداثة الإيكولوجية مما يجله مفضلا في أوساط التوجه الرئيسي للنظرية التنموية الذي يعتبره بمثابة المرحلة الضرورية القادمة من العملية التطورية للتحول الصناعي وهي المرحلة التي تتسم بهيمنة العلم والتقنية الغربيين فضلا عن سيادة ثقافة الاستهلاك[1].

أما الإتجاه الثاني الذي يشار إليه أحيانا " **بالعدالة البيئية** " وأيضا " **الحركة الخضراء**" فيمثل مظلة تستخدم لوصف المنظمات التي تحاول تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة نظرا لحالات عدم العدالة التوزيعية الناتجة عن السياسة البيئية، ويزعم هذا التوجه أن هناك ارتباط وثيقا بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام، ويرى أنصار هذا الاتجاه أن من الظلم تحميل تبيعات المخاطر البيئية على كاهل أطراف لم تكن مسؤولة عن التسبب فيها وخاصة الفئات الهامشية في المجتمع كالفقراء، وفي هذا السياق يزعم "Agyeman " أن هناك ثلاثة أبعاد مرتبطة بهذه القضية:

أولا: يلاحظ أن البلدان التي لديها توزيع أكثر عدالة للدخل، وقدر أكبر من الحريات المدنية والحقوق السياسية، ومستوى أعلى من التعليم تميل لأن تتمتع ببيئة ذات جودة أعلى مما عليه الحال بالبلدان التي تسجل معدلات أقل في مجالات توزيع الدخل والحريات والتعليم، ولا يقتصر هذا الأمر على المستوى العالمي بل يتكرر أيضا على المستويات الإقليمية والمحلية.

ثانيا: يتحمل الفقراء العبء الأكبر من تبيعات المشاكل البيئية من تلوث الهواء والماء بينما يستطيع الأغنياء ضمان الحصول على بيئة صحية أفضل لهم ولأطفالهم، ومما يفاقم هذا التوزيع غير العادل للمشاكل البيئية حقيقة أن الفقراء دوليا وقوميا ليسوا المتسببين الرئيسيين في التلوث حيث أن معظم التلوث والتدهور البيئي ناتج عن تصرفات الدول الغنية ذات الاستهلاك المرتفع وخاصة الجماعات الثرية فيها، وهذا الوضع هو الذي دفع إلى بروز حركات العدالة البيئية في الولايات المتحدة.

ثالثا: مرتبط بالتنمية المستدامة التي تبنتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية منذ قمة ريو 1992 والتي تركز بدرجة أكبر على ضمان الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساوي مع

---

(1) عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق، ص: 12.

العيش ضمن حدود النظم الإيكولوجية الداعمة، إلا أن هذه الاستدامة وبرغم من أهميتها ليست كافية، فالمجتمع المستدام حقا هو ذلك الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاه الاجتماعي والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة[1].

ولذلك يؤكد اتجاه العدالة البيئية على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار ولكن مع التأكيد على إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة مما يجعله وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويرتبط هذا بالتأكيد على ضرورة توفر قدر أكبر من العدالة كهدف اجتماعي مرغوب وعادل جوهريا بإدراك أنه بدون نضال المجتمع من أجل قدر أكبر من المساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المجتمع وبين الدول فإنه من غير المحتمل ضمان تحقيق هدف الوصول إلى مجتمع عالمي أكثر استدامة.

وينتقد أنصاره النماذج الأقوى من الاستدامة لتجاهلها الآثار السلبية الناتجة عن حركة استدامة رأس المال البيئي على المساواة الاجتماعية، فضلا عن فشل الحركات البيئية والباحثين في مجالها عن إدراك المظالم في الأنماط الحالية للحصول على السلع من جهة والتعرض للمخاطر البيئية من جهة أخرى.

ويعترف أنصار هذا الموقف بالروابط المباشرة وغير المباشرة بين حماية الموارد الطبيعية وصحة أفراد المجتمع، حيث يدركون أن للبيئة النظيفة أثرا إيجابيا على الصحة العامة للسكان، كما يدركون أيضا أن توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين الشعوب لم يكن عادلا، ولذا يزعمون أن الحكومة مسؤولة عن حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستوعب وجهات نظر واحتياجات الأفراد والحيوانات الأكثر عرضة للضرر حتى يستطيع كل فرد الاستمتاع بمنافع الموارد الصحية والخدمات البيئية[2].

ويعمل أنصار هذا الموقف على إعادة تشكيل الثقافة السياسية العالمية ما بعد الحرب الباردة في علاقتها بالعولمة الاقتصادية، حيث يركز خطابهم على دور الشركات عبر القومية وسياسات" الدولة النيوليبيرالية" في علاقتها بقضايا مثل: الاحترار العالمي، انقراض الكائنات الحية وتلوث الهواء والماء، ويؤكد هذا الخطاب على وجود علاقة وثيقة بين العولمة النيوليبيرالية وحالة عدم المساواة وبين الخطر البيئي والعدالة الاجتماعية وذلك لأن العولمة وسياسات تحرير التجارة المنبثقة عنها تعمل على تسريع وتفاقم الخطر البيئي الذي يحول معظمه وبطريقة ظالمة

---

(1)عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق، ص: 13.

(2) فتيحة الطويل، المرجع السابق، ص: 157.

على الفئات المهمشة الأقل استعدادا لتحمله، ولذلك أعلن أنصار هذا الاتجاه عداءهم للعولمة النيوليبيرالية الموجهة من قبل الأقوياء لصالح القلة واتهموها بتهديد البيئة وتحطيم المجتمعات واستغلال موارد العالم الثالث، والتسبب في الحروب وإضعاف الديمقراطية[1].

2/ الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصادية للاستدامة الأضعف لم تطرح مسألة انسجام التنمية المستدامة مع النمو الاقتصادي، حيث ركزت بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، إلا أن محدودية الفضاء والموارد الطبيعية فضلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي للاستيعاب وتخزين الغازات الدفيئة يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة، ولذا ينظر أنصار المستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبلا بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

ولذلك يؤكد وجهة نظر هذه المعروفة" **بالايكولوجية العميقة**" " deep ecology" أو **المذهب الإيكولوجي** بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي، وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا، وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغيير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كلا من قطاع الأعمال والسياسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية، وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة[2].

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية كشرط أولي لأي تنميـــة، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

ويندرج تحت حركة الاستدامة القوية هذه عدة فروع للفلسفة البيئية ومنها:

---

(1) مايكل زيمرمان، المرجع السابق، ص: 136

(2) فتيحة طويل، المرجع السابق، ص: 169.

* الفلسفة الإيكولوجية العميقة المتمركزة حول المجال الحيوي.

* الفلسفة الإيكولوجية النسوية التي تعبر عن تنمية مستدامة متمركزة حول المرأة.

وتعود جذور الايكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس" Arne naess" الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنـــزاف المـــوارد، وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة.

ويعتبر" مبدأ نايس " للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للايكولوجيا العميقـــة، ويتكـــون هـــذا المبـــدأ الـــذي يعتبـــر" قلب هذا التوجه " من ثمان نقاط هي:

* أن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.

* أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.

* لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

* يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

*إن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوء.

*يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البني الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.

* لابد أن يكون التغيير الإيديولوجي الرئيسي من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من متابعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد بإطراد.

* على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة.

وتبعا لذلك يتبنى أنصار هذا الاقتراب وجهة نظر مختلفة جدا فيما يتعلق بالعلاقة بين الناس والطبيعة حيث يزعمون أن هدف الاستدامة هو حماية الأنساق البيئية الطبيعية ليس من أجل خير

وسعادة البشر فقط، كما هو الحال في النموذج المتمركز حول البشر، ولكن للتأكيد أيضا على أن للطبيعة حقوقا حيوية متشابهة، لا تحتاج إلى تبرير لمعايير منفعتها للبشر.

وتبعا لذلك فإن التمركز حول البشر قد أستبدل بالتمركز حول"المساواة البيئية الحيوية" التي تعني مساواة بين الكائنات الحية والتي تعترف بالحقوق غير الإنسانية أو الحيوية، ولكي تتحقق مثل تلك السعادة للبشر ولغير البشر فإن أنصار الايكولوجية العميقة يؤكدون على الحاجة لتغيير الطلب المفروض على الأرض، فهم يرون أن الإستراتجية المشتركة المتبعة تتمثل في مزيد من أسلوب الحياة الأصغر اللامركزي المستند على قدر أكبر من الاعتماد الذاتي لكي تخلق نظاما اقتصاديا واجتماعيا أقل تدمير للطبيعة، بدلا من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات ذات نظرة خارجية مادية[1].

كذلك يندرج تحت حركة الاستدامة العميقة فلسفة بيئية أخرى هي" الفلسفة الايكولوجية النسوية" Ecofeminism" التي تعبر عن تنمية مستدامة(متمركزة حول المرأة)، بالرغم أن مصطلح النسوية الايكولوجية يشير إلى مظلة واسعة تنضوي تحتها مواقف نسوية عديدة ومختلفة وأحيانا متنافسة لكنها تشترك في افتراضها بأن النساء أقرب إلى الطبيعة من الرجال بفضل طبيعتهن الأساسية والتزاماها بإستكشاف العلاقة بين النساء والطبيعة وبتطوير فلسفات نسوية بيئية تستند إلى تلك العلاقة، وفي هذا السياق تزعم "كارين وارن" أن ما يجمع تلك المواقف النسوية الإيكولوجية على اختلاف توجهاتها هو الأسلوب الذي بموجبه عمل منطق الهيمنة الذكورية تاريخيا لإدامة وتبرير الهيمنيتين التوأم على النساء والطبيعة ضمن إطار مفهومي جائز في المجتمع الصناعي الحديث.

فقد زعمت النسوية البيئية أن التمركز حول البشر ليس وحده المتسبب في المشكلة البيئية بل يضاف إليه"التمركز الذكوري" فمن خلال إظهار الارتباطات المفهومية بين المهيمنتين على النساء والطبيعة تحاول النسوية الايكولوجية، كما تقول "كارين وارن" أن تشرح لماذا وكيف ينبغي عليها، بما أنها حركة لإنهاء الاستغلال والهيمنة، أن تتوسع لتدخل ضمن اهتماماتها إنهاء الاستغلال التمييزي ضد الطبيعة وفقا للحجج التالية:

* النسوية حركة لإنهاء التمييز الجنسي.

(1) عبد الله بن جمعان الغامدي، المرجع السابق، ص: 15.

* إلا أن التمييز الجنسي مرتبط مفهوميا بالتمييز ضد الطبيعة.

* النسوية هي أيضا حركة لإنهاء التمييز ضد الطبيعة.

وتؤكد الحركة **الايكولوجية النسوية** على أن كل أشكال الاضطهاد مرتبطة معا ومن ثم يجب أن يكون هناك معالجة شمولية لبناءات الإضطهاد، بمعنى أخر ترى النسوية الإيكولوجية أن هناك رابط قد تطور بين هيمنة الرجال على الطبيعة وهيمنة الرجال على النساء، حيث أن دور السيد العبد الذي يطبع علاقة الإنسان بالطبيعة يتكرر في علاقة الرجل بالمرأة، مما يتطلب دراسة اضطهاد بناءات القوة الأبوية لكل من العالم الطبيعي والنساء معا، وبدون ذلك لا يمكن إيجاد حل لأي منهما.

وتزعم الحركة **النسوية الايكولوجية** أن البناءات الأبوية تبرر هيمنتها من خلال فئات ثنائية من قبيل: السماء/الأرض، العقل/الجسد، الذكر/الأنثى، الإنسان/الحيوان، الثقافة/الطبيعة، الروحي/المادي، الأبيض/الغير أبيض، وأن انساق الاضطهاد القائمة تستمر في استعراض قواها المؤيدة من خلال تعزيز افتراضات تلك التقسيمات، بل وحتى إضفاء القدسية عليها من خلال البناءات الدينية والعلمية.

وتفترض **النسوية الايكولوجية** أنه طالما بقي أي من تلك الثنائيات يمثل مركونا أساسيا للبناء الاجتماعي فسوف تستمر كلها كمنظمات لتبرير الأبوية، ولذا يجب القضاء على كل أشكال الثنائيات والتضادات.

وبالتالي فإن أحد أهداف الحركة **الايكولوجية النسوية** يتمثل في القضاء على النظرة إلى العالم المتمركزة ذكوريا، المسؤولة عن سلوك الاستغلالي سواء كان موجها نحو النساء أو الطبقات الدنيا أو الحيوانات أو البيئة الطبيعية، وإزالة كل أشكال التمييز الجنسي وتكون الأخلاق البيئية فيه هي أخلاق إيكولوجية نسوية وهذا يعني أن تحرير الطبيعة واستدامتها مرتبط مفهوميا بإنهاء الأبوية.

وقد شهدت حركة **النسوية الإيكولوجية** تطورات كبيرة خصوصا بعدما بدأت في مجابهة ظاهرة العولمة وتقييم الموقف المحوري للنساء في اقتصاد العالم، وأصبحت تنظر للتنمية باعتبارها تحولا في النزعة الاستعمارية من استعمار كلاسيكي اعتمد الإخضاع العسكري والاحتلال المباشر والبيروقراطية إلى تنمية استعمارية جديدة تحقق أهدافها بكفاءة أعلى من خلال النخب العميلة والتقنيات المتطورة[1].

---

(1) فتيحة طويل المرجع السابق، ص: 171.

ووفقا لشيفا(shiva) اختزال النساء والطبيعة كمواد استعمالية تؤثر فيها القوى التقنية والاقتصاديـــة، ولا يقتصر هذا الاختزال على مجال الأفكار والقيم به يتجاوزه إلى ممارسات مادية بهدف كبح غضب النساء وسلب قدراتهن.

أما الكاتبة الأسترالية "**أرئيل سالة salleh** " فتركز من جانبها على حجم عمل النساء وطبيعته ومستوى استغلال عملهن عالميا بأبخس الأجور، ومن ثم تلفت الانتباه إلى هذا الاستغلال على أساس جنسي بحيث أصبح النساء بنظرها طبقة بروليتاريا الحاضر، ومع ذلك ترى أن النساء قد قمن بدور مركزي في حركات العدالة البيئية في كل أنحاء العالم وتميز نشاطهن بالتزام عميق في الدفاع عن المجتمعات البشرية والبيئة الطبيعية.

كما أشارت "**باكنهام**" في مراجعتها لبروز وتطور هذا الفرع من الفكر البيئي، فإن القواعد الأساسية للنسوية الايكولوجية التي ترى أن للمرأة علاقة خاصة مع الطبيعة من خلال تكوينها الإحيائي البيولوجي يمكن ملاحظتها في مكونات عدد من المبادرات المعاصرة الأكثر شيوعا في حقل التنمية المستدامة التي حاولت إبراز قدر أكبر من الحساسية النوعية ولذلك فإن ما يمكن مثلا أن يفسر سطحيا على أنه توسع لاقتراب الاستدامة الأضعف "**العدالة البيئية**" ليشمل البعد النوعي يمكن أيضا تفسيره كبرهان على تأشير النسوية الايكولوجية على الفكر الرئيسي للتنمية المستدامة[1].

(1) مايكل زيمرمان، المرجع السابق، ص: 141-142.

ثامنا: المورد البشري والمشاركة الشعبية:

1/- مفهوم الموارد البشرية:

سوف نتعرض في هذا الجزء من الدراسة إلى الجهة التي تعمل على تحقيق آلية التخطيط الحضري وهي الفئة المكلفة بتنفيذها ومراقبتها ومتابعة كل مراحلها وخطواتها، هذه الجهة تتمثل في الموارد البشرية المساهم الأساسي في تجسيد آلية التخطيط الحضري وهذا ضمن إطار التنمية المستدامة، أي عن طريق الإستغلال الأمثل لموارد التنمية: المورد المالي، البشري، والطبيعي، وهذا الأخير من خلال المحافظة عليه وعدم هدره أو حتى تبديده بشكل غير عقلاني.

لقد تحولت النظرة إلى الأفراد في المنظمات في كونها عنصر من عناصر التكلفة التي يجب خفضها إلى أدنى حد لها، إلى كونها أصل من أصول المنظمة التي يمكن الاستثمار فيها و زيادة قيمتها بالنسبة للمنظمة، وقد أدى هذا التحول في النظرة إلى الأفراد مورد من موارد المنظمة.

وهذا بالرغم من أن كلمة واصطلاح مورد لا تنطبق إلا على الأصول المادية التي تحقق الثروة أو تحقق الإيرادات، فالمورد البشري، يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهاراته ومعرفته، وليس من خلال عملية التحويل و التغير الذي يحدث للموارد المادية لكي تحقق الثروة، فبدون هذه المهارات والمعرفة يصبح الفرد عاجزا أو ذو قدرات محدودة تمنعه من إحداث التحول والتغيير، لذلك يصبح الفرد مورد لابد أن يمتلك الخبرة والمهارات والقدرات والإستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة[1].

وتمثل الموارد البشرية أهمية إستراتيجية كبيرة لنجاح المنظمة، فلا يمكن بل من المستحيل أن تحقق الاستخدام الأمثل أو تعظيم منفعة استخدام الموارد المالية إذا كانت المنظمة تفتقر إلى الأفراد ذو المهارات والخبرة، والمؤهلين والقادرين على أداء وظائفهم، فالموارد البشرية هي التي تحول الموارد المادية إلى منتج نهائي من سلع وخدمات، وتتوقف مدى جودة عملية التحويل على مزيج المعرفة والمهارات، والاتجاهات المتوافرة لدى الموارد البشرية.

والموارد البشرية كاصطلاح يعتبر حديث، وقد حل بالتدريج محل اصطلاح الأفراد الذي كان سائدا أو القوى العاملة، ولقد اتخذ مضمون الموارد البشرية دلالات تختلف عما كان عليه مضمون إدارة الأفراد، وذلك لأن الفلسفة الإدارية التي ينهض كلا من المفهومين عليها قد عرفت تغييرات

---

(1) راوية حسن، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 29.

جوهرية، كما يقصد بالموارد البشرية تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات والقدرات المناسبة لأنواع من الأعمال والراغبين في أداء تلك الأعمال بحماس واقتناع[1].

من ذلك نتعرف إلى صفتين أساسيتين في تركيب الموارد البشرية هما:

* صفة القدرة على أداء الأعمال.

* صفة الرغبة في أداء الأعمال.

والصفتان متلازمتان ومتفاعلتان، بمعنى أنهما تكملان بعضها البعض، ولا غنى للواحدة عن الأخرى، كما أن أداء العمل يتوقف على التفاعل والتكامل بين قدرات الموارد البشرية ورغباتها في أداء العمل، أي أننا نتخلص أن الموارد البشرية هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم، وحيث يتعين أن نتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم ويزيد عرض الاستغلال الفاعل لهذه الموارد عندما يتوافر نظم تحسين تصميمها وتطويرها للتعليم والاختيار والتدريب والتقييم والتطوير والصناعة [2].

كذلك يمكن النظر إلى الموارد البشرية من منظورين، منظور كلي مجتمعي ويعني جميع سكان الدولة المدنيين منهم والعسكريين بإعتبارهم مواطنين ترعاهم الدولة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وتربويا، ويدخل في الموارد البشرية الفئات التالية:

1-/ الفئات المهيأة والمؤهلة للعمل.

2-/ الفئات الغير المهيأة والمؤهلة للعمل بسبب السن أو بسبب وجودهم في مؤسسات معينة كالسجون والمستشفيات.

أما الفئات التي تقع في المجموعة أ فهي مكونة من :

1- احتياطي قوة عمل، ويتكون من أولئك الذين يعملون ولا يهدفون إلى الكسب الاقتصادي، كأولئك الذين يعملون في بيوتهم ومنشأتهم، وبعض طلاب الجامعات والمتقاعدين.

2- مجمل قوة العمل (الموارد العاملة) وتتكون من :

* العاملين في القوات المسلحة وقوات الأمن العام .

* قوة العمل المدنية وتتكون من:

---

(1) علي غربي وآخرون، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص:16 .

(2) أحمد السيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2000، ص:19.

- ✓ العاملين براتب أو أجر.
- ✓ العاطلين عن العمل (أي القادرين على العمل أو الراغبين فيه ولكنهم لا يجدون عمل لسبب أو لأخر).

أما المنظور الجزئي الضيق فيعني مجموع العاملين في منظمة أو مؤسسة ما، ويكون مجال الاهتمام هنا مجموع طاقاتهم واستعداداتهم وقدراتهم ومعارفهم ومهارتهم، وقيمهم واتجاهاتهم وخصائصهم الديموغرافية، ويشمل مصطلح العاملين المديريين في جميع مستويات القيادة، والإداريين والفنيين والمستخدمين، والموظفين الدائمين وغير الدائمين والموظفين الوطنيين أو الأجانب الذين تستخدمهم تلك المنظمة [1].

والمورد البشري كذلك هو عبارة على عنصر بشري يختلف عن غيره من العوامل الإنتاجية الأخرى من أنه يتميز باعتبارات مختلفة وأكثر شيوعا وهو عدم السيطرة على أداته مطلقا، ويعتبر العنصر البشري ذو أهمية كبيرة وبالغة التعقيد من حيث التعامل معه باعتباره يشكل حصيلة النتائج المتوخى بلوغها في أي إطار أي عمل إنتاجي أو خدماتي معين، فهو الغاية والوسيلة الذي تتطلع نحو تحقيق رغباته وإتجاهاته وميوله في المنظمات الإنسانية كافة.

والمورد البشري يعد محور التطورات التي استطاع المجتمع الإنساني أن يحققها في مختلف ميادين التطور المشهود، إذ أن الأفاق التكنولوجية المتطورة وثورة المعلومات ونظم الاتصالات ومتطلبات العولمة والتجارة الحرة والجودة الشاملة، تشكل محطات ذات أهمية واسعة النطاق في إطار التطور الذي شهده القرن الحالي، ولولا المورد البشري لم تكن لتلك المحطات أن تحقق أفاق تطورها وسبل نجاحها[2].

ولذا أصبح الآن الاهتمام بالعنصر البشري، سيما بعد أن تبلورت بشكل واضح معالم الفكر الشامل وتطور إدارة الجودة الشاملة وما آلت إليه من إهتمام رائع، وإعطاء المورد البشري أولوية متميزة بين العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية على وجه الخصوص، ما أوجب على الإدارة أن تستجيب لحاجات الأفراد ومتطلباتها ودمجها وتكييفها في المنظمة، بل وأن تعطي لها اهتماما أكبر سيما من

---

(1) عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي والعشرين ، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص:20.

(2) خضير كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة، إدارة الموارد البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، عمان، 2013 ، ص:19.

خلال عمليات التمكين في تحقيق المنظمة، في هذا الإطار قدرتها الفاعلة والكفؤة في إنجاز الأهداف وتمكين العاملين من أن يلعبوا الدور البناء في تصعيد الوتائر الإنتاجية الهادفة وتحقيق الأبعاد الإستراتيجية المتوخي بلوغها[1].

وتعني كلمة الموارد كل الموارد المادية من مال وآلات ومعادن، أما الموارد البشرية فتعني العنصر البشري، ولهذا يعتبر المورد البشري عنصر هام في المؤسسة إذا تم استغلالها بنجاح وبشكل جيد نجحت المؤسسة، أما إذا أسئ تسييره كان سببا في فشل المؤسسة والموارد البشرية هي الموارد الكامنة في أي مؤسسة ومصدر لكن **نجاح** إذا تم إدارتها بشكل جيد، وهي مصدر كل فشل إذا أسيئت إدارتها [2].

كما تعتبر الموارد البشرية المتغير المحوري في كل المؤسسات والذي بدونه تفقد الأصول عليهم وإعدادهم وتحفيزهم والمحافظة عليهم يعتبر نشاطا ضروريا، هذا ما أوجب وجود إدارة متخصصة تتولى المسؤولية ومتابعة النشاط وهي الإدارة.

وفي معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين يعرف الموارد البشرية بأنها مصطلح يطلق على قوة العمل في المنظمة، والموارد البشرية أهم عنصر من عناصر الإنتاج الأخرى كالأموال، والتكنولوجيا، والتسهيلات الأخرى، وهي تجعل من تلك العناصر ذات معنى وفائدة للمنظمة، وتعتبر أكثر فعالية وتأثير على تحقيق أهداف العمل[3].

أما **حسن إبراهيم بلوط** فقد عرف الموارد البشرية بقوله أنها مجموعات الأفراد المشاركة في رسم أهداف وسياسات ونشاطات وإنجاز الأعمال التي تقوم بها المؤسسات أي أن حسن إبراهيم قد صبغ كل العاملين في المؤسسة مهما كانت الفئة المهيمنة التي ينتمون إليها بصبغة المورد البشري[4].

---

(1) فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص:09.

(2) صلاح الدين عبد الباقي، **إتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية**، الدار الجامعة الحديثة للنشر، الإسكندرية 2000، ص: 20 .

(3) علي غريب وآخرون، المرجع السابق، ص: 19 .

(4) حسن إبراهيم بلوط، **إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص: 17 .

كما نجد أن مصطلح الموارد البشرية مرادف لمفاهيم أخـــرى: القـــوى البشرية، العناصر البشريـــة، ورأس الـــمال البشري، والبشر، والبشر هو الإنسان وأخوه الإنسان، ولقد كرم الله سبحانه وتعـــالى الإنسان حيث يقول: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[1].

وهذا يفرض على المجتمع وأي مؤسسة أو إدارة تعامل الإنساني كعنصر من عناصر الإنتاج، يشتري ويستغل، بل يجب توفير الحياة الكريمة له واحترام كرامته ومشاعره وآرائه[2].

كما تعتبر الموارد البشرية هي المورد الوحيد الحقيقي، ويؤكد "**بيتر دركر Peter Drucker** " أي أن منظمة لها مورد واحد حقيقي هو الإنسان، والموارد البشرية لأي دولة أو مؤسسة هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد وملتزم ،وحيث يتعين أن تتكامل وتتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم، وتزيد فرص الإستفادة الفاعلة لهذه الموارد عندها تتوفر نظم تحسين تصميمها وتطويرها بالتعليم والاختيار والتدريب والتقييم والتطوير والصيانة [3].

2/- أسباب الاهتمام بالموارد البشرية:

سوف نحاول في هذا الجزء عرض أهم الأسباب التي زادت من أهمية الموارد البشرية، وخاصة بالنسبة للمؤسسات ونذكر:

* أصبح العنصر البشري أصلا من أصول المؤسسة مهما كان نوع نشاطها من حيث تأثيراته الجوهرية على الإنتاجية، كما أن تكلفة الحصول والحفاظ عليه أصبحت بنفس أهمية التكاليف الأخرى، وهنا ظهرت أهمية تدبير احتياجات المؤسسات من الموارد البشرية في الوقت المناسب، وتعيينهم بالوظائف المناسبة وكذا تنمية هذا العنصر وصيانته وتطويره ورفـــع معنويـــاته، وفضلا عن إستخدامه بالطريقة المثلى التي تضمن كفاءة أدائه لواجباته.

* تعقد المهام الإدارية، حيث أن المنافسة الأجنبية والتطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات، وتزايد معدلات التطوير والابتكار، وعدم الاستقرار البيئي، عوامل أدت إلى تعقد المهام

---

(1) القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية 70.

(2) مدحت محمد أبو النصر، إدارة وتنمية الموارد البشرية: الإتجاهات المعاصرة، مجموعة النيل العربية، مصر 2007، ص: 30.

(3) نفس المرجع ، ص: 31.

الإدارية، ما استلزم مشاركة إدارة الموارد البشرية في إتخاذ القرارات الإستراتيجية، والعمل على تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال تصميم برامج لجلب وتنمية الموارد البشرية [1].

* خليط التغيير في الموارد البشرية وذلك من حيث زيادة مستويات التعليم وإقتحام المرأة لسوق العمل، وتغيير خليط المهارات بالزيادة المتدرجة في عدد المهن المختلفة، وهو ما يحتاج إلى أنظمة جديدة لتقييم أداء العاملين.

* الحاجة إلى نظم معلومات للموارد البشرية، فقد ولدت الحاجة إلى استخدام خبراء متخصصين بالنسبة للعديد من الأنشطة المتعلقة بالعنصر البشري، وما صاحب كل هذه التطورات هو ارتفاع قيمة الاستثمارات في الموارد البشرية والتكاليف المصاحبة لها للتغلب على المشكلات المتعلقة بها كالغياب، دورات العمل،التكوين، التأمين، العلاج ، انخفاض الإنتاجية [2].

3/- الموارد بين إدارة الأفراد وإدارة الموارد:

قد يكون من المفيد في هذا المقام أن نستعرض بعض تعريفات إدارة الأفراد من وجهة نظر المهتمين بها، وذلك بهدف الوصول إلى مفهوم موحد وأكثر وضوحا لإدارة الأفراد، إذ تعرف على أنها:

* الإدارة المسؤولة عن تمكين المؤسسة أو المنظمة من بناء مزاياها الإستراتيجية والمحافظة عليها وتطويرها من خلال تخطيط واقعي وتوظيف ملائم وتدريب مدقق للموارد البشرية، وكذلك متابعة مستمرة وتطوير للموارد البشرية في المنظمة [3].

* يعرف "**SIKULA** " إدارة الأفراد بأنها استخدام القوى العاملة داخل المنشأة أو بواسطة المنشأة ويشمل ذلك عمليات تخطيط القوى العاملة بالمنشأة، الاختيار والتعيين، تقييم الأداء، التدريب والتنمية،التعويض والمرتبات، العلاقات الصناعية، تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين وأخيرا بحوث الأفراد.

---

(1) جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 53.

(2) جمال الدين محمد المرسي، المرجع السابق، ص: 61-62.

(3) طاهر محمود الكلالدة، **الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 14.

* كما يعرف "**J. MAYTIN**" إدارة الأفراد بأنها بتلك الجوانب من الإدارة التي تهتم بالناس كأفراد أو مجموعات، وعلاقاتهم داخل التنظيم، وكذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، وهي تشمل الوظائف التالية: تحليل النظم، تخطيط القوى العاملة، التدريب والتنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة وتعويض العاملين، وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية ثم أخيرا المعلومات والسجلات الخاصة بالعاملين .

* ويعرفها "**E.FLYIPO**" بأنها تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة النواحي المتعلقة بالحصول على الأفراد وتنميتهم وتعويضهم والمحافظة عليهم بغرض تحقيق أهداف المنشأة [1].

أما إدارة الموارد البشرية فتعرف على أنها مجموعة من البرامج و الوظائف، والأنشطة المصممة لتعظيم كلا من أهداف الفرد والمنظمة، والإدارة عموما هي مباشرة مجموعة من الوظائف المتناسقة والمتكاملة لتوجيه واستخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف معينة وتتحدد مجموعة الوظائف التي تباشرها الإدارة في:

* تحديد الأهداف المرجوة.
* التنظيم.
* تدبير الموارد.
* تقييم الأداء.
* التخطيط.
* التوجيه.
* الرقابة (المتابعة).

وكل هذه الوظائف تتطلب تتطلب اتخاذ القرارات الملائمة، وهذا يعني أن الإدارة تباشر المهمات التالية:

* تحدد الأهداف .....وهي النتائج المرغوب الوصول إليها.
* تخطط .....أي تحدد ما يجب عمله وتوقيته ومتطلباته.
* تنظم ....أي توزع الأدوار وتحدد الاختصاصات والسلطات.
* توجه ...أي ترشد القائمين بالعمل لكي يتم حسب الخطة.

---

(1) صلاح الدين محمد عبد الباقي، **الجوانب العلمية والطبيعية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002، ص: 28 .

* تدبر الموارد ...أي توفر المستلزمات المادية والبشرية لكي يمكن تنفيذ العمل وتحقيق الأهداف.

* تراقب ....أي تتأكد مما يتم تنفيذه وبأنه مطابق للخطة.

* تقييم الأداء ....أي تحكم على جودة ما يتم تنفيذه.

وتأسيسا على هذا التعريف للإدارة، فإن إدارة الموارد البشرية وكتحصيل حاصل هي تطبيق وظائف الإدارة بالنسبة للموارد البشرية.

وإدارة الموارد البشرية مجموعة من السياسات والأنشطة المتكاملة والمتداخلة التي يشترك في تصميمها وتنفيذها المديرون وقادة الفرق للعمل واختصاصيو الموارد البشرية بحيث يسهم كل منهم بدور فعال في نجاح هذه السياسات والأنشطة.

ويمكن النظر إلى إدارة للموارد البشرية كونها تمثل مجموعة أنشطة ترتبط بالأفراد داخل المؤسسة وتتأثر بمجموعة من العوامل منها: البيئة والمجتمع، إدارة المؤسسة وأهدافها، الهيكل التنظيمي ومجموعة القيم والتقاليد والجهود لدى هؤلاء الأفراد.

والملاحظ أن معظم المشروعات التي لها وزن مؤثر في خطة وتنمية العديد من الدول العربية تعتمد بنسب متفاوتة على الخبرة الأجنبية، ليس فقط في التنفيذ بل تعدى ذلك إلى التصميم والتخطيط وغيرها من العمليات الفنية وتعداها إلى الاعتماد على الخبرات المستوردة في التشغيل والصيانة في مرحلة ما بعد التنفيذ إن ذلك لم يكن مقصورا على المشاريع الكبرى، وإنما تجاوزها إلى مشروعات القطاع الخاص في بعض هذه الدول، إن عدم وضوح الرؤية والطريق إلى تطوير وتخطيط الموارد البشرية كان هو الصفة الغالبة والتي أدت في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على كوادر أجنبية بدلا من الكوادر الوطنية حتى لو كانت الإدارات العليا وطنية وهي التي تتخذ القرار الذي في أساس يتم تبنيه بناءا على دراسات وتوصيات أجنبية [1].

وقد تطورت مسميات الإدارة التي تختص بشؤون البشر كعاملين في المنظمة مع تطور مفاهيم وفلسفة هذه الإدارة، فمن "**إدارة المستخدمين** " إلى "**إدارة الأفراد**" إلى "**إدارة شؤون العاملين** " إلى "**إدارة شؤون الموظفين** " ثم "**إدارة الموارد البشرية**" ففي المسمى الأول كانت النظرة للفرد العامل كمستخدم، وحتى مع مسمى "**إدارة الأفراد** " كانت النظرة للفرد العامل على أنه مجرد فرد ولم

---

(1) لبعل آمال، المرجع السابق، ص:38.

تختلف النظرة كثيرا مع مسميات تزامنت مع هذه التسمية مثل: "**شؤون العاملين** "أو **شؤون الموظفين**" لكن مع مسمى "**إدارة الموارد البشرية** " اختلف الأمر، أي اختلفت الفلسفة والنظرة، فمع السنوات العشر الأخيرة في القرن العشرين ودخول الألفية الثالثة تواضع دور المادة الخام في تشكيل أو صناعة المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات، وحل محلها المعرفة، لقد تحولت أسس التقدم الاقتصادي من الزراعة إلى الصناعة ثم ما بعد عصر الصناعة أي تكنولوجيا المعلومات وتوظيف المعرفة، فظهرت السلع الذكية مثل: الحاسوب، بطاقة الائتمان، وهي منتجات يعتمد إنتاجها على ما هي رؤوس البشر من معرفة أكثر بكثير من الاعتماد على المواد الخام.

إن هذا العصر هو عصر اقتصاد المعرفة والذي تلا عصر الصناعة، والذي يتطلب استثمارا مكثفا في البشر في تعليمهم وتدريبهم وحفزهم على الابتكار ليصبحوا قادرين على المنافسة في عصر قادم ستكون المنافسة فيه بالمعرفة وليس بالمادة الخام أو بمجرد توافر الآلات والتجهيزات، وهكذا يجب أن تختلف النظرة للعاملين من مجرد أفراد إلى رأس مال عقلي، وهم بهذا الوصف يعدون أعلى الموارد [1].

وفي هذا نجد أن هناك مجموعة تحديات تواجه إدارة الأفراد يمكن إيجازها فيما يلي:

* تغير القيم والاتجاهات :

حيث تلعب القيم والاتجاهات والمعتقدات دورا هاما بالنسبة لإدارة الأفراد، فلا شك أنها تؤثر على دوافع وسلوك العاملين في مختلف المستويات التنظيمية، ولو أمعنا النظر إلى التقدم الاقتصادي الذي حققته بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أنه يستند على قيم معينة مثل: احترام العمل، قبول المخاطر والرغبة في تحملها، قبول مبدأ التنافس من أجل الأفضل.

وقد لوحظ أن هناك اتجاهات واضحة بين القوى العاملة، خاصة في الأجهزة الحكومية لها تأثير سلبي على الأداء والإنتاجية، ومن أمثلة هذه الاتجاهات الميل إلى التهرب من المسؤولية، النظر المضادة للتغيير والتجديد، انخفاض دافع الإنجاز، الافتقار إلى الأسلوب العلمي في التفكير وحل المشكلات، تفشي ظاهرة اللامبالاة وعدم الولاء والانتماء للعمل، عدم الالتزام بمواعيد الحضور والانصراف، قوة العلاقات الاجتماعية والصلات الشخصية.

---

(1) عبد المعطي عساف، التدريب وتنمية الموارد البشرية، دار الزهران، عمان،2009، ص :17.

*العلاقات الاجتماعية والصلات الشخصية القوية:

تلعب هذه العلاقات دورا مؤثرا في القرارات الخاصة بالأفراد، وخاصة منهم في مراكز المسؤولية حيث أن تميز هذه العلاقات جعل القرارات للأفراد يغلب عليها النواحي الشخصية والبعد عن الموضوعية في كثير من الحالات خاصة فيما يتعلق بمبدأ تفويض السلطة وطرق التعيين والترقية ومنح المكافآت وتوقيع العقاب[1].

3/- أهمية الموارد البشرية :

تمثل الموارد البشرية أهمية إستراتيجية كبيرة لنجاح أي مؤسسة، فلا يمكن أن يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الأخرى إذا كانت المؤسسة تفتقر إلى الأفراد ذوى المهارات والمؤهلين والقادرين على أداء وظائفهم المطلوبة منهم، حيث يوضح "**جيفري فيفر Jeffrey Pfeiffer** " أن أهمية الموارد البشرية وكيفية إدارتها تزداد يوما بعد يوم، لأن المنطلقات الأخرى للتنافس بدأت تفقد ميزتها من يوم لأخر، فأسس النجاح كالتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وحصة الشركة من السوق ودرجة الحماية التي قد توفرها الدولة أو الاعتماد على مصادر التمويل المحلية الأقل تكلفة، لم يعد لها نفس التأثير الذي كانت تتمتع به في الماضي.

هذا ما يؤكد أن الموارد الثقيلة لإقامة المؤسسة لم يعد لها بالغ الأهمية بقدر ما توليه الموارد البشرية المؤهلة من قيمة، وعلى هذا الأساس يرصد **أحمد سيد مصطفى** أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة من خلال المحاور الرئيسية التالية:

* الموارد البشرية أساس الاستقلال والنفوذ الاقتصادي.
* الموارد البشرية أداة تنافسية عالمية.
* العقول المبتكرة تخفض فاتورة التكنولوجيا المستوردة.
* العقول المبادئة تعظم القيمة المضافة.
* الموارد البشرية الفاعلة أداة لزيادة الصادرات.
* الموارد البشرية تكمل الثروة القومية.

---

(1) وسام جميل الإمارة، **تخطيط وإدارة الموارد البشرية في المؤسسات**، مؤسسة البيان للطباعة والنشر،(د.ب)، 2002، ص:15.

* استقطاب العقول أصبح ساحة للصراع العالمي[1].

ويؤكد "**سيد الهواري**" أن الموارد البشرية هي مصدر النجاح لأي مؤسسة أو مجتمع، وذلك إذا ما تم إدارتها بشكل جيد، إن سبب النجاح لا يكمن في وجود الموارد المالية، ولكن يكمن في إدارة الموارد البشرية، إن سبب النجاح هو تلك الموارد التي لا تظهر في قوائم المركز المالي[2].

* الموارد البشرية وتحديات الألفية الثالثة:

تؤثر في إدارة الموارد البشرية العديد من التغيرات التي تفرض نفسها والتي تمارس بعض الضغوط على هذه الإدارة وتؤثر على سياسات تخطيط الموارد البشرية وعلاقات الاستقطاب والتوظيف والتفاعل المتبادل بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها، وعلى إدارة الموارد البشرية دراسة هذه التغيرات وفهمها والاستجابة لها بالأسلوب المناسب والاستفادة منها عند وضع سياساتها التي تتعلق بالموارد البشرية وأهم هذه التحديات ما يلي:[3]

1/- التحديات التكنولوجية: والتي تبرز في الانفجار العلمي والمعرفي وتوالي الاختراعات والتطور في نظم الثورة الرقمية والحاسوب الآلي والانترنت بالإضافة إلى تطوير أساليب إدارية جديدة لزيادة تحفيز العاملين.

2/- التحديات الإجتماعية: حيث برزت في الأفق قيم تنظيمية وثقافات عمل جديدة زيادة إلى اهتزاز القيم والصراع بين القديم والجديد بالإضافة إلى بعض المشكلات كالتفكك الأسري وزيارة معدلات الهجرة والسعي الحثيث إلى المطالبة بالمزيد من الحريات للعاملين ووعيهم بمفاهيم العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة والإنصاف بالإضافة إلى تحمل المجتمع ككل مسؤوليـــة توفـــير العمـــل، وأخيرا التغير الكبير في العوامل الديمغرافية.

3/- التحديات القانونية : حيث تعددت التشريعات والقوانين وتضارب اللوائح والتعليمات المتعلقة بالموارد البشرية داخل التنظيم، بالإضافة إلى هذه الصرامة في اتخاذ إجراءات حماية البيئة من الكوارث الناتجة عن التصنيع.

---

(1) زكي محمود هشام، **دور ووظائف إدارة الأفراد في مشروعات الأعمال**، مجلة العلـــوم الاقتصاديـــة والإداريـــة، ع06، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ماي 1990، ص:71 .

(2) محمد توفيق ومان، **سيناريوهات تنمية الموارد البشرية في ظل التكنولوجيا الرقمية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم اجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2009، ص:75 .

(3) مدحت محمد أبو النصر، المرجع السابق، ص:77.

1- التحديات الاقتصادية: والتي تمثلها بالدرجة الأولى عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق وإذابة الحدود بإزاحة الإقليمية، وتدويل الإدارة، وزيادة المنافسة باتخاذه الجودة الشاملة معيارا لها، بالإضافة إلى مشاكل الطاقة والأزمات المالية المعروفة.

4/- المشاركة الشعبية:

تعتبر عملية التخطيط الحضري عملية جماعية تتضافر فيها كل الجهود من أجل إنجاحها في الظروف التي تكون متوفرة وبكل الشروط المتاحة، وهنا نجد أن هذه الجهود هي مشتركة بين الجهات الرسمية وهي الإدارات والأجهزة الحكومية المكلفة بذلك، وبين المجتمع المدني من خلال مشاركته في اتخاذ القرارات وتوجيه العملية بشكل منتظم، وهذا عن طريق آلية المشاركة الشعبية.

أ/- تعريف المشاركة الشعبية:

أصبح مفهوم المشاركة يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية الحديثة بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، كوسيلة هامة لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقدم اجتماعي وعدالة اجتماعية تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء كما أصبحت الشعبية هدفا أساسيا لعملية التنمية في جميع مراحلها، وقد اجمع الكثير من المخططين وسياسيين على جهود الحكومة بمفردها لا يمكن أن تقود عملية التنمية إلي درجة عالية من الفاعلية والكفاءة دون مشاركة جمهور الشعب للسلطة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم عمليات التنمية بمختلف أشكالها، وقد كان هذا الإجماع نتيجة ومحصلة لفشل الكثير من الجهود التنموية في العديد من دول العالم التي تقود فيها السلطات الحكومية جهود التخطيط والتنمية دون مشاركة الشعب وممثليه في ذلك.

ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد لمفهوم المشاركة بسبب تعدد المدارس و الأنظمة الفكرية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة والتحليل كجزء من العملية التنموية وهدف لها، فهناك من يوسع مفهوم المشاركة ليصبح شاملا لجميع جوانب الحياة وكل ما تتخذ في محيطها من قرارات.

وتعرف المشاركة في اللغة بأنها تلك العملية التي يقسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما وفي مفهومها الشامل تعني العملية التي يتم من خلالها التأثير على صانعي ومتخذي القرارات في وزارة أو مؤسسة أو منظمة أو أي عمل مهما كان.

أما في التخطيط فإن المشاركة تفهم أنها إسهام فئات الشعب المختلفة أو ممثليها بمواقف فردية أو جماعية في صنع القرارات ووضع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة أن يكون هذا الإسهام بعيدا عن الإجبار أو الإلزام والغرض من قبل السلطة أو

الحكومة أو الإدارة، بمعنى آخر فإن المشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان، وخصوصا الجماعات الأقل حظا في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات المعيشية للسكان أو الجماعات المستهدفة [1].

وفي المعنى الاصطلاحي للمشاركة الشعبية فإن "**هالة منصور**" تصفها بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا ايجابيا في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في أي مستوى من مستويات التنمية وعملياتها المختلفة، الأمر الذي يتطلب توفر حد أدنى من الوعي والتعليم والتدريب، حتى يمكن ضمان ايجابية هذه المشاركة وتفاعلها بشكل ايجابي في إطار المجتمع، وهو ما يعني أنها ليست متعلقة بمستوى أو جانب محدد، فضلا عن كونها تتطلب تأهيل الأفراد من خلال برامج تدريبية، تضمن فهم المقاصد والأدوار لضمان فعالية في الأداء من ورائها[2].

ويعرفها خبراء هيئة الأمم المتحدة بأنها التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير على مختلف مستوياتها، في عملية صنع القرارات الخاصة بتحديد الأهداف، وتعبئة الموارد لتحقيقها والتنفيذ الطوعي للبرامج والمشروعات التي يتم إقرارها، مع التمتع بفوائد التنمية وجني الثمار، يضيف هذا التعريف قضيتين أساسيتين وهما: الطوعية والاستفادة من التنمية حيث يكون من حق المواطن الاستفادة من المشروعات الإنمائية، مثلما هو من حقه المشاركة في التخطيط لها وتمويلها وخلافه من ذلك، وبذلك ربط للمشروعات والبرامج بالسكان كونهم القادرين على المحافظة على منافعهم باستمرار عطائها [3].

وفي مجال الإدارة العمرانية المشاركة الشعبية هي مرادف لمفهوم التسيير الحسن أو جودة التسيير، أين تحتوي على دعوة لايديولوجيا ديمقراطية محلية تشاركية، أين السكان يشاركون في كل القرارات ويصبحون فاعلين حقيقيين في كل مراحل المشروع العمراني، ونجد أن هذا التعريف

---

(1) جون كلايتون توماس، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة**، ترجمة: فايزة حكيم الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001، ص:35.

(2) قاسمي شوقي، **معوقات المشاركة الشعبية في برامج إمتصاص السكن الهش**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم العلوم الاجتماعية، بسكرة ،2012 /2013 ، ص:262 .

(3) هالة منصور، **محاضرات في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2001، ص:206.

يتطرق إلى قضية أخرى، وهي جودة التسيير العمراني، المتأتية من تدخل السكان في مسار صنع القرار، وكذا الممارسات الإدارية التي تؤسس باسمهم، وذلك من خلال التواجد في كل مستويات صنع القرار ومراحل العملية العمرانية [1].

ب/- أنواع المشاركة الشعبية :

على الرغم من تباين تصنيفات المشاركة وتعددها، تبعا لعدد كبير من المعايير المعتمدة في هذا الشأن، من طرف الدراسات والمختصين: كحجم المشاركة (فردية، جماعية) مدى المشاركة (مشاركة في الحوار، التنفيذ، المتابعة الفنية، حسب شكل الإسهام المطلوب (مالي، بدني، رأي ....) وكذا حسب نمط المشروع المعتمد إلا أننا نجدها في النهاية سواء في ظاهر التصنيف المقترح أو في المعني الذي ترمي إليه، لا تلغي جانبا من التداخل والتقاطع فيما بينها، على نحو ما سوف نعرضه الآن:-

- التصنيف الأول: ويتحدد نطاق هذا التصنيف عند مستوى واحد من المشاركة وهو المستوى الأول السابق لمرحلة التنفيذ، والمتعلق بإجراء الحوار والنقاش والمشاورات بين المعنيين، حيث يتم في هذا الصدد تصنيف المشاركة تبعا لمستويات الحوار الموجودة داخل هذه المرحلة وهي كالتالي:

* العرض :

وهو يمثل الدرجة الأولى من مستويات المشاركة في حدها الأدنى، والمقصود بالعرض أن يقوم أحد الأطراف الفاعلة (المؤسسة الحكومية، الإدارة المحلية ...) بعرض ناتج صناعة القرار لمشروع هندسي، مخطط فني، أو خطة بيئة، على الأطراف الأخرى (المجتمع المحلي، السكان، الجمعيات ...) وذلك لتحقيق أهداف كثيرة قد تكون مرتبطة سواء بمتطلبات قانونية أو استقطاب لتأييد شعبي معين، أو تأكيد لمصداقية المؤسسة وإظهارا بدورها، أو بصورة أخرى الـتأكد من سلامة التوجيه والقرار، وضمان مسار سلس في تنفيذه، وذلك من خلال استكشاف وجود أي نوع من الاعتراضات سواء كانت فنية أو سياسية أو عقبات تنفيذية لم يتمكن الطرف الفاعل من استكشافها مبكرا، وتصدر هنا عملية العرض من مبادرة طرف أساسي وقوي يمتلك لوحده كل المقومات الفاعلة في اتخاذه وتنفيذه تجاه باقي الأطراف، والتي يعتبرها هامشية وغير مؤثرة، وذلك لتحقيق قدر محدود ومحكوم

---

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص:263.

ومستهدف مع مظاهر الشفافية، مع التقليل لأدنى حد ممكن من تأثير الأطراف الأخرى المعنية على عملية صنع القرار وتنفيذه إلى أدنى حد ممكن.

* الاستبيان :

ويتضمن كذلك الاستكشاف والمسوح السوسيواقتصادية ويمثل درجة أعلى من عملية العرض، ويتم إصدار بموجب مبادرة متبناة من طرف أساسي وقوى يستهدف استكشاف طبيعة الأطراف المعنية بالقضية المطروحة أو العملية التنموية المستهدفة ونوعها وحجمها، وردود أفعالها وأدوارها المحتملة ومصالحها وكذا رؤيتها الخاصة للقرار المطروح والمشروع المستهدف، ومن ثمة تقييم وتقدير العقبات والمشاكل في حالة إدراج هذه الرؤى الخارجية في القرار أو المشروع المطروح لاتخاذ قرار نهائي في ذلك [1].

* الحوار السلبي :

وهو ما يتكافأ تماما مع ما يعرف بالوظيفة الاتصالية بين وحدات المجتمع وفئاته ومؤسساته المختلفة والتي تتحقق من خلال "**علاقات اتصال** " والتي قد يتحقق من خلالها معرفة كل طرف جزئيا أو كليا بطبيعة الطرف الأخر وأدواره، ولكنه لا يتجاوز ذلك لطرح مبادرات إيجابية لحوارات أو مشاركة أطراف أخرى للتعامل مع هذه القضية وإن كان من الممكن أن يحرك حوار داخل المؤسسة أو الوحدة الاجتماعية ذاتها.

* الحوار النشط :

وهو العملية التي تقوم على مبادرة أحد الأطراف بطرح رؤاها للتعامل مع قضية محورية على باقي الأطراف بهدف استقطابها في مقابل قيام الأطراف الأخرى، بالاستجابة برؤى معدلـــة أو مضـــادة، وقد ينتج عن ذلك رؤى توفيقية مرحلية أو نهائية، ويستقطب أطراف جديدة لدائرة الحوار، وقد يمهد لاتفاقيات تشاركية، ويمثل حده الأدنى توليد رؤى مختلفة من أكثر من طرف للتعامل مع القضية المطروحة ووضوح مواقف ومصالح الأطراف المبادرة والمستجيبة للحوار [2].

– التصنيف الثاني: ويميز بين سبعة أصناف فرعية من المشاركة، بناء على شكل الإسهام المتبع أو المرجو حدوثه أثناء سير أشغال مشروع ما.

---

(1) أدهم محمد رمزي سلامة، **المشاركة الشعبية كمدخل للحفاظ على التراث العمراني والمعماري**، الملتقى الدولي حول التقنية والاستدامة في العمران، جامعة الملك سعود، الرياض، 3–6 يناير 2010، ص:228.

(2) أدهم محمد رمزي سلامة، المرجع السابق، ص: 229–230.

* المشاركة بالعمل :

حيث تتكون مجموعات عمل من أفراد المجتمع بمركز المدينة كلا حسب خبرته فمنهم من يساعد في العمل اليدوي ومنهم من يساعد الفنيين على أعمال الرفع المساحي أو المسح الاجتماعي أو عمال البناء والترميم أو الأعمال الفنية.

* المشاركة المالية :

من خلال إسهام المقتدرون ماديا في تقديم مساعدة مالية لتنفيذ المشروع، حيث يمكن أن يكون في صورة مواد بناء أو معدات للعمل، أو سداد جزء من تكاليف الدراسات.

* المشاركة الإدارية:

وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة.

* المشاركة بالرأي:

وتعني سماح أصحاب القرار لمطالب وشكاوى أصحاب المشكلة، وغالبا ما تكون في مرحلة إقرار خطة العمل، للتعرف على احتياجات المجتمع وطموحاته المستقبلية، حيث غالبا ما تحظى هذه اللحظة بموافقة أغلبية أفراد المجتمع.

* المشاركة بالتأثير السياسي :

ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية من أفراد المجتمع بالمنطقة والذين يساهمون في الضغط السياسي على متخذي القرار وعلى الجهات التنفيذية، لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض المشروع، وكذلك استخدام أفراد المجتمع أنفسهم في دعم القرارات المجتمعية، من خلال التظاهرات السلمية لتحقيق إنجازات تلبي المصلحة العامة للمجتمع، وتحافظ على هويته العمرانية وانتمائه.

* المشاركة بالحوار:

وهذا الشكل غالبا ما يكون مؤسس على الحوارات الغير رسمية، بين القائمين على إدارة المشروع وأفراد المجتمع المحليين، وذلك لمناقشة ما يفكرون فيه، أين يكون شكل الحوار مؤسس على مفهوم استخدام معرفة ومعلومات الأفراد كعنصر أساسي للحوار، حيث يتم سؤالهم وذلك لكي يقومون بالتعليق على ما يقدمه القائمون على المشروع من اقتراحات وإجراءات وتصاميم وبذلك تنتهي السلطة المطلقة لأصحاب القرار.

* المشاركة في صناعة القرار:

وخلافا للأشكال السابقة، أين كان القائمون على المشروع هم الذين يملكون سلطة إعداد التصميمات واتخاذ الإجراءات وتنفيذها، بعد التداول والتحاور مع أفراد المجتمع، ولكن هؤلاء عليهم سلطة عليا من خارج مجال عملهم، ولهذا تغيرت مشاركة المجتمع من أنها غير فعالة إلى مشاركة متوازنة في سلطة أخذ القرار في الإجراءات الخاصة [1].

- التصنيف الثالث: كما يمكن التوصل إلى إعداد عدد من التصنيفات الأخرى، تبعا لما تذهب إليه بعض الاجتهادات التي يتم صياغتها من طرف العديد من الباحثين على غرار ما ذهب إليه "**oaxleg**" في نموذجه، والذي حددها بسبعة مستويات رئيسية:

* المشاركة السلبية :

وتختصر في حدود إطلاع الجهات المختصة للسكان المستفيدين، وإنبائهم عن وجود مشاريع معينة ستقام في المنطقة أو الإقليم الذي ينتمون إليه فقط.

* المشاركة بإعطاء المعلومات :

وتتخلص في موافقة السكان والأهالي المستهدفين بمشاريع وعمليات ما، على تقديم إفادتهم للمختصين والمسؤولين الحكوميين القائمين على إدارة هذه المشاريع وهي الإفادات التي تتعلق إجمالا بالحصول على معطيات وبيانات تخص عدد من الجوانب، والتي قد يكون لها تأثير على سير المشروع وأغراضه، مثل: حجم الأسر، الدخل المالي، منطقة الوفود، تاريخ الإقامة بالمنـــطقة، نوع الملكية، وكذلك استمارة الأسئلة المطروحة.

* المشاركة بالمشورة :

وفي هذه الحالة، يتطلب الأمر ضرورة مبادرة المقررين الحكوميين الذين أوكل إليهم إدارة أحد المشاريع، إلى عقد اجتماعات عامة ومفتوحة مع كل الأهالي من سكان تلك المنطقة أو الحي المستهدف، بغرض الإستماع إلى انشغالاتهم الرئيسية المطروحة وكذا الأولويات التي يرتئونها في عمليات التخطيط، وكيفية تصميم مساكنهم وإقليمهم السكني وأماكن تموضع المرافق والتجهيزات ومقترحاتهم، في محاولة للاستجابة لها واسترضائهم خدمة لصالح المشروع ولهم.

---

(1) عبد الرحمان محمد، إنعام جمعة الطويل، **دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني**، المؤتمر الدولي الثاني حول الحفاظ العمراني، الجامعة الإسلامية، غزة،19 -20 أفريل 2010، ص:05.

* المشاركة نظير حافز مادي :

وهنا يقوم الناس بالمساهمة في المشروع، سواء كان ذلك عبر إعطاء المعلومات فقط أو بالمشورة أو بأي شكل أخر ترتئيه الجهات الوصية على هذا الإنجاز المتوقع، وذلك نظير حافز مادي تدفعه الجهة الممولة للمشروع.

* المشاركة الوظيفية:

وتقوم على تكوين مجموعات سكانية من بين أفراد مجتمع الحي المستهدف، وذلك للمساهمة في إنجاز مشروع معين لصالح منطقتهم عن طريق الجهود المبذولة من قبلهم، والمساهمة في تحمل جزء من أقساط تنفيذ أشغال الإنجاز، سواء كان ذلك على مستوى مساكنهم فقط، أو القطاع أو الحي ككل، كحفر خنادق وممرات تموضع شبكات الخدمات وإستكمال أشغال بالمساكن.

* المشاركة التفاعلية :

وتتمثل في الاشتراك في التمثيل الجماعي، وذلك عبر سعي إلى تكوين جمعية محلية للحي أو تقوية مجموعة موجودة سلفا، بهدف وضع الأساس التنظيمية لاستقطاب مختلف وجهات النظر التي تسود داخل هذه الأحياء، وللاستعانة من خطوات التعليم الإنشائية والتي تؤدي بدورها لاستيعاب القرارات المحلية للمجتمع المعني في عملية تنمية وترقية منطقتهم[1].

* التعبئة الذاتية :

وهي تحرك أفراد المجتمع الحي أو الإقليم ذاتيا وطوعا، من أجل الحصول على دعم العيني والتقني الذي يتم طلبه من مختلف الجهات، سواء كانت حكومية منها أو خاصة وذلك من أجل إنشاء مشروع ما لخدمة المنطقة التي ينتسبون إليها، على أن تكون الإدارة الكاملة لأعضاء هذا المجتمـــع، ومن أمثلة ذلك نذكر ما تشهد العديد من مدن وقرى الكثير من البلاد العربية الإسلامية من حملات تطوع سكاني في مجال بناء المساجد ودور العبادة بالجهود الذاتية المحضة.

---

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص:274.

ج/- العوامل المؤثرة في المشاركة الشعبية :

تتعدد العوامل المؤثرة بالمشاركة وتتفاوت أهمية الدور الذي تقوم به، ويزداد هذا التفاوت بين الدول المختلفة، إلا أن ما يجب التذكير به هنا يتمثل في التداخل والتشابك بين العوامل المؤثرة في عملية المشاركة، وعلى العموم يمكن إجمال هذه العوامل بالنواحي التالية :

* مدى إيمان واهتمام السلطات المسؤولة بالمجتمع مهما كان حجمه أو طبيعته أو مستواه بأهميته ودور المشاركة في عملية التخطيط بوجه عام، وفي صنع القرارات، ورسم السياسات حتى المحلية منها بوجه خاص.

* إنتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي بين صفوف أفراد وهيئات المجتمع أو في الأقل بين صفوف نسبة لا بأس بها من سكان المجتمع.

* حرية الرأي والتعبير والتفكير في جميع المجالات وبشكل خاص فيما يتعلق منها بالمسائل التنموية بمستوياتها المختلفة، وتتيح حرية الرأي والتعبير الفرصة أمام السكان للمساهمة في تشكيل وتوجيه السياسات والقرارات التي تتخذها المؤسسات الإدارية والمجتمعية على مختلف الأصعدة والقطاعات [1].

* توفر قنوات اتصال مفتوحة بين الجهات المسؤولة من جانب، والسكان المنتفعين من هذه المؤسسات من جانب آخر.

* مبدأ الحوافز: ينظر إلى مبدأ الحوافز على انه من أدوات تحفيز السكان وتشجيعهم على المشاركة في تشكيل وتطوير السياسات التنموية المختلفة.

* سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في المجتمع [2].

د/- معوقات المشاركة الشعبية :

يمكن حصر معوقات المشاركة الشعبية فيما يلي:

* ضعف إيمان السلطات المسؤولة بأهمية وضرورة المشاركة في عملية التخطيط، فمؤشر إيمان الجهات العليا الرسمية في أي مجتمع هو العامل الأهم في خلق وتطور المشاركة.

* عدم إتاحة المجال الكافي لحرية الرأي والتعبير لجميع أفراد وهيئات المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

---

(1) عثمان محمد غنيم، **التخطيط "أسس ومبادئ عامة"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 144.

(2) موسى يوسف خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص :116 .

* ضعف مستويات الدخل الاقتصادي مما لا يتيح للأفراد الفرصة الكافية للمساهمة في أي مستوى من مراحل العمل المجتمعي.

* عدم اهتمام السياسات التنموية بأشكالها المختلفة بمصالح الغالبية العظمى من السكان فالخطة التنموية لمنطقة أو لمؤسسة ما، يجب أن تهدف إلى خدمة المنطقة، ويجب الحرص على إظهار ذلك بشكل جلي لجميع المعنيين أو المستفيدين، وذلك بهدف أن يكون بمثابة حافز قوي للسكان على منح مزيد من أشكال المشاركة في أي خطوات.

* وجود فجوة واسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية من جانب والعاملين في المؤسسات أو المنتفعين منها من جانب أخر.

* غياب سياسات التحفيز والتشجيع في الدولة مما لا يشجع السكان على المشاركة في أي من قرارات وسياسات التنمية [1].

إن الوعي الحقيقي بالتخلف وبأهمية التنمية التي أصبح الحديث عنها في الوقت الحالي في إطار التنمية المستدامة بوسائلها يعد مقدمة ضرورية لدفع عمليات المشاركة، لأن مشاركة الجماهير في المرحلة الراهنة في عمليات التغير والتنمية قد أصبحت ركيزة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية المستدامة، لا لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومي وتكمله فحسب، بل لأن لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي والربط بين الفرد والمجتمع، وتعميق الممارسة الديمقراطية، لأن الحياة الديمقراطية السلمية تركيز على اشتراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم.

ولعل هذا ما انتهى إليه الفكر التنموي مهما كانت توجهاته الإيديولوجية، إلا أن المشاركة من خلال الاقتناع بأهمية التنمية المستدامة في توفير فرص الحياة الأفضل لم يعد وقفا على توجيه إيديولوجي دون غيره.

إن المشاركة الشعبية بدون توزيع القوة تعتبر عملية فارغة المعنى بالنسبة لمن لا يملكون مصادر القوة، كما أن المشاركة الشعبية لا يمكن دفعها قدما ما لم تظهر إيديولوجية واقعية قادرة على جمع المواطنين وحشدهم في الوقت الذي يتطلب فيه الوضوح الفكري وضوح الهدف، وهو ما يبدو الآن في الأفق.

---

(1) موسي يوسف خميس، المرجع السابق، ص:116.

هـ/- المشاركة الشعبية في التراث النظري :

يعتبر موضوع المشاركة من الموضوعات التي تشغل بال علماء الاجتماع، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، نظرا لكونها ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستقلة، فلم تعد المشاركة مجرد طلب سياسي أو شعار يستخدم للمناورة، ولكنها أصبحت ضرورة حتمية، وعلى الرغم من ذيوع وانتشار هذا المصطلح، فليس هناك تعريف واحد متفق عليه، بل ظهرت العديد من المفهومات التي اختلفت بك تضاربت فيما بينها، لذلك سوف نتعرض إلى تلك المحاولات للتعريف بمفهوم المشاركة حسب ما يتناسب مع طبيعة مجتمعات العالم النامي والظروف التي تمر بها.

فالمحاولة الأولى تنظر إلى المشاركة باعتبارها إستراتيجية تربوية وعلاجية، ومن أشهر ممثلي هذه النظرة "موري روس **ROSS** " حيث يرى أن تنظيم المجتمع وسيلة لمساعدة الناس على مشكلاتهـــم، ومن ثم فالمشاركة إستراتيجية لتنمية الكوادر التي تقوم على مبدأ الطوعية في التنظيمات والجماعات، وفي ظل هذا يمكن الاستفادة بالخبرات الطوعية لتنمية المجتمع، هذا فضل عن أن المشاركة هي إستراتيجية للسلوك، فعن طريقها يتم تعديل بل وتغير السلوك كما كان لدى المشاركين شعور قوي بالتوحد مع الجماعة، كما يجب أن يشعر المشاركون بالفائدة من وراء المشاركة نفسها، وأنها ذات جدوى لذواتهم وللجماعة في أن واحد [1].

ومن ثم يشير هذا المصطلح إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية، كما يعتبر أيضا المشاركة مجموعة جهود شعبية ناجحة تستهدف التأثير على قرارات وأفعال الحكومة، أو التأثير في وضع السياسات القومية أو وضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات، كما أن هذا المصطلح بالمعنى الواسع يتضمن إعطاء الحق الديمقراطي لكافة أفراد المجتمع في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات التي تتصل بحياتهم.

أما المحاولة الثانية والتي ظهرت في معظم الدراسات النظرية فتنظر إلى المشاركة باعتبارها محاولة لإعادة توزيع القوة على أساس تقليل التفاوت بين التنظيمات أو الجـــماعات داخل المجتمـــع، إذ أن عملية المشاركة من أكثر القضايا التنظيمية في صنع القرار، ومن ثم تؤدي إلى مزيد من التجسد الفعلي لمبادئ الديمقراطية.

---

(1) إحسان حفظي، علم إجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص:312.

في حين جاءت المحاولة الثالثة تشوه هذا المصطلح وتفقده معناه، إذ يرى أصحاب النفوذ أن عملية المشاركة ما هي إلا نتيجة للثورات والسخط العام وعدم الرضا، ومن ثمة فهي بمثابة حل جزئي لهذه التوترات وتلك المشاكل، وبمعنى أخر، فالمشاركة عبارة عن دواء سياسي للاضطرابات أو السخط العام، وذلك على العكس من أنصار المشاركة الذين ينظرون إليها باعتبارها شعارا لابد أن تترجمه الحكومات والتنظيمات السياسية إلى واقع فعلي[1].

كما ذهبت اتجاهات المحافظة وبخاصة "**التحديث**" إلى القول بأن عملية المشاركة تعد من أفضل الطرق التي تساعد الدول المتخلفة على الخروج من دائرة التخلف، حيث أكد "**ليبست**" في معظم دراساته على أن عملية المشاركة تزداد في المجتمعات الغربية التي تعتمد على زيادة الثروة و التصنيع والأخذ بالنظام الديكتاتوري التي تنخفض فيها مستويات المشاركة.

كما أجمعت معظم الدراسات أيضا على أن ثمة علاقة بين متغيرات الوضع الاقتصادي كالثروة ومؤشراتها مثل الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ودرجة التعليم ونسبة السكان الحضريين والتصنيع وبين المشاركة، إذ أن ثمة علاقة طردية بين هذه جميعا.

يتضح من هذا العرض أن الاتجاهات المحافظة وأهمها الوظيفية تركيز على العلاقة المتبادلة بين كل من معدل الدخل ودرجة التعليم والمكانة والتصنيع وعملية المشاركة، ومن ثم حصرت تلك الاتجاهات مفهوم المشاركة في طبقة معينة من القوة تتفاوت مصالحها وتقوم على كثير من الارتباطات المتبادلة في الشؤون والمصالح المتشابكة بين النظم السياسية والهيئات العسكرية، هذا فضلا عن التشابه السيكولوجي و الاجتماعي لدوائر صفوة القوة العليا[2].

وفي مقابل الاتجاهات الوظيفية ظهرت اتجاهات أخرى بديلة لتحديد مفهوم المشاركة، ولعل أبرز تلك الاتجاهات هو الاتجاه الماركسي والذي يختلف اختلافا جوهريا عن الاتجاه الوظيفي، حيث يذهب "**ماركس**" إلى اعتبار أن النشاط السياسي يعد بمثابة واجب عام لكل مواطن، إلا أن هذه الفكرة قد سبقه إليها كل من "**هيجل** " في فلسفته عن الحق، و"**روسو**" في دراسته عن العقد الاجتماعي.

ولقد أعاد "**ماركس**" تفسير افتراضاته حتى تحول من الشكل الكلاسيكي والمبسط لمشاركة المواطن إلى المشاركة المستمدة من الحاجة إلى ضرورة استعادة التوازن في صراع القوة السائدة، وهذا

---

(1) إحسان حفظي، المرجع السابق، ص: 312.

(2) نفس المرجع، ص :316 .

الإدراك يعتبر القوة الدافعة الضرورية لعبور الفجوة بين صناع القرار المسيطرين في المجتمع، إلا أن "ماركس" لم يقف عند هذا الحد بل حاول أيضا إبراز الغرض من المشاركة في النشاط السياسي ومحاولة تحقيق رفاهية الأفراد وزيادة الاستجابة للتغيرات في بناء القوة ووضع شروطا ضرورية لنجاح المشاركة.

أما مدرسة "التبعية" فترى أن حالة التخلف التي تسود المجتمعات النامية ناجمة عن تبعيتها للدول المتقدمة، وأن غياب المشاركة والمؤسسات التشريعية الديمقراطية سمة من سمات التبعية السياســية، كما أنها تنظر إلى المشاركة –إن وجدت– باعتبارها أداة تستخدم لإقرار الشرعية، فما يسود البلدان المتخلفة ليس إلا ديمقراطية صورية تخفيف وراءها صفوة تمارس السلطة الحقيقية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية.

وأقصى ما يمكن الوصول إليه في تحقيق المشاركة الفعالة ليست أكثر من ديمقراطية جزئية، أي أننا أمام نظام صعب معه، على الشعب أن يشارك مشاركة فعالة وحقيقية فعملية المشاركة لا تخرج عن كونها محاولة لتجميع الجماهير لقيم الحكام أو محاولة تزويد الجماهير بالشعارات التي تتبناها الدولة إلى حد محاولة إقناعها بأن هذه الشعارات معبرة عن مصالحها الحقيقية [1].

وعلى الرغم من أن معظم المدارس الفكرية أكدت على المشاركة باعتبارها حق للمواطن وحاجة للتنمية إلا أنها جاءت في بعض الأحيان تأكيدا يخفي من وراءه أهدافها ومطامعها، فالكتابات الرأسمالية على سبيل المثال سعت إلى تزييف الوعي بجوهر المشاركة من خلال تفتيتها والتميز بين مشاركة سلبية وأخرى إيجابية يصل حدها الأقصى إلى عمليات التصويت، وكان يقصد بهذه العملية توظيف المشاركة للتوفيق بين المصالح المتعارضة أو جعلها وسيلة لإخضاع أحد أطراف الصراع وغالبا ما يكون المجرد من القوة والسلطة.

---

(1) إحسان حفظي، المرجع السابق، ص:218.

تاســـعـــا: المشاركة الشعبية والتنمية المستدامة:

لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته، بأنه بعد عشرات السنين من وضع نوعية البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي، أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الاثنين، ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبلة لجميع النفايات على حد سواء، ولابد لنا أن نتعرف أنه حتى لو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدني كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه، ولابد من إيجاد طريقة ما لتمكين كل الناس في الوقت الحاضر من الاستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، والهواء النقي والتربة الخصبة، ومن هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة، وأصبح من الضروري التصدي للمشكلات البيئية في أي جهة أو منطقة معينة، ولكي تكون فرص النجاح قوية وبدرجة كبيرة، لابد من مشاركة المواطنين المحليين، ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

* قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
* أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلول ممكنة على المستوى المحلى .
* أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
* مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير[1].

وقد كسبت المشاركة الشعبية نقاط إضافية لصالحها، عززت بها نسقها التصاعدي في حقول الإنتاج الحضري، وذلك منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي، والذي سمي حينـــها بعـــقد المشاركـــة، وذلك بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من إستراتيجية دولية، تبنتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد، في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها، ساعية لتفعيل والتمكين للجهود الذاتية والمحلية، في الكثير من المناطق للعالم خاصة الفقيرة منها، والتي استفادت من المساعدات المالية والفنية لتطوير التجمعات والأقاليم الحضرية المتدنية بها، كما هو الحال بالنسبة لمؤتمر "**العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية**" المنعقدة **بفيينا** في **أغسطس 1979**، والذي أوصى بتأمين السكان في مجال التنمية، ومن قبله المؤتمر المنعقد بمدينة "**فانكوفر**" بكندا **سنة 1976**، والذي أكد على وجوب تشجيع الجهود الذاتية في مجال الإسكان، وتدعيم نشاطات

---

(1) خبابة عبد الله، الزكاة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة الأخلاقية، مجـــلة العلوم الإنسانيـــة، العـــدد 13، مارس2008، الجزائر، ص:67.

المجتمعات المحلية في هذا المجال وإزالة المعوقات التي تحول دون تحقيـــق المشاركـــة الشعبيـــة و الاجتماعية، ذلك باعتبار أنه لكافة الناس الحق بالمشاركة في رسم السياسات والبرامج المؤثرة على حياتهم، حيث يلعب فيها المواطن البسيط دورا فعالا، لا يقل عن الدور الذي يلعبه المسؤولين المباشرون عن أي مشروع تنموي قيد الاعتماد والتنفيذ، وكذا إعلان قمة الأرض الذي عقد بمدينة **ريو دي جانيرو سنة 1992** والذي نص المبدأ 10 منه على أن أحسن طريقة لمعالجة المشاكل البيئية والحضرية هو ضمان على مشاركة كل المواطنين المعنيين[1].

حيث ينبغي أن يكون لكل فرد حق الإطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسين مشاركة السكان من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه، وهو ما كان له بالغ الأثر في تنامي هذا المفهوم وتوسيع دوائر النقاش حوله وانتقاله تدريجيا إلى مستوى التنظيمات والتجمعات الجهوية والمحلية الأخرى، عبر العديد من اللقاءات التي جرى عقدها بكل من (كاراكاس، ردسيف، السلفادور، تورنيتو) مما مكن من الخلاص لإعداد دليل نموذجي وأبرز طردية العلاقة بين مستويات نجاعة أدوار المجتمعات المحلية (تزايد-تناقص) ومستويات التمثيل الاجتماعي في دوائر صناعة قرارات التخطيط، ودرجات التمثيل الجيد لمختلف الفئات المستهدفة بالمشاريع من ناحية أخرى، بما يمكن لها من ترشيد سياسات المجتمعات والمؤسسات المالية الدولية، وذلك إلى جانب الدور الذي لعبته عمليات التوأمة بين مدن الشمال والجنوب والشرق والغرب، والتي سعت من خلالها الكثير من البلاد النامية إلى الاستفادة من التنوع الهائل، للأطر السياسية والجغرافية والاقتصادية التي تندرج فيهـــا الأقطـــاب الحضـــرية الكـــبرى، وتطوير اللقاءات بين الممثلين المحليين والأخصائيين في الشؤون المدينية، ومازالت الجهود متواصلة بغية ترسيخ أكثر لهذا المفهوم، والتوصل لإدراجه ضمن أبجديات التخطيط الحضري في العالم النامي، حيث أصبحت المشاركة في التمويل والتصميم والإنجاز، من متطلبات الممولين والشركاء الدوليين[2].

وقد أتاح أسلوب المشاركة الشعبية في ميادين الإدارة الحضرية من رصد مجموعة من السمات التي تطبع أدائها، والتي تتعلق بـــ:

---

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص:268 .

(2) jean-Yves taussairi, **la villes n'est plus ce qu'elle aurait du entre distance et décalage entre la villes planifiée etville réalisée**,revueinsanyet, no :05 Oran, cracs,1998, p :89.

* القرب من مواقع المشاريع المعتمدة، وكذا ارتفاع الكثافة السكانية، لا تؤدي بالضرورة إلى نشوء شبكات المشاركة المدنية، والتي تعمل على تسير التعاون والمنفعة المتبادلة في المجتمع.

*إن مشاركة سكان المدن الكبرى في الاجتماعات العامة، تعد أقل مقارنة من سكان المدن الصغيرة والقرى، مما يحول دون تحقيق مشاركة فاعلة في مؤسسات المجتمع المحلي، وتوقيع العرائض والتطوع والعمل ضمن المشاريع المجتمعية، وهو ما تم تأكيده في إحدى الدراسات التي تم إجرائها في ثمانية بلدان بأمريكا اللاتينية، والتي ذهبت إلى أن معدلات الثقة ومشاركة المجتمع في مناطق الأرياف، تعد أعلى من نظيرتها في مناطق العواصم، أين سجلت أعلى معدلات الإقبال في أرياف: كوستاريكا،ا لهندوراس، في الوقت الذي سجلت فيه عاصمة "**نيكاراغوا**" أدنى معدلات الثقة والمشاركة، وذلك جراء مظاهر الخصوصية، وإخفاء الهوية التي توفرها الحياة في المدن.

* إن المشاركة الشعبية تعمل على تنمية مهارات الأفراد في منطقة التدخل، وتكسب المستخدمين الخبرات المتعلقة بأساليب وتقنيات الصيانة والترميم، تبعا لوضع المشروع وتجعل عندهم القدرة على القيام بأعمال حضرية، مما يساعد وإلى حد بعيد على الحفاظ على مستوياتهم المعيشية بدلا من التسبب في التدهور الذي تنتهي إليه عادة.

* كذلك مشاركة المستفيدين في المشاريع في المراحل المبكرة من مسار الإعداد لها، على التشخيص السريع والدقيق للأوضاع والحاجيات المحلية، كما تساعد على تحديد الأولويات بحسبان أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر إدراكا ودراية بمشاكل بيئتهم من نظرائهم من المتمرسين الخارجيين، ويؤدي إلى لفت انتباههم وتوجيه أنظارهم تلقاء ما قد يكون خافيا عنهم نتيجة للاختلافات البيئية والجوانب السوسيوثقافية والاقتصادية للمستخدمين، نظرا لكونهم هم المتعايشين يوميا معها، علاوة على كون ذلك من شأنه أيضا معرفة وتحديد أهم المعوقات التي تعترض حل تلك المشكلات مع إفراز بعض المقترحات الجديدة والمبتكرة للحلول، والتي تتلائم في النهاية مع حاجيات المستعملين، ويجعل هذا من المشروعات أكثر استجابة لاحتياجات الأسر والمجتمع.

* تكرس المشاركة الشعبية خلق فرص وعلاقات تعاون بين الذين يتصورون كيفية صناعة المجال وبين مستعمليه، وبالتالي تجنب بروز كل أشكال التعديات والتي قد تحدث في مرحلة الاستخدام، ذلك أن الإقرار بدور السكان ومشاركتهم فيه، يقصد من ورائه الاستفادة من تعاطيهم الإيجابي وتعاونهم مع مقترحات المشروع، وبالتالي زيارة فرص نجاحه عبر تحويل السكان إلى شركاء يدافعون عن مشروعهم، ويتفادى ما يمكن أن يخلقه هؤلاء من عراقيل من شأنها إفشال

التدخل العمراني ذلك أن المجتمعات تميل إلى القبول بالقرارات التي تشارك فيها، فكل عمليات التخطيط والتي تركز على الفاعلية الفنية وتهمل واقع حياة الأفراد في المدن، تنتهي لزيادة حالات الإقصاء وتفاقم مشاكل اللامساواة، وهو ما يدفعهم دائما إلى السعي وراء تحقيق مخططاتهم بمعزل عنها، كذلك تفتح المجال لبروز الأفكار المبتكرة، وتزيد من تحفز السكان على إيجاد الحلول لمشكلاتهم ما يجعلها قاعدة استشارية حول المستقبل بآليات واضحة لإعطاء كلا منهم مرئيات الأخر[1].

(1) دلال بنت عبد الله بن عدوان، **دور الشراكة وكيفية تفعليها في تنمية المجتمع المحلي: "دراسة تطبيقية على حي الرائد السكني بالرياض"**، ندوة الإسكان الثالثة حول: الحي السكني أكثر من مجرد ساكن، الرياض، 20 –23 ماي، 2007، ص: 522.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت النظريات الغربية تقديم تفسير للتغير الذي يحدث على مستوى المجتمعات بأنواعها من خلال المشكلات التي تعيشها هذه الأخيرة، وقد قدمت مجموعة نظريات من أجل فهم واقع هذه المجتمعات، وحتى محاولة إصلاح وترميم مضامين هذه النظريات لتستطيع في الأخير مواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية وحركة المعلوماتية التي يعرفها العالم حاليا.

ونجد أن المجتمع لازال لحد الآن يبحث عن طريقة لضمان حياة مستقرة ورفاهية لأفراده، وتحقيق الحاجات الأساسية لهم، عن طريق تحسين نوعية هذه الحياة، مع عدم المساس بموارده ومقوماته الطبيعية والمادية ما أدى إلى البحث عن سبيل أخر لتوجيه هذا المسار، وهو المسار التنموي الذي يعمل على ترشيد المستمر لاستغلال هذه الموارد، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها، مع المحافظة على رأس المال البشري.

إن التنمية المستدامة من خلال أهم محاورها: النمو السكاني المعقول والتنمية الراشدة والبيئة الغير مجهدة، تعتبر إستراتيجية عالمية ملحة يسعى لتحقيقها كل المجتمعات، بالاعتماد على المشاركة الفعالة للفرد في كل مراحلها، وخلق مجال للتنسيق والتشاور والشراكة من اجل إيجاد قنوات الاتصال بين مختلف الفاعلين في إطار نظرة شمولية، والمساهمة في إنجاز وتحقيق مشاريع حضرية وتحسين الهياكل القاعدية للمدينة.

الفصل الخامس: التحضر والتخطيط البيئي في الجزائر

تمهيد:

أولا: لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية.

ثانيا: نشأة وتطور المدن في الجزائر.

ثالثا: أنواع المدن في الجزائر.

رابعا: أدوات التخطيط الحضري في الجزائر.

خامسا: مكانة البيئة ضمن التخطيط الحضري في الجزائر.

سادسا: الإطار الإستراتيجي للتخطيط البيئي في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيـــد:

لقد قطعت المدينة الجزائرية عدة أشواط في التغيير والتحول، وهذا تبعا للمراحل التاريخية التي مرت بها، ما أدى بظاهرة التحضر إلى التطور وبشكل سريع، نتيجة لما يحدث على مستوى المراكز الحضرية، التي أصبحت تعاني من الفوضى العمرانية، وسوء التسيير، لذا أصبح من الضروري إعادة بعث العملية التخطيطية للمدينة من خلال المحافظة على البيئة بل وتكييف التخطيط الحضري مع هذا المدلول الحديث.

أولا: لمحة تاريخية عن المدينة الجزائرية:

إن النمط الحضري كتجمع سكني في الجزائر ليس وليد الساعة، بل تواجد منذ القدم بدءا بالمستوطنات الرومانية التي ظهرت في شتى أنحاء الجزائر، إلى يومنا هذا والتي سنحاول استعراض مراحلها كالتالي:

1/ المدن الرومانية:

كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان في الجزائر أهداف عسكرية، فشيدت قلعا ومراكز حصينة للجنود الرومان يتحصنون بها من جزاء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرق الأهالي، لكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيدوا أجمل المدن التي لا تزال أثارها موجودة حتى الآن ولا تزال أثار هذه المدن تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطوريات الرومانية من هندسة عمرانية، وتخطيط مدني وإقامة الهياكل والمرافق والخدمات الأساسية العمرانية، كبقايا المعابد والكنائس: معبد تيمقاد، الحمامات في شرشال وتيبازة.

كذلك الجانب الثقافي كالمسارح والمكتبات، وأشهر المسارح: مسرح جميلة، قالمة، تيبازة، وقد أقيمت عدة مستوطنات ومدن رومانية عبر الشريط الساحلي أهمها: هيبوريجيوس (عنابة)، إيجيجلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، إيكوسيوم (الجزائر)، بالإضافة إلى مستوطنات رومانية في الداخل سيرتا (قسنطينة) سيتيفيس (سطيف) بوماريا (تلمسان).

2/ المدن ذات النشأة الإسلامية:

انتعشت الشبكة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات العربية الإسلامية، وأنشأت الكثير من المدن توسعت على نمط مدن الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات مستمدة كيانها ومضمونها من الشريعة الإسلامية، ومستحبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي، والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجلات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد، سكن، أمن ودفاع، إدارة وتجارة وسياسة وأدب وفنون وحرف أخرى وبساتين وحدائق، وقد ساهم في تشيد هذه المدن وتهيئة مرافقها في الجزائر كلا من الرستميين، والأغالبة والصنهاجيين، الحماديين، المرابطين، الموحدين، المرينيين، الزيانيين

و بالإضافة إلى المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبانّ، ومن بين المدن العديدة ذات المنشأة العربية الإسلامية نذكر مدينة: تيهرت، تلمسان، القلعة، المنصـــورة، بجاية، المسيلة، تنس الجزائر[1].

3/ المدينة الجزائرية خلال الحكم العثماني:

في نهاية القرن 15 ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية بفضل هجرة العرب المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان، إذ كان هؤلاء المهاجرين يضمون بينهم علماء وأطباء ومهندسين ومعماريين، أدباء وشعراء وفنانين حرفيين في مختلف المهن ساهموا بأنشطتهم الحضرية في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية، كمدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي، في حين قسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداي، فكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة أقسام: دار السلطان (مدينة الجزائر)، يلي ذلك إقليم التيطري في الوسط عاصمته مدينة المدية، ثم بايلك الشرق يدير شؤونه الباي المقيم بمدينة قسنطينة، ثم بايلك الغرب، تناوبت عليها كل من مدينة معسكر ثم مدينة وهران بعد جلاء الإسبان عنها.

4/ المدينة الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي :

تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي واللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية والتجارية، إلا أن هذه العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي والطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وللتذكير فإن الإطار العام بشبكة العمرانية الجزائرية الموجودة حاليا كانت موجودة قبل الإحتلال الفرنسي متمثلا في المدن ذات الأصل الجزائري، لكن لا ينبغي أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر حسب أغراضه المسطرة في مجال الاستيطان الأوروبي من جهة وتوجيه الشبكة العمرانية وهياكلها الأساسية لخدمة الإقتصاد الفرنسي من جهة أخرى، إذ نجد الإدارة الفرنسية وضعت مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية سواء منها الساحلية أو الداخلية، بل أضافت مدن جديدة كانت عبارة عن قلع ومراكز عسكرية وسعت فيما بعد لتصبح مدن عصرية على النمط الغربي لاستقبال الوافدين مثل: مدينة سطيف، باتنة، سيدي بلعباس.

---

(1) لبعل أمال، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2003/2002، ص: 09.

5/ المدينة الجزائرية بعد الإستقلال:

أصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحضريون نسبة 30 % من مجموع السكان أما النسبة الباقية 70 % فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتهن المهن الريفية والفلاحية بصفة عامة .

ولئن لعبت الأحداث التاريخية والسياسية دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الإستقلال فإن مرحلة ما بعد الإستقلال شهدت بدورها نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن لعبت السياسة دورا مهما في تحريكه، إضافة إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه، استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، زيادة على أنماط التخطيط الإقليمي والمحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت: الواحات، الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة، وقد أحدثت تغيرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية وتوسع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة، توسيع شبكة الطرق البرية، إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر[1].

هذه القرى الفلاحية كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوى على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، وعودت الفلاحين على الحياة الشبه حضرية، وقد تطورت هذه القرى لتصبح فيها بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية، بحيث أصبح العديد منها فيها بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، إضافة إلى ذلك نذكر سياسة التصنيع التي ساعدت على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات والمرافق الحضريـــة، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على إختلاف مستوياتها الكبرى والمتوسطة والصغرى.

لكن هذا الإهتمام بالتصنيع أدى التركيز على استخدام الأرض والتوسيع العمراني على حساب الأراضي الزراعية أحيانا بشكل نظامي وأخرى شكل فوضوي، وأدى إلى إنتشار أحزمة من البؤس والشقاء متمثلة في انتشار الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن وبالتالي تشوه صورتها الحضرية.

إن المدينة هي مستقبل الإنسانية فهي تعبر عن الوظائف الاجتماعية، وتعتبر المحرك الأساسي للحداثة، والكائن الحي الذي يستطيع أن يتجدد، إذ تعتبر المدينة منذ زمن بعيد حقلا هاما للبحث العلمي الإنساني، في ضوء هذا الإهتمام الفكري والأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن أثارت الدراسات الحديثة جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافا

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص:16 .

جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفناه من قبل فلا مجال لمحاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضيا، وإعتبار أن التغير الذي يحدث هو مجرد إنحـــراف عن الواقع، فالتغيـــر حقيقـــة وواقعـــــا، والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لولادة حضارة جديدة.

في هذا السياق تخلفت المدينة الجزائرية وباتت بعيدة عن مواعد ما يتجاوز عصر الصناعة والتصنيع، عصر يزداد فيه العطاء في التكنولوجيا بالعلم والبحث العلمي[1].

---

(1) عبد الحميد دليمي،المدن الجزائرية والعولمة، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 15، جوان 2001، ص:187.

ثانيا: أنواع المدن في الجزائر:

لقد ساهمت السياسات التنموية، وخاصة سياسات التصنيع التي عرفتها الجزائر في نمو المراكز الحضرية وفي تنوعها من حيث الأشكال، ونمو للتجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية أدت إلى توسع عمراني للمدن على إختلاف مستوياتها وأنواعها الكبرى والمتوسطة والصغرى وكذا المدن الجديدة.

-1/ المدن الكبرى:

لقد نالت المدن الكبرى في الجزائر قسطا مهما من اللإستثمارات المخصصة للتصنيع وأنشأت بجوارها مركبات صناعية مثل: المحور الصناعي وهران / أرزيو المتخصص في البتروكيمياء وتمييع الغاز، والحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر والمتخصص في صناعة وسائل النقل والمحركات، ومركب الحجار للحديد والصلب بضواحي عنابة، ومركبات الصناعات البتروكيميائية والغازية بسكيكدة في شرق البلاد وتوسيع النسيج الصناعي بقسنطينة.

ساعدت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن من موانئ وطاقة كهربائية، ومواد مائية وتواجد الإطارات الكفؤة وغيرها من التجهيزات الحضرية المهمة على جلب المزيد من الإستثمارات الصناعية خاصة في القطاع العمومي.

وبذلك أنشئت مناصب شغل جديدة في المجال الصناعي سواء في ورشات بناء المصانع كمرحلة أولى أو كمناصب شغل مستقرة ودائمة في المصانع المنجزة فيها بعد.

وقد رافق عملية التصنيع هذه في المدن الكبرى في استخدام الأرض والتوسيع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: أحيانا بشكل نظامي وقانوني كتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع والهياكل الأساسية الضرورية لها، وبناء مناطق وأحياء سكنية جديدة لها لتغطية الطلب المتزايد على السكن، وتارة بشكل فوضوي أدى إلى انتشار أحزمة البؤس والشقاء متمثلة في الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، نتيجة عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على السكن، رغم الجهود المعتبرة التي بذلك في هذا المجال، وبسبب النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر خلال هذه المرحلة، وتدفق النزوح الريفي على هذا النمط من المدن .

-2/ المدن المتوسطة:

هي مدن أقل حجما من المدن الكبرى، استفادت هي الأخرى من الإستثمارات الصناعية سواء منها الساحلية أو الداخلية، وأنشأت بها مناطق صناعية مهمة مثل: مدينة تلمسان، سعيدة، سيدي بلعبـــاس، عين تموشنت، باتنة، البليدة، قالمة، مستغانم، تيارت، مغنية، تيزي وزو، بشار ، المسيلة،

غرداية، الأغواط، الجلفة، تبسة، معسكر، سطيف، الشلف، أغلبها كان في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي، فمدينة سطيف مثلا كانت مركز لإقليم زراعي من أهم الأقاليم المنتجة للحبوب، إن عملية شحن الاستثمارات الصناعية في أوساط زراعية لأسباب سياسية أو اجتماعية من طرف مخططين تنقصهم الخبرة والتجارية، ولا يعرفون في غالب الأحيان هذه الأقاليم معرفة تامة ويجهلون ظروفها الجغرافية و الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى سلبيات لا تزال هذه المراكز والأقاليم تعاني منها كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتلوث الصناعي.

كما لوحظ هجرة مركزة لسكان الأرياف لهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة التي نالت إهتمام السلطات المحلية في مجال تطوير الهياكل القاعدية والمرافق الصحية والإجتماعية والثقافية في حين أهملت الأوساط الريفية [1].

-3/ المدن الصغرى :

أدمج في الشبكة الحضرية العديد من المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم، التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية مميزة ولها نوع من النفوذ المباشرة على أوساطها المحلية، والواقعة على الخصوص في مواقع مهمة إنتقالية بين المدن المتوسطة والمستوطنات الريفية، يزيد في الغالب عدد سكانها عن 5000 نسمة وتقوم بمهام إدارية مهمة حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات ودوائر وأحيانا مراكز ولايات، زيادة على الوظائف الاقتصادية والثقافية المهمة التي تقوم بها نتيجة إستفادة البعض منها بإستثمارات مهمة خلال هذه المرحلة فمدينة السانية، القريبة من وهران، والتي تنتهي إلى هذه المجموعة من المدن تعتبر من أكبر المراكز الصناعية في الجزائر وتضم ثلاث مناطق صناعية مهمة كما أنها تضم ضمن حدودها جامعة السانية ثاني أكبر جامعة في الجزائر وعدة معاهد علمية أخرى [2]

-4/ المدن الجديدة:

بدأت الجزائر في التفكير في نمط جديد من التخطيط وطريقة أخرى لإنشاء مدن بأكملها تحتوى كل ما يجب أن يكون في مدينة، وبالتالي أصبحت الجزائر كغيرها من الدول الأخرى ترى أن المدن الجديدة هي نمط من الأنماط العمرانية الحضرية التي تستطيع من خلالها مواكبة كل التغيرات العمرانية والتخطيطية الحديثة، وهذا أدى إلى ظهور هذه المدن فكرا وتطبيقا، وكان الهدف من إنشائها هو توفير الحياة الفضلى لسكان، عن طريق توفير السكن، وبناء كل الهياكل والمنشآت التي

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص:27.

(2) نفس المرجع، ص:28.

توفر لساكني هذه المدن كل مستلزماتهم، لكن العملية في بدايتها عرفت عـدة صعوبـات وعراقيـل، أهمها عدم وضوح أهداف هذه المدن، وطول الفترة الزمنية اللازمة لإجراء عملية التقييم، وصعوبة عملية حساب كل من العائد الإقتصادي والفائدة الاجتماعية من ذلك [1].

وبعد ذلك بدأت عملية تجسيد هذه المدن،عن طريق التخطيط لها و إختيار المواقع الأفضل لإنشائها وفي ذلك تجسيد للرؤية الجديدة لتنمية وهي التنمية المستدامة، التي يعمل المخطط من خلالها على توفير المساحات الأكبر من السكن والخدمات للسكان وفي ذات الوقت المحافظة على المحيط والبيئة وحمايتهم من التلوث وسوء التسيير والتخطيط، وهذا بتخفيف الضغط السكاني والإقتصادي عن المدن الكبرى [2].

وقد كانت أهم المدن التي أنشأت في ذلك مدينة على منجلي بقسنطينة، مدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، مدينة مدغاسن في باتنة، ومدن أخرى في طريق التطبيق خاصة في الجنوب الكبير.

---

(1) حفيظي ليليا،المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008، ص:60 .

(2) أحمد محمد عبد العال، المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر، WWW.Kotobarabia.Com.

ثالثا: المراحل والملامح العامة للتحضر في الجزائر:

إن تاريخ الجزائر هو تاريخ مدن وحواضر، وأن شبكة المدن التي كانت قائمة يوم الاحتلال الفرنسي شاهدة على هذا التاريخ،مثل :مدينة الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، البليدة، عنابة، بجاية ،وغيرها

وقد إرتبط التحضر الحديث في الجزائر الناتج عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان، بفترات تاريخية متميزة شكلت محطاته الرئيسية وإنعكست على البناء الاجتماعى والايكولوجي للمدن الجزائرية الحديثة ويمكن تلخيص مراحل التحضر في الجزائر كما يلي:

*** المرحلة الأولى "1830 –1910 ":**

إن تميز الاستعمار الفرنسي للجزائر بتوسعه ونفوذه عبر التراب الوطني وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وتوزيعها مجانا أو بأثمان بخسة على المستوطنين الفرنسيين خصوصا الأوربيين عموما جعلت الأهالي يتراجعون إلى الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة والتي أصبحت فيما بعد غير قادرة على تشغيلهم وتوفير التغذية لأعدادهم المتزايدة، كما إنتشرت بينهم أوبئة فتاكة في غياب أبسط المرافق الصحية ووسائل العلاج والأدوية.

إلا أن تأكيد المستعمر على توجيه الاستثمارات إلى المدن الساحلية والسهول القريبة منها: كسهل متيجة ووهران وعنابة، أين وفرت الشروط اللائقة لتوظيف الأوروبيين مع الإهمال الكلي للأوساط الريفية كانت بداية توسيع الهوة بين الأقاليم وتكوين ما يعرف "بالفوارق الجهوية" بصفة عامة والفوارق بين المدن والأرياف بصفة خاصة وقد صاحب كل ذلك تحسين الأوضاع في المراكز العمرانية وصعوبة العيش في الأرياف وافتقادها لأبسط شروط الحياة من عمل وعناية صحية أو تعليمية، مما جعل الأهالي من جديد يتوافدون بأعداد كبيرة على المراكز العمرانية طلبا للرزق والعمل في ورشات البناء والأشغال العمومية والموانى وغيرها.

هذا النزوح الريفي الذي كان يرضي ويزعج في نفس الوقت سكان المدن من الأوروبيين؛ يرضيهم بإعتباره كان الممون الرئيسي للأيدي العاملة الرخيصة التي يمكن استغلالها في أي شغل كان نوعه، ويزعجهم في التفوق العددي المتزايد للجزائريين على الأوربيين في المدن والمراكز الحضرية[1].

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص:19 .

*** المرحلة الثانية :"1910 -1954":**

خلال هذه المرحلة شهدت الجزائر نزوحا واسعا لسكان الأرياف نحو المدن بسبب الأزمات الاقتصادية التي سادت العالم بسبب الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين تأثرت بهما الجزائر كثيرا وانعكست سلبياتهما على الأوضاع الاجتماعية بها، إذ تناقص الإنتاج الزراعي بفرنسا من جراء هاتين الحربين، وأصبحت تعتمد على الجزائر في تعويض النقص الغذائي خاصة في مجال الحبوب الذي أصبح يوجه جله إلى فرنسا، وأدى نقصه في الجزائر إلى انتشار الفقر والمجاعات بين سكان الأرياف، وقد استمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع إلى الهجرة القروية والريفية المكثفة نحو المراكز العمرانية بالجزائر و باتجاه فرنسا.

وقد بدأت تظهر الأحياء القصديرية بشكل بارز خلال هذه المرحلة بحواف المدن الكبرى والمتوسطة كما خصصت مساحات معينة لإسكان الجزائريين، معظمها يقع في مناطق هامشية ضمن المخططات العمرانية التي كانت تنجزها الإدارة الاستعمارية لعزل العرب وإبعادهم قدر الإمكان عن الأحياء الأوروبية.

*** المرحلة الثالثة 1954 -1966 :**

لاشك أن الثورة الجزائرية كان لها تأثير كبير في النزوح الريفي نحو المدن والمراكز العمرانية بسبب السياسة الوحشية المستمرة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي ضد سكان الأرياف خلال هذه المدة كالتقتيل الجماعي والاعتقالات، بإعتبار أن سكان الأرياف هم أول من إحتضن الثورة وساندها كما أن انعدام الأمن في الأرياف خلال هذه المرحلة جعل الآلاف من القرويين يغادرون بيوتهم كمهاجرين سواء نحو المدن القريبة منهم أو نحو المدن الحدودية في البلدين المجاورين المغرب وتونس.

بالإضافة إلى الطريقة النازية التي إتبعها الجيش الفرنسي في حشد سكان الأرياف في محتشدات قدرت بحوالي 1000 محتشد، كان يجمع فيها سكان الأرياف بعد نسف بيوتهم وقراهم لغرض خنق الثورة وقطع أي صلة لتموين المجاهدين، وقد تحولت هذه المحتشدات بعد الاستقلال إلى قرى و توسعت ونمت وأصبح سكانها يميلون إلى الحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية.

كذلك عودة سكان الأرياف الذين هاجروا إلى المغرب وتونس والذين قدر عددهم بما يقارب مليون نسمة ولم يعد منهم سوى 10 % والنسبة الباقية استوطنت في المدن خاصة الكبرى والمتوسطة حيث كانت تتوفر البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها الأوروبيين بعد مغادرتهم الجزائر مع بداية الاستقلال سنة 1962 .

وكانت النتيجة أن هذه المخططات الاقتصادية هزت السكان وقد كانت هزة قوية جعلت الكثير منهم خاصة سكان الأرياف يتوافدون على المدن أين وفرت فرص الشغل في الوحدات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية والتجارية ومؤسسات البناء والأشغال العمومية، التي أنشئت تاركين بذلك أراضيهم الزراعية مهجورة، لأن الدولة خلال هذه المرحلة أعطت الأهمية الكبيرة للصناعة وإعتبرتها المخرج الوحيد من التخلف، في حين لم تحظ الزراعة بنفس الأهمية، ويمكن القول أن التخطيط المركزي والإيديولوجيات التي تبناها الرئيس "هواري بومدين" في مرحلة التخطيط الاقتصادي (1966 –1979) كان لها تأثير كبير في سرعة التحضر بالجزائر وتزايد الهجرة من الأرياف إلى المدن، وبذلك تكون الشبكة العمرانية الحالية في الجزائر قد اكتملت ملامحها خلال هذه المرحلة[1].

*** المرحلة الخامسة 1977 –1987 :**

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 22971588 نسمة في 20 مارس 1987 وبذلك يكون قد إرتفع في الفترة مابين 1977 و1987 بمعدل 35.5 % إذ بلغ 16948000 نسمة في التعداد العام للسكان والسكن الذي أجرى عام 1977، وبخصوص الشبكة الحضرية في الجزائر فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى في تجمعات حضرية بلغ عددها 447 تجمع حضري موزع عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249 من السكان الحضر، وبذلك يكون عدد السكان الحضر في الجزائر قد بلغ سنة 1987 حوالي 49.8 % من مجموع السكان مقارنة بنسبة 43.2% سنة 1977 .

أما معدل النمو الحضري السنوي في الجزائر خلال هذه المرحلة (1977–1987) قد وصل إلى حدود 4% إذا استثنينا معدل الزيادة الطبيعية السنوية في المدن والمقدرة بحوالي 3 %، فإن نصيب الهجرة نحو المدن من مجموع المعدل السنوي للتحضر يكون قد إنخفض إلى 1% فقط، وذلك بعد توقف الاستثمارات في القطاع الصناعي العام وإعادة النظر في هيكلة القطاع الزراعي واسترجاع الأراضي الفلاحية إلى أصحابها مع صعوبة العيش في المدن بسبب الأزمة الحادة التي تشهدها في مجال السكن والبطالة وقلة مرافق الاستقبال، مع التحسين الطفيف في الهياكل الأساسية في الأرياف كتوسيع شبكة الكهرباء، وتقريب الخدمات الإدارية في سكان الأرياف، وإعادة النظر في التقييم الإداري[2].

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 24 .

(2) نفس المرجع ، ص: 28 . .

من الملاحظات التي يجب تسجيلها، هو أن التحضر الذي عرفته الجزائر عبر فتراتها التاريخية الحديثة البارزة لم يكن تحضرا طبيعيا ولم يحدث بالتدريج كذلك، وإنما كان يتم دوما على دفعات زمنية نتيجة لظروف معينة والتي تتميز بالعنف أحيانا، سواء عند التقهقر الحضري يوم الاحتلال الأجنبي الفرنسي، أو عند التهجير أثناء الثورة المسلحة، أو يوم الاستقلال الوطني من أجل الانتفاع بجهود وثمرات الثورة، أو عند بداية التنمية الصناعية بحثا عن فرص للعمل، أو عند التحول الديمقراطي بحثا عن الأمن.

ولقد انعكس هذا الأسلوب في التحضر بصفة مباشرة على البناء الاجتماعي الحضري، كما انعكس على البناء الإيكولوجي للمدينة، وذلك بسبب عدم قدرة المدينة على الاستيعاب لسكانها وعدم مواكبة تطور الأنظمة الحضرية المختلفة للتحضر السريع، والتي تتجلى في عدم التحكم في تسيير المجال الحضري وتسيير المدينة، والتفاوت الخطير بين الديناميات الاجتماعية الحضرية من ناحية، وديناميات الاقتصاد والتشريع الحضريين وجميع المؤسسات الحضرية الأخرى من ناحية ثانية، وكان من نتائج ذلك على مستوى البناء الاجتماعي التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي في الوسط الحضري واختراقها للمؤسسات البيروقراطية الحديثة، أما على المستوى الايكولوجي فيتجلى ذلك في النمو التلقائي للمدن، مع ملاحظة أن هناك علاقة قوية بين البناء الاجتماعي والبناء الإيكولوجي للمدينة، كما تؤكد ظواهر التحضر المصاحبة للتنمية الصناعية والتحول الديمقراطي، أن الجزائر لا تملك إلى اليوم سياسة حضرية وطنية واضحة، إذ بقيت الجهود الحضرية إلى حد الآن محصورة في نطاق المدن القائمة وهي جهود ترقيعية مسكنة لا تنم عن سياسة حضرية بعيدة المدى وذات أبعاد سياسية واقتصادية واضحة معتمدة على الحلول الاستعجالية مما أضر أكثر بالمجال الحضري، والتي قد تصعب من إصلاحه مستقبل .

أي أن الحلول المؤقتة للمشكلات الحضرية أضرت بالمجال الحضري، وقد تحتاج في حد ذاتها إلى رسم سياسة أخرى لمعالجة تلك الأضرار ولم تتخذ إلى حد الآن حلول جذرية و بعيدة المدى لمعالجة المشكلات الحضرية من أجل الحصول على مجال حضري وطني صحي وسليم، يستجيب لشروط التخطيط الحضري الحديث والتنمية الحضرية الحديثة والاستفادة من الإمكانيات التي وفرها التخطيط الحديث للمدن.

لازالت الجزائر بحاجة إلى جهود كبيرة وضخمة للتنمية الحضرية، وذلك ليس بالتدخل على مستوى المدن القائمة فحسب، وإنما بالتدخل على المستوى الخارجي للمدن أيضا، أي على مستوى الأرياف التي تزود المدن بالهجرة المستمرة من خلال رسم سياسة وطنية للتحضر ونمو المدن والاهتمام بالعلاقات الريفية الحضرية، بل لابد من إعادة الاعتبار للتنمية الريفية أولا وقبل كل شيء خاصة وأن المجتمع الجزائري لا يزال مجتمعا ريفيا نصف سكانه يقيمون في مناطق ريفية [1].

(1) محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص: 139.

رابعا: مكانة البيئة ضمن التخطيط الحضري:

لم تأخذ اعتبارات حماية البيئة في السابق مأخذ الجد في التخطيط الإنمائي للمنطقة، ليس فقط للجهل بأبعاد هذا السلوك، بل لأنه لم يكن هناك توقعا لأخطار بيئية منظورة، وهذا الواقع ليس حصرا على الجزائر، بل كان هو المنطق السائد في جميع الدول الأخرى بدرجات متفاوتة، لذا كان تطبيق التنمية المستدامة بمعناها الواسع والذي يجمع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، تطبيقا سطحيا ومحدودا.

1/ التخطيط البيئي في الجزائر:

نظرا لارتباط الكثير من العناصر البيئية بقطاعات محددة بذاتها ومنفصلة إداريا وهيكليا، فقد استقر تقليديا تسير الكثير منها ضمن مخططات قطاعية تتبع لدوائر وزارية مختلفة، الأمر الذي أوجد قبل ظهور التخطيط البيئي الشمولي تخطيطا بيئيا قطاعيا محضا، إذ ينحصر التخطيط البيئي في الجزائر خلال الثلاث عشريات الماضية في جانبه القطاعي، وشمل التخطيط في مجال حماية المياه وفي مجال تسيير النفايات وفي مجال التهيئة العمرانية وهذا الأخير الذي سوف يتم التركيز عليه.

هذا ويعتبر التخطيط البيئي جزء من التخطيط الشامل وإن اختلفت عنه في مفهومه ومنهجه، فهو يركز على دراسة المشروعات المقترحة وتأثيراتها البيئية، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق إستغلال متوازن للعناصر البيئية دون إحداث خلل بالبيئة، وهو يهتم بالقدرات والحمولات البيولوجية لكل عنصر من عناصر البيئة، بحيث لا تتجاوز المشروعات المقترحة الحدود البيولوجية القصوى لعناصر النظام البيئي، وإن تجاوزت هذه الحدود فإن النتائج سوف تكون عكسية على المشروع وتؤثر سلبا على الجوانب الاقتصادية بالإضافة إلى البيئة[1].

2/ التخطيط العمراني للمهام البيئية:

عرف تحديث القواعد المتعلقة بالتعمير في الجزائر تأخرا كبير نظرا لتمديد الجزائر للعمل بالتشريعات الفرنسية الخاصة بقواعد التعمير خاصة أحكام مرسوم 58 –1463 المؤرخ في 31 ديسمبر 1958، وأحكام المرسوم 59 –1089 المؤرخ في 21 سبتمبر 1959 ، ولم ينص هذين المرسومين إلا على مخطط التعمير الرئيسي، وأضاف المشروع الفرنسي من خلال قانون التوجيه العقاري المؤرخ في 30 ديسمبر 1967 وثيقتين وهما: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي، بينما استمر العمل بالنصين الممددين بعد الاستقلال، واللذان لا يتضمنان إلا مخطط

---

(1) المعهد العربي للتخطيط، مفاهيم بيئة:
Http : //Www.Arab-Api.Org/Course21/Pdf/C21-2-2.Pde.11.08.2008

التعمير الرئيسي إلى غاية صدور قانون التهيئة والتعمير سنة 1987، كما عرف التخطيط المركزي للتهيئة والتعمير تأخرا شديدا ولم يتم النص عليه إلا بموجب قانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي نص على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتجسيد التخطيط العمراني المحلي في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأرضي [1].

3/ المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة 1996:

عرف التخطيط البيئي المركزي تأخرا كبيرا وذلك رغم المطالبة المبكرة باعتماد تخطيط بيئي مستقل خلال الندوة الوطنية التحضيرية للمشاركة في ندوة ستوكهولم 1972، والإنشغالات الواضحة التي تضمنها الميثاق الوطني سنة 1976 والمتمثلة في إلزام السلطات العامة بتبني المحافظة على البيئة والقضاء على المضار وحفظ الصحة العامة في إطار التخطيط الوطني والملتقى الوطني حول "البيئة في الجزائر معانيه وآفاق " المنعقد سنة 1985 [2].

وأدت محدودية وسائل التخطيط الاقتصادي والقطاعي المحلي، وعدم تبني سياسة بيئة واضحة وإجراءات عملية لتنفيذها، وما نتج عنها من تفاقم المشاكل البيئية وتدهور الإطار المعيشي ومختلف العناصر الطبيعية، إلى اقتناع السلطات العامة بأهمية اعتماد نظام تخطيط بيئي متخصص يتسم بالمركزية والشمولية.

وقد اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني العملي للبيئة الذي يضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالتعرف على المشاكل البيئة الأساسية والكشف عنها، وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث، وإعتماد نظام الأولوية لمعالجته، وترتيبا على هذه التوجيهات شرع في استكمال البناء المؤسسي المحلي لحماية البيئة، بإحدى مفتيشيات البيئية على مستوى كل ولايـــة، وتم تعزيز سلطاتها الإدارية والقضائية بغرض تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة، وقد حدد البرنامج الوطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين [3]:

* عرفت المرحلة الأولى بمرحلة"الحصيلة والتشخيص" والتي انطلقت سنة 1997 وتم إنجاز تقرير التشخيص المتعلق بها، وتكفل بهذه العملية مجموعة من الخبراء وغطت مجموعة من

---

(1) الجريدة الرسمية، العدد 1991/26، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المـــؤرخ في 28 مايو 1991 ، يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها.

(2) حزب جبهة التحرير الوطني، **البيئة في الجزائر معاينة وأفاق "دراسات وملفات"**، الأمانة العامة للجنة المركزية، الجزائر، جوان 1986.

(3) كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، **مجلة الجزائر البيئة**، مجلة دورية، العدد الثاني، الجزائر، 1999، ص: 7 .

الموضوعات، منها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، موضوع الصحة والبيئة، موضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات.

*عرفت المرحلة الثانية بمرحلة "تحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة" والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999، وتم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية، وإنتهت بتقرير حول حالة البيئة سنة 1998 والذي أصبح موضوع تحديث كل سنة.

وبعد الإنتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات، تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية المستدامة سنة 2001 لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة.

4/ المخطط الوطني من اجل الأعمال البيئية والتنمية المستدامة 2001:

تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها لسنة 2000، وأعتمد من قبل مجلس الوزراء لتاريخ 12 أوت 2001، ونظرا لما كشف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام بإتخاذ تدابير إستعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير، إلتزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة وتخصيص استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع، وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات والولايات، وتشمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين.

لقد وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد الدراسة والنقاش وشكل البرنامج لعمل الحكومة في ميدان البيئة على المدى القصير والمتوسط وتضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئة وترتيبها وأعد لها إستراتيجية للقضاء عليها .

كما نص قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة على اعتماد مخطط وطني لتهيئة الإقليم باعتباره أداة لترجمة التوجيهات والترتيبات والإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة بالنسبة لكافة التراب الوطني، إلى جانب اعتماد مخططات محلية شمولية للبيئة.

وفيها يتعلق بترتيب المشاكل البيئة حدد المخطط الوطني مجموعة من الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير جدا صنفها إلى صنفين، شمل الصنف الأول منها الأعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة والتعزيز المؤسساتي، ويشتمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية.

لقد إعتمد المخطط الوطني في وضع سياسة الوطنية لحماية البيئة طريقة تدريجية من خلال اعتماد المخطط العشري 2001 -2011 والذي ينتظر أن يحقق نتائج على الأمدين المتوسط والطويل.

وخلافا للتوجيهات السابقة التي وردت ضمن المخططات القطاعية والبيئية التي غلب عليها الطابع الإعلاني مما جعلها مجرد توصيات وأدبيات، فقد إتسمت التوجيهات التي وردت ضمن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لعام 2001 بالطابع العملي، إذ يلاحظ أنه عند النص على أي هدف استراتيجي يسعي المخطط إلى تحقيقه، كحالة النص على ترقية الصحة ونوعية الحياة مثلا،يتم عرض النتائج المنتظرة لهذا الهدف على الأمد الطويل وتوضع التدابير المؤسسة والمرافقة الملائمة لتحقيق هذه النتائج ، ويحدد لها الغلاف المالي الخاص.

وبالموازنة مع الأهداف البيئية الإستراتيجية الطويلة المدى، نص المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة على مخطط للأهداف قصيرة ومتوسطة الهدف من خلال مخطط الأعمال ذات الأولويات 2001-2004، وقد تحدث هذه الأهداف في تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير، وتسيير النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة، ومحاربة التلوث الصناعي و لتجسيد السياسة الوطنية للبيئة ركز المخطط الوطني للبيئة على تطوير التخطيط والتنسيق المحلي ، و إشتراك الجماعات المحلية في تنفيذ التوجيهات التي تضمنها[1] .

5/ التخطيط والتنسيق البيئي المحلي:

تعتبر مبدئيا وثائق التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، أول أدوات التخطيط المحلي البيئي، ونتيجة لقصور نظام التخطيط القطاعي العمراني الناتج عن إدراج جملة من السياسات العامة والأهداف ضمن وثائقه، و عدم تحقيقه بصورة كاملة للأهداف البيئية المحددة، أعيد التفكير في نمط التخطيط البيئي المحلي بالشكل الذي يسمح بالإستيعاب لإهتمامات حماية البيئة الجهوية والمحلية، وتأتي ذلك من خلال ما إستحدثه المخطط الجزائري من آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي نعرضها فيما يلي:

---

(1) سالمي رشيد، أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية: 2005-2006، ص: 87.

أ/ الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة :

أعتمد لأول مرة الميثاق البلدي من أجل البيئة والتنمية المستدامة في إطار برنامج الإنتعاش الإقتصادي الثلاثي 2001-2004 وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة، وإنتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات.

وإشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول منه الإعلان العام الموجه للمنتجين المحليين والمخطط المحلي للعمل البيئي، كما شمل عرضا للمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة.

تضمن الإعلان العام للنوايا أو الالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين وتتمثل في:

- الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة.
- الوعي بالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن.
- الوعي بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق تنمية مستدامة .
- اشتراك جميع الفاعلين، من إدارات وجمعيات ومؤسسات وأفراد في المحافظة على البيئة .
- الالتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية للأجيال القادمة .
- العزم على الحد أو التقليل من الإنبعاثات الملوثة، والإقتصاد في الطاقة، واستعمال التكنولوجيات النظيفة، وحماية الموارد، وتطوير الفضاءات الطبيعية، كالمساحات الخضراء والغابات الموجودة داخل النسيج العمراني .

كما شمل الإعلان الإلتزام بتنفيذ برنامج للإعلام والتربية حول حماية البيئة والتنمية المستدامة لصالح المنتخبين المحليين، بكأعوان الإدارات المحلية وعموم المواطنين، وإستعمال وسائل التخطيط والتصور والوسائل التنظيمية و الوسائل الإقتصادية و آليات إشتراك المجتمع المدني في تسيير البيئة .

وإشتمل المخطط المحلي للعمل البيئي، والذي يعد أرضية عمل تبنى عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، جملة من المحاور تضمنت ما يلي :

- ضرورة إيجاد تسيير مستديم للموارد البيولوجية والطبيعية، وإعتماد نظام التخطيط والتسيير المحلي المبني على إحترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف العناصر الطبيعية .
- إحداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، وتهيئة المناطق الصناعية.
- حماية الأراضي الفلاحية .
- تهيئة المدن، والتسيير المحكم لايكولوجيا للنفايات، وتسيير المخاطر الكبرى .

- استشارة المواطنين وإشراكهم في مراحل صنع القرار البيئي.

- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية.

- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة، وإنشاء الوظائف الخضراء.

وتضمن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، قيام البلديات بعمليات جرد وإحصاء لجملة من البيانات البيئية وتقييمها خلال الفترة الممتدة مابين 2001-2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مفتوح للتدخل على المستوى المحلي ودون أن يوضع الميثاق البلدي للبيئة طريقة تخصيص هذه العائدات المالية .

إلا أن نظام عمل الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة، ونظرا لحداثته بإعتباره التطبيق الأول في الجزائر، لازال يثير الغموض حول كيفية التمويل، وكيفية إنجاز العمليات المرتبطة بحماية البيئة و طريقة إجراء الرقابة، هذه الإشكاليات العالقة بالمخططات المحلية لا تسمح بتحديد دقيق لعلاقة الجماعات المحلية مع السلطات المركزية في تسيير وحماية البيئة، وبذلك لا تتضح حدود مسؤولية الجماعات المحلية في تنفيذ أو عدم تنفيذ توجيهات هذه المواثيق البيئية المحلية[1].

وإستكمال للتخطيط البيئي أوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة بإحداث مخطط محلي للبيئة.

ب/المخطط البيئي المحلي :

نتيجة للعجز المحلي الكبير الذي آل إليه التدخل المحلي في مجال حماية البيئة، والإهتمام المتزايد بموضوع حماية البيئة، إقتنع المخطط الجزائري بأهمية تغير منهج التدخل المحلي في تسيير وحماية البيئة بإدخال عنصر التنبؤ والتصور في العمل البيئي المحلي، من خلال المخطط المحلي للعمل البيئي المحلي"**أجندة 21**" والذي تم النص عليه في الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة.

تهدف "**أجندة 21**" المحلية إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقره المجتمع الدولي في "يونيو 1992 في ريو دي جانيرو" كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الإستشارة والمشاركة مع كل الشركاء والفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متجانس وبرامج مشتركة لمكافحة

---

(1) سالمي رشيد، المرجع السابق، ص: 60.

التلوث أو المحافظة على العناصر البيئية وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وغير مكلف[1].

وتضمن مخطط التسيير المحلي لحماية البيئة :

* ضمان التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية.

* تهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية والمواقع الأثرية والثقافية والتاريخية وتسييرها.

* ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية.

* تسيير النفايات ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة من مياه وهواء وتربة.

* المحافظة على الأراضي الفلاحية.

هذا التحدي الكبير أجاب عليه المشرع الجزائري من خلال إستحداث مديريات ولائية للبيئة، والتي تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة وتطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها .

وتتكفل المديرية الولائية للبيئة بتصوير وتنفيذ برنامج لحماية البيئة على كل تراب الولاية، بالإتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية، ووضع التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة ومكافحته، لاسيما التلوث والتصحر، إنجراف التربة، الحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته وصيانة الثروات الصيدية، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستني[2].

ج/ **التخطيط الجهوي** :

لقد أشار تقرير "**المخطط الأزرق** " إلى الآثار السلبية لتطبيق نظام التوزيع الإقليمي للإختصاصات المحلية لمكافحة التلوث، وعرض التلوث الذي يتعرض له "**واد الشلف**" والذي يستقبل المياه المستعملة الناتجة عن 24 تجمعا عمرانيا موزعة على خمسة ولايات، وقد بين التقرير قصور السياسة اللامركزية التقليدية في مواجهة تدهور الأنظمة البيئية، وصعوبة حماية الأوساط الطبيعية في ظل هذا النظام الإداري [3].

---

(1) الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004.

(2) المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 يناير 1996 المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، المعدل و المتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-494.

(3) تقرير وزارة الداخلية، **حماية البيئة: المهام الجديدة للجماعات المحلية**، أعده فريق عمل وزاري مشترك، مركز التوثيق والإعلام الخاص بالمنتخبين المحليين، ص: 10-11.

وبناءا على ذلك تم إستحداث نظام التخطيط الجهوي الذي يشمل مجموعة الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا، والذي يهدف إلى توحيد تدخلها بما يتلاءم مع الخصوصيات الطبيعية والفيزيائية للعناصر الطبيعية المتواجدة ضمن نفس الوسط، كما يهدف من ناحية أخرى إلى توحيد التدخل المحلي لمواجهة إنتشار مظاهر التلوث، ويقوم نظام التخطيط الجهوي على إيجاد مخططات وبرامج متكاملة للتدخل ضمن وسط طبيعي معين مثل المناطق الغابية أو الجبلية أو السهبية أو الساحلية أو الصحراوية.

كما قدم المجلس الإقتصادي والإجتماعي في تقريره " **الجزائر غدا**" إقتراحا يقضي بضرورة وضع إجراءات وآليات للتضامن والتكامل بين الولايات على المستوى الجهوي، بهدف إنشاء نظام للتخطيط الجهوي يرسي ثقافة جديدة للتهيئة العمرانية بتغيير الذهنيات بواسطة إعادة إنتشار سياسي ومؤسساتي يعتمد على اللامركزية والتنظيم الجهوي، وإعادة إنتشار ملموس للكفاءات والأموال لفائدة الجماعات المحلية، وكذا تنظيم هياكل التشاور الجهوي [1].

(1) وناس يحي، المرجع السابق، ص: 66.

خامسا: أدوات التخطيط الحضري:

لقد عرف التخطيط الحضري في الجزائر عدة سياسات وقراءات حاول من خلالها الوقوف بالمدينة الجزائرية والعمل على تنظيم هياكلها والخدمات التي يجب أن تتوفر مع هذه الهياكل للمواطن، وهذا بهدف ضبط الشبكة العمرانية وحمايتها من الفوضى وسوء التوزيع، وفي ذلك استخدمت عدة أدوات ووسائل والتي تمثلت في مجملها في المخططات، وأهم هذه الأدوات أو المخططات نجد:

1/- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU:

لقد عرفت الجزائر فكرة المخططات العمرانية منذ الإحتلال الفرنسي لاسيما في القانون 14 مارس 1914 الذي جاء لفكرة **المخطط التوجيهي العام** و**المخطط التوجيهي للتعمير** وذلك كمحاولة من السلطات الفرنسية في تلك الفترة لجلب إنتباه الجزائريين بأنها تسعى لحل كافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الجزائريين خاصة في مجال السكن، وهذا ما تجلى بوضوح أكثر في **مخطط قسنطينة**.

وبعد الاستقلال تم الاعتماد في مجال التعمير على نفس المخططات الموروثة عن الاستعمار وبقيت سارية المفعول حتى سنة 1974 لتظهر بعد ذلك فكرة **المخطط العمراني الموجه PUD** و**المخطط العمراني المؤقت PUP** .

أ/- الإطار القانوني لمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لقد أقر المشرع الجزائري المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في القانون 90 -29 المؤرخ في 1990/12/01 المعدل المتمم بموجب القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتضمن قانون التهيئة والتعمير والنصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 91 - 177 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 -317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 .

ب/- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير :

إن الأهداف المتوفاة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها ومن أمثلة هذه المناطق:

* الأراضي الفلاحية: لقد اعتنى المشرع الجزائري بالأراضي الفلاحية نظرا للتزايد السكاني المستمر وتفشي ظاهرة التعدي على تلك الأراضي دون احترام المعايير والشروط القانونية المحددة في هذا المجال.

* حماية البيئة والموارد الطبيعية: لقد أكد المشروع الجزائري في العديد من القوانين بما فيها قانون التهيئة والتعمير على ضرورة حماية البيئة وكل ما يتضمنه من موارد طبيعية، لأن التنمية الوطنية تقتضي تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي من جهة ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان من جهة أخرى، ولا يكون هذا إلا من خلال التطبيق الصارم **لمبدأ الترخيص المسبق** أو **مبدأ دراسة التأثير على البيئة** في كل عمل يتعلق بالتهيئة والتعمير.

*حماية المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي: لقد تم التأكيد على هذه الحماية في قانون التهيئة والتعمير ذاته والنصوص التطبيقية له أو تلك النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال، حيث منعت منعا باتا كل الأعمال المتعلقة بالبناء التي تقع في المناطق ذات التراث الثقافي والتاريخي كالحفريات والآثار التاريخية لاعتبارها جزء لا يتجزأ من الثروة الوطنية.

ج/-إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

لا يمكن اعتماد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بعد إتباع مجموعة من الإجراءات حددها المرسوم التنفيذي رقم 91 -177 المؤرخ في 28 ماي 1991 المحدد لإجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 -317 المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 وهي على النحو التالي:

*إجراء مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية:

يتم إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب مداولة من قبل المجلس الشعبي البلدي المعني، حيث تتضمن هذه المداولة النقاط التالية:

- التوجيهات التي تحدد الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى تراب البلدية المقصودة.
- القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية.

* تبليغ المداولة:

يتم تبليغ المداولة إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة عليها التي تنشر لمدة شهر كامل بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

* إصدار قرار إداري يحدد المحيط الذي سوف يدخل فيه المخطط:

تختلف الجهة المخولة لها صلاحية إصدار هذا القرار بإختلاف الملف الكامل المتضمن كل الوثائق بما فيها المخططات التقنية التي تبين توسع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك حسب الحالات التالية :

- الوالي: إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمس ولاية واحدة.

- الوزير: إذا كان الإقليم المعني بإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يمس أقاليم عدة بلديات لولايات مختلفة، وكذلك إذا تعلق الأمر ببلديتين أو عدة بلديات، وهذا بموجب قرار وزاري مشتـــرك، وهنا يمكن رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية إرساء مهمة إنجاز هذا المخطط إلى مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات، وهذا ما أكده أيضا القانون المتعلق بالبلدية.

* إبلاغ بعض المؤسسات والهيئات العمومية:

كي يتسنى للمؤسسات والهيئات العمومية الإطلاع على قرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من أجل المشاركة، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإبلاغ كل من رؤساء الغرف التجارية، الغرفة الفلاحية، رؤساء المنظمـــات المهنيـــة، رؤساء الجمعيات المحلية كتابيا بالقرار القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للإنشاء والتعمير.

أكد قانون التعمير على ضرورة الاستشارة التوجيهية لكل الإدارات العمومية أو المصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، وكل الهيئات والمصالح العمومية المكلفة على مستوى الولاية بتوزيع الطاقة، النقل، المياه ولهؤلاء المرسل إليهم مهلة 15 يوما ابتداءا من تاريخ استلامهم الرسالة لتعيين ممثليهم وبعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإصدار قرار إداري يبين فيه قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح والجمعيات التي طلب استشارتها بشأن مشروع المخطط وينشر هذا القرار لمدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة على المستوى المحلي وتمنح لها مهلة 60 يوما لإبداء ملاحظاتها وأدائها حول مشروع هذا المخطط وذلك بطريقة صحيحة ومكتوبة وإذا لم تجب خلال هذه المهلة يعد رأيها بالموافقة.

* قرار إجراء التحقيق العمومي:

يخضع مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى التحقيق العمومي وذلك ابتداءا من انقضاء المهلة لـــ60 يوما، ويكون ذلك بموجب قرار إداري يتخذ من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية لبيان ما يلي:

- تحديد المكان أو ألاماكن التي يمكن فيها إجراء استشارة.
- تحديد المفوض المحقق.
- تعيين تاريخ انطلاق مدة التحقيق وتاريخ انتهائه علما أن التحقيق يخضع لمدة 45 يوما.
- تحديد كيفيات إجراء التحقيق العمومي.

ينشر هذا القرار بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية المعنية طوال مدة التحقيق العمومي وتبلغ نسخة منه للوالي المختص إقليما.

يتعين على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يفتح سجلا خاصا مرقما من طرفه و موقعا من قبل المفوض المحقق يسجل فيه يوما بيوم الملاحظات والاعتراضات المكتوبة المتعلقة بإعداد هذا المخطط وبانقضاء مهلة 45 يوما يغلق محضر التحقيق بعد توقيعه من قبل المفوض المحقق، حيث يقوم هذا الأخير خلال مهلة 15 يوما الموالية بإعداد ملف كاملا عن التحقيق والناتج المتواصل إليها ويحوله مباشرة إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.

* المصادقة النهائية على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يرسل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بعد تعديله عند الاقتضاء مصحوبا بملف كامل، سجل الاستقصاء ومحضر قفل الاستقصاء والنتائج المتوصل إليها من قبل المفوض المحقق وذلك بعد المصادقة عليه بمداومة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية إلى الوالي المختص إقليميا الذي بدوره يجمع أراء المجلس الشعبي الولائي خلال مهلة 15 يوما الموالية لاستلامه الملف، وبعد هذه الآجال يعرض المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير للمصادقة النهائية وذلك حسب الحالات التالية:

- بقرار من قبل الوالي.
- بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالتهيئة والتعمير والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة الوالي المعني أو الولاة المعنيين.

– بمرسوم تنفيذي يصدر بعد استشارة الوالي المعني أو الولاة المعنيين وبناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتعمير.

وبعد المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يتم تبليغه إلى كل من:

- الوزير المكلف بالتعمير.
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- مختلف المصالح الوزارية المعنية.
- مصالح الدولة المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.
- الغرف التجارية.
- الغرف الفلاحية.

د/– محتوى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير طبقا للنصوص القانونية التي تحدد إطاره القانوني على المكونات التالية:

* تقرير توجيهي: تحديد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية وذلك بعد تقديم شرح للوضع الحالي وآفاق التنمية العمرانية والوعاء العقاري الذي سوف يطبق في نطاقه حيث يضبط فيه ما يلي:

– تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمغرافي والاجتماعي والثقافي للتراب المعني.

– قسم التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات في مجال التهيئة العمرانية وحماية السواحل والحد من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

* تنظيم تضبط فيه القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي وذلك إلى مناطق يتم تعميرها حسب الأولية على النحو التالي:

–القطاع المعمر: يشمل هذا القطاع على كل الأرضي التي تشغلها بنايات متجمعة وكذا المساحات الفاصلة بين هذه البلديات، كالمساحات الخضراء والحدائق والغابات الحضرية.

–القطاع المبرمج للتعمير: يشمل على الأرضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق عشر سنوات مع مراعاة جدول الأولويات.

-قطاعات التعمير المستقبلية: يشمل الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة والإستثناء المتعلقة بالتعمير غير المتوقع خلال 20 سنة، ويتعلق الأمر بـــ:

- تجديد تعويض وتوسيع المباني المفيدة للإستعمال الفلاحي.
- البناءات والمنشآت اللازمة للتجهيزات الجماعية وإنجاز العمليات ذات المصلحة الوطنية.
- البناءات التي تبررها مصلحة البلدية والمرخص بها قانونيا من قبل الوالي بناءا عل طلب معلل من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد رأي الوالي.

-القطاعات الغير قابلة للتعمير: تشمل الأرضي الغير قابلة للتعمير مع إمكانية وجود حقوق البناء شريطة أن تكون محددة بدقة وبنسب تتلاءم مع الاقتصاد العام لهذه المناطق.

*تنظيم يحدد القواعد المطبقة بالنسبة بكل منطقة مشمولة بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وفي هذا الصدد لابد أن يحدد هذا التنظيم ما يلي :

- التخصيص الغالب للأراضي وطبيعة النشاطات الممنوعة أو الخاضعة إلى إجراءات خاصة لا سيما تلك المقررة في مخطط تهيئة الساحل.
- الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأراضي.
- الارتفاقات المطلوبة الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.
- المساحات التي تدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها.
- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.
- المناطق والأراضي المعرضة للأخطار لاسيما التصدعات الزلزالية أو الانزلاقات أو الانهيارات والفيضانات.
- مساحة حماية المناطق والأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الأساسية، لاسيما منها المنشآت الكيماوية والبتروكيماوية وقنوات نقل المحروقات والغاز والخطوط الناقلة للطاقة.
- المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب درجة قابليتها لخطر الزلزال.
- الأخطار الكبرى المبنية في المخطط العام للوقاية والمخططات الخاصة للتدخل.

*وثائق بيانية:

المستندات البيانية والمخططات وهي تجسيد تقني لما جاء في التنظيم، حيث تشمل بالخصوص على المخططات التالية :

- مخطط الوضع القائم يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة.
- مخطط تهيئة يبين حدود ما يلي:

* قطاعات معمرة القابلة للتعمير والمخصصة للتعمير في المستقبل وغير قابلة للتعمير.

* بعض إجراء الأرض، الساحل، الأرض الفلاحية ذات الإمكانيات الزراعية المرتفعة أو الجيدة والأرضي ذات الصبغة الثقافية البارزة.

* مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي.

* مخطط الارتفاقات التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشائها.

* مخطط تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق واهم سبل إيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

*مخطط يحدد مساحات المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية والمخططات الخاصة للتدخل وتحديد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية عن طريق الدراسات الخاصة بالزلزال والدراسات الجيوتقنية أو الخاصة.

تحدد مساحات حماية المؤسسات أو المنشآت القانونية والتنظيمية المعمول بها بتسجيل المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بناءا على اقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير المختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط بالإضافة إلى هذه المكونات التي لابد أن يراعيها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

*مراجعة وتعديل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: تتم مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أو تعديله بنفس الطريقة والإجراءات التي تمت بها المصادقة عليه، إذ لا يمكن إجراء هذه المراجعة أو التعديل إلا لأسباب معينة وهي كالتالي:

- إذا كانت القطاعات المراد تعميرها في طريق الإشباع.
- إذا كان تطور الأوضاع أو المحيط لا يستجيب لأهداف مشاريع التهيئة أو البنية الحضرية لإقليم البلدية.

هـ/- المناطق التي يتم التدخل عليها:

يقسم المخطط المنطقة التي يتعلق بها إلى قطاعات محددة كما يلي:

- القطاعات المعمرة.
- القطاعات المبرمجة للتعمير.
- قطاعات التعمير المستقبلية.
- قطاعات غير قابلة للتعمير.

وذلك حسب المادة 16 من القانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990.

و/- التقنيين:

يعطى التوجيهات الأساسية للأراضي من خلال تحديد:

- الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
- مواقع التجهيزات الكبرى.
- معاملات شغل الأراضي.

2/- مخطط شغل الأراضي POS :

أ/- تعريفه:

مخطط شغل الأرض هو أداة حديثة للتخطيط المجالس والتسيير الحضري من أدوات التهيئة والتعمير، وجوده قبل 1990 كان منعدما ظهر بموجب قانون 90/29 المؤرخ في 1990/12/01 للتحكم في تسيير المجال أداة من أجل ضمان النوعية الحضرية والمعمارية للمدينة من خلال الاستجابة للمشاكل والخيارات، يحتل الطابق الأخير في منظومة التخطيط العمراني في الجزائر ويعتبر أداة قانونية نستطيع الاحتجاج بها أمام الأفراد أي تصلح للمعارضة.

كما أن له أهمية خاصة بالنسبة للجماعات المحلية إذا يعتبر أداة جيدة للامركزية لاتخاذ القرار في تنظيم المجال.

ب/- أهداف وضع مخطط شغل الأراضي:

* تحديد المناطق العمرانية فهو وثيقة رسمية لتنظيم النمو الحضري على المدى المتوسط.
* تحديد الاستخدام الرئيسي لكل مجال ضمن ما توضحه القوانين.
* وضع معادلة لإستعمال الأرض.

* تحديد مخطط شبكة الطرق والمواصلات.

* تحديد شبكات الهياكل الأساسية.

* تحديد الأحياء المهيكلة والتي تخضع للتحديث.

* تحديد الأماكن المخصصة للتجهيزات العمومية.

* تحديد الأحياء والشوارع والمواقع التي يجب حمايتها وترميمها أو تجديدها.

* تعيين الأراضي الفلاحية والغابات الواجب حمايتها.

* تحديد مقياس العمران كالمساحات والعلو والأحجام وأنماط البناء.

* تحديد الارتفاقات.

ج/- إعداد مخطط شغل الأراضي:

يتم إعداد مخطط شغل الأراضي مداولة من طرق المجلس الشعبي البلدي في حالة بلدية أو المجالس الشعبية البلدية في حالة عدة بلديات وبأغلبية الأصوات، وهذا بمبادرة من رؤوساء المجالس الشعبية البلدية وتحت مسؤوليته، ويعهد بإنجازه إلى مكاتب دراسات متخصصة ومعتمدة، وهذا تحت إشراف ومراقبة المصالح البلدية التقنية ومديرية التعمير والبناء لوزارة التجهيز والتهيئة ونسخة من المداولة ترسل إلى الوالي المختص إقليميا للمصادقة على محيط تدخل مخطط شغل الأراضي إستنادا إلى ملف من مذكرة التقديم ومخطط يعين التراب الذي يشمله المخطط، ينشر قرار المصادقة لمدة شهر في مقر البلدية .

د/- ملف المداولة:

تتم المداولة من خلال ما يلي :

* تذكرة بالحدود المرجعية للمخطط وتذكرة بالتوجيهات العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتنشر لمدة شهر في البلدية.

* مشاورة الإدارات العمومية والمصالح والهيئات بعد المداولة تبعث نسخة للوالي.

* تحديد محيط التدخل إذا كان المخطط تابع داخل تراب:

- يغطي مجال تابع للبلدية واحدة فإن التحديد يكون من طرف الوالي.

- يغطي مجال تابع لعدة بلديات أو ولايات، فالتحديد يكون من طرف قرار مشترك بين وزير التعمير ووزير الداخلية والجماعات المحلية، فالمخطط يندرج ضمن التهيئة العمرانية. إنه من أجل ضمان التنسيق بين الولايات وحتى لا تتنافى مع مشاريع التهيئة العمرانية المبرمجة في إطار المخطط الوطني للتهيئة.

هـ/- الدراسة:

تتم الدراسة عبر حالتين:

* إذا كان المخطط يغطي تراب بلدية واحدة فإن الهيئة المكلفة بالدراسة هي مكاتب دراسة خاصة.

* إذا كان مخطط يغطي تراب أكثر من بلديتين فإن الهيئة المكلفة بالدراسة هي مؤسسة عمومية مشتركة.

و/- المشاورة:

بعد إشتراك أكبر عدد من المعنيين بالمخطط فإن القانون يجبر ويلزم البلدية بالمشاورة بحيث يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي والمؤسسات المعنية بالمشاورة مع جميع الجمعيات والمصالح المعتمدة وهذا الإعلام يقوم به رئيس المجلس الشعبي البلدي الأشخاص المختصين عن طريق رسالة مضمونة بوصل استلام بمهلة 15 يوم، فإذا لم ترسل المصالح بممثليها للمشاورة فإن الرئيس يعين الأشخاص المعنيين بالمشاورة وفق قرار إجباري، وتتمثل الهيئات المعنية بالمشاورة في: مصالح التعمير، مصالح الفلاحة، مصالح الري، مصالح النقل، مصالح السكن، مصالح المواقع الأثرية والطبيعية، مصالح البريد والموصلات، مصالح التنظيم الاقتصادي، الجمعيات المحلية ورؤساء الغرف التجارية.

ز/- التحقيق العمومي:

ونقصد به المشاورة الشعبية والتي تتم خلال 45 يوما ويعين مكان التحقيق والمحقق المفوض ومدة التحقيق وسجل التحقيق والذي يجب أن يكون مرقما من طرف رئيس البلدية.

ح/- ملف المصادقة:

يتكون ملف المصادقة من الوثائق التالية:

* مداولة المجلس الشعبي البلدي.
* رأي المجلس الشعبي الولائي.
* سجل الاستقصاء العمومي.
* التقرير التوجيهي.

ط/- المصادقة:

إن المصادقة على مخطط شغل الأراضي تخضع تقريبا إلى نفس إجراءات التي خضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بداية من المجلس الشعبي البلدي إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا، فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على المستوى المركزي وهذا تبعا لأهمية البلدية أو مجموع البلديات التي يغطيها المخطط من الناحية العمرانية السكانية والاقتصادية وأنه عادة ما يتم المصادقة على مخطط شغل الأراضي ومخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في نفس الوقت.

ي/- محتوى المخطط :

يتم إنجاز المخطط على المدى القصير والمتوسط ويتضمن قانونيا جزأين أحدهما:

* الجزء المكتوب.
* الجزء الخرائطي.

إن أدوات التعمير قد استمرت العمل بها وهذا من أجل التخطيط وتنظيم المجال إضافة إلى ضبط التوسيع وكذا المحافظة على التراث العمراني، لتأتي بعد ذلك أدوات التعمير الحديثة وتلعب الدور الموجه لها في مراعاة الإنسجام والتناسق بين المراكز، وكذا ورسم آفاق التوسع ومحاولة إيجاد حل لأزمة السكن وبالتالي محاولة التحكم في التوسيع العمراني المنظم، إلا أنها مازالت تعاني من نقائص، وبالرغم من كل محاولات في إثبات مدى فعالية أدوات التعمير وهذا في إطار التهيئة وإعادة الهيكلة للمجال والمراكز الحضرية إلى أنها في كل مرة تصطدم بواقع يحتم عليها إن تثبت في كل مرة فعالية الأدوات المتبعة.

لم تقم هذه الوسائل بدورها الأساسي ولعل قلة الوعي لدى الطرف المدني جعل أجهزة الدولة تتساهل في هذا الجانب والنتيجة لكل هذا التجاهل والتساهل ما نراه على أرضية الواقع وصعوبة التحكم في التوسع حين قررت الدولة إيقاف العشوائية وقد اصطدمت بواقع مرعب وخطير يحتم عليها إعادة النظر في مخططاتها و ملائمتها مع الوقت الراهن[1].

كما عرفت الجزائر مخططات أخرى تم استخدمها كأدوات للتخطيط الحضري وحاولت من خلالها تنظيم مجالسها العمراني نذكرها كما يلي:

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 122.

1/- مخطط العمران الموجه:

استمر العمل به إلى غاية 1990 حيث أستبدل بوسيلة عمرانية أخرى، وهو مخطط كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة، يرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني على المدى المتوسط، يحدد استخدام الأرض حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني كذلك يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة، وهو عبارة عن أدواة قانونية تنظيم استخدام المجال داخل النسيج العمراني، إذ يصبح قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية.

2/- مخطط العمران المؤقت:

إنتهت صلاحيته في سنة 1990، وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها، إلا أنه خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية، والفرق بين الاثنين هو قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، وهو لا يحتاج إلى مصادقة وزارية فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة.

3/- مخطط التحديث العمراني:

هو مخطط ملحق بإعتماد مالي يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبرى والمتوسطة الحجم لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق الأرصفة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية وحدائق الأطفال وغيرها، والأهداف العمرانية التي وضعت من أجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن، التي هي بحاجة ماسة إلى إعتمادات مالية ضخمة من أجل تنفيذها.

4/- المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر وسيلة من وسائل التهيئة العمرانية واستخدام الأرض ويشترط في تكوين منطقة للنشاط الصناعي بالتجمعات الحضرية تواجد خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير 1000 منصب شغل صناعي أو أكثر، أما من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في الجزائر فهي متفاوتة وتتراوح عموما في المناطق الصناعية التي أنجزت ما بين 50 و2000 هكتار .

والمناطق الصناعية تندمج مع المخططات العمرانية، وتنسجم مع الأراضي المخصصة لمختلف الأنشطة الحالية والمستقبلية المنصوص عليها في مخطط شغل الأراضي[1].

5/- المناطق السكنية الحضرية الجديدة :

بدأ العمل بهذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975 بهدف التحكم في التوسيع العمراني بالمستوطنات الحضرية من أجل توفير السكن لأعداد سكانية متزايدة.

وحسب التوجيهات التشريعية العمرانية الجزائرية يمكن للمناطق السكنية الحضرية الجديدة أن تنشأ بشكل إختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400 سكن فما فوق وتنشأ بشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 1000 سكن أو أكثر، وقد قدر عدد السكن المنجز بواسطة هذه الوسيلة المعمارية إلى غاية 1990 بحوالي مليون سكن جماعي على النمط العمودي (عمارات) ويتوزع عبر مختلف المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.

6/- التجزئة :

وسيلة عمرانية أخرى تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، والمدمج ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية تعرف **بالتجزئة** التي تقوم البلديات ووكالاتها العقارية بتهيئتها والإشراف على انجازها من أجل توفير السكن الفردي في إطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المفرزة والمهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكلاتها العقارية ببناء مسكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن وارتفاعه ومقاييس الهندسة المعمارية المتطلبة في السكن، وتحدد مدة الانجاز واستخدام المشروع بعد الانجاز.

7/- المدن الجديدة:

تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي وتل وكان الهدف منها تحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيف من أزمة السكن، القضاء على الأحياء القصديرية، زيادة على بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب من أجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر، وقد صادقت الحكومة

---

(1) لبعل أمال، المرجع السابق، ص: 24.

الجزائرية على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن المتروبولية مثل مدينة علي منجلي بقسنطينة ومدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة ومدينة مدغاسن بباتنة[1].

8/- رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني:

أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو هدم أو التسييج.

***رخصة البناء**: يمكن الحصول على رخصة البناء من طرف الأشخاص أو الهيئات في القطاعين العام والخاص لغرض تشييد البنايات الجديدة مهما كان نوعها أو استعمالها، كما تشترط لتمديد البناءات الموجودة ولتغيير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية ولإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج، بحيث تحضر رخصة البناء وتسلم في الأشكال بالشروط والآجال التي يحددها التنظيم .

***رخصة التجزئة**: تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، وتحضر رخصة التجزئة وتسلم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم.

***رخصة الهدم**: يخضع الهدم الكلي أو الجزئي للبناء لرخصة الهدم في المناطق المشار إليها سابقا وكلما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية وتحضر رخصة الهدم وتسلم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم [2].

---

(1) لبعل أمال، المرجع السابق، ص: 25.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، قانون 29/90، الصادر في 1990/12/01، المتعلق بالتهيئة العمرانية، المواد 52-67-60.

سادسا: الإطار الإستراتيجي للتخطيط البيئي في الجزائري:

سنحاول في هذا الجزء عرض الإطار الإستراتيجي للتخطيط البيئي في الجزائر من خلال عرض الإطار الإستراتيجي لسنة 2001 إلى غاية 2013 بالشكل التالي:

1/-تحسين صحة المواطن ونوعية معيشته:

ينجم تدهور الصحة ونوعية المعيشة أو الحياة عن إنتشار النفايات الصلبة الحضرية وطرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها وتلوث الهواء ناجم عن حركة مرور السيارات وحرق النفايات الصناعية والتلوثات الصناعية الأخرى.

ويعد الفقر أهم الظواهر التي تعرض الناس للمخاطر، فهو ظاهرة ناجمة عن الآثار المتراكمة عن نموذج التنمية السائدة خلال العشريات الأخيرة، ففي المدن والمناطق الحضرية نجد الفقراء هم أكثر الناس تعرضا لآثار تدهور البيئة، ومشاكل الصحة العمومية المرتبطة بها (المسكن الوضيع، أحياء سلبية التجهيز، محدودية الحصول على ماء الشرب والتطهير، التعرض الشديد للتلوثات المختلفة ماء و هواء)، أما في المناطق الريفية فإن الفقراء هم الذين يعانون أكثر من تدهور الموارد الطبيعية والتقلبات المناخية، (الإنجراف، التصحر، زوال الغابات، ندرة المياه وتلوثها، الجفاف) ومداخيلهم ومستوى معيشتهم يرتبطان إرتباطا مباشرا لحالة الموارد ونوعيتها (المراعي، الأراضي، المياه و موارد الطاقة)[1] .

أما النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل هي الآتية:

- تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير .
- تخفيض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي الزراعي المصدر.
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.
- إستبعاد البنزين المرصص وتحسين نوعية الديازيل.
- خفض إنتاج النفايات وإعتماد تسييرها المتكامل سواء قي المستوى المؤسساتي أو المالي.
- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.

---

(1) أزرارا بوعلام، إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصحية .
http//www.publication .ksu .edu .sa /confenences /solid% 20 waste %20 managment% 20 caifenences /article008

2/- الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته:

يتمثل الهدف المباشر من إستراتيجية الحفاظ على الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته في السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي، والغطاء النباتي، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية (العجز المؤسساتي، الأنظمة التشريعية) و بإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص مع التأكيد دور الضبط والدعم التقني في الدولة.

وعن النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل هي كالآتي:

* توضيح الوضع القانوني العقاري (حق التملك وحق الحصول على العقار واستعماله فيما يخص الأراضي الزراعية والسهبية).
* تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة وإعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة .
* التخلص من النموذج السابق الراعي إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي، وتحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي عالي القيمة المضافة وإعتماد سياسة سقي مستديمـــة، التجارة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات.
* رفع الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية.
* حماية منظومات البيئة الهشة مع العناية عناية خاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية.
* وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي.
* ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل، والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد.

3/-خفض الخسائر الإقتصادية وتحسين القدرة التنافسية:

من أجل وضع إستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمتعاملين الإجتماعيين والإقتصاديين، ورفع فعالية النفقات المالية من الميزانيات، يكون من الضروري إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالإقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من شأنها أن تخفض في معدلات الفقر، وزيادة أهداف النوعية التي تنشدها الإستراتيجية البيئية، وذلك بالتخلي عن كل بقايا الدعم المالي الذي يشجع على الإستخدام المفرط لموارد الطاقة والموارد المائية للسقي والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية وكذا الإصلاح التدريجي للهياكل المشجعة للنهوض بتحصيل

التكليف وتحسين نوعية الخدمات، وتوضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة بإستغلال الموارد وهذا بالتطبيق الصادق للتشريع المتعلق بتهيئة الإقليم وشغل الأراضي والوقاية من التلوث.

والنتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل هي كالتالي:

* ترشيد إستعمال الموارد المائية.
* ترشيد إستعمال موارد الطاقة.
* ترشيد إستعمال الموارد الأولية في الصناعية .
* تحويل أو إغلاق المؤسسات العمومية الشديدة التلوث.
* رفع قدرات رسكلة النفايات وإسترجاع الموارد الأولية.

4/- حماية البيئة الشاملة:

تتمثل إستراتيجية حماية البيئة الشاملة في مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة، والشروع في تنفيذ أعمال قوية لتوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية من جهة أخرى، وذلك بخفض منبعثات الغازات ذات الإحتباس الحراري وإستبعاد المواد المؤذية لطبقة الأوزون.

وكانت النتائج المنتظرة في الأمدين المتوسط والطويل كما يلي:

* رفع الغطاء الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي (غابات الإنتاج والحماية).
* مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة، ومناطق التنمية المستدامة (التهيئة المتكاملة الغابية والرعوية).
* حماية الواحات من الفضلات المنزلية والتملح.
* شراك السكان، والنهوض بتحسيس الجمهور في مجموعه.
* خفض منبعثات الغازات ذات الإحتباس الحراري.
* إستبعاد المواد المؤذية لطبقة الأوزون.
* التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.

ولتحقيق نتائج إيجابية على الأمدين المتوسط والطويل ستنفذ مقاربة برمجية عشرية تدريجية ومتعددة المكونات، وستقتضي تدخلات في الميادين الآتية التي تستخلص منها الأعمال ذات الأولوية في المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

أ/- تعزيز الجهاز التشريعي والتنظيمي:

أخذت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في تنفيذ برنامج واسع للجهاز التشريعي والتنظيمي تخص خمسة قوانين وهي:

* القانون المتعلق بحماية البيئة.
* القانون المتعلق بالتحكم بالطاقة.
* القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
* القانون المتعلق بالتهيئة والعمران.
* القانون التوجيهي للنهوض بالمدنية .
* قانون المياه.
* القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير.

ب/-تعزيز القدرات المؤسساتية:

* تعزيز قدرات وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
* تعزيز قدرات المدن والجماعات المحلية.
* إدخال اللامركزية تدريجيا على وظائف عمليات التسيير البيئي.
* تشجيع المؤسسات العمومية والخاصة.
* التعجيل بإنشاء وكالات الأحواض المائية وتجسيدها الفعلي.
* تعزيز قدرات المؤسسة الوطنية لمراقبة السيارات تقنيا.

ج/- تعزيز قدرات التلوثات ورصدها و متابعتها:

* إعداد برامج وطنية وجهوية لقياس مختلف الأوساط ورصدها وتحقيق إنسجام التدابير.
* تطوير وإعادة تنظيم المخابر الجهوية.
* تطوير شبكات الرصد لنوعية الهواء في المدن الكبرى الأربعة.
* إقامة شبكة لرصد الأوبئة .

د/- الاستثمار في الموارد البشرية:

* التكوين في ميادين البيئة.
* التكوين في ميادين التعمير وصيانة التراب والحفاظ عليه.
* تحسين الأداء المكيف لفائدة مفتشي البيئة وشرطة التعمير وحماية البيئة، وشرطة الماء وشرطة التراب.

* تحسس المواطن وإشراكه في التربية والتوعية البيئيتين وحثه على مراعاة القواعد البيئية والموافقة على الدفع من أجل الحصول على خدمات بيئية ذات نوعية عالية.

هـ/- إصلاح نظام الحوافز الإقتصادية:

من أجل حفظ التراث (الرأس مال) الطبيعي وتحسين إنتاجيته وإيجاد تسوية ملائمة لمسألة العقارية من خلال:

* إعداد وإثبات حقوق الملكية والإنتفاع .
* ضرورة إنتهاج سياسة الهيكلة العقارية نظرا لظهور أحجام من المستثمرات قابلة للبقاء والإستمرار.
* فتح الإمتياز على قطع أرضية تابعة لملك الدولة الخاص.
* إعداد قانون رعوي ملائم لإحتياجات المجموعات الريفية سبب تدهور المراعي السهبية جراء الإستعمال غير الإستشاري المعمول به .
* حماية الأراضي الزراعية من التعمير.
* تعزيز السياسات الزراعية والريفية ومكافحة الفقر .
* ضرورة إعادة تكييف السياسة الزراعية .
* محاربة الفقر وإنتهاج سياسة ريفية.
* إعتماد سياسات وبرامج لحماية التنوع البيولوجي والساحل.
* تنفيذ سياسة لحماية التنوع البيئي.
* إعداد إستراتيجية لتسيير الساحل.
* النهوض بآليات تساهمية ذات مصداقية.
* الاهتمام بالاستثمارات ذات الأولوية.
* إعادة بناء التراث الغابي وحمايته.
* تهيئة الأحواض السفحية بصورة متكاملة.
* تهيئة المناطق السهبية بشكل متكامل.
* حماية الفضاءات الواحية.

ولتقليص الخسائر الإقتصادية وتحسين التنافسية :

* النصوص التطبيقية لقانون متعلق بالتحكم في الطاقة.
* تنفيذ إجراءات الفحص والمراجعة والمراقبة الذاتية وإزالة التلوث الصناعي .

* تعميم إعتماد الأنظمة التسيير البيئي والتكنولوجيات النظيفة من خلال الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث وصندوق التحكم في الطاقة وأداة للترويج التكنولوجيات النظيفة.

ومن أجل حماية البيئة الشاملة:

* حفظ موارد التنوع البيولوجي في مواقعها.
* حفظ الإنبعاثات الغازية ذات المفعول الإحتباسي.
* إحترام الإلتزامات المتفق عليها في المستوى الدولي.

خلاصة الفصل:

إن نجاح أي إستراتجية عمل واستمراريتها يعتمد على الأبعاد التنموية الموظفة في ذلك، وهذا ما تم إيجاده وتحقيقه في التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى التخطيط العمراني المستدام، وهذا ما تحقق عن طريق تحديث المخططات العمرانية ومضامينها وتكييفها وفق مضمون التنمية، وكذلك من خلال رسم طريقة واضحة لتصميم استعمالات الأرض والاستفادة قدر المستطاع من العوامل الطبيعية والمناخية وحتى العوامل البشرية، للمشاركة في تحقيق الإطار الإستراتيجي للتخطيط البيئي الذي يعتمد على استخدام موارد طبيعية صديقة للبيئة، وبالتالي محاولة الوصول غلى العمل وفق سياسة عمرانية شاملة، تتداخل فيها كل الأطر المختصة والمؤهلة من أجل تحويل وتغيير المجتمع إيكولوجيا واجتماعيا وثقافيا.

إن مفاهيم وممارسة التخطيط الحضري والتنمية المستدامة والتسيير الحضري يجب أن يتم تفعيلها من اجل إيجاد حل للمشاكل البيئية والوظيفية للمجال الحضري، وذلك عن طريق خلق مختصين وفنيين في هذا المجال، ليصبحوا ضمن أدوات التخطيط الحضري، بالإضافة إلى دور الأدوات المعمارية المستخدمة ضمن التقنيات الحديثة التي تعمل على تأهيل الممارسة المهنية أثناء تصميم المشاريع والهياكل الحضرية والإشراف على تنفيذها وتسييرها، من اجل خلق توازن بين التخطيط الحضري والعمراني.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: تحديد مجالات الدراسة الميدانية.

1/ المجال المكاني.

2/ المجال البشري.

3/ المجال الزمني.

ثانيا: منهج الدراسة.

ثالثا: أدوات جمع البيانات.

رابعا: عينة الدراسة.

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

أولا: مجـــــالات الدراســـة:

1/ المجال المكاني:

*** لمحة تاريخية عن ميدان الدراسة:**

إن مجال الدراسة يضم بلدية بسكرة مقر الولاية والدائرة، والتي تعد أهم الأقطاب الحضرية للجنوب الشرقي الجزائري ككل، وقد تعاقبت الإستيطانات على مدينة بسكرة عبر العصور القديمة وهي ذات أربعة مراحل نذكرها كما يلي:

- من 7000 إلى 5000 سنة قبل الميلاد: " مرحلة BUBALE":

وهي مرحلة الصيادين و تعرف بواسطة الحفريات الموجودة على الصخر التي تمثل حيوانات مفترسة وبعد حقبة من الزمن تمت هاته الحفريات بمجموعة من الرسوم المتعددة المتواجدة في مناطق الجنوب و الجنوب الجزائري الكبير، كل مرحلة تشمل رسومات تحمل كل واحدة منها أسم لحيوان يشخصها.

في هاته المرحلة بالذات الأشكال ورموز الجسم وبالضبط رؤوس الأشخاص و ملامح الوجه والقلادات والزينة والشعائر كما هو الحال في بعض المناطق تدل على تعاقب الجنس البشري وحضاراته عبر الأزمان، وهذا ما تم الوقوف عليه في بعض الضواحي لمدينة بسكرة.

- بداية من 3000 سنة قبل الميلاد "مرحلة BOVIDIENNE":

وهي مرحلة تعايش الإنسان مع بعض الحيوانات مثل الأبقار، كما نسجل إنقراض الـــثور الوحشـــي، الرموز و الأشكال تغيرت بنمط آخر.

- حوالي 2000 سنة قبل الميلاد " مرحلة الحصان":

في هذه المرحلة نلاحظ تغيير كبير فيما يخص طريقة العيش عبر العصور حيث ظهرت العربات المجرورة بالأحصنة و تغير السلاح إلى الرمح و الخنجر كما هو الحال لدى بعض القبائل في مدينة بسكرة.

- بين القرن الأول والثالث قبل الميلاد: " مرحلة الجمل":

يظهر جليا في هذه الحقبة سيادة قبائل الطوارق على الصحراء الكبرى رغم شساعتها وهذا برهان حي على تاريخ السكان في تلك المناطق، ووجـــود كتابـــات أمازيغيـــة على الجـــدران، الكهـــوف

والملاجئ الطبيعية لدليل على وجود لهجات متعددة عبر الأزمان، و كلمة زاب في منطقة بسكرة تعني واحة و الزيبان هي مجموعة الواحات التي توجد في أقصى شمال الصحراء الكبرى عاصمتها بسكرة.

– الإجتياح الروماني متبوع بالوندالين" VANDALE":

تأخذ مدينة بسكرة أصالتها من القرطاجيين و سميت VESCERA" من قبل الرومان إغتنم الرومان فرصة تناحر القبائل البربرية في شمال إفريقيا المسماة آنذاك " نوميديا" و الإستقرار والسيطرة الكاملة على المنطقة حيث رص الإستعمار "VANDALE" من طرف القائد البيزنطي " جوستينيان الأول" مما جعل منطقة الزاب تصنف منطقة رومانية تاريخيا، والآثار الموجودة بمنطقة بسكرة تؤكد تحصن الرومان بالمنطقة والتمسك بها وتمتد أثارهم " أبن خلدون" من " بادس" إلى " الدوسن" غربا مرورا بـــ" تهودة" و" أمليلي" وغيرها.

–قدوم العرب بالإسلام:

في القرن السابع مر "عقبة بن نافع الفهري" مؤسس القيروان على مدينة بسكرة ووصل حتى طنجة وعند وصوله إلى المغرب وبعد 20 سنة من الجهاد الذي دحر فيه الرومان وإستولى على المنطقـــة، وتوفي عام 682 م ، بعد أن خانه وقتله أحد أشهر قادته وهو " كسيلة" في منطقة بسكرة، وبالضبط بمنطقة سيدي عقبة حيث يوجد ضريحه الآن.

– المرحلة الثانية:

تأتي عام 1050م، فيها طرد السكان الأصليين إلى الجبال حيث ظلوا لاجئين، منذ ذلك الزمن وإلى غاية التدخل التونسي لإنهاء هذه الحروب، إبتداء القرن الحادي عشر مرت منطقة الزيبان بأربعة قرون عرفت خلالها حروب وإضطرابات تحت حكم الحماديين ثم المرابطين ثم المرينيين وأخيرا الحفصيين الذين تدخلوا لإنهاء هاته الحروب وعرفت المنطقة تحت حكمهم إستقرار نسبيا.

– قدوم الأتراك:

في 1430 ولأول مرة جاء الأتراك للإستيلاء على منطقة بسكرة بمباركة السلطان الحفصي " عبد العزيز" الذي سيطر على المنطقة بأكملها سنة 1541، هاته المرحلة تتجسد كذلك في ثلاث قرون من الخراب والدمار وسلب الأموال وكل أنواع الظلـــم مـــن طـــرد السكـــان وتهديـــم المنـــــازل، بالإضافة إلى الوباء الخطير الذي إنتشر سنة 1680م، وأدى إلى وفاة ما يقارب

7000 ساكن، بعد هذا الخراب تفرعت مدينة بسكرة إلى سبعة قرى : باب الضـــرب، بـــاب الفتـــح، قداشة، مجنيش، سيدي بركات، المسيد، رأس القرية، وبهذه انتهت مدينة بسكرة القديمة.

- الإحتلال الفرنسي:

في شهر مارس سنة 1844 قدم أول مستكشف فرنسي لمنطقة بسكرة الدوق" دومال" فجأة وبالضبط في 1844/05/12م حيث قام المجندون بضيافة قائدهم الفرنسي وتدمير المعسكر بأكمله، وعند عودة القائد الفرنسي لإستعادة الحكم على المنطقة أتهم " بن قانة" بالتقصير حيث عزله من منصبه.

- الثورة التحريرية: " 1954-1962":

تميزت بنشاط تحرري كبير بحكم محاذاة منطقة الأوراس وقدمت عريضة من الشهداء فبسكرة كبلدية بموجب قرار ماي 1878 الخاضع لقرار مجلـــس الشيوخ المـــؤرخ فـــي 09-04-1809 بعدها كان التقسيم الإداري كما يلي:

كانت بسكرة دائرة تابعة لولاية الاوراس حتى عام 1974م، ولترتقي بعدها إلى ولاية وفقا للقانون رقم 04-84 المؤرخ في 1984/12/04 حسب التقسيم الإداري آنذاك[1].

-مراحل التطور العمراني:

إن النمو والتطور عبارة عن نظام تصاعدي يسمح بالتنقل من حالة إلى حالة أخرى، وفي دراستنا هذه تعني التوسع والنمو في مجال فضائي يعكس المدينة، وهدفنا الأول من هذا التحليل هو تهيئة المدينة لإستقبال هذا النمو وفي سبيل ذلك يجب إدراك معرفة طريقة النمو و أسلوبها عبر الزمن.

1/- العصر الروماني:

كانت مدينة بسكرة في هذا العهد مجرد مقر للتبادل التجاري، لكن الغزو الروماني جعل منها بوابة الجنوب الشرقي، وكذلك ممر إجباري للدخول إلى المناطق الصحراوية، حيث أن الموقع الإستراتيجي لمدينة بسكرة جعل منها نقطة تحكم ومراقبة لكل مجاري المـــياه كـــــوادي بسكـــــرة، وإستغلال غابات النخيل، كما كان هناك ظهور للمبادلات الرومانية التي تتجه إلى بسكرة وهي الطرق الوطنية الحالية، شيدت في هذه المرحلة عدة مباني وخزانات المياه و لكن أصبحت آثار متوارية تحت الأرض.

---

(1) بلرزق فاطمة الزهراء، مقليد محمد، مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير، باتنة، 2008، ص : 10.

2/- العصر الإسلامي: " 700م- 1400 م":

في هذا العصر كانت بسكرة مركز إشعاعي في المجال التجاري والثقافي فهي المدينة التي شيدت من طرف المسلمين في القرون الوسطى، ثم إختفت المدينة، وبقي منها فقط المدينة الوحيدة هي مدينة " سيدي عقبة".

3/- العصر العثماني: والتي تم تقسيمها إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: 1541- 1630:

تشكل أول نواة حضرية قرب بساتين النخيل، وهي أول مدينة في الداخل جنوب البساتين حيث إختار الأتراك استقرارهم في نقطة هي الأعلى من أجل المراقبة، تم من خلالها إقامة حصن لمراقبة البساتين مع إقامة ثلاثة أبواب شكلية:" باب الضرب، باب الفتح، باب المقبرة"، إضافة إلى إقامة خندق يحيط بالمنطقة، مملئ بالماء التي يستمده من الوادي، ومن هنا ظهرا أول مركز (وسط) مدينة.

المرحلة الثانية: " 1680-1844":

في سنة 1800 دمرت أول نواة حضرية للمدينة بعد تعرضها لوباء الطاعون والزلزال، وبعدها غادر السكان الحصن، وتمركزوا في جماعات داخل بساتين النخيل، لتكون خلالها سبعة قرى: رأس القرية، مجنيش، قداشة، المسيد، باب الضرب، باب الفتح، سيدي بركات، حيث انتشرت بطريقة خطية على طول الطرق حيث إنقسمت إلى شطرين قنوات السقي

(الساقية)، وتجمعات السكان التي أعطت شكل نجمة لهذه المدينة الجديدة، وهنا أصبحت المنطقة والحصن التركي القديم قطب للنمو المستقبلي، وبالتالي ظهور اللامركزية.

4/- العهد الإستعماري: و التي تم تقسيمها إلى أربعة مراحل وهي:

1/ المرحلة الأولى:"1844-1865"

وهي المرحلة التي بدأ فيها تشكيل أول نواة إستعمارية للمدينة، إذ أقيمت أول مستعمرة بالشمال، قرب الحصن التركي خارج غابات النخيل من أجل التحكم في كل القرى.

وعرفت خلالها المدينة تطورات وظيفية أعطت نهضة عمرانية والتمركز الإستعماري وضع بشكل شطرنجي لظروف أمنية، كما تميزت هذه الفترة بـ:

- أول ما بني بالمدينة الجديدة هو "برج سان جرمان 1850" حيث استعمل كمعسكر للجيوش(ثكنة) كما أقيمت أبواب الحراسة الأربعة في الأماكن التالية:

* مدرسة إبن مالك لحسن (الطبانة سابقا).

* جبل الضلعة

* خزان الماء قرب مقبرة النصارى.

* خزان الماء بحي العالية.

وتوالت البناءات، ففي سنة 1856 تم إنجاز أول مدرسة بالمدينة بالمقر الحالي لمدرسة "عبد الله دبابش" (قرب مقبرة لعزيلات).

- توسع المخطط الشطرنجي نحو الشمال جنوب حصن سان جرمان، تنفصل هذه القرية عن الحصن بحديقة (حديقة 05 جويلية الحالية).

- هيكلة شارع "BERTHE " حالية الجمهورية، فاصل الحديقة عن المخطط الشطرنجي حيث لعب هذا المحور دور سياحي وتجاري.

- آخر توسعة: إقامة محطة، وخط السكة الحديدية، غرب القرية الإستعمارية وإقامة بعض المرافق: مثل فندق المدينة وفندق الصحراء ومدرسة الإخوة.

- الحصن التركي الثاني شمال بساتين النخيل شكل ثاني قطب للنمو وظهر مركز المدينة الحالي.

2/ المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بتوسعات المخطط الشطرنجي:

- ظهور حي المحطة نحو الشمال، ملأ الفراغ الذي يوجد بين المحطة و المخطط الشطرنجي بنفس التقسيم المنتظم.

- إعادة هيكلة و توسع الجهة الأخرى من المخطط الشطرنجي أين استكملت قرية رأس الماء.

- تمديد سكة الحديد.

- ظهور أحياء الجوالة و سطر الملوك.

خلال هذه المرحلة كان هناك إرتباط بالحصن من جانبي نهاية المخطط الشطرنجي و نمو داخلي (كثافة) النسيج العمراني خاصة سطر الملوك.

كما كان هناك إنفصال المخطط الشطرنجي عن التوسع الشمالي (حي المحطة) عن طريق محور أول نوفمبر حاليا، وإنفصال المخطط الشطرنجي عن (حي سطر الملوك) عن طريق محور صالح باي، وفي 1858 بني مسكن المعمر "Duffour".

3/ المرحلة الثالثة:

إبتداء من سنة 1870، بدأت مدينة بسكرة تعرف نوعا من التوسع الذي اشتدت حركته و الذي توسع بواسطة بناء تجهيزات للمدينة، خلال السنوات 1870-1880" بني حي لافيجري "Lavigirie" بالمكان الحالي، وفي نفس العشرية عرفت بناء مدرسة "CEG" المعروفة حاليا بإكمالية " يوسف العمودي"، وفي سنة 1882 تم إنجاز محطة القطار، في حين بني مقر البلدية عـــام 1891، بعد أن أصبحت بسكرة مقر بلدية ذات الصلاحيات الكاملة و ذلك بمرسوم وزاري "Senatus Cansult".

وفي نفس السنة عرفت بناء درا كازناف "casnave" رئيس بلدية بسكرة آنذاك والمعروفة حاليا بالأمانة الولائية للمجاهدين 1893، وبنى مقر الدرك الوطني ومازال يستغل من طرف نفس الهيئـــة، وفي سنة1910 أنجزت حديقة لندو، أما فيما يخص التوسع السكني فقد تمثلت في سكنات قرب محطة القطار، كما كان هناك توسعين مهمان على طول محوري : حكيم سعدان، سطـــر المـــلوك، ثم ظهور حي العالية، وبهذا بدأت مدينة بسكرة تعرف نموا خطي على طول المحورين السابقين وتوسع المخطط الشطرنجي على نهج الأمير عبد القادر والجمهورية وإتصال المدنية الإستعمارية بالعالية أي الضفة الشرقية للوادي بواسطة جسر.

4/ المرحلة الرابعة :

إنطلاقا من سنة 1924 برمجت مشاريع عديدة ومهمة في المدينة لتنمو هذه الأخيرة إلى مركز إداري وتجاري بداية لتعمير تدريجي للمنطقة، ذلك ما إستدعى من السلطات آنذاك وضع تصميم مخطط تعمير ليقوم بها المعماري "ADOLPH DERVAUX" معتمدا على القانون الصادر في 1919/09/14 والقانون الموالي له في 1924/07/24 المتضمن لقوانين التعمير فهو مخطط يمثل نسيجا عمرانيا متجانسا فقد أخذ بنظرية الدوائر المركزية :

- الدائرة الأولى: تشكل السوق – النواة المركزية.
- الدائرة الثانية: هي المنطقة المباشرة لهذا التاريخ.
- الدائرة الثالثة: تضم حي الزمالة وسطر الملوك.
- الدائرتين الرابعة والخامسة: فهي تخص المنطقة الشمالية من المدينة آنذاك ما يعرف بحي " LA GARE" والجهة الكائنة غرب شارع "BVD CARNOT" الأمير عبد القادر حاليا والمعروف بحي الروداري "ROUDARI" جنوبا أرض السيدة " لوران "LOT Mme Laurent" ما يعرف الآن بحي شاطوني، كما خصص للتعمير أراضي الضفة الغربية للوادي (حي الوادي) ، كما نجد بعض

التجهيزات للمعماري pouillon مثل فندق الزيبان، مركب حمام الصالحين، ليمتد حي سطر الملوك، ويلتحم مع حي الضلعة مستغل بذلك أحياء منها: البخاري، السايحي، وجنوبا إمتدت مشارف المجمع السكني سيدي بركات، وإمتدت إلى الجنوب الشرقي لينشئ ما يسمى بحي "حوزة الباي " كذلك خلق أحياء العالية، فلياش شمال الوادي وجنوبه .

5/ مرحلة ما بعد الإستعمار :

أ/ المرحلة الأولى (1962-1977):

تميزت هذه المرحلة بغياب كلي للخطط الموجهة للنمو الحضري، وكان توسع المدينة على طول السكة الحديدية وعرفت المدينة منذ التقسيم الإداري تمدنا سريعا، تمثل في كثافة النسيج في العالية (بناء فوضوي)، التمركز في شارع الحكيم سعدان(الضفة الغربية للوادي) وتوسع باب الضرب، توسع خطوط السكة الحديدية نحو الغرب إذ عرفت كثافة كل الأنسجة.

في هذه المرحلة أرتسمت الهيكلة العمرانية للمدينة على شكل مروحة مع عقدة في المخطط الشطرنجي، إذا تم الفصل بين الشمال و جنوب المدينة (بين المخطط الشطرنجي و بسكرة القديمة) بواسطة المحاور المهيكلة التالية: نهج الزعاطشة، شارع الحكيم سعدان، شارع صالح باي، و بين شرق و غرب المدينة بواسطة نهج الأمير عبد القادر و الجسور الثلاثة وتم إنشاء مشاريع أخرى حيوية وهي: الجامعة، مستشفى بشير بن ناصر، محطة الحافلات والملعب البلدي.

ب/ المرحلة الثانية 1977: إلى غاية يومنا الحالي:

توسعت مدينة بسكرة في المراحل السابقة بطريقة جعلتها تصل إلى استهلاك المجالات الشاغرة داخل النسيج الحضري وظهور:

- المنطقة الشرقية "zhun est" منطقة المنتزهات.
- المنطقة الغربية "zhun ouest " المنطقة الصناعية.
- ظهور الأحياء الفوضوية " حي سيدي غزال".

ومن خلال ما ذكر نلاحظ أن هناك مرحلتين هامتين لنمو مدينة بسكرة:

- الأولى حتى 1975: تميزت بوجود قطبين عمرانيين وعرفت توسعا باتجاه واحد شمال جنوب مع وجود عوائق طبيعية تتمثل في الوادي وأخرى إصطناعية تتمثل في خط سكة الحديد.

– ما بعد 1975: لوحظ فيها توسع مهم جدا، أقل كثافة باتجاه واحد شرق غرب مع تجاوز العوائق الموجودة لكثافة الأحياء السابقة وتوسع مركز المدينة نحو الجنوب والشمال.

(الملحق رقم 03 والمحلق رقم 05).

2/ لمحة تاريخية عن المبنى في مدينة بسكرة:

لقد عرف المبنى في مدينة بسكرة عدة أشكال وأوجه تبعا للمرحلة التي عاشها ومميزات كل مرحلة، وفي كل مرة كان يخضع للتطورات والتغيرات التي تفرضها الظروف والعوامل التي عاشتها مدينة بسكرة بكل أنواعها.

تحليل الإطار العام للمبنى:

أن خطة المدينة تعتبر وثيقة أساسية لنموها و تطورها عبر الزمان و التي يمكن ربطها بمحاور النمو الحضري و ضوابطه الجغرافية والاقتصادية و السياسية حيث تظهر بالنسبة لمدينة بسكرة في شكلين:–

– الشكل الأول : " النمو الحلقي"

و الذي يميز المراحل الأولى من التطور بدأ من النواة المركزية(وسط المدينة) ثم انتشر في كل الجهات بشكل حلقات نحو النواة، وذلك لسهولة التعمير وتوفر الأراضي ذات الملكية الخاصة وانخفاض أسعارها على الضواحي مقارنة بالمركز في ظل معدلات النمو الديمغرافي المتزايد والسريع.

– الشكل الثاني: " النمو الخطي"

والذي كان نتيجة الاستهلاك السريع للأراضي السهلة التعمير و اصطدام تطورها المجالي بعوامل منها ما هو طبيعي (تضاريس) و اصطناعي (المنطقة الصناعية و العسكرية) موجها بذلك نموها على طول محاور الطرق ذات الحركة الكثيفة.

1/ نمط و مورفولوجية المباني:

*** نمط بناء المساكن:**

إن تطور و توسيع مدينة بسكرة طول فترات زمنية مختلفة، أعطى أشكال وأحجام للمساكن متجانسة في مناطق و غير متجانسة بالنسبة للمدينة كلها من خلال فترات التوسع ومن مجموعة عناصر أخرى بما فيها خصائص النسيج العمراني و الطراز المعماري، ومن حيث الصور التي تشكلها عناصر المدينة يمكننا تقسيم نوعية البناء إلى ثلاث أقسام:

أ/ التجمع الحضري الرئيسي لمدينة بسكرة:

*** المراكز القديمة:**

- نمط النواة القديمة:

يظهر على مدينة بسكرة كمعظم المدن الجزائرية الطابع المعماري التقليدي و هذا من الناحية العمرانية و المعمارية:

-من الناحية العمرانية: وهو نسيج غير منظم ذو تركيبة عمرانية تعتمد على تصميم غير متجانس للنسيج، مقسم إلى أشكال هندسية بسيطة ذات أبعاد مختلفة وجد منذ الفتح الإسلامي ويتواجد حاليا بالجهة الجنوبية لمدينة بسكرة.

- من الناحية المعمارية: تتميز السكنات بنمط صحراوي تقليدي لا يتعدى إرتفاعها طابق واحد، اغلبها في حالة متوسطة إلى رديئة وقد تكون أحيانا حسنة بعد عملية الترميم.

النمط الفردي الإستعماري:

- من الناحية العمرانية: هو النسيج الأكثر تنظيم ذو تركيبة عمرانية معتمدة على تصميم متجانس للنسيج إلى أجزاء ذات أشكال هندسية بسيطة مستطيلة أو مربعة، تحتوي على وحدات الموقع شمال مدينة بسكرة منذ عام 1849، من الناحية التنظيمية توضعت بشكل شطرنجي منتظم.

- من الناحية المعمارية: تميزت السكنات ذات ساحة أو فناء بطراز معماري يعكس حضارة المستعمر الذي لا يتعدى إرتفاعها (ط+1) مشكلة تطور عمراني مجرد من الزخرفة عكس المرافق التي يغلب عليها الطابع الكلاسيكي الغني بالزخارف ذات إتجاه معماري أكاديمي" CALASSICISME" ذات بعد تاريخي. (الملحق رقم 03).

نمط البناء الذاتي:

يشكل هذا النوع من المساكن الجزء الكبير للنسيج الحضري لمدينة بسكرة مشكلا النسيج المحيطي لها (مركز المدينة)، وهذا يعود إلى فترات التوسع التي مرت بها المدينة.

تتميز التجزيئات بنسيج متواصل مقسم إلى تخصيصات ذات وجهة واحدة في معظم الأحيان و بإرتفاع نادر ما يقل عن (ط+1) لمجالات مدمجة مع السكن، تمتاز هذه البيانات بالتجانس من ناحية النسبة ما بين الإرتفاع و الفتحات.

- **نمط البناء الجماعي:**

هذا النوع من السكن جاء لسد إحتياج كبير في هذا المجال وهو يخدم الجانب الكمي أكثر من الجانب الكيفي، حيث نجده على شكل مجمعات سكنية (عمارات مهيكلة بمجال عمومي)، تتطلب تهيئة لمجالها الخارجي (مساحات خضراء، مساحات لعب، ومواقف للسيارات)، موقع بالجهة الشرقية و الغربية للمدينة، ظهر منذ عام 1975.

- **الهيكلة الحضرية العامة:**

- مركز حضري رئيسي: ممثل في مركز المدينة، يضم الأنشطة و الوظائف ذات المستوى العالي مشكل بذلك القطب المهيمن في المدينة.

- مركز حضري ثانوي: تشكله مجموعة التجهيزات الكبرى المتموقعة على محور طريق سيدي عقبة (المستشفى، جامعة محمد خيضر، المركب الرياضي OPOW...الخ).

- قطب للخدمات: مكونا من التجهيزات و المرافق المتموقعة على الطريق الوطني رقم 03 المؤدي إلى باتنة (منطقة التجهيزات)، حيث يعد هذا المركز امتداد للمركز الحضري الرئيسي.

- قطب تجاري: ممثل في حي زقاق بن رمضان، وحي البخاري، يتميز بتركز النشاط التجاري بمجال نفوذ يغطي كامل أحياء المدينة مما أهله إلى إحتلال مكانة وظيفية ضمن البنية الحضرية للتجمع.

- قطب صناعي: تشكله المنطقة الصناعية التي تلعب دور مهم في حياة المدينة الديناميكية المجالية لها.

- مناطق السكن الكبرى: تتمثل في الأحياء الكبرى للمدينة مميزة بسيطرة السكن الفردي اللاشرعي (سيدي غزال، العالية...) بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديدتين (ZHUN EST- ZHUN OUEST).

المحاور الكبرى للتعمير " Les couloires d'urbanisation ":

متمثلة في التوسعات الجديدة للمدينة على طول المحاور الطرقية التالية:

- الطريق الوطني رقم (03) بإتجاه باتنة.
- الطريق الوطني رقم (46) بإتجاه بوسعادة.
- الطريق الوطني بإتجاه أريس.
- الطريق الوطني باتجاه سيدي عقبة.

في شكل توسعات سكنية فوضوية و عفوية.

المحاور المهيكلة للتجمع:

يتكون هيكل النسيج الحضري للمدينة بواسطة:

- **نهج الأمير عبد القادر:** يعتبر الشارع المهيكل الرئيسي للمدينة بأكملها، إذ يربط بين شرق و غرب المدينة و ذو كثافة سير عالية و متوسط عرضه 12.00 م، مع نهايته بمجال الدراسة على الجهة الغربية، يوجد جسر مار فوق السكك الحديدية الذي ينشط بدوره حركة لنقل السيارات، ويمكن تدعيمه بشارع صولي الشريف المتواجد بجانب محطة السكة الحديدية و الرابط بين هذا الجسر الشارع الرئيسي، الذي طوله الإجمالي يقدر بـ 1141.10 م

- **نهج أول نوفمبر:** أهم الشوارع و أوسعها في المدينة يربط بين شارع الجمهورية و نهج الأمير عبد القادر، الذي يبلغ متوسط عرضه 15.00م، هذا الشارع المميز ذو أرصفة عريضة الذي يحتوي، على مساحات خضراء و ممرات مغطاة متكونة من أقواس مميزة، فطوله الإجمالي يقدر بـ 252.20م، و شارع الإخوة مناني الذي يتميز بوجود مساحات خضراء تتوسط الطريق، يبلغ عرضها الإجمالي 25.00م، أما طوله يقدر بـ 571.90 م.

- **شارع الجمهورية:** الذي يعتبر من الطرق الهامة بالمدينة و يربط بين نهج أول نوفمبر و شارع الدكتور سعدان، ويقدر عرضه بين 6.00 إلى 8.60م، و يحاذيه شمال حديقة 05 جويلية و غربا منطقة مزدوجة مشتركة (سكنات+ تجهيزات خدماتية)، نظرا لمواقعه و حاله الجيدة، و رغم ضيقه فهو يكون حلقة وصل تدفقات السير الميكانيكية الآلية من شرق المجال بإتجاه غربه أين يوجد الجسر الأنف ذكره فطوله الإجمالي يقدر بـ 679.71 م نظرا للأهمية البالغة لهذا الشارع الذي يتميز بكثافته و خدماته.

2/ لمحة جغرافية عن ميدان الدراسة:

إن مجال دراسة يشمل كل من بلدية بسكرة مقر الولاية والدائرة، و التي تعد أهم الأقطاب الحضرية للجنوب الشرقي الجزائري ككل، حيث أن نطاق هذا التجمع و أهميته على مستوى إقليم الولاية (ولاية بسكرة) تطرح وجوب صفة هذه الأهمية والكشف عن الإمكانية المتاحة التي يتوفر عليها محيط الدراسة سواء من الناحية الطبيعية، البشرية، والإقتصادية مع مراعاة الإشكالية الواجب حلها و الإلمام بجوانبها الأساسية في ظل هذه الدراسة.

- الموقع الجغرافي لمجال الدراسة:

يقع مجال الدراسة وسط ولاية بسكرة متربعا على مساحة 446 كلم^2 أي بنسبة 2.07% من المساحة الإجمالية للولاية حدوده الإدارية كالتالي:

- من الشمال: كل من بلدية برانيس و لوطاية.
- من الشرق: بلدية مشونش.
- من الجنوب: مجموع بلديات سيدي عقبة، أوماش، أمليلي.
- من الغرب: كل من بلدية طولقة و بوشقرون.

- الوسط الطبيعي لمجال الدراسة:

1/ التضاريس:

يقع مجال الدراسة ضمن نطاقين الصحراوي و الأطلسي تمثله مجموعة تضاريس مهمة تتمثل في:

- **المنطقة الجبلية:** تمثل نسبة قليلة من مساحة الولاية، تتركز أساسا في الشمال، فبالجهة الغربية نجد ن كل من جبل (بوغزال، الملاقة، ثنية، و قيبن) في حين الجهة الشرقية نجد كل من جبل (الطيوس، كمارو، كاف القونة)، إن غالبية هذه الجبال فقيرة من الغطاء النباتي.

- **منطقة السهول:** تمتد على محور شرق غرب و تتميز منطقة السهول بتربة عميقة وخصبة.

- **منطقة المنخفضات:** تقع في الناحية الجنوبية الشرقية، وهي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار و التي تحجز طبقات رقيقة من المياه متمثلة بذلك الشطوط و التي يبلغ متوسط إنخفاضها (33م) تحت مستوى سطح البحر و تعتبر المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

- **الشبكة الهيدروغرافية:** نظرا لموقعها الجغرافي ووجود سفوح الزاب و الأوراس تتميز بسكرة بغطاء هيدروغرافي كثيف، مؤقت و قصير من أهمه: وادي بسكرة، وادي سيدي زرزور، وادي الجدي، وادي الزمر.

2/ المميزات المناخية:

يعتبر المناخ عنصر مهم في الدراسات العمرانية لما له من تأثير في إختيار نمط البناء وهندسته والمواد المستعملة في إنجازه، فالمنطقة المعنية بالدراسة يميزها مناخ شبه جاف إلى جاف، ذو صيف حار وجاف، و شتاء بارد وجاف أيضا.

و لتوضيح معطيات عناصره، إرتئينا الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المستخدمة من " سالتزر" لأنها تمتد لفترة تدوم 25 سنة وكذا العمل بمعطيات محطة بسكرة، لأنها الملمة لمجال الدراسة الذي يعتبر متجانسا من حيث الخصائص والمميزات المناخية .

أ/ التساقـــط:

الجدول التالي رقم "01" يوضح قيمة التساقط بمجال مدينة بسكرة [1].

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
المعدل الشهري (ملم)	0.6	2.8	10.9	22.1	1.5	0.4	0.0	0.1	36.1	3.0	0.1	21.2	98.8

إذا أخذ بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة، فإن بسكرة تقع في منطقة 0–200 ملم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة، غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشرا قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية وكيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا قد تكون 60 إلى 70 % من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجراف للتربة وأضرار للزراعة وللمقارنة سوف نأخذ معطيات التساقط خلال السنة الأخيرة.

ب/ الحرارة:

الجدول رقم "02" معدلات درجة الحرارة بمجال الدراسة:–

يتراوح المعدل الشهري المتوسط في المنطقة بين 12.2 ^{0} خلال شهر جانفي و 33.7 ^{0} خلال شهر جويلية أما المعدل السنوي فيقدر بـــ 22.8 ^{0}.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة، الحوصلة السنوية، 2014.

ج/ الرطوبة:

الجدول رقم "03" معدل الرطوبة بمجال الدراسة:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الرطوبة (%)	58	50	43	50	33	24	27	29	42	43	45	49	41.1

نلاحظ أن شهر واحد (01) من مجموع أشهر السنة تفوق فيه نسبة الرطوبة 50% (معدل الرطوبة اليومي) لتسجل في شهر جانفي أعلى نسبة رطوبة (58%) [1].

د/ الرياح:

الجدول رقم "04" معدل قوة الرياح بمجال الدراسة:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الرياح القصوى (م/ثا)	20.4	13.2	16.4	16.6	22.2	21	16.9	15.9	17.6	15	14.5	16.7	17.2
قوة الرياح الدنيا	3.7	4.5	4.7	4.6	4.6	4.6	3.5	4.0	4.0	3.6	3.1	3.0	3.9
عدد الأيام	1	2	4	5	4	5	2	2	2	2	1	1	31

الرياح التي تهب على منطقة مجال الدراسة متعددة خلال السنة، فنجد الرياح قوية باردة شتاءا قادمة من الشمال الغربي التي تأتي من السهول العليا، والرياح الرملية في فصل الربيع الآتية من الجنوب الغربي عموما، أما في فصل الصيف فالرياح " السيروكو" الرياح الحارة القادمة من الجنوب الشرقي تهب بمعدل 31 يوم في العام، أين يعتبر شهر جويلية الشهر الذي تهب فيه أكثر.

أن العرض المختصر لأهم مكونات الوسط الطبيعي الذي يميز مجال الدراسة يعطي صورة عنه من الناحية الطبيعية والذي يتميز بتنوع في التضاريس، إلا أن طابع الانبساط هو الذي يغلب على المنطقة، هذا ما يعكس النشاط البشري على المجال، سواء كان هذا النشاط صناعي أو فلاحي، وطرق الإستغلال التي تختلف حسب خصائص كل بلدية و الدور الذي تلعبه من الناحية الإقتصادية و حركية السكان و تنقلاتهم بالإضافة إلى دورها في كيفية توزيع السكان على مستوى المجال(الملحق رقم 04).

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
المتوسط	11.2	13.3	15.4	19.1	24.6	30.3	36	32.3	27.7	20.7	15	12.4	23.2
القصوى	19.9	23.9	27.4	32.9	39.9	42.1	45.4	44.0	39.4	32.8	25.5	22.3	32.7
الدنيا	3.0	3.1	4.0	7.3	11.8	18.3	26.6	21.1	16.3	9.6	5.6	3.5	12.7

(1) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة، الحوصلة السنوية، 2012.

2/ لمحة ديمغرافية عن ميدان الدراسة:

إن التطور السكاني لمجال الدراسة عرف زيادة سكانية معتبرة خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى 1987، وهذا ما يؤكده ظهور كل من بلدتي الحاجب وشتمة بعدما كانتا عبارة عن تجمعين تابعين لكل من بلدية طولقة وسيدي عقبة على الترتيب، وهذا بعد التقسيم الإداري لعام 1987، كما نلاحظ بروز قطبية المركز الحضري لبلدية بسكرة، بزيادة سكانية قدرت بـــ 4241 نسمة في السنة، وهذا ما أثر بشكل مباشر على إستهلاك المجال.

أ/ معدل النمو:

خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1998 تعتبر فترة التوازن الجهوي والاستقرار، وهذا ما تعكسه الزيادة الطبيعية للبلديات الثلاث، وخلال الفترة 1998- 2008 شهدت المنطقة عموما ارتفاعا لقيمة الزيادة الطبيعية لكل من بلدية بسكرة، شتمة، الحاجب وهذا راجع لتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في حين تتقلص قيمة الزيادة الطبيعية ببلدية الحاجب وهذا راجع إلى تأثير المركز الحضري لبلدية بسكرة وزيادة مجال نفوذه بالمجال ككل، وهذا ما يؤكد احتلاله لنسبة 90.20 % من مجموع سكان ميدان الدراسة.

إن التطرق لمؤشر معدل النمو يطرح مستويين للتحليل الأول على مستوى التجمع ككل والثاني داخل التجمع.

جدول رقم 05: معدل النمو للسنوات (1987-1998)- (1998-2008)

البلديات	معدلات النمو		
	1977-1987	1987-1998	1998-2008
بسكرة	3.66	2.7	1.50
شتمة	5.80	3.98	4.51
الحاجب	-	2.61	2.12
التجمع	4.46	2.99	2.64
الولاية	3.20	2.91	2.05

- المستوى الأول: على مستوى التجمع ككل:

لعل أهمية التجمع إكتسبها أساسا من أهمية بلدية بسكرة كمقر دائرة، فخلال المرحلة الممتدة بين 1977-1987 وصل معدل نمو مجال الدراسة إلى 4.46 %، وهو معدل يفوق معدل الولاية الذي يقدر بـ 3.20 % هذا إن دل على شيء فهو يدل على الأهمية الوظيفية التي حظيت بها المنطقة من خلال مختلف المخططات التنموية الموجهة كما في إطار سياسة الإقتصاد الموجه (الإقطاعي)، أما خلال الفترة الممتدة ما بين 87-98 فقد إنخفض معدل النمو إلى 2.99 % ليستمر في الإنخفاض إلى 2.64% في الفترة ما بين 98-2008 وهو أكثر بكثير من المعدل الولائي والمقدر خلال هذه الفترة بـ 2.05 % وهذا يبين زيادة النمو السكاني بالتجمع، و هذا راجع إلى توفر الظروف المعيشية الملائمة خاصة ببلدية بسكرة.

- المستوى الثاني:

إن التطور السكاني داخل مجال الدراسة يميزه التباين في معدلات النمو بين بلديات التجمع والتي تميزها ظاهرتين:-

*** ظاهرة الإنخفاض:**

نلاحظ من خلال المعطيات التي لدينا إرتفاع ملحوظ لمعدل النمو لبلدية شتمة والحاجب خلال الفترة 1977-1987 التي إستطاعت جذب عدد من السكان وبالتالي تخفيف الضغط على بلدية بسكرة، أو ربما نتيجة للتحولات السياسية وما تبعها من تغيرات إجتماعية، نتيجة تخلي الدولة عن تدعيم العديد من القطاعات الهامة كالسكن أو الصناعة والتشغيل لتنخفض معدلات النمو بعدد 1987 نتيجة الركود الذي عرفته البلاد، عكس بلدية شتمة بحيث يصل معدل النمو إلى 4.51 % وهذا خلال الفترة 1998-2008 إذ عملت على جذب عدد من السكان كونها المدينة الجديدة [1].

*** ظاهرة التوزيع غير العادل للسكان:**

بحيث أن التوزيع غير العادل يظهر بشكل واضح فأغلب سكان مجال الدراسة يتمركزون بالدرجة الأولى ببسكرة، تليها شتمة ثم تأتي بلدية الحاجب بمعنى أن هناك خلل في المعادلة التوزيعية للسكان داخل التجمع ككل، وربما يرجع لتهميش بعض البلديات وتركيز الاهتمام على بلديات أخرى.

---

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمجموع بلديات بسكرة- شتمة- الحاجب، المرحلة الأولى، ص : 21.

العوامل المتحكمة في النمو السكاني:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم السكان سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان والتي تؤثر من حيث التغير في نموهم منها ما هو طبيعي كالمواليد والوفيات ومنها ما هو اجتماعي مثل: الهجرة، قلة المرافق...الخ.

المواليـــــد:

تمثل أحد العوامل الأساسية في عملية التغير السكاني، ويطلق عليها بالحركة الموجبة للسكان ولدراسة هذا العنصر، إرتأينا أخذ سنة 2008 كعينة حول منظور المواليد لمجال الدراسة.

الجدول رقم : 06 : قيمة المواليد.

البلـــدية	عـــــدد المواليـــــــد			عدد السكان	معدل المواليد
	ذكـــور	إنـــاث	المجموع	2008	%
بسكـــــرة	26747	26756	53503	200654	27.19
الولايـــــة	77614	76808	154422	722274	21.38

نميز أن التجمع يسجل نسبة مواليد مرتفعة داخل الولاية والتي تقدر بـــ21.38 % و يبقى هذا له أهمية ديموغرافية داخل الولاية خاصة مع تحسن الظروف الصحية والإجتماعية كما نميز أن معدل مواليد بلدية بسكرة مرتفع جدا مقارنة بالبلديات الأخرى وقد لا يعبر عن وتيرة الزيادة الطبيعية الحقيقية.

الوفيـــــات: وهي تمثل الحركة السالبة للسكان، حيث تعتبر كعامل لتناقص عدد السكان[1].

الجدول رقم : 07: قيمة الوفيات

البلـــدية	عـــــدد المواليـــــــد			عدد السكان	معدل الوفيات
	ذكـــور	إنـــاث	المجموع	2008	%
بسكـــــرة	2636	2637	5273	200654	5.33
الولايـــــة	13141	13005	26146	722274	3.62

نميز من خلال الجدول إنخفاض ملحوظ لنسبة الوفيات، وهذا ربما راجع لتحسن الظروف الصحية والمعيشية للسكان.

---

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية: إحصائيات سنة 2012.

- درجة التحضـــر:

يعتبر مؤشر درجة التحضر من المعايير التي تستعمل في معرفة ميل السكان وكثافاتهم وطريقة توزيعهم.

الجدول رقم : 08: قيمة درجة التحضر:-

البلديات	بسكرة	شتمة	الحاجب	المجموع
درجة التحضر	99.51	64.98	41.75	94.71

حسب الجدول يمكننا ملاحظة تباين درجات التحضر من بلدية إلى أخرى وهذا حسب خصوصية كل بلدية، بحيث نلاحظ أعلى درجة التحضر تسجل ببلدية بسكرة ممثلة في 99.50% و هذا راجع إلى إستقرار السكان بمركز هاته البلدية لأسباب أهمها: المكانة الإدارية التي تخص بها هذه الأخيرة، وكذلك تركز بعض التجهيزات والمرافق على مستواها، هذا ما دعم أكثر إستهلاك المجـــال، تليها بلدية شتمة بـــ 64.98 % في حين بلدية الحاجب نلاحظ تركز السكان بالتجمع الرئيسي متوسط نوعا ما مقارنة بالبلديات الأخرى وهذا راجع إلى عامل الهجرة نحو هذه الأخيرة لغياب المرافق الضرورية و عزلتها.

2/ المجـــال الزمنـــي للدراســـة:

ما يميز هذه الدراسة أنها تبحث في متغيرات ذات وجود دائم ولكن بتغير مستمر خاصة متغير "التخطيط الحضري"، متغير " التنمية المستدامة"، حيث نجد أن كل منها عرف مجموعة تطورات على مدى مراحل توظيفه وتطبيقه على مستوى أي مدينة من الـــمدن الجزائـــريـــة بصفـــة عامـــة، وعلى مستوى مدينة بسكرة بصفة خاصة، وهذا عبر فترات مختلفة، أتخذ فيها كل واحد عدة اتجاهات تبعا للسياسات التي كانت توجهه وتعمل على تحديد مساره.

وكون هذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليلية، فقد عملنا على متابعة تطـــور هـــذه الظاهرة زمنـــيا، حتى يمكن أن تصبح معطياتها وبياناتها دعامة أساسية للظاهرة المدروسة، من خلال إبراز بعض العوامل المفسرة لظاهرة التخطيط الحضري وكيفية تكييفها الآن مع التنمية المستدامة أي بالمحافظة بالتوازي على البيئة والمحيط.

لذا فقد كانت الدراسة الميدانية لهذا الموضوع قد انطلقت من تاريخ: 2013/12/15 إلى غاية 2014/04/15 وقد تمت حسب المراحل التالية:-

* من 2013/12/15 إلى غاية 2014/02/17 تم توزيع استمارة استبيان المقابلة الخاصة بالدراسة الحالية على المبحوثين (الأفراد المكلفين بالتخطيط الحضري على مستوى المؤسسات الإدارية العمومية وأفراد الجمعيات المحلية التي تنشط في نفس المجال).

* من 2014/02/20 إلى غاية 2014/04/15 تم جمع استمارتي الاستبيان بكل تعدادها من المبحوثين(الأفراد المكلفين بالتخطيط الحضري على مستوى المؤسسات الإدارية العمومية وأفراد الجمعيات المحلية التي تنشط في نفس المجال).

وقد تمت الدراسة على حسب المجالات الزمنية السابقة الذكر للاعتبارات التالية:

- عدد المديريات التي تم الاتصال بها كان نوعا ما واسع، حيث أن لكل مديرية عمل في زاوية متخصصة ضمن إطار التخطيط الحضري، ولكل مديرية مجال لاستقبالها للباحث حسب ظروف عمل كل منها وحسب الوقت المسموح لذلك.

- كذلك وجب على الباحث ضبط عدد مفردات العينة من خلال الاتصال بكل مديرية وبشكل أكثر دقة بالاتصال بالمصالح المكلفة بالتخطيط الحضري، ما أوجب على الباحث استعمال الوقت اللازم للوقوف على هذه العملية.

- هذه المدة سمحت لنا أولا بالتعرف على الأشخاص المعنيين بالدراسة، أي مفردات العينة ومتابعتهم لفترة زمنية طويلة نسبيا لملاحظة عملهم، والوقوف على مساهمتهم في موضوع الدراسة.

- من خلال استخدام استمارتي الاستبيان ونظرا لتوزيع مفردات العينة على مستوى عدة مؤسسات عمومية خلق لنا صعوبات ليس في توزيعها، بل في إعادة جمعها نظرا للانشغال مفردات العينة وارتباطاتهم المهنية.

- أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة من العينة المتمثلة في الجمعيات فتميزت بالانتشار وتعدد نشاطاتها فيما يخص المحيط والبيئة وبصفة عامة، ما استغرق وقت في تحديد مكان نشاطها وكذا الاتصال بأهم المنتسبين إليها و تطبيق أدوات البحث الخاصة بالدراسة.

ثانيا: منهج الدراسة:

إن الوصف والتفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع، واللذان يستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر، لإمكان التنبؤ بها، وبالكيفية التي تحدث بها في المستقبل وهو الغرض النهائي للعلم، وهذا ما جعل كل من "بلاك" و" شاميون" يذهبان إلى أهمية توفير المعلومات الوصفية التفسيرية حول الظواهر الاجتماعية، وهذا لدعم الفهم والإدراك حولها والوصول إلى التنبؤ العلمي بمستقبل تلك الظاهرة[1].

لذا يهدف " المنهج الوصفي" إلى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة ومن أمثلته: الدراسات الإحصائية للسكان، مسح للرأي العام، المسح الذي يرمي إلى تحديد الحقائق حول دراسة العمال، الدراسات التي تشتمل على: الإستمارة، الملاحظة، مسح المراجع والمصادر وتحليل الوثائق ودراسة سجلات الأحداث.

إن المطلب الأول لتطبيق المنهج الوصفي هو تحديد طائفة بسيطة من الظواهر الإجتماعية كموضوع البحث المعالج في الدراسة الحالية وهو " آلية التخطيط الحضري" ومدى مساهمة المورد البشري من خلالها في تحقيقها دون المساس بالمحيط، بل بالمحافظة عليه في إطار تنمية مستدامة حقة، وتعد هذه الظواهر بالنسبة للموضوع هي أبسط وحدة يتألف منها، فنحن عندما نبدأ بوصف أبسط الوحدات التي تتألف منها الظاهرة مثل: التخطيط الحضري، أو المورد البشري، أو المشاركة الشعبية، نستطيع بعد ذلك أن نقدم عن طريق البحث في تحليل مركبات أكبر تعقيد مثل علاقة كل متغير بالآخر، وتأثير كل متغير على الآخر.

وهكذا تكون علاقة الخطوة الأولى في الدراسة الوصفية للموضوع هي:

- إختيار الوحدة الأساسية الإجتماعية الأولى في الموضوع الحالي وهي التخطيط الحضري ثم الوحدات الأخرى وهي: المورد البشري، المشاركة الشعبية، التنمية المستدامة.

- الخطوة الثانية تتمثل في إكتشاف الطريقة الصحيحة للقياس الكمي لمختلف عناصر ومكونات وحدات الدراسة التي تم عرضها، وذلك أن الدراسة الوصفية في مرحلة نشأتها كانت مرتبطة بالتحليل الكمي لنفس الوحدات هذه الأخيرة التي سيتم معالجتها بالوقوف على:[2]

---

(1) السيد علي شتا، **المنهج العلمي و العلوم الإجتماعية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص: 300.

(2) جازية كيران، **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الإجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص: 29.

1/- وصف وتحليل أهم مضامين و محتوى عملية التخطيط الحضري والوسائل والأدوات التي تم تسخيرها لذلك الغرض في إطار مبدأ المحافظة على البيئة أي في إطار التوجه الحالي للدولة الجزائرية وهو تحقيق تنمية مستدامة.

2/- وصف المكلفين بهذه المهمة، وهذا بالوقوف على أعمالهم وطرق تدخلهم العملية والعلمية والتقنية من خلال توليهم هذه المهمة، كذلك التعرف على المهارات والكفاءات المطلوبة لتحقيق و تجسيد فعالية هذا النشاط وأهميته.

3/- وصف آلية المشاركة الشعبية واللجان والجمعيات والمجتمع المدني، وكيفية تدخلهم لتثمين هذه المهمة بما أن هذه الجهات هي المعني الأول بالتعايش مع نتائج ومنجزات عملية التخطيط الحضري للمدينة.

وللوقوف الفعلي على العملية أصبح من الضروري الاعتماد على المنهجية الأنسب لذلك، وهي الطريقة الوصفية، أي الاعتماد على المنهج الوصفي، لأنه و كما هو موضح في الدراسة، لم يتم الاعتماد على فرضيات، أو بالأحرى عدم وضع فرضيات حول الموضوع المقترح للبحث لأن الدراسات الاستطلاعية والوصفية تنطلق من الواقع كما هو وليس من فروض أو مجموعة افتراضات.

إذ من خلال المنهج الوصفي سوف نحاول إعطاء الوصف الدقيق والتفسير العلمي لهذه الآلية لكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي تقع تحته كل البحوث التي تصف الظواهر وتوضح العلاقات بين المتغيرات التي تشتمل عليها أو التي تهدف إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء ذلك، كذلك نجد أن البحث الوصفي يدرس الظروف والظواهر أو المواقف والعلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث، ثم يقوم بالعمل الوصفي الدقيق للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة[1].

وبما أن المنهج الوصفي يقوم على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها ووصف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، لذا فمن الممكن استخدام كل الأساليب البحثية من خلاله وكذلك كل طرق جمع البيانات، إذ من خلال الأساليب البحثية سوف نحاول استخدام بعض الدراسات والوثائق التاريخية لحالة الدراسة وهي مدينة

---

(1) محمود عبد الحليم مسني، **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 201.

بسكـــرة، لمعرفة ووصف سيرورة تطورها الحضري وحركية التخطيط فيها، أما أدوات جمع البيانات فهي تتمثل في: المقابلة، الملاحظة، تحليل محتوى لبعض الوثائق والمخططات[1] .

ومبرراتنا وأسباب إختيارنا لهذا المنهج كانت تتجلى فيما يلي:

1/- وصف وتحليل عملية التخطيط الحضري ووسائلها ومضامينها وكيفية تجسدها على أرض الواقع بالنسبة لمدينة بسكـــرة.

2/- وصف وتحليل ومحاولة تفسير العلاقة بين العملية والتنمية المستدامة التوجه الجديد للدولة الجزائرية.

3/- كذلك سوف نحاول معرفة دور المورد البشري ووصفه سواء في موقعه كمسؤول أو ضمن تواجده في فئات المجتمع المدني وفي الجمعيات، نظرا لكون البحث الوصفي من أهم خصائصه ومميزاته التجريد أي التفرد بجانب واحد من جوانب الدراسة أو موضوع البحث، وهو ما سوف نحاول الوقوف عليه عند كل متغير من متغيرات الدراسة أين سيتم تقديم وصف و تحليل لكل متغير على حدى.

4/- محاولة وصف جوانب القصور والضعف في هذه العملية والثغرات التي ما زالت تحول لحد الساعة دون تحقيق هذه التنمية التي تبحث عن المحافظة بآليات مختلفة على البيئة وعلى المحيط بشكل عام ما يخلق للمواطن بيئة صحية وآمنة و كذلك مستقرة.

5/- وصف للعلاقة بين السلوك الإنساني ضمن مشاركته الشعبية والتخطيط الحضري كعملية إدارية تقنية بحتة والتنمية المستدامة كهدف وغاية وطموح لكل فرد مهما كان موقعه ومكانته[2].

---

(1) خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 32.

(2) صلاح الديـــن شروخ، **منهجية البحث العلمـــي للجامـــعيـــن**، دار العلـــم للنشـــر والتوزيـــع، الجزائـــر، 2003، ص: 147.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

بعد الوقوف على منهج الدراسة وكذلك مجتمع الدراسة والعينة والتحديد المباشر لمجالات الدراسة الأساسية، وجب الآن الوقوف على تحديد أدوات البحث التي سوف نحاول من خلالها التحصل على معلومات و بيانات الدراسة بشكل كمي وكيفي ما يسمح لنا بالتوصل إلى نتائج مضبوطة و منظمة، هذه الأدوات تتمثل في:

1/- الملاحظة البسيطة.

2/- أداة الاستبيان.

3/- تحليل المحتوى.

1/- الملاحظة البسيطة:

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وقد استعملها الإنسان في ملاحظة الطبيعة، وما يطرأ عليها من تغيرات ومازال يستعملها الإنسان لحد الساعة لما لها من أهمية وفائدة، هذا والملاحظة من الأدوات التي يستطيع الباحث أن يستخدمها في كل ما يتعلق بموضوع الدراسة، وفي جميع أنواع البحوث والدراسات منها الوصفية والتجريبية و كذا الكشفية.

ونظرا لكون الدراسة الحالية هي دراسة وصفية، لذا فقد تم اللجوء إلى هذا النوع من أدوات البحث وهذا النوع من الملاحظة بالتحديد، وكذلك كون المنهج الوصفي يتماشي مع هذا النوع من أدوات البحث، ويقصد بالملاحظة البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، ودون استعمال أدوات دقيقة للقياس والتحليل.

وعادة ما تستخدم هذه الأداة للتعرف على الظواهر الطبيعية بصورة تلقائية، وقد تم استخدامها بدون مشاركة حيث تم ملاحظة سلوك الأفراد عن كثب دون الاشتراك في أي نشاط من أنشطتهم، فهي هنا لا تتضمن أكثر من النظر والاستماع، ومتابعة الأفراد دون المشاركة الفعلية، مع تسجيل ما يتم مشاهدته وكذلك سماعه دون علم هؤلاء الأفراد[1].

وقد تم اللجوء إلى هذه الأداة البحثية للأسباب التالية:

1/- بعد المنهج تعتبر الملاحظة الأداة الأولى التي تسمح لنا بملاحظة آثار ومظاهر الدراسة على مستوى مجالها المكاني و ربطها بشكل مباشر بمظاهر المحيط والبيئة.

---

(1) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 66-67.

2/- نستطيع من خلال هذه الأداة محاولة تغطية بعض الثغرات التي قد تطرأ أو تظهر في الدراسة الميدانية خلال جمع البيانات، بالتالي سوف تحول هذه الأداة دون حدوث ذلك وتعمل على تكملة ما سوف تقدمه الأدوات الأخرى.

3/- التعامل مع موضوع الدراسة من خلال هذه الأداة سوف يسمح لنا بالتعامل مع متغيرات ومؤشرات الدراسة كما هي في الواقع دون تحريف أو زيف أو حتى تعديل وتغيير خاصة موضوع الدراسة المكتشف الأول له هو أداة الملاحظة.

4/- اللجوء إلى استخدام هذه الأداة سوف يكون بمثابة المحفز الأول لإثارة معلومات وبيانات الدراسة التي يتم الحصول عليها بمجرد استخدامها، ويتعذر علينا ذلك من خلال الأدوات الأخرى.

2/-أداة الاستبيان:

تعد استمارة الاستبيان أداة منظمة ومضبوطة لجمع بيانات الدراسة الحقلية، تم الاعتماد عليها كأداة أساسية لجمع البيانات وذلك عن طريق المقابلة الشخصية مع المبحوثين، وكانت أهم الاعتبارات التي دفعتني للاعتماد عليها تتلخص فيما يلي:

*أن استمارة الاستبيان وسيلة مناسبة للحصول على بيانات تتعلق بآراء المبحوثين ونظرتهم لموضوع الدراسة، وكذلك تقديم وصف لآلية عملهم وطرق متابعتها وهي المسائل التي يجب التحدث عنها على نحو شخصي أو خاص ويصعب الحصول عليها من خلال الملاحظة لأنها أمور لا تلاحظ بطبيعتها [1] .

*أن استمارة الاستبيان هي الأداة التي تسمح للمبحوثين بالتعبير عن اتجاهاتهم فيما يخص طرق تدخل الفرد في آلية التخطيط الحضري سواء بشكل رسمي أو بشكل غير رسمي وهذا لا يمكن أن يسجل كتابيا وبالتالي لا يمكن للوثائق أو السجلات أن تقدم وصفا وتحليلا لذلك[2].

ومن هنا وجد الباحث أن أفضل الطرق وأكثرها ملائمة لجمع البيانات هو أن يذهب بنفسه لأفراد موضوع الدراسة لتوجيه الأسئلة إليهم التي تفيد إجاباتهم عليها في إلقاء الضوء على هذه الجوانب الغير ملموسة في الموقف، أو التي يتعذر ملاحظاتها.

---

(1) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص: 206.

(2) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص : 111.

ويجب الإشارة إلى أنه تم استخدام استمارتين، الاستمارة الأولى كانت موجه إلى الأفراد المكلفين بعملية التخطيط الحضري على مستوى المؤسسات المحلية العمومية المكلفة بذلك، أما الاستمارة الثانية فكانت موجه لأفراد الجمعيات المحلية التي تنشط في نفس الإطار ولها تدخلاتها للمساهمة في إثراء هذه الآلية.

وفي كلتا الاستمارتين تم تقسيم الأسئلة و تصنيفها على حسب محاور الدراسة، التي تم ترتيبها حسب التساؤلات التي تحملها الدراسة بحيث:

المحـــــور الأول: بـــيـــانـــات عـــامـــة

يتناول معلومات عامة حول المبحوثين بحيث في استمارة الاستبيان رقم (1) يشتمل على خمسة أسئلة مصنفة من 1 إلى 5، وفي استمارة الاستبيان رقم (2) تشتمل على أربعة أسئلة مصنفـــة من 1 إلى 4

المحور الثاني: إمكانية التخطيط الحضري لتوفير مجال حضري منظم وصحي:

حيث اشتمل هذا المحور في استمارة الاستبيان رقم (1) على عشرة أسئلة مرتبة من 6 إلى 15 وفي استمارة الاستبيان رقم (2) تضمنت أربعة أسئلة مصنفة من 5 إلى 8.

المحور الثالث: وجود المورد البشري في جوانب عملية التخطيط الحضري أو في أحد مستوياتها:

في استمارة الاستبيان رقم (1) تضمن المحور الثالث على عشرة أسئلة كذلك مصنفة من 16 إلى 25 و في استمارة الاستبيان رقم (2) تضمن أربعة أسئلة كذلك مصنفة من 9 إلى 12.

المحور الرابع: إمكانية توجيه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري من طرف عملية التخطيط الحضري:

في استمارة الاستبيان رقم (1) اشتمل هذا المحور على ثمانية أسئلة مصنفة من 26 إلى 33 و في استمارة الاستبيان رقم (2) تضمن المحور على أربعة أسئلة مصنفة من 13 إلى 16.

المحور الخامس: تحقيق تخطيط حضري بيئي يتلاءم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة:

حيث اشتمل هذا المحور في استمارة الاستبيان رقم (1) على ستة أسئلة مصنفة من 34 إلى 39 و في استمارة الاستبيان رقم (2) احتوى على أربعة أسئلة مصنفة من 17 إلى 20.

بعد بناء استمارة الاستبيان رقم 01 و استمارة الاستبيان رقم 02 في شكلها النهائي، تم عرضها على مجموعة أساتذة في القسم من أجل تصحيحها والتحكم على بنودها المنجزة(*).

عند الانتهاء من التحكيم على كلتا الاستمارتين من طرف مجموعة أساتذة في قسم علم الاجتماع، جسدت كلا منها في صورتها النهائية بحيث الأولى كانت موجهة للجهات المكلفة بعملية التخطيط الحضري، والثانية كانت موجهة لفئات المجتمع المدني متمثلة في الجمعيات التي تنشط على مستوى مدينة بسكرة والتي تختص بالبيئة وبالمجال الحضري(الملحق رقم 14) .

في الأخير تم توزيع هاتين الاستمارتين على مفردات العينة.

شكل الأسئلة:

يمارس الشكل الذي تأخذه استمارة الاستبيان تأثيرا كبيرا على نوعية البيانات التي يمكن جمعها وعلى مدى دقتها ومستوى تقنينها، فهذا كله يؤثر لا محال في إمكانية تحليل البيانات وتفسيرها(1).

وفي هذا السياق تنوعت الأسئلة التي تم طرحها في الاستمارتين من حيث طريقة توجيهها: فقد تم استخدام الأسئلة المباشرة وغير المباشرة، كذلك تضمنت الاستمارتين أسئلة مقيدة بمجموعة إجابات نظرا لكون الموضوع يغلب عليه الطابع التقني، كما تضمنت كذلك أسئلة غير مقيدة من أجل ترك المبحوث يجيب بكل حرية وبأسلوبه الخاص عن هذه الأسئلة، أما عن لغة الأسئلة فقد تم مراعاة المستوى التعليمي لمفردات العينة سواء المكلفين بشكل رسمي لآلية التخطيط الحضري، أو المساهمين فيها بشكل غير رسمي(2).

---

* أساتذة قسم علم الإجتماع أ.د/ دبلة عبد العالي، أ.د/ برقوق عبد الرحمن، أ.د/ زمام نور الدين.

(1) موريس أنجرس، المرجع السابق ، ص: 265.

(2) العقبي الأزهر، **القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثارها على السلوك التنظيمي للعاملين**، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008، ص: 174.

3/- أسلوب تحليل المحتوى:

هو أداة أو وسيلة ميدانية تمكن من جمع المعلومات والمعطيات والبيانات الميدانية المتعلقة بالظاهرة قيد البحث والدراسة، فهي بذلك كالاستمارة و المقابلة و الملاحظة، و أداة تحليل المحتوى تستخدم في البحث الاجتماعي لمعالجة واستنطاق النصوص المكتوبة والصوتية.

الغرض الأساسي من وراء استخدام أداة تحليل المحتوى أو المضمون تكمن في إخراج عملية قراءة النصوص في نطاق الحدس الذاتي والانطباع الشخصي للفرد، أي إبعاد تدخل ذاتية الباحث في هذه العملية، وتجنب تأويل الفرد في إنجازها، والهدف النهائي هو الحرص على كون التحليل موضوعي وشامل في حصر جميع عناصر الموضوع، ومنهجيا في إتباع قواعد مضبوطة وصارمة غير قابلة للتغيير، وكميا في اعتماد أسلوب القياس الحسابي أثناء التعبير عن النتائج [1].

وقد تم اللجوء إلى أداة تحليل المحتوى للمبررات التالية:

1/- كون التحليل سوف يسمح لنا بدراسة المحتوى الظاهري للوثيقة أي ما هو معلن عنه بشكل واضح من طرف المبحوث، من خلال استخراج و إبراز المتغيرات والمفاهيم الأكثر تناول و استعمال والأكثر علاقة مع محتوى الدراسة الحالية، وكذلك الحجج والمواقف المقدمة لتبرير أي إجابة سوف يتم تقديمها من طرف المبحوث.

2/- سيتم استخدام هذه الأداة من أجل تدعيم وتكملة استعمال أدوات البحث الأخرى، واستعمالها سوف يسمح لنا بجعل المعطيات قبل تحويلها إلى أجوبة ضمن فئات منحت من خلالها الحرية المطلقة للمبحوث للتعبير والإجابة.

3/- كذلك سوف يتم استخدام هذه الأداة من أجل التحقق الإضافي من التحاليل التي تم الوصول إليها بواسطة أدوات البحث الأخرى.

4/- إمكانية هذه الأداة تقديم فحص معمق للوثائق وإجراء مقارنة بين الوثائق في فترة زمنية معينة وفق هذه الفترة إقامة تحاليل متنوعة.

---

(1) أحمد عياد، **مدخل لمنهجية البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 134-136.

رابعـــا: عـــيـــنة الـــدراســـة:

قبل تحديد عينة الدراسة ومفرداتها، وجب أولا الوقوف على مجتمع المدينة، والذي من خلال الموضوع المقترح وإشكالية الدراسة، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في مجتمع الأفراد الفاعلين في تحقيق تنمية مستدامة ضمن أحد الوظائف والعمليات الإدارية البحتة وهي: التخطيـــط الحضـــري، هؤلاء الأفراد الفاعلين نجدهم على عينتين متتاليتين:

العينة الأولى: تتمثل في الأفراد المتواجدين ضمن الإدارات العمومية المعنية بهذه الآلية والمشتغلين بمصلحة التخطيط على مستواها وهي كالتالي:

1/ مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA : عدد المبحوثين: 08.

2/ الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT : عدد المبحوثين : 05.

3/ مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء والمدنية: عدد المبحوثين: 05.

4/ مديرية التخطيط والميزانية في البلدية: مصلحة التخطيط: عدد المبحوثين : 05.

5/ مديرية البناء والتعمير في البلدية : مصلحة التخطيط: عدد المبحوثين: 05.

6/ مديرية التخطيط بالولاية: عدد المبحوثين: 04.

7/ مديرية البيئة بالولاية: عدد المبحوثين: 04.

8/ مديرية شغل الأراضي: مصلحة التخطيط، عدد المبحوثين: 05.

وقد كان عدد الأشخاص المكلفين بهذه الآلية تبعا للإدارات السابقة الذكر هو 49 مبحوث.

إن الدراسة الحالية حاولت الوقوف على كل الفاعلين في آلية التخطيط الحضري ضمن المهام والخدمات التي تخدمها، ووفق قدرات وإمكانيات كل شخص فاعل سواء كان هذا الشخص المسؤول الأول المباشر المكلف بالعملية، أو الشخص الذي يسهر على ديمومة عملها ومتابعتها من كل الجوانب، أو الشخص الذي يستطيع ضمن مسار آخر أن يوجهها إلى ما يتطلع إليه المواطن.

العينة الثانية: وهي عبارة على مجموعة الأفراد ينتمون إلى جمعيات محلية تنشط في إطار المدينة والنهوض بمجالاتها المكانية والمحافظة على تراثها المعماري والعمراني، وبعد إجراء الدراسة الاستطلاعية بالاتصال بالمصالح الولائية التي قدمت لنا معطيات عن النشاط الجمعوي في هذا الإطار، وعليه تم الاتصال بجمعيتين فقط اللاتي أبدتا تعاونهما مع الطالبة، هاتين الجمعيتين هي:

- جمعية أحباب البيئة (بسكرة).
- جمعية بسكرة الخضراء.

ونظرا لتواجد أفراد هاتين الجمعيتين في أماكن مختلفة ومتباعدة نتيجة لارتباطات أخرى فقد تم التعامل مع 34 فرد ينتمون لكلتا الجمعيتين.

أي أن مجتمع الدراسة سوف يكون جامع لأحد مكونات وعناصر حلقة التنمية المستدامة وهو المورد البشري وبكل أطيافه سواء الرسمية أو الغير رسمية منها.

ونظرا لتجانس وتباين خصائص المجتمع الحالي للدراسة الأصلي، ما سمح لنا بتحديد نوع العينة وهي " العينة القصدية أو الهدفية"، بحيث كلما كانت خصائص المجتمع متجانسة كلما كان حجم العينة صغير نسبيا، ما سوف يسمح لنا بإمكانية تعميم نتائج الدراسة المراد التواصل إليها لاحقا.

هذه العينة التي يقوم الباحث باختبار مفرداتها بطرقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة، بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات وبيانات، وهذا لإدراكه المسبق ومعرفته الجيدة لمجتمع البحث ولعناصره الهامة التي تمثله تمثيل صحيحا، وبالتالي لا يجد صعوبة في سحب مفرداتها بطريقة مباشرة [1].

كذلك سمح لنا اختيار هذا النوع من العينة بوضع إطار خاص صالح للدراسة خاصة أن هذا الإطار قريب من تاريخ سحب مفردات العينة، وسمح لنا كذلك بتعين وعد مفردات العينة بكل وضوح و دقة.

ونظرا لتوافر معلومات لدينا و بيانات لأزمة حول موضوع الدراسة، ما سوف يسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة، أي أن الباحث في هذا الموضوع على علم بالأفراد المنتمين أو بالأحرى المكونين لهذه العينة، والذين سوف نحاول من خلال علاقاتهم بإشكالية و موضوع الدراسة التحصل على معلومات تفيد الدراسة والموضوع ككل.

وقد كانت مبرراتنا في اختيار هذه العينة تتمثل فيما يلي:

1/- إجراء دراسة كلية لكل المساهمين المباشرين والغير مباشرين في هذه العملية سوف يكون مضيعة للوقت، وتبديد للجهد والمال بغير مبرر ما أدى بنا إلى الوقوف على العينة القصدية للحصول على أكبر كم ممكن من المعلومات من فئة محدودة المعالم ومضبوطة الحدود.

2/- اختيار هذا النوع من العينة من أجل إضفاء نوع الانتظام في اختيار مفرداتها على أساس زمني أو مكاني، وكان هدفنا في ذلك تغطية جميع مفردات مجتمع الدراسة.

---

(1) أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 197.

3/- محاولة اختيار مفردات العينة لاعتبارات فنية وتتعلق بالموظفين والمسؤولين عن عملية التخطيط الحضري كلا حسب درجته و كفاءته، وكذلك لاعتبارات تمثيلية من خلال محاولة توفير عنصر الموضوعية أثناء تقربنا من فئات المجتمع المدني، وهذا ما سوف تسمح لنا العينة القصدية بتحقيقه.

4/- أن مجتمع الدراسة هو مجتمع متماثل الإبعاد و ذو تمثيل دقيق واضح ومضبوط، بمعنى أن خطأ الصدفة يكون فيه أقل من أي استخدام لأي نوع آخر من أنواع العينة دون العينة القصدية، وهذا هو مطلب الدراسة الابتعاد قدر المستطاع عن الصدفة لأن إشكالية الدراسة لم تترك أي مجال فيها لعامل الصدفة[1].

(1) بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، المرجع السابق، ص: 135.

خامسا: الأســـاليـــب الإحصـــائيـــة:

تعتبر القواعد و القياسات الإحصائية من أهم أدوات التحليل الإحصائية في العلوم الإنسانية والاجتماعية كما أنها ضرورية لمعالجة البيانات الميدانية إحصائيا، ومن أهم المقاييس التي سوف يتم استخدامها نذكر:

1/- مقاييس النزعة المركزية:

تعتبر هذه المقاييس من أهم أدوات التحليل الإحصائي الاجتماعي، وتسمى هذه المقاييس بالمتوسطات، ووظيفتها معرفة المتوسط الذي تتركز حوله قيم العينة، ومن المتوسطات الشائعة الاستخدام: المتوسط الحسابي، الوسيط، المنوال.

في الدراسة الحالية سيتم إستخدام : المتوسط الحسابي:

- المتوسط الحسابي:

يعرف على أنه مجموعة من المشاهدات على عددها، وهو يسمح لنا بإعطاء فكرة عامة عن غالبية المعلومات حول موضوع الدراسة، ونتحصل على قيمته كما يلي:

$$\text{س} = \frac{\text{س}_1 + \text{س}_2 \ldots + \text{س ن}}{\text{ن}}$$

حيث أن ن عدد قيم س

- النسبة المئوية: ويتم حسابها على النحو التالي:-

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{التكرار} \times 100}{\text{مجموع التكرار}}$$

2/- مقاييس التشتت :

يقصد بالتشتت درجة التباعد قيم المجموعة موضوع البحث كلا منها عن الآخر، فإذا كان التباعد بين قيم المجموعة واسعا أعتبر أن التشتت كبير، وإذا كان التباعد بين القيم ضيقا أعتبر أن التشتت قليل ومحدود، ولمقاييس التشتت أهمية كبيرة في التحليل الإحصائي في البحوث الإجتماعية، لأنه لا يكفي فقط التعرف على المتوسط الذي تتركز حوله قيم العينة أو المجتمع موضوع البحث، بل يجب التعرف على درجة الإختلاف أيضا.

وفي الدراسة الحالية تم إستخدام: الإنحراف المعياري.

- الإنحراف المعياري:

و هو يعبر عن درجة إختلاف مفردات العينة حول نقطة معينة، وهو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الإنحرافات عن المتوسط الحسابي.

$$\text{الإنحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\sum_{م=1}^{ن} (س\ م - س)^2}{ن}} = \sqrt{\frac{\text{مجوعة الدرجة} - \text{المتوسط الحسابي}}{\text{مجموع التكرارات}}}$$

- إختبار الدلالة الإحصائية كا^2:

تستخدم طريقة كا^2 عند وجود عينتين ويراد فحصهما بالنسبة لظاهرة معينة، هذه الظاهرة التي تعبر عن ذاتها بالبيانات الحقيقية والبيانات المتوقعة، كانت هناك دلالة لعلاقة بين المتغيرين أو دلالة للفروق بين التكرارات بالنسبة لمتغير واحد.

لحساب " مربع كاي" تتبع الخطوات التالية:

- بما أن التكرارات في هذه الدراسة بالنسبة لمتغير واحد فحساب التكرار النظري أو المتوقع (ت م) يكون في هذه الحالة بقسمة مجموع التكرارات على عدد الخيارات (الفئات).

$$\text{ت م} = \frac{\text{التكرارات}}{\text{عدد الخيارات}}$$

- حساب الفروق بين التكرار- الخطوة السابقة (ت م) وبين التكرار التجريبي أو المشاهد (في جدول الحقيقي المراد قياس دلالة الإرتباط بين متغيريه- ت م)

- تربيع الفروق الناتجة عن العملية السابقة.

- قسمة مربعات الفروق عن التكرارات النظرية لكل خلية أي = $\frac{(\text{ت و} - \text{ت م})^2}{\text{ت م}}$

- مجموع العملية السابقة هو كا^2

حساب درجات الحرية عن طريق المعادلة التالية : درجة الحرية = عدد الفئات – 1 [1].

---

(1) غريب سيد أحمد، **الإحصاء و القياس في البحث الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص: 232.

الفصل السابع:

عرض وتحليل البيانات الميدانية: تفسيرها ومناقشة النتائج.

أولا: عرض البيانات الميدانية.

ثانيا: نتائج الدراسة.

1/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية :

أ/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول.

ب/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني.

ج/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث.

د/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الرابع.

2/ النتائج العامة للدراسة.

عرض وتحليل البيانات الميدانية للدراسة:

1/عرض البيانات الخاصة بالعاملين في مصالح التخطيط الحضري:

الجدول رقم 01: يوضح توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
ذكر	30	%61.22
أنثى	19	%38.77
المجموع	49	%100 ≈ %99.99

نلاحظ من خلال الجدول رقم 01 أن 61 % من مجتمع البحث هي فئة الذكور، ما يوضح أن غالبية المكلفين بالتخطيط الحضري هم ذكور أو بالأحرى رجال، وهو ما يدل على وجود فروق بين الذكور وإناث، وبالرجوع إلى إحدى الدراسات الأجنبية، يتبين أن في سيرورة هذه الآلية يتم اللجوء إلى الذكور لقدرتهم على العمل بصورة أكثر عقلانية ومنطقية وهي صفة تتناقص نوعا ما لدى الإناث التي يكون عملها ذات طابع جمالي إجتماعي بحت [1].

والملاحظ هنا أيضا أن المصالح الإدارية عموما، وخاصة القائمة بعمليات التخطيط والإشراف عليه ومتابعته، يغلب عليها العنصر الرجالي، وهذا يعود إلى أن القطاع لا يزال محتكر من طرف الرجال خاصة أولئك الذين لديهم فترات عمل معتبرة من الزمن، ما يوحي بأقدميتهم في مناصبـــهم، وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في الجداول اللاحقة.

وخلال العقود الأولى بعد إسترجاع الاستقلال كانت الفتاة لا تنال حقها من التعليم، ولا يسمح لها بمتابعة الدروس الجامعية، بحكم عامل التقاليد ، وبعد المراكز الجامعية، أما اللاتي تتمعن بذلك فقد توجهن إلى قطاعات أخرى كالتعليم والصحة، ولم تكن للمرأة فرصة الإنخراط في القطاعات التقنية والإدارية إلا حديثا عندما تم إنجاز الجامعات وتعميمها عبر كامل التراب الوطني.

---

(1) FRANCE GERIN-PACE, **DEUX SIECLES DE CROISSANCE URBAINE**, ANTHROPOS, PARIS, 1993. P : 231.

واليوم فإن عنصر الإناث قد انخرط للاشتغال في هذه المرافق الإدارية، غير أنهن مازلن أقل خبرة وبالتالي تسند لهن الأنشطة العامة، بينما يحتكر عنصر الرجال هذه المهام من منطلق ضعف الخبرة، وقلة الجرأة لدى المرأة في إختراق الأنشطة الإدارية الميدانية، وهو ما سوف تدعمه البيانات الخاصة بالأقدمية.

ونظرا لكون هذه الآلية يطغى عليها الطابع التقني والميداني في معظم الأحيان، لذا فهي بحاجة إلى توظيف الرجال الأكثر قدرة على العمل والتحمل خاصة عند النزول إلى الميدان، وهنا عادة ما نلتمس بعض التحفظات عند تدخل المرأة سواء من طرف الإدارة أو من طرف المواطنين ليس لاعتبارات جنسية،بل لقدرات عملية ومهنية بحتة، إذن نستنتج أن فئة الرجال هي الفئة الأكثر مقدرة وكفاءة وفعالية للتكفل للتخطيط الحضري.

الجدول رقم 02: يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن:

الفئات العمرية	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
]30،25[	09	% 18.36
]35،30[	08	% 16.32
]40،35[	10	% 20.40
]45،40[	10	%20.40
45[فما فوق	12	% 24.48
المجموع	49	%100 ≈99.96

<u>ملاحظة</u>: للحصول على طول الفئة أعلى قيمة- أقل قيمة =48-23= 25 وبفرض طول الفئة هو 5، إذن عدد الفئات هو 5:25= 5.

يوضح هذا الجدول أهم الفئات العمرية لمجتمع الدراسة، حيث نجد أن الفئة الأكثر تمثيلا في عينة البحث هي الفئة (35 إلى 40) وفئة 45 فما فوق، والملاحظ هنا هو أن أعلى نسبة تتمثل في الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 30 سنة ما يبين أن إطارات التخطيط هي من الفئات الحيوية، المتميزة بالإرادة والنضج والإبداع وقمة العطاء.

أما الفئة الشابة 25 إلى 30 سنة فهي الأقل تمثيلا ضمن عينة الدراسة بنسبة 16.32% ما يعني أن هذه المصالح إما أن إطاراتها لهم من الخبرة ما يجعل التخطيط يتم على أسس أكثر صحة ودقة أو على العكس، قد يعني ذلك أن جهاز التخطيط بعيد عن المقاييس الحديثة والعلمية بحكم أن الإطارات المشرفة على عمليات التخطيط الحضري هي الأكثر إنجازا و متابعة ومراقبة، بعيدة كل البعد عن الحداثة، خاصة منها التي صاحبت التحول الجذري في تحول الدولة نحو النظام الحر الذي أوجد حيزا كبيرا للامركزية في التسيير والتنفيذ عموما، والتخطيط الحضري خاصة.

وقلة تمثيل أفراد الشابة يدل من ناحية أخرى على أن إطارات التخطيط لهم من الخبرة ما قد يفيد في الإدراك والإلمام الواسع بتقنيات وأساسيات العملية التخطيطية، باعتبار أن الإطارات المتقدمة في السن، هي التي تحتل هذه المناصب بقوة القانون المتمثل في حق الترقية.

ومنه نستنتج أن الفئة الأكثر خبرة في مجال تخطيط المدينة هي الفئة الأولى المكلفة بتولي مهام هذه الآلية، وتساعدها في ذلك فئات أقل خبرة لكن لها القدرة على التعلم والإكتساب لكونها في سن يسمح لها بالتتبع والإطلاع وكذا التواصل مع الفئة الأولى.

الجدول رقم 03: يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

الفئات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)	المتوسط الحسابي (م)
إبتدائي	02	% 04.08	3.8
متوسط	04	%08.16	
ثانوي	21	%42.85	
جامعي	22	%44.89	
المجموع	49	%100 ≈ 99.98	

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإطارات الجامعية هي الأكثر تمثيلا بنسبة 44.89 % ضمن العينة، وأن ما يليها في هذا التمثيل هي نسبة المتكونين في مراكز التكوين الإداري بنسبة 34.69 %، وهما فئتان تمثلان أغلبية أفراد العينة، أما بالنسبة لفئتي التعليم المتوسط (08.16 %) والثانوي كذلك (08.16 %) فهي أقل تمثلا من الفئة الأولى، ما يبين أن مستوى إطارات التخطيط الحضري لا يزال دون ما يتطلبه التخطيط الحضري الناجح، الذي يحقق الأهداف المرسومة والمرجوة من طرف المواطن.

حتى بالنسبة للمستفيدين من التكوين الإداري فإن ما لديهم هو في الحقيقة لا يزيد عن إمكانيات تقليدية تم صقلها بالخبرة والممارسة عبر زمن طويل (أقدمية في الوظيفة)، أصبح أفراده يتعاملون مع الواقع بكيفية أساسها الخبرة الطويلة، الدراية بالواقع، ومن ناحية أخرى الهوة الكبيرة الموجودة ما بين ما هو كائن وما يجب أن يكون حيث أن هناك مجال واسع بين ما تنتظره مدينة بسكرة من أهداف من ناحية والإمكانيات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف من ناحية ثانية، وبين هذا وذاك تبقى المدينة تعاني مختلف المضاعفات التي تنعكس على الحياة السكان الاجتماعية.

والإطار الجامعي الذي في هذا الذي ينخرط في هذا الميدان هو الآخر نجده يقع بين موقفين كلاهما يطوق قدراته وطاقته، فهو إما محروم من التجربة الإيجابية المبكرة نتيجة السيطرة الميدانية للأساليب الراديكالية الناجمة عن الفكر والتصور العفوي المتمثل في الذهنيات القديمة، أو نجده حبيس قيم إدارية خاطئة ومعايير عمل مملة، تقتل فيه البعد الأكاديمي في معالجة الحقائق وتنتزع منه روح المبادرة والإقدام، لينصهر ويخضع للأمر الواقع محافظا بذلك على أدنى مستويات

الحضور في عمليات الإدارة عموما والتخطيط الحضري خصوصا، ليبقى الواقـــع يـــراوح مكانـــه، رغم أن العالم تغير، وكل خيارات الدولة الجزائرية قد تغيرت أيضا، والمجتمع قد تخلى عن كل هذه التقاليد البالية، وأصبحت الحضرية مبتغاة في كل هيكل بشري أو إداري بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي للفرد يقود به إلى تحسين عمله ووضعه الاجتماعي والاقتصادي ويغرس فيه قيم إيجابية تجاه العمل والإنتاجية، ولدى ملاحظتنا أن 44.89 % من مجتمع البحث هي فئـــة جامعيـــة، فهذا يدل أن الدولة الجزائرية تسير في خياراتها الحضرية وقد خصصت ووظفت كل المستويات والآن أصبح الاعتماد على المستوى الأكثر تخصص والذي يمكن أن يسهم في حل مشكلات المدينة، ويؤثر بصورة إيجابية في تنظيم وتسيير هياكلها، لذلك نجد أن "**آرثر لويس**" يرى أن فشل أي محاولة تنموية أو أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم[1].

ويجسد لنا المتوسط الحسابي المقدر قيمته بـــ: 3.8 هذا التفسير من خلال تجمع مستوى التعليم لمجتمع المبحوثين بين ثانوي وجامعي.

وعليه نستنتج أن للمستوى التعليمي دور فعال في توجيه وتحسين عمل ومردودية الفرد، وهذا ما سوف يؤثر إيجابا على مردودية وفعالية التخطيط الحضري.

(1) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي ، قضايا التنمية في الدول النامية، المرجع السابق، ص: 256.

الجدول رقم (04): يوضح توزيع مفردات العينة حسب الأقدمية في العمل:

الأقدمية في العمل	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
من 6 سنوات إلى 10 سنوات	2	% 04.08
من 11 سنة إلى 15 سنة	5	% 10.20
من 16 سنة إلى 20 سنة	6	% 12.24
من 21 سنة إلى 25 سنة	12	%24.48
من 26 سنة إلى 30 سنة	07	%14.28
من 31 سنة إلى 35 سنة	17	%34.69
المجموع	49	%100 ≈ % 99.97

تبعا لأهمية الاستقرار والخبرة في الوظيفة وطبيعة النشاط كان علينا البحث عن متغير الأقدمية في ممارسة النشاط المتمثل في عملية التخطيط الحضري، ومنه كانت البيانات الواردة في الجدول رقم 04 بينت أن النسبة الأكثر تمثيلا بين أفراد العينة هي تلك الخاصة بالفئة التي مارست العمل لمدة تتراوح بين 31 سنة إلى 35 سنة بنسبة 34.69 % تليها الفئة التي مارست العمل لمدة تتراوح بين 21 سنة إلى 25 سنة بنسبة 24.48 %.

ومن خلال هذه المعطيات تبين أن الطاقم المخطط لمدينة بسكرة عموما له خبرة متوسطة، حيث يمكن الجمع بين التكوين العلمي للذين التحقوا سواء من الجامعة أو من التكوين الإداري، غير أن الواقع يبرز بأن طابع الهيمنة المفروضة من قبل تقاليد العمل الروتيني الذي يعتمد على مركزية التخطيط ولا مركزية التسيير، قد جرد الطاقات من إرادتها العملية للخروج بتقاليد حديثة في التخطيط الحضري ما جعل من المخطط قادرا على حل المشكلات على مستوى نطاقه الحضري، وكثيرا ما تكون هذه المشكلات واقعا سلبيا مميزا لحياة السكان في المدينة وعلى فترات طويلة.

إذا كانت البلاد قد إنتقلت من النظام الموجه إلى النظام الحر فإن التقاليد المعمول بها تبدو أنها مستوحاة من العقود الأولى من التسيير التي أسست بمنطق منفرد في هذا الإطار، منطق الامتثال للأوامر من دون مناقشة ولا فهم، وهو منطق ورثته ورسخته أحداث وظروف متجذرة في تاريخ الجزائر، حيث أن البلاد بعد إسترجاع الإستقلال وجدت وهي محرومة من أدنى الطاقات، مما أتاح

الفرصة لذوي ثقافة الأمر بأن يوطنوا القواعد الأولى للتسيير والتخطيط والتنفيذ في بلادنا، واليـــوم وعلى الرغم من أن هذه القيم قد ولت وتراجعت ضمن المنظومة القانونية السارية، إلا أن آثارها مازالت تسيطر على العموم.

وفي الأخير كل ما تم الإشارة إليه هو توارث لهذه التقاليد، ونجده أكثر إرتباطا بالأجيال المعايشة للمراحل الأولى من الإستقلال، وهو ما يمكن أن نبرزه هنا بالنسبة للعينة المدروسة التي كانت أغلبيتها من الفئة التي تنطبق عليها السمات المذكورة.

وعليه نستنتج أن عامل الخبرة والأقدمية هو شرط ضروري من شروط العمل المتقن والمنتظم الذي يمكن من خلاله المساهمة في إثراء عملية التخطيط الحضري خاصة وأنها تتطلب خبرة نظرية وميدانية في آن واحد.

الجدول رقم 05: يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع العمل:

المستوى المهني	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)	المتوسط الحسابي (م)
إداري	30	% 61.22	1.3
تقني	19	% 38.77	
المجموع	49	%100 ≈ 99.99	

نلاحظ من الجدول رقم 05 أن نوع العمل لمفردات العينة يتراوح بين 61.22 % للمستوى الإداري ونسبة 38.77 % بالنسبة للمستوى التقني، أي أن العمل الإداري مازال هو المهيمن على عملية التخطيط الحضري رغم أن الجانب الميداني التقني من أهم قواعد وأسس هذه العملية التي تقوم على الاستعمالات الخاصة بالأرض، وفي ذلك يستخدم أدوات التخطيط ورخص تنظيم المجال الحضري من مساحات خضراء، وأنشطة زراعية وصناعية وخدماتية وحماية المواقع الطبيعية وتحديد مستقبل الأرض والشبكات والبنية التحتية ومواقع والتجهيزات الكبرى من إستخدامات الأرض المتعددة الأغراض داخل التجمعات العمرانية، ورغم ما تتميز به هذه الآلية إلا أنها لا تزال حبيسة الإدارة والقرارات الإدارية دون الرجوع إلى الواقع، ما يفسر لنا الإختلالات المعمارية والعمرانية والحضرية المميزة لمدينة بسكرة[1].

وبالتالي فإن العملية سوف تتأثر لا محالة بتلك القرارات التي من المفروض أنها تعمل على تطوير استخدامات الأراضي وهذا لأغراض مختلفة.

وكما تم التوصل سابقا فإن مرحلة التنفيذ في التخطيط الحضري تعتبر من المراحل الحاسمة والدقيقة حيث توجب الحضور الدائم للمخطط في موضع التنفيذ قصد توجيه المشاريع وتكييفها والكشف عن مواقع الضعف والقوة والوصول إلى الهدف المنشود من الخطة[2].

ويجسد لنا المتوسط الحسابي المقدر قيمته بـــ: 1.3 هذا التفسير من خلال تجمع مستوى المهني بين ما هو إداري وتقني.

وعليه نستنتج أن العمل الإداري هو المهيمن على عملية التخطيط الحضري، رغم أن هذه الأخيرة يطغى عليها العمل التقني الميداني ما يؤثر على سيرورتها على أرض الميدان.

---

(1) محمد شوقي مكي، **المدخل إلى تخطيط المدن**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص: 123.

(2) عبد الكريم قريد، المرجع السابق، ص: 81.

الجدول رقم 06: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري ضمن المصالح الإدارية:

الإجابات	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)	المتوسط الحسابي (م)
ضمن فريق عمل	28	%57.14	1.4
عمل منفرد	21	%42.85	
المجموع	49	% 100 ≈ 99.99	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن نسبة 57.14 % من عينة البحث أقروا أن عملية التخطيط الحضري تتم ضمن عمل جماعي أي ضمن فريق عمل، ونسبة 42.85 % الذين صرحوا بأن العملية تتم ضمن عمل منفرد وهذا التفاوت في النسب بمقدار ضئيل نظرا لكون العملية تتم على الطريقتين على شكل عمل جماعي، وكذلك على شكل عمل منفرد، لأن العملية تتم ضمن مراحل المتمثلة في التنظيم والتوجيه والرقابة، وتكون في صورة تنظيم مجموعات للعمل، مع توضيح الأعمال المطلوبة منهم، وتوزيع المجموعات على الأعمال المطلوبة، وهذا من اجل فتح المجال لبروز أفكار مبتكرة وتزيد من تحفيز المبحوثين على إيجاد حلول لمشكل في المدينة، ما يجعل من العمل الجماعي قاعدة استشارية بآليات واضحة لإعطاء لكل فرد مجال لإبداء رأيه بكل حرية، وهذا ما سوف يجسد آلية التعددية وآلية التصحيح الذاتي، ما سوف يمنح للأفراد الفاعلين مساحات كبيرة من الحرية لكل فرد للتقرير في مقترحات الجماعة، هذا العمل الجامعي الذي يعتبر وسيلة ملائمة تسهل من نقل وتبادل الأفكار والآراء والاتجاهات، لأن التخطيط الجيد يقوم على إسهام كل فرد حسب مهاراته وطموحاته في العملية الإدارية، لأن أعضاء الجماعة الاجتماعية مهما كبرت أو صغرت لابد أن يشاركوا مجتمعين في صنع القرارات المتصلة بكل ما يؤثر على سيرورة تطوير هياكل المدينة وبناءاتها، وحتى الخدمات التي تقدمها لقاطنيها، لأن الأولوية في تطبيق هذا العمل الجماعي تتراوح بين الكيفية التي يستطيع بها كل موظف مهما كان موقعه في العملية وخبرته أن يؤثر في القرارات، بالإضافة إلى الأولوية التي يضفيها هو من وجهة نظره في عملية التخطيط الحضري.

وعليه نستنتج أن في المصالح المكلفة بعملية التخطيط الحضري العمل يتنوع بين ما هو عمل جماعي أي ضمن فريق، وعمل منفرد، أي أعمال خاصة بأفراد مكلفين بها شخصيا، وهذا إن دل فإنه يدل على أن هذه العملية هي عملية تسمح بالمشاركة بكل أنواعها سواء جماعية أو فردية من أجل تحقيقها على أرض الميدان، وأن مضامينها إما أن تمارس بشكل جماعي أو بشكل منفرد، وكلاهما يساهم في تطويرها وحسن سيرورتها.

الجدول رقم 07: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان والخدمات في عملية التخطيط الحضري:

الاحتمالات	الدرجة (س)	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	متوسط حسابي (م)	الانحراف المعياري (ع)	$كا^2$
نعم	2	14	% 28.57	28	0.5	1.5	0.04	0.8 عند درجة حرية 1 ودرجة شك 0.02
لا	1	35	% 71.42	35	-0.5			
المجموع	3	49	% 99.99	63	/			

نلاحظ من الجدول السابق أنه توجد ما نسبته 71.42 % من مجتمع البحث لا ترى أن هناك مراعاة للتوزيع الجغرافي للسكان والخدمات في عملية التخطيط الحضري، في حين هناك نسبة 28.57 % يقرون بوجود هذه المراعاة للتوزيع الجغرافي وللسكان والخدمات في عملية التخطيط الحضري وكون هذه الاستمارات كانت موجهة لأفراد تنشط وتعمل داخل إدارات محلية مسؤولة ومكلفة بالتخطيط الحضري وموجهة له، فإننا نجدها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار أثناء القيام بالمهمة المنوطة بها ضمن آليات ومهام مختلفة من مصلحة إلى أخرى، التوزيع الجغرافي للسكان وأماكن تواجـــدهم، ومقرات سكناتهم وتوزيعهم عبر إقليم البلدية وكذا الخدمات الموجهة لهؤلاء السكان ونظرا لكون عملية التخطيط الحضري طريقة عمل وأسلوب أداء يتم فيه ترجمة التوجهات التنموية إلى مخططات عمرانية وبرامج اجتماعية وإقتصادية مختلفة مع ضمان التكامل بين كل هذه المستويات[1].

أما نمط التوزيع المكاني للسكان والأنشطة داخل المدينة، فإنه بالضرورة يتأثر بخصائص التنظيم الاجتماعي والاقتصادي السائد، حيث نجد أن النشاط الديني والسياسي يحتلان الصدارة في هذا التوزيع، ثم يليه الأساس المهني، ثم الجماعات القرابية، بالإضافة إلى مشكل النقل، وميل السكان إلى الإقامة بالقرب من مواقع أعمالهم[2].

لذا أصبح من الضروري مراعاة هذين الشرطين الأساسين في عملية التخطيط الحضري وهو مراعاة العامل الجغرافي للسكان والعامل الجغرافي للأنشطة، وهذا ما لم يكن متوفر على مستوى الإدارات المحلية المكلفة بذلك.

---

(1) فاتنة الوتار، وفاء الوتار، المرجع السابق، ص: 25 .

(2) عاطف غيث، المرجع السابق، ص: 140.

وفي تأكيد آخر لصدق البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.5 يبرز إجماع المبحوثين على عدم مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.04 يحدد ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة شك 0.02 والبالغة 0.8 والتي جاءت لتدعم رأي الفريق الثاني.

وعليه نستنتج أن الإدارة المكلفة بالتخطيط الحضري لا تأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للسكان وللأنشطة والخدمات في أدائها لهذه العملية.

الجدول رقم 08: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص عملية إتمام التخطيط الحضري بالموازاة مع النمو الحضري للمناطق:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا2
نعم	31	1	%63.26	31	-0.36	1.36	0.22	0.05 درجة حرية 1
لا	18	2	% 36.73	36	0.64			
المجموع	49	3	%100 ≈ 99.99	67	0.28			

نلاحظ من الجدول أن 63.26 % من مجتمع البحث يرون أن عملية التخطيط الحضري تتم بالتوازي مع نمو المناطق الحضرية، في حين هناك نسبة 36.73 % من مجتمع البحث لا ترى ذلك وبالرجوع إلى أرض الواقع نجد أن التخطيط الحضري كآلية لتنظيم مرافق المدينة لا يمكن أن تتم دون الرجوع إلى المناطق الحضرية إلى كل أرجاء المدينة والوقوف على كل خصائصها حتى تأخذ بعين الاعتبار في العملية.

وكما هو معروف فإن عملية التخطيط الحضري لكي تتم يجب تحقيق التناسق بين جوانب ثلاث هي : المعماري، والتصميم المدني، التجميل المعماري، وهي خصائص يجب أن تنبع من الخصائص الطبيعية للمدينة وواقعها الحقيقي، لذا وجب إتمامها بالموازاة مع النمو الحضري للمناطق التي يوفر هذه الخصائص الطبيعية وعلى أساسها يبنى الشكل النهائي للعملية.

وفي تعريف سابق وجد أن عملية التخطيط الحضري هي مجموعة إستراتيجيات، تتبعها مراكز إتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية حتى يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي[1].

كما نجد أيضا أن التخطيط الحضري يجب أن يستند إلى مكونات وعناصر البيئة الحضرية حتى يمكن التحكم في كل الأنشطة والظواهر الحضرية التي قد تعرفها أي منطقة.

وفي تأكيد للبيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.36 يوضح إجماع المبحوثين على ضرورة إتمام عملية التخطيط الحضري بالموازاة مع النمو الحضري للمناطق في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.22 يحدد بضعف التشتت بين الاستجابات ، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة شك 0.02 والبالغة 0.05 والتي جاءت لتدعم رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن عملية التخطيط الحضري تتم بالموازاة مع النمو الحضري للمناطق في المدينة.

---

(1) صبري فارس الهيتي، المرجع السابق، ص : 24.

الجدول رقم 09: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
الجانب المعماري	22	1	% 44.89	22	0.54	0.46	2.07
التصميم المرئي	05	4	%10.20	20	3.54		
التجميل المعماري	10	2	%20.40	20	1.54		
الجانب الأخلاقي	08	3	%16.32	24	2.54		
الموروث الحضاري	04	5	%8.16	20	4.54		
المجموع	49	15	%100≈99.99	106	/		

نلاحظ من الجدول أن 44.89 % من مجتمع الدراسة يرون أن الجانب المعماري هو الركن الأول الواجب مراعاته أثناء إعداد عملية التخطيط الحضرية وإنجازها، و 20.40 % من المجتمع يرون أن التجميل المعماري هو شرط أساسي كذلك في عملية التخطيط، في حين نقرأ ما نسبته 16.32 % و 10.20 %، و 8.16 % على التوالي من مجتمع الدراسة يرون أن الإعتبارات الواجب أخذها هي: الجانب الأخلاقي، التصميم المرئي والموروث الحضاري.

إن عملية التخطيط الحضري هي مجموعة إستراتيجيات تتعامل مع البيئة ومع الجماعات التي تعيش في هذه البيئة، وهي في مختلف الجوانب يمكن وصفها ببيئة غير متجانسة، لذلك وجب أثناء عملية إعداد مخططات حضرية لأي منطقة أو أي جهة من المدينة الأخذ بعين الاعتبار بعدة معطيات وشروط حتى تتم في أكمل وجه، ويبقى العنصر المعماري هو أحد شروط قيام وتجسيد هذه الآلية لأنه يعمل على تحديد موقع المنطقة الحضرية التي سوف تخضع للتخطيط، ثم تقسيم هذا الموقع حسب الحاجة إلى الأنشطة التي يجب أن تتوفر فيه سواء كانت مناطق إنتاجية أو سكنية أو سياحيـــة، والتخطيط الحضري في حد ذاته هو طريقة عمل وأسلوب أداء يترجم مخططات عمرانية التي تعمل على تقديم التحليل الفني المطلوب وهذا ما يوفره الجانب المعماري الواجب الوقوف عليه في هذه العملية[1].

ومن بيانات الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 0.46 يبرز إجماع المبحوثين على الجانب المعماري في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 2.07 يحدد التشتت بين إستجابات المبحوثين.

وعليه نستنتج أن في عملية التخطيط الحضري هناك عدة إعتبارات يجب مراعاتها أهمها: الجانب المعماري للوسط الحضري، مع إعتبارات أخـــرى هي: التصميـــم المرئي والتجميـــل المعمـــاري، والجانب الأخلاقي والموروث الحضري التي تعد شروط إضافية ثانوية لكن وجودها ضروري لإعطاء العملية صفة الدقة في الإنجاز والعمل.

---

(1) فاتنة الوتار، وفاء الوتار، المرجع السابق، ص: 32.

الجدول رقم 10: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية التركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها في عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا2
نعم	37	1	%77.5	37	-0.24	1.24	0.25	0.01 درجة حرية 1
لا	12	2	% 24.4	24	0.76			
المجموع	49	3	%100≈99.99	61	0.49			

نلاحظ من الجدول أن 75.5 % من مجتمع الدراسة يرون أن التركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها ضروري لتجسيد التخطيط الحضري الأفضل للمدينة، في حين نجد أن ما نسبته 24.4 % لا يرون ذلك.

إن التخطيط الحضري الدقيق يجب أن يقوم على تقسيم مساحة الأرض المطلوبة من خلال تحديد حجم مختلف التجمعات العمرانية ومساحة المناطق العمرانية الاحتياطية والمرافق والشبكات والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، وتوفير علاقات منطقية بين العناصر الحضرية للمدينة، حتى نتمكن من وضع المؤشرات والبرامج اللازمة لتوجهات عملية التخطيط الحضري، وهذا لا يتأتى إلا بالتركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها إلى أقصى درجة ممكنة، حتى لا تترك مجال لهدر إمكانات تلك المنطقة الطبيعية، وغنما ليكون هناك إستخدام عقلاني للأرض دون المساس بالمناطق الأخرى.

فمن الأساليب الأساسية التي يجب أن تقوم عليها عملية أدوات التخطيط الحضري هو ضرورة وضع تنظيم تضبط فيه القواعد العامة المطبقة على كل منطقة حسب تقسيم الأراضي وذلك إلى مناطق يتم تعميرها، وهذا من خلال الوقوف على كل الأراضي التي تشغلها بيانات متجمعة، والمساحات الفاصلة بين هذه الأراضي من مساحات خضراء وحدائق وغابات

حضريـــة، ثم الوقوف على الأراضي المخصصة للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة، ثم تحديد الأراضي الغير قابلة للتعمير مع إمكانية وجود حقوق البناء [1].

إن عملية إستعمال الأرض والإنتفاع بها من قواعد بناء وتحقيق آلية التخطيط الحضري، وبدون إيجاد هيكل منظم ودقيق لكيفية إستخدام الأرض وإستغلال ذلك، فإن عملية التخطيط لا يمكن لها أن تتم.

وبالرجوع إلى الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.24 يبرز ويوضح لنا إجماع المبحوثين على ضرورة التركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 0.25 يبين ضعف التشتت بين إستجابات المبحوثين وقيمة كا2 المحسوبة عند درجة حرية 1 والمقدرة بـــ 0.01 والتي جاءت لتدعم رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن أثناء إعداد وتجسيد عملية التخطيط الحضري يجب التركيز على كيفية إستعمالات الأرض والإنتفاع بها إلى أقصى درجة ممكنة.

---

(1) مدونة العمران:

M digiurbs blogspot .com /2012/12/pos1 htmlt.

الجدول رقم 11: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة جانب المنافسة مع المناطق الأخرى في عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	39	1	%79.59	39	- 0.2	1.20	0.25	0.01 درجة حرية 1
لا	10	2	% 20.40	20	0.8			
المجموع	49	3	%100≈99.99	59	0.6			

نلاحظ من الجدول أن 79.59 % من مجتمع الدراسة يرون أن مراعاة جانب المنافسة مع المناطق الأخرى هو أمر ضروري لتحقيق عملية تخطيط حضري حقة وفعالة، لقد كانت فكرة المنافسة شرط ضروري لتطوير وتنقيح وتجديد أي عملية مهما كان نوعها أو طبيعة نشاطها المزاول، وهذا من اجل الوصول إلى ما هو أرقى وأفضل.

وفي عملية التخطيط الحضري فكرة المنافسة بين المناطق هي ظاهرة ضرورية حتى يتم الإنتفاع من خلالها في تنظيم المجالات الحضرية وخلق توازن بين مختلف أنشطتها وقطاعاتها، لأن عملية التخطيط الحضري تعتبر مشروع مثلها مثل باقي المشاريع مهما كان طبيعتها بحاجة إلى عنصر المنافسة حتى تنجح وتحقق الأهداف المتوخاة منها: من أجل زيادة فعالية السياسية الحضرية المستوحاة والمصممة لتنظيم البيئة، وبما أن عملية التخطيط الحضري هي المرآة العاكسة للقيم الاجتماعية والأخلاقية للمجتمع، فإن أهم قيمة موجودة في هذا المجتمع هي قيمة التنافس التي تعمل على خلق ما هو أفضل وأصلح للفرد وبالتالي للمنطقة ككل.

وفي تأكيد أخر للبيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـــ 1.20 يبين إجماع المبحوثين على ضرورة مراعاة جانب المنافسة مع المناطق الأخرى في عملية التخطيط الحضري، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.25 والذي أوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 والمقدر ب 0.01 المدعمة للرأي الأول.

وعليه نستنتج أن أثناء تجسيد التخطيط الحضري بأي منطقة حضرية يجب مراعاة جانب المنافسة مع المناطق الأخرى.

الجدول رقم 12: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص ترجمة عملية التخطيط الحضري لواقع السكان وقيمهم الاجتماعية والثقافية والمعمارية:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	19	2	%38.77	38	0.62	1.38	0.23	0.04 درجة حرية 1
لا	30	1	% 61.22	30	-0.38			
المجموع	49	3	%100≈99.99	68	0.24			

نلاحظ من الجدول أن 61.22 % من مجتمع الدراسة يرون التخطيط الحضري كعملية تنظيمية وتوجيهية لكل هياكل المدنية هو مترجم لواقع السكان من قيمهم الاجتماعية والثقافيـــة والمعمـــارية، وهذا لأن هذه العملية هي أسلوب يقوم على واقع المدينة ومترجم لكل تطلعات هياكلها وسكانها، كما أن هذه النسبة الإيجابية في إجابة المبحوثين ترجع إلى طبيعة تصميم عملية التخطيط الحضري الذي هو في الأساس يجب أن يحقق متطلبات مستخدميه واحتياجاتهم الاجتماعية والدينية وكذلك القيم والمبادئ الروحية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حتى يصبح العمران ملائما لمتطلبات قاطنيه[1].

كما نجد أن عملية التخطيط الحضري تعمل على استحداث مباني سكنية مناسبة لعادات وطباع معيشة العائلات، كما تؤكد على إحياء الروح الاجتماعية للأسرة وللمجموعات السكنية وللمجتمع ككل داخل أي منطقة حضرية من مناطق المدينة، كما توفر هذه العملية تشكيلات جذابة للمواطن وتلبي متطلبات حياته اليومية، مع الاحترام والتجاوب بحس مع العادات الاجتماعية الموروثة والقيم الثقافية لسكان المنطقة.

(1) محمود أحمد عيسى ، الطاقات المتجددة والتصميم العمراني المستدام، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 85.

ولأن العادات والتقاليد للسكان تتميز بسمات خاصة والتي تنعكس على النواحي العمرانية، نجد الآن مجتمع مدينة بسكرة تطغى عليه طابع الأسرة النووية التي أصبحت تمثل بعد إجتماعيا واضحا وهذا انعكس على الفكر التخطيطي والتصميمي للعمران[1].

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.38 يوضح إجماع المبحوثين على ترجمة عملية التخطيط الحضري لواقع السكان من قيم إجتماعية وثقافية ومعمارية، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.23 الذي يبين ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية قيمتها 1 والتي جاءت لتدعم رأي فئة الغالبة.

وعليه نستنتج أن عملية التخطيط الحضري هي عملية مترجمة لواقع السكان من قيم إجتماعية وثقافية ومعمارية.

---

(1) علي مهران هشام، **التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية صحية ومتوازنة** في دول الخليج العربي، المؤسسة العامة للرعاية السكانية، دولة الكويت، ص: 66.

الجدول رقم 13: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مراعاة البعد البيئي في عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	42	1	%85.71	42	-0.14	1.14	0.26	0.01 درجة حرية 1
لا	07	2	% 14.28	14	0.86			
المجموع	49	3	%99.99	56	0.72			

نلاحظ من الجدول أن 85.71 % من مجتمع الدراسة يرون أن البعد البيئي هو أهم الأبعاد التي يجب مراعاتها في عملية التخطيط الحضري، لأن العناصر البيئية تؤثر بشكل مباشرة وغير مباشر على الإنسان، واللامبالاة بالبعد البيئي قد يظهر على بعض المناطق العمرانية، وخاصة في المجتمعات التي تقتصر إلى أساليب التخطيط العمراني وخطط التنمية، وهي نتاج متوقع لعدم الإتزان بين البيئة والعمران.

وفي عملية التخطيط الحضري هناك نوع من التجاوب بإبداع وبطريقة مباشرة مع متطلبات المناخ المحلي والإتجاهات المناسبة لكل مبنى، مع الأخذ بعين الاعتبار أشعة الشمس وميولها ودرجة الحرارة والرياح والعواصف الرملية التي تتميز بها مدينة بسكرة.

وكذلك مراعاة العوامل المناخية للدراسة حركة الهواء وتغلغله بين الأبنية أفقيا ورأسيا، وأيضا يتم مراعاة نوعية المساحات المحيطة بالمبنى وألوانها لما لها من تأثير فعال على كمية الحرارة المشعة، والاهتمام بالأشجار والنباتات والمناطق الخضراء، التي تساعد على تقليل كمية حرارة حول الأبنية، وتوفير النواحي الجمالية في نفس الوقت تعمل عملية التخطيط الحضري على إثراء الإحساس بالترابط الإجتماعي والإنتماء السكني من خلال التوظيف الأمثل لاستعمالات الأرض.

إن التخطيط الحضري آلية تعمل على بناء منظور بيئي للمجتمع الصحي ويعني ذلك تحقيق حالة من التوازن بين الإنسان والمحيط العام، ويتحقق هذا التوازن من خلال المحافظة على بيئة عمرانية سليمة الوسط، مع مستوى من التجديد والنمو الشامل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، والترشيد العاقل للأنماط الاستهلاكية، ويلزم أن تكون التشريعات واللوائح المنظمة للتنمية تراعي الشروط الصحية لحماية البيئة والمحيط الحيوي[1].

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.14 يوضح إجماع المبحوثين على مراعاة البعد البيئي في عملية التخطيط الحضري، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.26 الذي يوضح ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 والذي بين الإستجابات، والتي دعمت رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن عملية التخطيط الحضري تراعي البعد البيئي أثناء إعدادها وإنجازها.

(1) على مهران هشام، المرجع السابق، ص :12.

جدول رقم 14: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة عملية التخطيط الحضري لجانب حماية البيئة من التلوث:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	47	1	%95.91	47	-0.04	1.04	0.28	0.01 درجة حرية 1
لا	02	2	% 04.08	04	0.96			
المجموع	49	3	%100≈99.99	51	0.92			

نلاحظ من هذا الجدول أن 95.91 % من مجتمع الدراسة يرون أن عملية التخطيط الحضري بطبيعة عملها تراعي حماية البيئة من التلوث.

وهذا لأن المخططون والمعماريون الذي يعملون على تجسيد آلية التخطيط الحضري، ويهتمون بالبيئة كذلك والحفاظ عليها نظيفة غير ملوثة، غالبا ما يتوجهون في تصميماتهم إلى إستخدام أحد ثلاثة توجهات للتعامل مع البيئة الحضرية في إنتاج العمران الملائم لمستخدميه، التوجه الأول: يلجأ إلى استخدام خامات ومواد بناء من الأرض في إنشاء العمران مثل: الطين، التربة والأخشـــاب، وغيرها، والتوجه الثاني: يلجأ إلى توظيف التقنية العالية في إنشاء العمران مع مراعاة الظروف المناخية وتوفير إمكانيات التدوير أو إعادة الإستخدام وتوظيف الطاقات المتجددة إيجابيا، أما التوجه الثالث: فيتبنى الدمج بين كل من التوجهين السابقين تبعا لطبيعة الموقع الذي يبنى فيه وطبيعة المشروع، كلا من التوجهات الثلاثة تتبنى عدة مبادئ تهدف إلى إنشاء عمران صديق للبيئة يستخدم أقل قدر من التلوث للبيئة الطبيعية.

إن التخطيط الحضري هو عبارة على آلية تخطيطية وتصميمية في الأعمال العمرانية لتحقيق التوافق بين المحددات العمرانية والبيئة وحمايتها من التلوث، بيئة حضرية متوازنة ومتجانسة، من خلال تحقيق التوافق بين المعطيات الطبيعية والعمران، بيئيا وإجتماعيا، ووظيفيا وجماليا بهدف إنتاج عمران صديق للبيئة الطبيعية يساهم في الحفاظ على بيئة الأرض صحية خالية من كل أنواع التلوث، بيئة مستديمة على مر الأجيال.

وبالرجوع إلى البيانات السابقة، نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.04 يظهر لنا إجماع المبحوثين على عمل عملية التخطيط الحضري على حماية البيئة في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.28 يبين ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 دعمها لرأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن عمل عملية التخطيط الحضري هو ضمان وحماية للبيئة من التلوث.

الجدول رقم 15: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إمكانية وضع تخطيط أو تصميم حضري يقود إلى ترشيد إستعمال الأرض وحماية البيئة:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا2
مراعاة الشروط العمرانية والمعمارية لعملية التخطيط الحضري	25	1	%71.02	25	0.69 -	1.69	1.69	0.6 درجة حرية 1
مراعاة البيئة والمحيط	10	3	% 20.40	30	1.31			
بالتشاور مع المواطن	14	2	% 28.57	28	1.31			
المجموع	49	06	%100≈99.99	83	0.39			

نلاحظ من الجدول أن 51.02 % من مجتمع الدراسة يقترحون أن مراعاة الشروط العمرانية والمعمارية لعملية التخطيط الحضري، هي أحد الميكانيزمات التي من خلالها يمكن وضع تخطيط أو تصميم حضري، يقود إلى ترشيد استعمال الأرض وحماية البيئة، كما نقرأ من الجدول كذلك أن 28.57 % من مجتمع الدراسة يقترحون فكرة التشاور مع المواطن، في حين نسجل نسبة 20.40 % يقترحون مراعاة البيئة والمحيط.

إن عملية التخطيط الحضري تخضع لعدة الميكانيزمات وعدة شروط تعمل من خلالها على التوزيع الأمثل للأنشطة والخدمات وكذلك السكان، لأن هذا يؤدي إلى إمكانية إجراء بعض الإضافات والتعديلات السهلة ضمن آلية التدخل العمراني، من خلال الالتزام بالمخططات الهيكلية العمرانية والمعمارية والتي بدورها تنظم إستخدام الأرض، مع العمل بمواصفات معمارية وعمرانية تتوافق مع البيئة الطبيعية للسكان، وكذلك تقاليدهم وتراثهم الاجتماعي، وهذا ما سوف يؤدي إلى إثراء الإحساس بالترابط الاجتماعي والإنتماء السكني لدى المواطن من خلال التوظيف الأمثل لاستعمالات الأراضي، ما سوف يؤدي بالتأكيد إلى المحافظة على البيئة والمحيط، والعمل كذلك سيكون حسب مساهمة المواطنين في إدارة شؤون مدينتهم بكل روح ديمقراطية ما يسمح لهم

بحرية مطلقة في الإدارة مع مسؤولية تامة عن كل ما يحدث من فوضى معمارية وعمرانية، وسوء تنظيم ناتج عن لامبالاتهم وإهمالهم للوسط الحضري[1].

وفي البيانات السابقة، نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.69 يظهر لنا إجماع مجتمع البحث على مراعاة الشروط العمرانية والمعمارية لعملية التخطيط الحضري، من أجل توفير إمكانية لوضع تخطيط أو تصميم حضري يقود إلى ترشيد استعمال الأرض وحماية البيئة، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـ 0.6 يوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن في عملية وضع تخطيط أو أي تصميم حضري، يقود إلى ترشيد استعمالات الأرض وحماية البيئة ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مراعاة الشروط العمرانية والمعمارية، كذلك بين خلال التشاور مع المواطن وإشراكه في العملية، وهذا ضمن شرط أخير هو مراعاة البيئة والمحيط.

---

(1) محمد جاسم شعباني العاني، المرجع السابق، ص: 193.

جدول رقم 16: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي تقف وراء العمل والتصميم التخطيطي:

الاعتبارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
حاجيات السكان	25	1	%51.02	25	-0.83	1.83	1.16
خصائص السكان	05	4	% 10.20	20	2.17		
وظائف السكان	12	2	%24.48	24	0.17		
المستوى الإقتصادي للسكان	07	3	% 14.28	21	1.17		
المجموع	49	10	%100≈99.99	90	2.68		

نلاحظ من الجدول أن نسبة 51.02 % من مجتمع الدراسة يرون أن الدافع الأول والرئيسي الذي يؤدي للعمل والتصميم التخطيطي هو حاجيات السكان ومتطلباتهم ونسبة 24.28 % يرون أن الدافع الأساسي للعمل والتصميم الحضري هي وظائف السكان وأعمالهم ونشاطاتهم، في حين نسجل ما نسبته 10.20 % و 14.28 % يرون أن الدافع الأساسي للتصميم الحضري هي خصائص السكان و مستواهم الإقتصادي.

إن فهم العناصر الاجتماعية والثقافية والنفسية للسكان تعتبر مكونات أساسية في الخطة أو الخطط الموضوعة من أجل تهيئة الإقليم أو تخطيط البيئة الحضرية، وقد تقام خطة حضرية في إطار التخطيط الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار هذه المكونات وكل أهدافها الاجتماعية، التي كانت المنطلق الأول التي رسمت من أجله، دون متابعة آثارها ونتائجها المقصودة والغير مقصودة، هذا ما يؤدي إلى خلق فجوة إرتباك بين دوافع عملية التخطيط الحضري وتطبيقها ما سوف يؤثر على الظروف الاجتماعية والصحية للسكان، لذلك تعتبر الدوافع الاجتماعية للعمل والتصميم الحضري، ضرورية لتطوير وترسيخ القيم الاجتماعية المرغوبة والبناءة التي من شأنها أن تجعل المدينة هيكل حضري قادر على توفير الراحة والاستقرار والعيش الكريم[1].

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.83 يوضح إجماع المبحوثين على أن الدافع الأساسي لعملية التخطيط لأي مجال في المدينة هو حاجيات السكان ومتطلباتهم وكل ما هم بحاجة إليه من مستلزمات الحياة بكل أنواعها، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـ 1.17 الذي يبين ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الدافع الأساسي للعمل والتصميم الحضري هو حاجيات السكان ومتطلباتهم بكل أنواعها وتوجهاتها.

---

(1) عبد الكريم قريد، المرجع السابق، ص: 83.

الجدول رقم 17 : يوضح إجابات المبحوثين بخصوص رأيهم في مدى تأهيل الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
مؤهل	32	1	%65.30	32	-0.34	1.34	0.23
غير مؤهل	17	2	% 34.69	34	0.66		
المجموع	49	3	%100≈99.99	66	0.32		

نلاحظ من الجدول أن 65.30 % من مجتمع الدراسة يرون أن الطاقم البشري المكلف بعملية التخطيط الحضري هو طاقم مؤهل، في حين 34.69 % من مجتمع الدراسة يرون أن الطاقم البشري غير مؤهل للإعداد والتكفل بهذه الآلية.

إن عملية التخطيط الحضري هي عملية تتم على عدة مراحل وفي عدة مستويات، وهي ليست عملية نظرية فحسب، بل هي عملية تطبيقية بنسبة كبيرة، ويجب على الجهاز المخطط تسجيل حضوره الدائم وفي جميع المراحل قصد توجيه الآلية وتنفيذها وتكييفها، والكشف عن مواطن الضعف والقوة والوصول بالعملية إلى تحقيق الأهداف المنشودة في الخطة، ويجب على المخطط أن يعمل على إثارة الرغبة في إحداث التغيير لدى المواطنين والعمل على إستمراريته[1].

ولهذا يجب توفير كوادر تخطيطية وتدريبها لضمان نجاح العملية التخطيطية، وتكون لديهم القدرة على مواجهة الظروف مهما كان نوعها، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بضرورة توفر النضج في الممارسة التخطيطية، وتسهيل متابعة التنفيذ، إن الطاقم المكلف بعملية التخطيط الحضري يجب أن يكون لديه كل المؤهلات النظرية والتطبيقية لمتابعة الآلية، أي طاقم مكون وفق مقاييس هذه الآلية يعمل وفقا لكل الظروف والملابسات والعراقيل والعقبات التي قد تواجهها مهما كان نوعها.

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.34 يوضح إجماع المبحوثين على أن الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري هو طاقم مؤهل ولديه كل الإمكانيات والقدرات على متابعة العملية بأكمل وجه مهما كانت الظروف، في مقابل إنحراف معيار مقدر بـــ 0.23 مبين ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري طاقم مؤهل ولديه كل القدرات للمتابعة والتنفيذ.

---

(1) خلف حسن علي الدليمي، المرجع السابق، ص: 62.

الجدول رقم 18: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على المكلفين بعملية التخطيط الحضري:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س−م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	30	1	%61.22	30	− 0.38	1.38	0.23	0.04 درجة حرية 1
لا	19	2	%38.77	38	0.62			
المجموع	49	3	≈99.99 %100	68	0.24			

نلاحظ من الجدول أن نسبة 61.22 % من مجتمع الدراسة ترى أن هناك إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على الأفراد المكلفين بعملية التخطيط، في حين نقرأ ما نسبته 38.77 % يرون أنه لا توجد إستراتيجية في ذلك، وبالرجوع إلى الجدول رقم 03 الذي يوضح لنا توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي، كذلك الجدول رقم 04 الذي يوضح توزيع مفردات العينة حسب الأقدمية في العمل، نقرأ أن هناك حقا إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على المكلفين بعملية التخطيط الحضري، حيث أن الجهاز المكلف بهذه العملية هو عبارة على إطارات جامعية نظرا لدور المستوى التعليمي والمستوى الأكثر تخصص الذي كان الحاضر الأكبر في عينة البحث، يدل على أن المهام توزع وفق المهمة وكذلك وفق المستوى التعليمي، كذلك نقرأ دور عامل الخبرة، بحيث تم تسجيل 34.69 % من مجتمع الدراسة لهم خبرة تفوق 20 سنة في العمل النظري والميداني، كذلك نقرأ من معطيات الجدول رقم 05 الذي يوضح لنا توزيع مفردات العينة حسب المستوى المهني نقرأ كذلك توزيع المهمات التخطيطية حسب المستوى التقني أو الإداري للمكلفين بالعملية.

إن عملية التخطيط الحضري تخضع في إجراءاتها لعدة ميكانيزمات، وخاصة ميكانيزم توزيع المهمات التخطيطية، حيث أن عامل الشهادة والخبرة في العمل من أهم الشروط التي تأخذ بعين الاعتبار في التكليف بأي مهمة أو وظيفة تخطيطية.

وفي البيانات السابقة، نجد أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـــ 1.38 يظهر لنا إجماع مجتمع البحث حول وجود إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على المكلفين بعملية التخطيط الحضري، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.23 يوضح لنا ضعف التشتت بين الإستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 والتي دعمت رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن الوظائف والمهمات التي تكون وتجسد عملية التخطيط الحضري يتم توزيعها على الأفراد المكلفين بذلك وفق إستراتيجية تتماشى وهذه الآلية الحساسة.

الجدول رقم 19: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود متابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري للوقوف على جودة ما تم تنفيذه:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ع	س-ع	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	32	1	%65.30	32	0.27	0.73	0.32	0.03 درجة حرية 1
لا	17	2	%34.69	34	1.63			
المجموع	49	3	%100≈99.99	32	1.9			

نلاحظ من الجدول أن ما نسبته 65.30 % من مجتمع الدراسة يقرون أن هناك متابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري، وهذا للوقوف على جودة ما تم تنفيذه من مشاريع وإنجازات حضرية، في حين تم تسجيل ما نسبته 34.69 % لا ترى أن هناك متابعة لهذه الآلية.

وبالرجوع إلى التراث النظري الخاص بعملية التخطيط الحضري، فإننا نجد أن مرحلة المتابعة، من المراحل الأساسية للعملية، وهي عملية تنتهي بتنفيذ آخر عنصر فيها، وتتم في جميع المراحل قصد التوجيه والتنفيذ، والكشف عن مواطن الضعف والقوة والوصول بالعملية إلى تحقيق الأهداف المنشودة في الخطة، وتوفير المتابعة الدائمة للخطة، وهذا للمحافظة على عنصر الثقة لدى المنفذين وكذلك لدى المواطنين، وتوفير الحرص الدائم الرامي إلى إنجاح عملية التخطيط طيلة مدة تنفيذها.

وبالتالي نجد أن عنصر المتابعة لمجريات العملية هو شرط ضروري لتجسيدها على أرض الواقـــع، وهذه المتابعة ليست فقط آلية إدارية خاصة بعملية التخطيط الحضري، بل هي آلية تخص كل أشكال العمل والوظائف والمهمات وهذا من أجل إحداث التغيير المطلوب، والعمل علـــى استمراريته، هذه الاستمرارية التي يمكن ضمانها فقط من خلال آلية المتابعة والوقوف على كل ما تم تنفيذه بل حتى جودته.

وفي البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 0.73 يظهر لنا إجماع المبحوثين على وجود متابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري وهذا للوقوف على جودة الأعمال المنجزة وكذلك التي هي في طور الإنجاز، في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 0.23 يوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات، حيث أشارت قيمة $كا^2$ المحسوبة عند درجة حرية 1 والتي دعمت رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن المتابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري هي من الشروط الضرورية لتحقيق الجودة في المشاريع الحضرية.

جدول رقم 20: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص نوعية الأفراد الأكثر فعالية في عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x م	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
المستشارين	09	3	%18.36	27	1.37	1.63	0.62
الإداريين	13	2	%26.53	26	0.37		
المصممين المعماريين	27	1	%55.10	27	0.63		
المجموع	49	6	%100≈99.99	80	1.11		

نلاحظ من الجدول أن 55.10 % من مجتمع الدراسة هو عبارة عن مصممين معماريين و 26.53 % هم الفئة الإدارية، أما ما نسبته 18.36 % هم عبارة عن مستشارين، ومن هذه الإحصائيات نقرأ أن الأفراد الأكثر فعالية هم المصممين المعماريين لكون الآلية هي ذات طابع معماري أصلا، وهذا ما تم قراءته سابقا من خلال الجدول رقم 09 الذي يوضح لنا توزيع مفردات العينة حسب الاعتبارات التي تراعى أثناء عملية التخطيط الحضري حيث أن الجانب المعماري هو العنصر الأول الذي يتم مراعاته في هذه العملية، لذا فإننا نجد أن الأفراد الأكثر فعالية فيها هم المصممين المعماريين، نظرا لكون عملية التخطيط الحضري هي آلية تترجم مخططات عمرانية على أرض الميدان، وهذا يتم بالتوازي وبإشراك الإداريين لأنها نظرية ثم تصبح تطبيقية، والعمل الإداري هو ركن في هذه الآلية، لأن التخطيط أصلا يتم على مستوى المرافق الإدارية الخاصة بـــها، ثم تترجم على أرض الواقع، بالتنسيق مع المستشارين كلا حسب تخصصه ومجال عمله.

إن عملية التخطيط الحضري هي عملية تتظافر فيها كل الجهود وبكل أنواعها من أجل تجسيدها الجيد على المجال الحضري، وفق مجموعة من الإستراتيجيات تنظمها خطة حضارية موظفة لذلك.

ومن بيانات الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.63 والذي يبرز إجماع المبحوثين على أن الأفراد الأكثر فعالية في عملية التخطيط الحضري هم المصممين المعماريين، في مقابل انحراف معياري يقدر بـــ 0.62 يوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الفئة الأكثر فعالية في آلية التخطيط الحضري هي فئـــة المصممين المعماريين، بالتنسيق مع الإداريين والمستشارين من أجل العمل الجيد والمتقن.

جدول رقم 21: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى العمل في التخطيط الحضري حسب توجيهات المخطط التوجيهي:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س - م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	26	1	%53.06	26	-0.46	1.46	0.22	0.01 درجة حرية 1
لا	23	2	%46.93	46	0.54			
المجموع	49	3	%100≈99.99	72	0.08			

نلاحظ من الجدول أن 53.06% من مجتمع الدراسة يقرون بأن العمل في التخطيط الحضري يتم حسب توجيهات المخطط التوجيهي، في حين نسجل أن ما نسبة 06.93% لا يرون ذلك، والعمل عادة في آلية التخطيط الحضري تتم وفق أي عملية إدارية وتطبيقية أخرى ضمن سياسة واضحة تعمل على توجيه هذه الآلية ، وكذلك بإستخدام أدوات وآليات تسهل هذا العمل، وبما أن المخططات التوجيهية هي من الأدوات الأساسية لآلية التخطيط الحضري والذي يعتبر أداة ووسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية لبلدية معينة، وفي ذلك نجده يأخذ بعين الإعتبار كل تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، كذلك يضبط الصيغ المرجعية في استخدام الأرض والمجال الحضري، وفي حالة عدم إستخدامه فإن هذا راجع إلى انه يقدم التوجيهات العريضة لضبط عملية التوسع العمراني، ويمكن تجاوزه، والتوقف فقط عند مخطط شغل الأراضي[1].

ومن بيانات الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.46 يبرز إجماع المبحوثين على أن العمل في التخطيط الحضري يتم وفق توجيهات المخطط التوجيهي، في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 0.22 يبين لنا ضعف التشتت بين الاستجابات لدى المبحوثين، في حين تشير قيمة $كا^2$ المحسوبة عند درجة حرية 1 والتي دعمت رأي الفئة الأولى من العينة.

وعليه نستنتج أن العمل في آلية التخطيط الحضري يتم حسب توجيهات المخطط التوجيهي أحد الأدوات الأساسية لهذه الآلية.

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 66.

جدول رقم 22: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة الدور الذي يتم تأديته داخل إطار عملية التخطيط الحضري:

طبيعة الدور	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
رسم المخططات	15	1	%30.06	15	-1.3	2.3	1.1
وضع المقترحات	09	4	%18.36	36	1.7		
رصد الاحتياجات اللازمة للتخطيط	12	3	%24.48	36	0.7		
المتابعة الميدانية	13	2	%26.53	26	-0.3		
المجموع	49	10	%100≈99.99	113	0.8		

نلاحظ من خلال الجدول أن 30.6% من مجتمع الدراسة يتم عملهم في إطار آلية التخطيط الحضري في رسم المخططات، في حين سجل 26.53% عملهم هو المتابعة الميدانية للأعمال المنجزة، التي هي في طور الإنجاز و24.48% وظيفتهم تكمن في رصد الاحتياجات اللازمة للتخطيط من مادية وبشرية، في حين نجد أن 28.36% عملهم هو وضع مقترحات أو مجموعة توجيهات وتوصيات إما إدارية أو ميدانية تطبيقية خاصة هذه الآلية.

إن وظيفة التخطيط هي وظيفة جماعية تتضافر فيها كل الجهود وبكل أنواعها، تبدأ هذه العملية بدراسة لأوضاع المجال الحضري وتقدير آفاق تطويره، ثم ترجمة ما تم تسجيله من إختيارات ونماذج وفرضيات في شكل مخططات توجيهه، مع تبيان أهدافها على المستوى البعيد والقريب، وإبراز كل الايجابيات والسلبيات لهذه الدراسة، وكمرحلة نهائية نتحصل على المخططات في شكلها النهائي أين يتم المصادقة عليه من أجل تسهيل عملية تنفيذه[1].

ومن بيانات الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 2.3 يبرز إجماع المبحوثين على أن الدور الرئيس في إطار عملية التخطيط الحضري يكمن في رسم المخططات وإعدادها في شكلها النهائي، في مقابل إنحراف معياري يقدر بـ 1.1 يوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الدور الرئيسي الذي يتم تأديته داخل إطار عملية التخطيط الحضري هو رسم المخططات وإعدادها بشكل تقني وعلمي بحت، بالإضافة إلى أعمال أخرى مكملة له مع توفير عنصر التنسيق والمتابعة.

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 69.

جدول رقم 23: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود شراكة من أي نوع في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الحضري بين المصالح:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	34	1	%69.38	34	-0.3	1.3	0.24	0.008 درجة حرية 1
لا	15	2	%30.06	30	0.07			
المجموع	49	3	%100≈99.99	64	0.04			

نقرأ من الجدول أن 69.38% من مجتمع الدراسة يرون ويأكدون على وجود شراكة في الأعمال الخاصة بالتخطيط الحضري بين كافة المصالح، في حين تم تسجيل 30.6% لا يرون أن هناك شراكة حقة فعالة في العمل بين المصالح.

إن العمل في هذه الآلية يتم عبر تضافر الجهود وتناسقها بين كل الاختصاصات وكل المصالح والهياكل، وهذا تم التوصل إليه من خلال معطيات جداول سابقة، كما هو الحال بالنسبة للجدول رقم 18 الذي أكد على وجود إستراتيجية واضحة في توزيع المهمات والأدوار للأشخاص المكلفين بالتخطيط الحضري ، كذلك الحال بالنسبة للجدول رقم 17، الذي أبرز ضرورة التأهل المهني بالنسبة للموظف المكلف لعملية التخطيط الحضري.

والتخطيط الحضري اليوم بات أثر أهمية من أي وقت مضى، وعليه فإن القائمين عليه بمختلف تخصصاتهم مطالبون لتعميق البحث في العملية بحد ذاتها إعتمادا على عنصر التنسيق بين المصالح والتكامل في عملها[1].

ومن النتائج السابقة، نجد أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـــ 1.3 يظهر لنا إجماع المبحوثين على وجود شراكة كاملة في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الحضري بين المصالح، في حين يقابله إنحراف معياري مقدر بـــ 0.22 يبين لنا ضعف التشتت بين الاستجابات، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 والتي دعمت رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الحضري هناك شراكة بين المصالح لتجسيدها على أرض الواقع وتنفيذها.

---

(1)عبد الكريم قريد ، المرجع السابق، ص: 03.

الجدول رقم 24: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود دور ما للمواطن في عملية التصميم العمراني والمحافظة عليه:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	29	1	%59.18	29	-0.04	1.4	0.22	0.004 درجة حرية 1
لا	20	2	%40.08	40	0.06			
المجموع	49	3	%100≈99.99	69	0.02			

نلاحظ من الجدول أن 59.18% من مجتمع الدراسة يرون أن هناك دور أساسي للمواطن في عملية التصميم العمراني والمحافظة عليه، في حين نجد أن 40.8 % لا يرون ذلك.

وقد تم ذكر وفي عدة محطات أن عملية التخطيط الحضري هي عملية جماعية، واهم عنصر فعال فيها هو المواطن، لأنه هو المعني الأول والأخير بكل ما يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات خاصة بهذه الآلية، والمواطن هو العنصر الأساسي في عملية التخطيط الحضري أين يجب أن يشارك في إتخاذ القرارات في هذا المجال من أجل تسهيل عملية التنفيذ، أين يستطيع أن يكون عائق، وكذلك من أجل تحسيس السكان بمدى أهمية التخطيط الحضري لكل مضامنيه وسياساته وكذلك أدواته من أجل المشاركة الفعالة الحقة في هذه الآلية[1].

ومن البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـــ 1.4 يبين لنا إجماع المبحوثين على وجود دور أساسي للمواطن في عملية التصميم العمراني، وله دور كذلك في المحافظة عليه، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.22 يوضح ضعف التشتت بين المبحوثين، في حين تشير قيمة كا^2 المحسوبة عند درجة حرية 1 التي دعمت رأي الفئة الأولى.

وعليه نستنتج أن للمواطن دور أساسي ومحوري في عملية التصميم والتخطيط الحضري والمحافظة عليه من خلال المشاركة في كل مراحل هذه الآلية ومتابعتها بشكل فعال ومنتظم.

(1) Sylvaine bulle, op.cit, p : 33.

الجدول رقم 25: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية عمل تخطيط أو تصميم حضري للمدينة يحمي البيئة ويكون صديق لها:

الكيفيات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
بالتشاور كل القطاعات الحيوية	21	1	%42.85	21	-0.7	1.7	0.6
بالتشاور مع المواطن	10	3	%20.40	30	1.3		
بالعمل حسب المعايير العمرانية	18	2	%36.73	36	0.6		
المجموع	49	6	%100 ≈ 99.99	87	1.2		

نلاحظ من الجدول أن 42.85% من مجتمع الدراسة يرون أن كيفية عمل تخطيط حضري للمدينة يحمي البيئة ويكون صديق لها بالتشاور مع كل القطاعات الحيوية، في حين نجد أن 36.73% يرون أن العمل يكون حسب المعايير العمرانية، في الأخير نجد أن 20.40% يرون أن العمل يتم بالتشاور مع المواطن.

إن أي عمل إداري سواء كان مكتبي أو ميداني تطبيقي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار لعدة موجهات وعناصر، خاصة عنصر التكامل بين القطاعات أو عنصر التكامل بين المصالح، وهذا ما تم الوقوف عليه في الجدول رقم 23 الذي أكد على وجود شراكة بين المصالح المكلفة بالتخطيط الحضري، ومن الضروري التنسيق بين المصالح حتى لا يتم الإضرار بها في أي عملية تخطيطية سواء حالية تنفذ على أرض الواقع أو مستقبلية تمس مناطق لهياكل أخرى.

إن هذا العنصر يتأتى كذلك بإشراك المواطن الحلقة الأساسية في عملية التخطيط الحضري مع المحافظة على المعايير العمرانية والمعمارية للمجال الحضري وبذلك تكون عملية قد تمت في إطار حماية البيئة والمحافظة عليها[1].

وبالرجوع إلى الجدول نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.7 يبرز لنا ويوضح إجماع المبحوثين على ضرورة التشاور مع كل القطاعات الحيوية من أجل تجسيد عمل تخطيطي أو تصميم حضري متقن، في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 0.6 يبين ضعف التشتت بين إستجابات المبحوثين.

وعليه نستنتج أن العمل ضمن آلية تشاورية بين كل القطاعات الحيوية المشتغلة بالتخطيط الحضري، بالإضافة إلى إشراك المواطن في ذلك من إحدى كيفيات العمل أو التصميم الحضري لأي مجال مكاني مع مراعاة الشروط العمرانية والمعمارية من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها من أي عنصر دخيل.

(1) فيصل عزام قماش، المرجع السابق، ص: 186.

الجدول رقم 26: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إسناد عملية التخطيط الحضري على معطيات وموارد المدينة الطبيعية والمادية والبشرية.

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س×ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	45	1	%91.83	45	-0.08	1.08	0.27	0.01 درجة حرية 1
لا	04	2	%08.16	08	0.92			
المجموع	49	3	%100 ≈99.99	53	0.84			

نقرأ من الجدول أن 91.83% من مجتمع الدراسة يقرون بالاستناد إلى المعطيات الخاصة بالمدينة من موارد مادية وطبيعية وبشرية في التخطيط الحضري، في حين 8.16 لا يقرون بذلك.

إن عملية تهيئة الإقليم لأي منطقة معينة تستند على معطياتها وإمكانياتها وكل قدراتها بكل أنواعهـــا، كذلك نجد أن عملية التنمية الحضرية تتم من خلال الإستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والطبيعية والبشرية للمجال الحضري، لذا فبالضرورة عملية التخطيط الحضري تتم كذلك، بناءا على هذه المعطيات المادية والطبيعية والبشرية لان ذلك سمح بوضع دراسة معقمة لأي مشـــروع حضـــري، وكذلك سمح تتفادى العراقيل التي قد تحول دون تجسيد المشروع أو فشله وبالتالي إلغائه.

والمعطيات المادية والبشرية والطبيعية في أي مشروع هي مفتاح نجاحه ويجب توفيرها من اجل إنجاحها، خاصة الجانب المادي والمتمثل في الإعتماد المالي الموجه للآليـــة التخطيـــط الحضـــري، والجانب البشري وهي الفئة المكلفة بها [1].

وفي تأكيد للبيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي يقدر بـــ 1.08 يبين إجماع المبحوثين على الاستناد على كل أنواع المعطيات وموارد المدينة الطبيعية والمادية والبشرية في عملية التخطيط الحضري، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.27 الذي أوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات في حين تشير قيمة كا^2 والمحسوبة عند درجة حرية 1 والمقدرة بـــ 0.01 وهي مدعمة للرأي الأول.

وعليه نستنتج أن عملية التخطيط الحضري لتحقيقها يجب الاستناد إلى معطيات المدينة من موارد مادية وبشرية وطبيعية.

---

(1) عبد العظيم أحمد عبد العظيم، المرجع السابق، ص: 180.

الجدول رقم 27: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة الموجهات الأساسية لعملية التخطيط الحضري داخل المدينة:

طبيعة الموجهات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
السياسات الحضرية	25	1	%51.02	25	-0.8	1.8	1.17
الإمكانيات الاقتصادية	07	3	%14.28	21	1.2		
السكان	05	4	%10.20	20	2.2		
واقع المدينة	12	2	%24.48	24	0.2		
المجموع	49	10	%100≈99.99	90	2.8		

نقرأ من الجدول أن 51.02% من مجتمع الدراسة يرون أن الموجه الأساسي لعملية التخطيط الحضري هي السياسة الحضرية الخاصة بذلك، و24.48% يرون الموجه الآخر للعملية هو واقع المدينة في حين أن 14.28% يرون أن عامل توجيه الآلية من الإمكانيات الاقتصادية الخاصة بالقطاع، وفي الأخير 10.20% يرون أن الموجه الآخر للعملية هم السكان أو بشكل أكثر دقة المواطن.

لقد كانت السياسة الحضرية في الجزائر ولا تزال الموجه الأساسي لآلية التخطيط والتسيير الحضري، وقد استعملت الجزائر في ذلك عدة وسائل لتجسيدها إنطلاقا من الوسائل المعمارية وصول إلى إشراك المواطن في ذلك وهذا من أجل التحكم في نمو النسيج العمراني، وكذلك إلى التنويع في المؤسسات والمصالح العمومية المكلفة بذلك، وفي ذلك تم الأخذ بعين الاعتبار بالغلاف المادي المخصص لذلك وواقع المدينة وسكانها وكل الإمكانيات المتاحة لتقديم تخطيط حضري جيـــد، كذلك سمحت هذه السياسات برسم طرق لتدخلات المتعاملين الخواص الهادفة، من خلال خوصصة القطاع العقاري، ووضع قوانين وآليات لعقلنة إستخدام الأرض من أجل تحقيق أفضل النتائج على أرض الواقع[1].

وفي تأكيد للبيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي يقدر بـــ 1.8 يبين إجماع المبحوثين على دور السياسة الحضرية في توجيه آلية التخطيط الحضري في مقابل 1.17 أوضح لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الموجه الأساسي لعملية التخطيط الحضري هي السياسة الحضرية بالإضافة إلى واقع المدينة وسكانها وإمكانياتهم المادية.

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 102.

الجدول رقم 28: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى الأخذ بعين الاعتبار الربط بين أقاليم المدينة وأقسامها أثناء عملية التخطيط الحضري:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	44	1	%89.79	44	-0.1	1.1	0.27	0.01 درجة حرية 1
لا	05	2	%10.20	10	0.9			
المجموع	49	3	%100≈99.99	54	0.8			

نلاحظ من الجدول أن 89.79% من مجتمع الدراسة يرون أن هناك ترابط بين كل أقاليم المدينة وأقسامها أثناء عملية التخطيط الحضري في حين 10.20% لا يرون ذلك.

في عملية التخطيط الحضري نجد كل أقاليم المدينة معنية به، لأن المجتمع المتميز بالخصائص الحضرية هو مجتمع المدينة، ويجب مراعاة كل نشاطاته الصناعية والخدماتية، كذلك الاقتصادية والاجتماعية، وهو بذلك يتفاعل معها ويتأثر بها ويؤثر فيها، ويقوم التخطيط على أساس الربط بين الأقاليم المتوفرة في المدينة والتي تقدم هذه النشاطات وتوفرها لقاطنيها، وبكل الطـــرق والأساليـــب، وبالتالي فإن عملية الربط بين الأقاليم الحضرية للمدينة هو شرط أساسي من شروط نجاح العملية التخطيطية وإستمراريتها بنفس الفعالية والكفاءة[1].

وهنا ما توصلنا إليه في بياناتها السابقة من خلال قيمة المتوسط الحسابي المقدر بـــ 1.1 أين يجمع المبحوثين على ضرورة الربط بين الأقاليم في عملية التخطيط في مقابل 0.27 قيمة الانحراف المعياري الذي يبين ضعف الاستجابات بين المبحوثين في حين تشير قيمة كا^{2}عند درجة حرية 1 والمقدرة بـــ 0.01 مدعمة للرأي الأول. وعليه نستنتج أن في عملية التخطيط الحضري يجب الربط بين أقاليم المدينة وكل أقسامها من أجل حسن توزيع الخدمات والسكان في آن واحد.

(1) Sylvaine bulle, op.cit, p : 44.

الجدول رقم 29: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص تصوراتهم نحو عملية التخطيط الحضري:

دلالات عملية التخطيط الحضري	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
توجيه لنمو المدينة	24	1	%48.97	24	-0.7	1.7	0.6
تصميم لمجموعة أفراد مكلفين بالعملية	10	3	%20.40	30	1.3		
خطة لمواجهة مشكلة حضرية طارئة	15	2	%30.06	30	0.3		
المجموع	49	6	%100 ≈99.99	84	0.9		

نلاحظ من الجدول أن 48.97% من مجتمع الدراسة يرى أن ماهية التخطيط الحضري هي عملية توجيه لنمو المدينة، في حين 30.6% يرون هذه الآلية هي خطة لمواجهة مشكلة حضـــرية طارئـــة، و20.40% يرون أن عملية التخطيط الحضري هي تصور لمجموعة أفراد مكلفين بالعملية.

إن التخطيط الحضري هي عملية تلخص لنا على هذه القراءات المقدمة من طرف عينة البحث وأكثر، بل إن عملية التخطيط الحضري هي عملية حصر لكل الإمكانيات المتوفرة وتوظيفها بكل أنواعها المادية والبشرية والطبيعية للوصول إلى واقع جديد يشمل أهداف منشودة، وتستند في ذلك إلى المبادئ والأسس الموضوعية التي ترقى بالمخطط إلى مستوى التكامل والشمولية والتوازن إعتمادا على مبدأ الواقعية والشمول والتكامل، كذلك الاستمرار والتجدد، والمرونة، بالإضافة إلى الإلزام والكفاءة[1].

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.7 يوضح إجماع المبحوثين على أن هذه الآلية هي عملية تحكم وتوجيه لنمو المدينة ولكل أقسامها، في مقابل إنحراف معياري يقدر بـــ 0.6 بين لنا ضعف التشتت بين المبحوثين.

وعليه نستنتج أن ماهية عملية التخطيط الحضري هي التحكم والضبط الدقيق لنمو مرافق المدينة وكل أقسامها ومجالاتها الحضرية والاقتصادية بكل أنواعها وتوجيهها لخدمة المرافق العامة والمواطن في آن واحد.

---

(1) عبد الكريم قريد، المرجع السابق، ص: 77.

الجدول رقم 30: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طرق خلق التوافق بين السلطات في عملية التخطيط الحضري:

طرق خلق التوافق في عملية التخطيط الحضري	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
الإدارة المركزية والإدارة المحلية	10	3	%20.40	30	2.5	0.5	0.7
السلطة المحلية وسكان المدينة	25	1	%51.02	25	0.5		
السلطة العامة والمجتمع المدني	14	2	%28.57	28	1.5		
المجموع	49	6	%100 ≈99.99	83	4.5		

نلاحظ من الجدول أن 51.02 % من مجتمع الدراسة يرون أن في عملية التصميم والتخطيط الحضري يجب أن يتم التوافق بين السلطة المحلية، وهي المتمثلة في الإدارة المكلفة بآلية التخطيط الحضري وسكان المدينة، الجهة الأولى المعنية بكل ما يترتب عن هذه العملية، في حين نسجل ما نسبته 28.57 % من مجتمع الدراسة يرون أن التوافق يجب أن يكون بين الإدارة والمجتمع المدني وبكل أطيافه، كذلك نسجل أن 20.40 % من مجتمع الدراسة يرون أن التوافق يجب أن يكون بين السلطة العامة والمتمثلة في الوزارة المعنية والإدارة المحلية.

إن عملية التخطيط الحضري يجب أن تتضافر فيها كل الجهود وبكل أنواعها وعلى عـــدة أصعـــدة، وهذا من أجل تحقيق التوازن بين كل قطاعات المدينة والخدمات الواجب توفيرها للسكان، وأحد أهم العوامل المؤثرة في هذه الآلية هو تفعيل المشاركة المجتمعية في كل المجالات، وذلك من أجل الشفافية، وإحتراما للقوانين المعمول بها والتي تنص على ذلك، وهذا بالتنسيق مع الإدارة المركزية من خلال وضع سياسات تكون على المدى القصير ومن منظور طويل الآجل مع الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير المستقبلية للحفاظ على البيئة.

إن التعاون الذي يجب أن يكون بين الإدارة والمواطن هو بهدف تجسيد فكرة إيجاد فضاء عمراني جديد صحي ونظيف يحتوي على كل التجهيزات الضرورية لحياة السكان، مع المحافظة على طراز مميز للحياة الجماعية الإنسانية، وهذا ما يخلق نوع من التنسيق والتوفيق بين مختلف المتدخلين في تسيير المدينة من سياسيين وإداريين وجمعيات أو بالأحرى كل أطياف المجتمع المدني[1].

ويبرز لنا المتوسط الحسابي والمقدر بـــ 0.5 أن رأي المبحوثين متمركز حول ضرورة إيجاد توافق بين السلطة المحلية وسكان المدينة من أجل حسن سيرورة العمل والتصميم الحضري، أما الانحراف المعياري المقدر بـــ 0.7 فيعكس لنا ضعف التشتت إلى أبعد حد.

وعليه نستنتج أن تضافر جهود سكان المدينة مع جهود الإدارة المحلية المكلفة بالتخطيط الحضـــري، هو ضروري من أجل خلق توافق بين كل السلطات المعنية بهذه الآلية مهما كانت مكانتها أو موقعها.

(1) ياسر دياب، التصميم المستدام والعمارة البيئية، مجلة العمران والتقنيات الحضرية، 2007.

الجدول رقم 31: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى تحقيق التصميم والتخطيط الحضري لمتطلبات وحاجيات مستخدميه:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	29	1	%59.18	29	0.2	1.4	0.22	0.09 عند درجة حرية 1
لا	20	2	%40.81	40	1.2			
المجموع	49	3	%100≈99.99	49	1.4			

نلاحظ من الجدول أن 59.18 من مجتمع الدراسة يرون أن أثناء عملية التصميم والتخطيط الحضري هناك تحقيق لمتطلبات وحاجيات مستخدميه، وأن نسبة 40.81 % من مجتمع الدراسة لا يرون ذلك.

إن التخطيط الحضري هو عملية تسمح بمحاولة تهيئة المناخ الذي يسمح للتجمعات بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها، حيث تتوفر فيه كل أسباب الراحة والرفاهية، من خلال تنظيم البيئة التي يعيش فيها الفرد، وإيجاد الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق الإنسجام الأفضل بين كل الطاقات، مع ضمان إيجاد نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا وإجتماعيا، لذا وجب على الجهات المكلفة بهذه الآلية أن تراعي فكرة تحقيق متطلبات المواطن وحاجياته وذلك من أجل الوصول إلى وضع إستراتيجيات متكاملة تضمن له سبل إيجاد حياة حضرية مستقرة.

إن الإهتمام بالأبعاد الاجتماعية في عملية التخطيط الحضري ضروري وهام نظرا لكونه أحد مقومات العملية الحضرية، والذي يؤدي بنا إلى الإدراك بمضمون المدينة وتنميتها تنمية حضرية في جميع المجالات، وهذا من خلال تسيير مجالات النقل والتنقل، الطرق والمواصلات والإتصال والصحة والتعليم والراحة والعمل والخدمات المختلفة، ويرجع السبب في ذلك أن التخطيط هو أصلا ترجمة لحاجيات إجتماعية داخل بيئة إنسانية ملائمة[1].

وما يزيد الرأي السابق تأكيدا هو قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.4 والتي تؤيد رأي الفئة الأولى من المبحوثين، الذين أقروا أن أثناء عملية التصميم والتخطيط الحضري هناك تحقيق لمتطلبات وحاجيات مستخدميه، أما الإنحراف المعياري البالغ 0.7 فيعكس ضعف التشتت إلى أبعد حد ، وقد جاءت قيمة ($كا^2$) مدعمة للرأي الأول.

ومن هناك نستنتج أن تحقيق متطلبات وحاجيات المواطن هو الهدف الأول والأخير من أي عملية تصميمية للمدينة أو للمركز الحضري.

---

(1) مصطفى وتي، المرجع السابق، ص: 46.

الجدول رقم 32: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة البيئة الداخلية والخارجية للسكان في عملية التصميم والتخطيط الحضريين:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	31	1	%63.26	31	-0.3	1.3	0.24	0.09 عند درجة حرية 1
لا	18	2	%36.73	36	0.7			
المجموع	49	3	%100≈99.99	67	-0.4			

نقرأ من الجدول أن 63.26 %من مجتمع الدراسة يرون أن أثناء عملية التصميم والتخطيط الحضري يجب مراعاة البيئة الداخلية والخارجية للسكان، في حين نسجل ما نسبته 36.73 % الذين لا يرون ذلك.

إن تنامي الوعي العام إتجاه الآثار البيئية المصاحبة لعملية التخطيط الحضري، أدى إلى الإهتمام الواسع بالبيئة بنوعيها الداخلية والخارجية، وأصبحت مركب هام في أي عمليـــة توســـع عمرانيـــة، مهما كان حجمها الزمني والمكاني، كما لم يعد ينظر إلى البعد البيئي على أنه ينصب على عملية خفض التلوث والضجيج والتخلص من النفايات والملوثات الضارة داخل المحيط الحضري وحسب، بل تعدى ذلك إلى ما يسمى بالتخطيط الحضري المستدام والمباني الخضراء والمدينة المستدامة، كمفاهيم تعكس طرقا وأساليب جديدة في التعامل مع المجال الحضري، والتي تؤدي إلى التقليل من التكاليف البيئية والحد من ظاهرة المباني المريضة والحد من إستهلاك الطاقة والاعتماد على الطاقة المتجددة، وكل ذلك يعتبر من التحديات الكبيرة الواجب على المخطط الحضري التعامل معها على أنها ثوابت لابد من التركيز على أهميتها في أي جزء من أجزاء تنفيذ عملية التخطيط الحضري[1].

ويجسد لنا قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.3 إستجابة المبحوثين حول رؤيتهم لضرورة مراعاة البيئة الداخلية والخارجية للفرد في كل عملية تصميمية أو تخطيطية لمدينتهم، في الوقت الذي سجل فيه الإنحراف المعياري قيمة 0.24 والذي يعكس ضعف التشتت حول قيمة المتوسط الحسابي، أما قيمة (كا^2) والمقدرة بـــ 0.09 عند درجة حرية 1 جاءت مدعمة للرأي الأول.

وعليه نستنتج أن أثناء إعداد وإنجاز التصاميم والمخططات الحضرية يجب أن يكون هناك مراعاة للبيئة الداخلية والخارجية للفرد أو للسكان بشكل عام.

---

(1) نهى الخطيب، إقتصاديـــات البيئـــة والتنميـــة، مركز دراســـات في استشـــارات الإدارة، 2000، القاهـــرة، ص : 220.

الجدول رقم 33: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص اقتراحهم لأسلوب تخطيطي منظم يضمن للمدينة بيئة نظيفة وصحية.

نوع الاقتراحات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
توعية الفاعلين في التخطيط بدور البيئة.	15	2	%30.6	30	0.3	1.7	0.6
تحقيق توازن بين محددات البيئة والتنمية العمرانية.	10	3	%20.40	30	1.3		
فرض رقابة على المحددات الصحية وعمرانية والبيئية في أي عملية تخطيطية.	24	1	%48.97	24	-0.7		
المجموع	49	06	%100 ≈ 99.99	84	0.9		

نقرا من الجدول أن الأسلوب التخطيطي الواجب إعتماده من أجل إيجاد مدينة ذو بيئة نظيفة وصحية هو من خلال فرض رقابة على المحددات الصحية والبيئية والعمرانية في أي عملية تخطيطية وهذا بنسبة 48.97 % ، كذلك هو إقتراح بأسلوب أخر في نفس الإتجاه وهو بتوعية الفاعلين في التخطيط بدور البيئة وهذا بنسبة 30.6 % ، في حين كان آخر إقتراح يتمثل في تحقيق توازن بين محددات البيئة والتنمية العمرانية وهذا بنسبة 20.40 %.

إن حضور البعد البيئي في أي أسلوب تخطيطي أصبح أمر هام وضروري وهذا من أجل تجنب سوء إستخدام الأرض الحضرية والتخريب البيئي، فأصبح من الضروري تعميم عملية المراقبة العمرانية، والتركيز بالأخص على المحافظة على البيئة الحضرية وتناسق عناصرها، والتأكيد على تنظيم الوظائف الرئيسية للمدن، وهذه الرقابة العمرانية موجهة لكل الهياكل ولكل الجهـــات المعنيـــة، من اجل الوقوف على تطبيق المخططات العمرانية وعدم تجاهل توجيهاتها في مجال التهيئة العمرانية وعلى كل الأصعدة، بالإضافة إلى ضرورة نشر الوعي والتكوين لدى المنتخبين المحليين وأصحاب القرار السياسي والإداري، ما أدى إلى إيجاد جهاز للمراقبة المعمارية

الجدول رقم 34: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إمكانية تحقيق تنمية مستدامة وعمرانية في آن واحد:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	44	1	%89.79	44	-0.01	1.1	0.27	0.01 عند درجة حرية 1
لا	05	2	%10.20	10	0.09			
المجموع	49	3	%100≈99.99	54	0.08			

نلاحظ من الجدول أن 89.79% من مجتمع الدراسة، يقرون أن هناك إمكانية لتحقيق تنمية مستدامة وعمرانية في آن واحد، وهذا راجع إلى تبلور فكرة التنمية الحضرية المستدامة في عدة محطات ومؤتمرات، والتي أوصت بضرورة تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، والثقافي، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القائمة، هذه الأعباء نتيجة لإستنزاف الموارد الأساسية، وهذه التنمية التي تتطلب وضع سياسات قصيرة المدى مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير المتخذة من اجل التطور المستقبلي للبيئة.

إن الوصول إلى التخطيط المستدام يتطلب مراعاة البعد البيئي والاجتماعي، فمتطلبات السكن المستدام تتطلب تكاليف باهظة، ويعد التوفير في استهلاك الطاقة هو التوفير الوحيد اقتصاديا، وهنا تظهر فوائد التصميم المستدام وفعاليته والذي يتميز بتكلفة قليلة خاصة من ناحية الطاقة، والذي يجعل المبنى أكثر نشاطا ومرونة في الاستخدام نظرا لكونها مباني غالبا صغيرة وأقل تعقيدا وبمقاييس إنشائية عالية تتطلب صيانة وتجديد أقل[1].

إن المدينة المستدامة هي أحد الطرق والأساليب الجديدة في التعامل مع المجال الحضري حيث تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية من خلال تبني فكرة أن الإنسان هو محور الإرتباط بين

(1) محمود أحمد العيسى، المرجع السابق، ص : 03.

البيئة والاقتصاد والاجتماع، وأن التأثيرات للأنشطة الإنسانية على البيئة لها أبعاد إقتصادية وإجتماعية واضحة والعنصر المتأثر بالضرر في النهاية هو الإنسان[1].

ويعطينا المتوسط الحسابي لما سجله من قيمة في حدود 1.1 وصفا لتجمع آراء المبحوثين حول إمكانية تحقيق تنمية عمرانية ومستدامة في آن واحد، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.27 ما يعطي تفسير لضعف التشتت بين الإستجابات، أما قيمة (كا^2) المقدرة بـــ 0.01 عند درجة حرية 1 فقد جاءت مدعمة لرأي الفريق الأول.

وعليه نستنتج أن هناك إمكانية لتحقيق تنمية مستدامة وعمرانية في آن واحد، وهذا ما بلورته فكرة التخطيط الحضري المستدام، وكذلك فكرة التنمية الحضرية المستدامة.

(1) يوسف لخضر جهينة، **محاضرات حول تسيير المدن**، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة مسيلة، 2005.

الجدول رقم 35: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى توافق المخططات الحضارية مع البيئة الطبيعية للسكان :

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س−م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
نعم	35	1	% 71.42	35	−0.3	1.3	0.24	0.08 عند درجة حرية 1
لا	14	2	%28.57	28	0.7			
المجموع	29	3	%100≈99.99	63	0.4			

نقرأ من الجدول أن نسبة 71.42 % من مجتمع الدراسة يرون أن التوافق الموجود في المخططات الحضرية والذي يجمع بين البيئة الطبيعية للسكان والسياسات الحضرية لا يؤثر على مسار التنمية المستدامة في المدينة.

إن التخطيط الحضري المستدام والموظف حاليا في كل المخططات العمرانية وبكل أنواعها يثمن إرتباط الإنسان بالبيئة ويلبي إحتياجاته في آن واحد، لأنه يركز على تجميع وظائف مختلفة في مجال محدود، مع محافظة المدينة على جمعها للحياة الإنسانية الجماعية والسماح بإيجاد فضاء عمراني مصمم بشكل عقلاني ومحتوي على كل التجهيزات الضرورية لحياة السكان، وهنا تكون عملية التخطيط مركزة على الجوانب النوعية للتصميم وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول، وهذا من أجل تحسين نوعية الحياة للسكان، واحترام العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية والعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، وهذا يتم عن طريق تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية، والتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، ويجب العمل على عدم إستنزافها أو تدميرها، وإستخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

إن التنمية المستدامة تتطلب توفر تناغم بين إحتياجات الإنسان وتطلعاته وبين استعمالات الأرض وتهيئة الموقع المناسب لهذه المتطلبات البشرية.

كذلك النمو والتطور الحضري الذي تشهده المدن بشكل عام أصبح غير مخطط وغير موجه أدى بالتوسع العمراني إلى خلق عدة مشكلات بيئية خاصة بظهور الأحياء المتخلفة، وإنعدام الخدمات والمرافق العامة وهذا بالضرورة أدى إلى تدهور الوضعية الحضرية للمدن وتلوثها، ما جعل أجهزة الدولة تحت ضغط كل متطلبات السكان، والخدمات الواجب توفيرها لهم على كل المستويات، ما ولد الحاجة على ضرورة خلق توافق بين ما يطلبه السكان وبين ما يمكن أن توفره المدينة[1].

إن قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.3 تبين أن رأي المبحوثين متمركز حول الخيار الأول وهو أن التوافق الموجود في المخططات الحضرية والذي يجمع بين البيئة الطبيعية للسكان بالسياسات الحضرية لا يؤثر على مسار التنمية المستدامة في أي مجال حضري، في مقابل انحراف معياري مقدر بـــ 0.24 على نحو يثبت المستويات الدنيا للتشتت بين الاستجابات، أما قيمة ($كا^2$) فجاءت مدعمة للرأي الأول.

ونخلص في الأخير أن الجمع بين البيئة الطبيعية للسكان والسياسات الحضرية في عمليات التخطيط الحضري لا يؤثر على مسار التنمية المستدامة في المدينة.

---

(1) علي رأفت، العمارة الخضراء والتنمية العمرانية المستدامة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنـــون والأدب، عدد 34، الكويت، 2006.

الجدول رقم 36: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان العمل ضمن إطار المحافظة على البيئة معرقل لسيرورة عملية التخطيط الحضري :

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	كا^2
لا	30	1	% 61.22	30	-0.4	1.4	0.22	0.09 عند درجة حرية 1
نعم	19	2	%38.77	38	0.6			
المجموع	49	3	%100≈99.99	68	0.2			

نلاحظ من الجدول أن 61.22 % من مجتمع الدراسة لا يرون أن العمل ضمن إطار المحافظة على البيئة من شأنه أن يعرقل سيرورة عملية التخطيط الحضري، بل على العكس فالتخطيط الحضري يجب أن يتم ضمن هذا المسار وليس غيره، فهو محاولة لرسم سياسة تبرز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أو طبيعية أو مادية، وهذا لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية تسعى لتحقيق حياة أفضل للمواطنين[1].

إن التخطيط الحضري هو المجال الذي يسمح بتوفير البيئة الصالحة للإنسان، سواء كانت بيئة عمرانية أم اجتماعية أم مناخية، وهذا يتطلب دراسة رغبات المجتمع والإنسان لتحقيق بيئة الصالحة، إن رغبات السكان واحتياجاتهم تتطلب دراسة المجتمع ونمط حياته المعاصر، وترجمة ذلك إلى واقع ملموس، وفي ذلك يجب أن يخدم متطلبات المجتمع وحاجاته، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة التغيير المطلوبة، بغرض نقل المجتمع من واقعه إلى وضع حياتي أفضل وبالشكل الذي يتناسب مع المفاهيم الحديثة للحياة[2].

---

(1) متعب مناف جاسم، المرجع السابق، ص: 95.

(2) عثمان غنيم، المرجع السابق، ص: 44.

وعلى هذا الأساس يعمل التخطيط الحضري على الجمع بين عنصرين حسن استعمال الأراضي وحسن توزيع الأنشطة والخدمات المختلفة الموجهة لسكان المدينة وهذا من خلال المحافظة على الخصائص الطبيعية لإقليم المدينة من تربة ومياه وعناصر المناخ، والتنويع والتوزيع الأمثل لكل الأنشطة البشرية من مؤسسات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وكل ما يمارسه الإنسان.

يجب إدراك أن التخطيط الحضري عملية مستمرة، ويجب أن تتم في شكل دورة كاملة تبدأ بعملية الإعداد الاستراتيجي، ثم تتبع في عملية المراقبة للوصول إلى عملية التحديث الدورية[1].

ويعطينا المتوسط الحسابي قيمة 1.4 وصفا لتجمع المبحوثين حول أن المحافظة على البيئة لا يعرقل سيرورة عملية التخطيط الحضري بل على العكس من ذلك يخدمه، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.28 ما يعطي تفسير لضعف التشتت بين الاستجابات، أما قيمة (كا^2) المقدرة بـــ 0.9 عند درجة حرية 1 مدعمة للرأي الأول.

ومنه نخلص أن المحافظة على البيئة لا تعرقل سيرورة عملية التخطيط الحضري.

---

(1) السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص: 98.

الجدول رقم 37:جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري:

الكيفيات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
الإبداع في التصميم والتخطيط	20	2	%40.81	40	0.3	1.7	0.6
الإبداع في التنفيذ	08	3	%16.32	24	1.3		
المتابعة والصيانة	21	1	%42.85	21	-0.7		
المجموع	49	06	%100 ≈99.99	85	0.9		

نقرأ من خلال الجدول أن ما نسبته 42.85 % من مجتمع الدراسة يرون أن عملية التخطيط الحضري تتم بشكل منتظم من خلال عملية المتابعة والصيانة لكل المشاريع الحضرية التي تم إنجازها، و40.81 % من مجتمع الدراسة يرون أن هذه العملية التخطيطية تتم من خلال الإبداع في التصميم والتخطيط بشكل متقن ودقيق، أما 16.32% من مجتمع الدراسة يرون أن عملية التخطيط الحضري تتم بشكل جيد من خلال الإبداع في التنفيذ.

إن التخطيط الحضري يتجلى في الميدان في عدة صور وأشكال، خاصة إذا تعلق الأمر بالتخطيط العمراني باعتباره وسيلة لتحقيق المصلحة العامة لكافة القطاعات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفصلة، وهو كذلك محاولة لتهيئة المناخ المناسب الذي يسمح للمجتمع بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها، وهنا تقوم الجهة المختصة بوضع الأسس المستقبلية لتنفيذ المشروع وتوضيح الخطوات اللازمة لتنفيذه بصورة مبدعة وحسن إستغلال الموارد في ذلك، وكذلك التحكم في التصميم وتوجيه النشاط التخطيطي الذي يقوم برسم صورة تعميرية منظمة لمنطقة معينة في جهة معينة، وبالتالي تحسين الأداء التخطيطـــي، ووضع الأسس العلمية لتنفيذ المشاريع ومتابعتها وصيانتها وتحديد مراحلها حسب ما يتناسب مع مقتضيات المشروع وظروف المكان والسكان الذين يعيشون فيه[1].

ونجد أن قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.7 تبين أن أراء المبحوثين متمركزة حول الرأي الثالث الذي يرى أن الكيفية المثلى لتجسيد التخطيط الحضري هي بالصيانة والمتابعة لمشاريع حضرية المنجزة، في حين تشير قيمة الإنحراف المعياري المقدرة بـــ 0.6 ضعف التشتت بين الاستجابات .

وعليه نستنتج أن الكيفية المثلى لإجراء عملية التخطيط الحضري بشكل متقن ومنتظم هي بالمتابعة والصيانة لكل ما أنجز ، مع خلق نوع من الإبداع في التصميم والتخطيط وحتى في التنفيذ.

---

(1) باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 198.

الجدول رقم 38: جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان تحسين أساليب العمران يلحق الضرر بالبيئة والمحيط:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)	$كا^2$
نعم	43	1	%87.75	43	-0.1	1.1	0.27	0.01 عند درجة حرية 1
لا	06	2	%12.24	12	0.9			
المجموع	49	3	%100≈99.99	55	0.8			

من خلال الجدول أعلاه نجد أن 87.75% من مجتمع الدراسة أقروا أن أساليب العمران المستخدمة لتطوير المشاريع الحضرية والتنموية في المدينة لا تلحق الضرر بالبيئة والمحيط، وأن نسبة 12.24% يرون عكس ذلك.

إن التخطيط الحضري هو نوع من الهندسة الاجتماعية والتعمير المخطط، وكلا من التخطيط الحضري وتخطيط المدينة يجمعان بين عدة أعمال ومهام تتمحور حول الممارسة المنظمة في إستخدام الأرض داخل التجمعات السكانية، فالأساليب العمرانية المستخدمة من طرف الجهات الوصية، تسعى دوما لتنظيم البيئة التي يعيش فيها الفرد، وإيجاد الأدوات التي يمكن أن تحقق الإنسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع، محاولة في ذلك إستثمار كل الطاقات لتحقيق أهدافهـــا، ولهذا الغرض فالتخطيط الحضري يهدف إلى ضمان نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا وإجتماعيا، بما يحقق توازنا بين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة، وبالتالي عدم الإضرار بالبيئة في المدينة أو بالأحرى عدم الإضرار بالمحيط[1].

(1) باية بوزغاية، المرجع السابق، ص: 197.

ونجد أن قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.1 تؤكد إجماع المبحوثين حول الرأي الأول الذي يرى أن أساليب العمران لا تلحق الضرر بالبيئة والمحيط، بل على العكس من ذلك، تعمل على المحافظة عليه، وتأتي قيمة الإنحراف المعياري المقدرة بـــ 0.27 لتبين ضعف التشتت بين استجابات المبحوثين، في حين جاءت قيمة (كا^2) المقدرة بـــ 0.01 عند درجة حرية مدعمة للرأي الأول.

وفي الأخير نستنتج أن أساليب العمران الموظفة من أجل التطوير الحضري والتنموي للمدينة لا تلحق الضرر بالبيئة والمحيط بل على العكس، فهي تسعى في نفس إتجاهات العمليات الحضرية الأخرى، الحفاظ على البيئة بكل مواردها مهما كان نوعها.

الجدول رقم 39: جدول يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طرق توظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية للمجال الحضري:

طرق التوظيف	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س×ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	الإنحراف معياري (ع)
بالمتابعة والإشراف على كل المشاريع.	23	1	%46.93	23	-0.7	1.7	0.6
بإدراج البيئة ومواردها في كل المخططات التوجيهية.	11	3	%22.44	33	1.3		
بإدراج المنظور البيئي في دفاتر شروط المخططين والمهندسين.	15	2	%30.61	30	0.3		
المجموع	49	06	%100 ≈99.99	86	0.9		

نلاحظ من الجدول أن نسبة 46.93% من مجتمع الدراسة يعتبرون أن الطريقة الأحسن لتوظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية للمجال الحضري هي بالمشاركة والإشراف على كل المشاريع الحضرية، وأن نسبة 30.61% يرون أن الطريقة الأمثل هي من خلال إدراج المنظور البيئي في دفاتر شروط المخططين والمهندسين المكلفين بهذه العملية، وأن نسبة 22.44 % يرون أن الطريقة الأمثل هي بإدراج البيئة ومواردها في كل التوجهات الحضرية.

إن عملية التخطيط الحضري يراعى من خلالها تحقيق التهيئة العمرانية لعامل الانسجام والتكامل، بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين، بل وجب العمل وفق متطلبات السكان، من حيث النشاطات والسكنات والتجهيزات ووسائل الاتصال، وتشكل التهيئة العمرانية كل التدخلات المطبقة في المجال لأجل ضمان تنظيمه وسيره الحسن وكذا تنميته، فهي تهدف إلى تنظيم المجال الحضري وحماية السكان، لأن العملية في حد ذاتها نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشرة، سواء بواسطة الأفكار أو القرارات، أو بواسطة وسائل الدراسات، ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشية في الأحياء السكنية سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الإقليمي[1].

وقد جاءت قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـ 1.7 مدعمة للفريق الأول الذي أقر أن الطريقة الأحسن لتوظيف مضمون التنمية المستدامة هي بالمشاركة والإشراف على كل المشاريع الحضرية، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري بـ 0.6 مبينة لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن أحد طرق توظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية للمجال الحضري هي من خلال المتابعة والإشراف على كل المشاريع.

---

(1) بشير التيجاني، المرجع السابق، ص: 218.

عرض البيانات الخاصة بالمشتغلين بالعمل الجمعوي:

الجدول رقم 01: يوضح توزيع مفردات العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
ذكر	29	%85.29
أنثى	05	%14.70
المجموع	34	%99.99 ≈ %100

نلاحظ من خلال الجدول أن 85.29% من مجتمع الدراسة هم عبارة عن ذكور و14.70% عبارة عن نساء أعضاء في الجمعيات التي تنشط في إطار تحسين المجال الحضري للمدينة والمحافظة على كل ما تم إنجازه ضمن نفس الإتجاه، ونحن نقرأ من خلال هذه المعطيات أن العمل الجمعوي الآن لم يعد حكرا على عنصر الرجال، بل أصبح كذلك المجال متاح للعنصر النسوي الذي أصبح الآن له وجود في الجمعيات التي تنشط على مستوى مدينة بسكرة مهما كان مجال عمل الجمعية واهتماماتها وطبيعة الأنشطة التي تمارسها.

كذلك نلاحظ أن الجمعيات التي تنشط في مجال المدينة وكل الأعمال التي تتعلق بالبيئة تشمل على كلا الجنسين نظرا لاهتمام المواطن بالمجال المكاني الذي يعيش فيه والذي يتطلع من خلاله إلى تحسينه نحو الأفضل ووجود الرجال والنساء في هذه الجمعيات فإنه إن دل على شيء فهذا يدل على تجاوز فكرة الإشتراك في الجمعيات فقط من طرف الرجال نظرا لكون إهتمام هاته الأخيرة يغلب عليه نوعا ما الطابع التقني إلا أن تواجد المرأة ساهم هو الأخر في إضفاء نوع من الاهتمام الجمالي والطبيعي للمجال الحضري لذا وجدنا أن العينة الثانية للدراسة هي الأخرى متنوعة بين ذكور وإناث.

الجدول رقم 02: يوضح توزيع مفردات العينة حسب السن:

الفئات العمرية	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
]35-20[	04	%11.76
]40-35[	10	%29.41
]55-40[	06	%17.64
55 فما فوق	14	%41.17
المجموع	34	% 100 ≈ %99.99

نلاحظ من خلال الجدول أن 41.17% من مفردات مجتمع الدراسة سنهم يتجاوز 55 سنة، بالإضافة إلى نسبة 29.41% و17.64% و11.76%، من مجتمع الدراسة سنهم ما بين 20 و40 سنة، وإذا أردنا تحليل هذه المعطيات فإننا نجد أن العمل الجمعوي مفتوح لكل الفئات العمرية ولا يوجد سقف يحدد سن للانخراط، كذلك نجد أن النسبة الكبيرة من مجتمع الدراسة تجاوز سنهم55 سنة لأنه عادة الأشخاص في هذا السن يكونون خارج إطار العمل الرسمي، أي عادة في سن التقاعد، أين نلاحظ أنهم من ذوي الخبرة الواسعة في مجال عملهم، ولديهم الإطلاع الأكبر على ما يجري من أحداث وتطورات في أي مجال إنساني أو إجتماعي مهما كان إتجاهه، كذلك يتوفر لديهم عامل الوقت الذي يسمح لهم بالتواجد الدائم في مقرات الجمعية ما يساعدهم في متابعة معظم أنشطة الجمعية مهما كان توقيتها أو مكان إنعقادها، كذلك يمكننا القول أن الجمعيات هي مجال تسمح بالإنخراط لكل الفئات العمرية الشابة خاصة لأن هذه الأخيرة تحمل مجموعة أفكار متجددة حديثة ومتطورة تتماشى والتغيرات والتطورات التي تطبع المجال الحضري، وهذا ما يمكن إستغلاله في أعمال الجمعية وتوظيفه نحو المتابعة الأحسن لكل المشاريع والهياكل المنجزة في هذا الإطار.

الجدول رقم 03: يوضح توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)	المتوسط الحسابي (م)
مدرسة قرآنية	0	%0	4.47
إبتدائي	05	%14.70	
متوسط	06	%17.64	
ثانوي	09	%26.47	
جامعي	14	%41.17	
المجموع	34	%100 ≈%99.99	

نلاحظ من خلال الجدول أن 41.17 % من مجتمع الدراسة مستواهم التعليمي جامعي، و26.47% مستواهم التعليمي ثانوي، كما نجد أيضا أن ما نسبته 14.70% و17.64% من مجتمع الدراسة مستواهم التعليمي إبتدائي ومتوسط وتكوينات أخرى، وبهذا فإننا نقرأ من الجدول أن العمل على مستوى أي جمعية مفتوح لكل المستويات التعليمية وبكل أنواعها، وكذلك أن دل هذا الأمر على شيء فإنه يدل على أن العمل الجمعوي الآن أصبح مؤطر من طرف أشخاص مستواهم التعليمي جامعي أي أن العمل الجمعوي أصبح أكثر تخصص وإطلاع على إتجاه عمله وإهتماماته من أي وقت مضى.

وفي تأكيد على البيانات السابقة نجد أن قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 4.47 تبين تجمع عدد كبير من استجابات المبحوثين حول الخيار الخامس وعليه نستنتج أن العمل الجمعوي مفتوح لكل الأعمار والأجناس ولكل المستويات التعليمية.

الجدول رقم 04: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الأقدمية في الإنخراط في العمل الجمعوي:

الأقدمية	التكرارات (ت)	النسبة المئوية (%)
]3،5[سنوات	06	%17.64
]5،8[سنوات	17	%50
من 8 سنوات فما فوق	11	%32.35
المجموع	34	%100 ≈ %99.99

نلاحظ من الجدول أن 50% من مجتمع الدراسة مارسوا العمل في الجمعيات التي تم الإتصال بها والتعامل معها، والتي تنشط في مجال المدينة، كانت ممارستهم مدتها تتراوح بين 5 إلى 8 سنـــوات، وما نسبته 32.35% كانت ممارستهم قد تجاوزت 8 سنوات، وفي هذا الإطار نجد أن معظم المبحوثين مدة انخراطهم بالجمعية وممارستهم لنشاطهم من خلالها هي مدة نوعا ما طويلة تسمح لهم بالإطلاع على كل ما يجري في مجال المدينة والمشاريع والهياكل التي تم إنجازها وتحقيقها على أرض الواقع ما يعكس كل اهتماماتهم .

وعادة عامل الخبرة عامل ضروري ومطلوب في أي مجال عملي مهما كان نوعه وطبيعة نشاطه وهذا للمساهمة بشكل فعال في النشاط المطلوب وكذلك لمحاولة تقديم دائما ما هو أفضل للجمعية أو للعمل الذي تقدمه والخدمات المنوطة بها.

كما يمكن القول أن هذه البيانات متوافقة مع البيانات التي تم التوصل إليهـــا في الجـــداول السابقـــة، حيث نجد أن عامل السن يتوافق مع عامل الخبرة ونفس الملاحظة بالنسبة لعامل المستوى التعليمي، ما يؤكد أن البيانات الشخصية الخاصة بأفراد الجمعيات التي تنشط على مستوى المدينة متطابقة من ناحية السن، الخبرة، وتاريخ مزاولة العمل الجمعوي.

الجدول رقم 05: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية مشاركة الجمعية في العملية التخطيطية:

كيفية المشاركة	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
المشاركة المباشرة في مصالح التخطيط	05	1	%14.70	05	0.92	0.08	0.5
المشاركة الغير مباشرة	29	2	%85.29	58	1.92		
المجموع	34	3	%100 ≈%99.99	63	2.84		

نلاحظ من خلال الجدول أن 85.29% من مجتمع الدراسة يرون أن طريقة مشاركة الجمعية في العملية التخطيطية هي مشاركة غير مباشرة في مصالح التخطيط، لأن في مجال الإدارة العمرانية مشاركة المواطن من خلال عمله تحت لواء جمعية تنشط في المجال العمراني، هو مرادف لمفهوم التسيير الحسن أو جودة التسيير، أين تحتوي على دعوة لايديولوجيا ديمقراطية محلية تشاركية أين يشاركون في كل القرارات، ويصبحون فاعلين حقيقيين في كل مراحل المشروع العمراني[1].

وفي تأكيد آخر لصدق البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي الذي بلغ 0.08 والمسجل بين اتجاهات المستجوبين على نحو يبرز طبيعة المشاركة المسموحة للجمعية في العملية التخطيطية، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.5 ما يعكس لنا ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن مشاركة الجمعيات التي تنشط بها مجال ترقية المدنية والنهوض بمرافقها ضمن العملية التخطيطية موجود وحقيقي وفعال ولكن يتم بطريقة غير مباشرة من أجل الحفاظ على الشكل الرسمي للعملية وهو الشكل والعمل الإداري.

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 263.

الجدول رقم 06: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى مراعاة متطلبات المواطن من الخدمات أثناء إعداد عملية التصاميم والمخططات الحضرية:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س×ت	س-م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري ع
نعم	24	1	%70.58	24	-029	1.29	0.28
لا	10	2	%29.41	20	0.71		
المجموع	34	3	%100%≈99.99	44	0.42		

نقرأ من هذا الجدول أن 70.58% من المبحوثين يرون أن انشغالات المواطن والخدمات المقدمة إليه يتم أخذها بعين الاعتبار أثناء عملية إعداد التصاميم والمخططات الحضرية، وهذا حتى لا يحدث تصادم وتنافر بين المواطن وبين ما يتم تجسيده على أرض الواقع، ويكون غير مقبول لدى هذا الأخير، وهذه المبادرة موجودة وهي ما يجسد لنا واقع الأخذ برأي المواطن في أي عملية إدارية لها علاقة بحياته اليومية وكل ما يجري بها من أحداث. لأن هذا يكدس مبدأ المصلحة العامة، وهذه العملية تتم عن طريق التنسيق والتعاون بين المهندسين والجمعيات الحضرية وكذلك المنتجين المحلين، وتسجيل كل المقترحات وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

ويؤكد المتوسط الحسابي الذي بلغ 0.08 والمسجل بين إتجاهات المبحوثين على نحو يبرز مراعاة المواطن والخدمات الموجهة إليه أثناء إعداد عملية التصاميم والمخططات الحضرية، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.28 وهذا يعكس ضعف التشتت بين الاستجابات.

الجدول رقم 07: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى عمل آلية التخطيط الحضري على نمو المدنية وكل أقسامها:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	27	1	%79.41	27	-0.2	1.20	0.3
لا	07	2	%20.58	14	0.8		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	41	0.6		

نسجل من الجدول أن 79.41% من مجتمع الدراسة يرون حقا أن آلية التخطيط الحضري قد عملت على نمو المدينة وكل أقسامها، وهذا قد تجسد نتيجة لعمل الإدارة والمواطن معا في نفس المجال على شكل منسق ومترابط ودون تحميل العبء لطرف على حساب طرف آخر، أو دون تحميله لفئة على حساب فئة أخرى، وعموما نرى أن المواطن في مدينة بسكرة نوعا ما راضي على ما تم تجسيده لحد الساعة على أرض الواقع، لأن العملية لغاية الآن عملت على قواعد وأسس واضحة للاستعمالات الأرض، وحاولت تطوير كل قسم من أقسام المدينة بشكل فعال ضمن خطط موضوعة للبيئة الحضرية مع دراسة لغاياتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لأجلها.

ويؤكد المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.20 الاجتماع المسجل بين استجابات المبحوثين على نحو يبرز لنا أن من وجهة نظر المواطن فإن آلية التخطيط الحضري قد عملت على نمو المدينة وكل أقسامهـــا، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.3 ما يبين ضعف التشتت بين المبحوثين.

وعليه نستنتج أن آلية التخطيط الحضري قد عملت على نمو وتطور المدينة وكل أقسامها من وجهة نظر المواطن الذي نجده راض على كل ما أنجز .

الجدول رقم 08: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية عمل آلية التخطيط الحضري في تنظيم مجال المدينة والمحافظة على البيئة:

كيفية العمل	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
بإشراك المواطنين في كل محتويات العملية.	30	1	%88.23	30	-0.11	1.11	0.3
بتطبيق تطلعات المواطن وأحلامه.	04	2	%11.76	08	0.89		
المجموع	34	3	%100≈99.99	38	0.78		

نلاحظ من الجدول أن 88.23% من مجتمع الدراسة يرون أن الكيفية المثلى التي من خلالها يمكن لآلية التخطيط الحضري أن تنظم مجال المدينة وتحافظ على البيئة هي بإشراك المواطنين في كل محتويات العملية ومراحلها، وهذا ما ندعوه المشاركة بالتأثير السياسي، ويظهر ذلك من خلال ممثلي اللجان المجتمعية من أفراد المجتمع بالمدينة أو بالمجال الحضري، والذين يساهمون في الضغط السياسي على متخذي القرار وعلى الجهات التنفيذية لتسهيل وإزالة العقبات التي تعترض المشاريع الحضريـــة في المدينـــة، كما يشاركون في دعم القرارات المجتمعية لتحقيق إنجازات تلبي المصلحة العامة للمجتمع وتحافظ على هويته العمرانية[1].

ويؤكد المتوسط الحسابي الذي بلغ 1.11 الإجتماع المسجل بين المبحوثين على نحو يبرز لنا أن أحسن الكيفيات لتنظيم مجال المدينة والمحافظة على البيئة هي بإشراك المواطنين في كل مستويات آلية التخطيط الحضري ومراحلها، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.3 ما يبين ضعف التشتت بين المبحوثين.

ومنه نستنتج أن إقحام وإشراك المواطنين في أي عملية تنظيمية تدخل في إطار آلية التخطيط الحضري من شأنها أن تلعب دور في المحافظة على المدينة والبيئة في آن واحد.

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 272.

الجدول رقم (09): يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية المساهمة في التكفل بالمجال الحضري من خلال العمل الجمعوي:

كيفية المساهمة	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	المتوسط الحسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
بالتفاعل مع صانعي القرار	09	1	%26.47	18	0.45	1.55	0.76
بالتفاعل مع المخططين	20	2	%58.82	20	-0.55		
بالتفاعل مع المواطنين	05	3	%14.70	15	1.45		
المجموع	34	06	%100≈%99.99	53	1.35		

نقرأ من هذا الجدول أن 58.82 % من أفراد مجتمع الدراسة يرون أن الكيفية الأفضل للعمل الجمعوي في التكفل بالمجال الحضري هي بالتفاعل مع المخططين والإشتراك في عملية تجسيد القرارات الخاصة بالمشاريع الحضرية، وكذلك نجد أن 26.47% يقترحون فكرة التفاعل مع صانعي القرار أي مع صناع القرار السياسي في المدينة، في حين هناك من يرى بفكرة الرجوع إلى المواطن وهذا بنسبة 14.70%.

إن القائمون على تجسيد أي مشروع معماري أو عمراني في المدينة مهما كانت طبيعته ومن شأنه أن يخدم المصلحة العامة، لهم كل السلطة في إعداد التصميمات واتخاذ الإجراءات وتنفيذها، لكن بعد التداول والتحاور مع أفراد المجتمع، وبالتالي تغيرت مشاركة المجتمع وأصبحت مشاركة متوازنة في سلطة أخذ القرار وفي سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع العمرانية، وهذا بتقديم للمختصين والمسؤولين القائمين على المشاريع إفادت ومعطيات وبيانات يكون لها تأثير على سير المشروع وأغراضه[1].

كما يمكن القول أن العمل الجمعوي من خلال القوانين التي تنظمه يعمل بشكل مشترك مع الإدارات العمومية المكلفة بالتعمير والعمران من خلال ترجمة تطلعات المواطنين ورؤيتهم المستقبلية لمدينتهم وهذا يتم بشكل قانوني منتظم وموجه حسب تعليمات وقوانين الإدارة العمومية.

وفي تأكيد آخر لصدق البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.55 يؤكد لنا إجماع المبحوثين على ضرورة التفاعل مع القائمين على العملية التخطيطية بالوسائل التنظيمية المتاحة، في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.76 يحدد ضعف التشتت بين الإستجابات.

وعليه نستنتج أن إحدى أفضل المساهمات في التكفل بالمجال الحضري من خلال العمل الجمعوي هي بالتفاعل مع صناع القرار والعاملين في العمل التخطيطي وأصحاب السلطة والقرار.

---

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 273.

الجدول رقم 10: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى تجسيد العمل الجمعوي لمفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى المصالح الرسمية:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س – م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	25	1	%73.52	25	0.26	1.26	0.28
لا	09	2	%26.47	18	0.74		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	43	0.48		

نقرأ من الجدول أن 73.52% من مجتمع الدراسة يقرون أن العمل الجمعوي حقا هو تجسيد لمفهوم المشاركة في إتخاذ القرارات على مستوى المصالح الرسمية في حين 26.47% لا يرون ذلك.

إن عنصر المشاركة في المشروع العمراني من أهم عناصر نجاحها، لأن من خلالها يتم إضفاء عامل الشفافية على كل الدراسات والإنجازات، وهذا في كل مراحل وتفاصيل التخطيط وإستعراض التصاميم وصولا إلى عملية التنفيذ الفعلي للمنشآت، وبالتالي تصبح مشاركة المواطن في غرفة صناع القرار ليس فقط مجرد عمل، بل هي تجسد لثقل المجتمع المحلي وقدراته على التأثير في مسار الإنجاز، وتعطيه في نفس الوقت حق الرقابة الشعبية، والمسائلة والتحقيق في شفافية التسيير العام، وإلزام الإدارة باحترام القواعد القانونية[1].

ويبرز المتوسط الحسابي والمقدر بـــ 1.26 أن رأي المبحوثين متمركز حول الخيار الأول، أي أن حقا العمل الجمعوي في المشروع العمراني هو تجسيد لمفهوم المشاركة في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.28 على نحو يثبت المستويات الدنيا للتشتت بين الإستجابات.

لنخلص في الأخير إلى التأكيد على دور العمل الجمعوي في ترسيخ المشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى المصالح الرسمية والإدارات العامة.

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 278.

الجدول رقم 11: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود تعاون وتنسيق بين العمل الجمعوي والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري.

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س-م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	29	1	%85.29	29	-0.14	1.14	0.3
لا	05	2	%14.70	10	0.86		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	39	0.72		

نلاحظ من خلال الجدول أن 85.29% من مجتمع الدراسة يرون أن هناك تعاون وتنسيق بين الجمعيات والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري.

إن كل جمعية تنشط في المجال العمراني والمعماري يجب أن تتقرب من الإدارة التي لها نفس مجال عملها وانشغالاتها، وتعمل معها بالتوازي من خلال تحسيس المواطنين بدورهم الفعال في تسيير مجال محيطهم أو مدينتهم، ويجب العمل تحت إطار الإدارات المحلية المعنية بذلك، لأن هذه الأخيرة هي التي من شأنها أن تنظم وتوجه وتراقب هذه الآلية، وبالتالي تتمكن من تسييرها بصورة أفضل في ظل تدخل المواطن لكن بصورة منظمة ومنسقة[1].

وفي حالة عدم وجود تعاون وتنسيق فإن ذلك سوف يوسع في الهوة بين المواطن والإدارة، ما سوف يساهم في تأزم الوضع وزيادة حدته، والذي يكون في بعض الأحيان ناتج عن تعنت بعض المعماريين والإداريين وتجاهلهم لوجود مجتمع إنساني كشريك في عملية إتخاذ القرارات، وجهلهم لطبيعة الأوضاع والمكونات السوسيوثقافية لمجتمعات مدنهم[2].

ويعطنا المتوسط الحسابي بما سجله من قيمة في حدود 1.14 وصفا لتجمع المبحوثين حول ضرورة وجود تعاون بين الجمعيات والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري، في الحين الذي بلغ الإنحراف المعياري 0.3 ما يعطي تفسير ضعف التشتت بين الاستجابات.

ومنه نخلص أن في آلية التخطيط الحضري تقوم على عنصر التعاون والتنسيق بين المواطن والإدارة من خلال الجمعيات لإنجاح هذه الأخيرة وحسن تسييرها.

---

(1) لبعل آمال، المرجع السابق، ص: 123.

(2) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 279.

الجدول رقم 12: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية تحقيق الإنسجام بين الأعمال الجمعوية والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري:

الكيفيات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
بالاتصال المباشر بالمصالح المعنية.	23	1	%67.64	23	-0.32	1.32	0.28
بالتواجد في مرحلة إتخاذ القرار حسب ما يسمح به القانون.	11	2	%32.35	22	0.68		
المجموع	34	3	%100≈99.99	45	0.36		

نلاحظ من الجدول السابق أن 67.64% مجتمع الدراسة يرون أن الكيفية المثلى التي بإمكانها تحقيق إنسجام بين الأعمال الجمعوية والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري هي بالاتصال المباشر بالمصالح المعنية بالتخطيط الحضري واتخاذ القرارات اللازمة بما يسمح به القانون.

إن إشراك المستفيدين من المشاريع في المراحل المخصصة للتخطيط الحضري يساعد على التشخيص السريع والدقيق للأوضاع والحاجيات المحلية، كما يساعد على تحديد الأولويات نظرا أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر إدراكا ودراية بمشاكل بيئتهم من نظرائهم المتمرسين الخارجـــيـــين، ويؤدي ذلك إلى لفت انتباههم وتوجيه أنظارهم تلقاء ما قد يكون خافيا عنهم نتيجة للاختلافات البيئة والجوانب السوسيوثقافية والإقتصادية للمستخدمين، نظرا لكونهم هم المتعايشين يوميا معها، وعلاوة على كون ذلك من شأنه أيضا معرفة وتحديد أهم المعوقات التي تعترض حل تلك المشكلات، مع إفراز بعض المقترحات الجديدة والمبتكرة، والتي تتلاءم في النهاية مع حاجيات المستعملين، ويجعل من هذه المشروعات أكثر إستجابة للاحتياجات الأسر والمجتمع[1].

ويبرز لنا المتوسط الحسابي والمقدر بـــ 1.32 أن رأي المبحوثين متمركز حول خيار المشاركة في تنفيذ المخططات ككيفية لإمكانية الإنسجام بين العمل الجمعوي والإدارة المكلفة بذلك.

ومنه نستنتج أن لتحقيق الإنسجام بين أعمال الجمعيات التي تهتم بمجال المدينة وتعمل على ترقيتـــه، والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري يمكن أن يتأتى ذلك من خلال الإتصال المباشر بالمصالح المعنية بذلك وإتخاذ القرارات اللازمة بما يسمح به القانون.

(1)Sylvaine bulle, op.cit, p : 35.

الجدول رقم 13: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص شكل المشاركة في عملية التخطيط الحضري:

أشكال المشاركة	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
المشاركة في إعداد المخططات	09	2	%26.47	18	0.39	1.61	0.74
المشاركة في تنفيذ المخططات	19	1	%55.88	19	-0.61		
المشاركة في متابعة المخططات	06	3	%17.64	18	1.39		
المجموع	34	06	%100≈%99.99	55	1.17		

نري من خلال الجدول أن 55.88% من مجتمع الدراسة يرون أن الطريقة المثلى للمشاركة في عملية التخطيط الحضري هي بالمشاركة في تنفيذ المخططات ومتابعتها وهذا ما تم التوصل إليه من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 12 ، حيث أن إشراك المواطنين يساعد على التشخيص السريع والدقيق وبالتالي نحقق قرب المواطن من مواقع المشاريع المعتمدة، والعمل على تسيير التعاون والمنفعة المتبادلة في المجتمع، وهنا يجب القول بضرورة تحرك أفراد المجتمع بشكل ذاتي وطوعي من أجل الحصول على الدعم العيني والتقني الذي يطلب من مختلف الجهات سواء كانت حكومية أو خاصة، والتي سوف تؤدي إلى إستيعاب القرارات المحلية للمجتمع المعني في عملية تنمية وترقية منطقتهم[1].

ويبرز المتوسط الحسابي المقدر بـــ 1.61 نسبة الاستجابات على ضرورة المشاركة في تنفيذ المخططات، وكذا قيمة الإنحراف المعياري المقدرة بـــ 0.74 والتي تؤكد التشتت عن قيمة المتوسط.

وعليه نستنتج أن الكيفية المثلى للمشاركة في عملية التخطيط الحضري هي بالمشاركة الفعلية في تنفيذ المخططات على أرض الواقع ومتابعتها بشكل منظم وفعال .

وعليه نخلص أن الكيفية المثلى التي بإمكانها أن تحقق إنسجام بين الأعمال الجمعوية والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري هي بالتواجد في مرحلة إتخاذ القرارات حسب ما يسمح به القانون مع المصالح المعنية.

---

(1) لبعل آمال، المرجع السابق، ص: 121.

الجدول رقم 14: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان طول مدة تجسيد عملية التخطيط الحضري إداريا وميدانيا يؤثر على البيئة ويساهم في تدهورها.

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س – م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	30	1	%88.23	30	-0.11	1.11	0.3
لا	04	2	%11.76	08	0.89		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	38	0.78		

نلاحظ من خلال الجدول أن 88.23% من مجتمع الدراسة يرون أن طول مدة تجسيد العملية التخطيطية إداريا وميدانيا له تأثير على البيئة وخاصة إذا كانت هذه المدة طويلة، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى التدهور البيئي وهذا ما يمكن وصفه بالعراقيل، التي قد ترجع لعدة أسباب أهمها: التهرب من المسؤولية، وهو أسلوب معتمد عليه في كل أنواع الأعمال والمهمات نتيجة للرؤية الجزئية عن كيفية سير المشاريع المعتمدة وعدم الاستيعاب لكل أبعاد العملية التخطيطية، كذلك طول المدة لتجسيد أي مشروع راجع لعامل غياب الثقة بين المواطن والإدارة ما يؤدي إلى التراجع عن المشروع أو توقيفه ليصل في الأخير إلى إلغاءه تماما، كذلك غياب عامل الإرادة خاصة لدى الإدارة المكلفة بالتخطيط وعدم وجود الرغبة في التضحية من أجل المصلحة العامة[1].

ويمكن إضافة أن طول مدة تجسيد العملية التخطيطية مرتبط كذلك بتوفر المورد المادي المخصص لذلك، وفي هذا الإطار فإن المصالح الإدارية المكلفة بهذه الآلية تعمل وفق الميزانية المالية التي تمنح لها، والتي عادة هي الأخرى بكيفية توزيعها على المشاريع المكلفة بها، ما يعطي أولوية لمشاريع دون أخرى ويؤثر ذلك على البيئة إما بالسلب أو بالإيجاب، نظرا لكون العامل المادي إما معرقل للمشاريع الحضرية، أو عامل محفز ومسرع لوتيرة الأعمال العمرانية والمعمارية التي جسدتها عملية التخطيط الحضري[2].

ويعطينا المتوسط الحسابي بما سجله من قيمة في حدود 1.11 وصفا لتجمع آراء المبحوثين حول طول مدة تجسيد التخطيط وتأثير ذلك على البيئة، في الحين بلغ الانحراف المعياري 0.3 ما يعطي تفسير لضعف التشتت بين الاستجابات.

ومنه نستنتج أن طول مدة تجسيد عملية التخطيط الحضري إداريا وميدانيا تؤثر على البيئة ويمكن أن تكون سببا في تدهورها.

---

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص:281.

(2) عبد الكريم قريد، المرجع السابق، ص: 56.

الجدول رقم 15: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة مساهمة العمل الجمعوي في تجسيد عملية التخطيط الحضري:

الخيارات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
إجباري	05	2	%14.70	10	0.86	1.14	0.3
إختياري	29	1	%85.29	29	-0.14		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	39	0.72		

نقرأ من الجدول أن 85.99% من مجتمع الدراسة يرون أن طبيعة مساهمة العمل الجمعوي في تجسيد عملية التخطيط الحضري هي مساهمة إختيارية وعموما إن المشاركة الشعبية في عملية التخطيط الحضري والتي ترجمت من خلال العمل الجمعوي مرتبطة إرتباط كبير بالسكان وهي مشاركة إختيارية، جانب كبير منها يعتبر إستراتجية متبعة من طرف الدولة لأنها المحفز الرئيسي والراعي الأول، والضامن لنجاح أي عمل إداري، وتتم من خلال نصوص تشريعية موجهة لها وتنظمها، ولهذا فقد بادرت عدة حكومات لعدة دول إلى الدعم السياسي لعمليات التخطيط بالمشاركة وإدراج تعديلات على القوانين المتعلقة بذلك ما يمكنها من تنفيذها، كما حدث في عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، وأخيرا البرازيل[1].

وفي تأكيد آخر لصدق البيانات السابقة نجد أن المتوسط الحسابي والذي بلغ 1.14 يبرز إجماع المبحوثين على المساهمة الاختيارية وليست الإجبارية في عملية التخطيط الحضري في مقابل إنحراف معياري مقدر بـــ 0.13 يحدد ضعف التشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن المساهمة العمل الجمعوي في تجسيد عمليه التخطيط الحضري هي مساهمة إختيارية ولكنها فعالة ومنظمة وموجهة.

(1) Sylvaine bulle, op.cit, p : 50.

الجدول رقم 16: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إتاحة العمل الجمعوي فرص المشاركة في المحافظة على البيئة من خلال التخطيط الحضري:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	23	1	%67.64	23	-0.32	1.32	0.28
لا	11	2	%32.35	22	0.68		
المجموع	34	3	%100 ≈%99.99	45	0.36		

نلاحظ من خلال الجدول أن 67.64% من مجتمع الدراسة يرون أن العمل الجمعوي يمكنه أن يشارك في المحافظة على البيئة في عملية التخطيط الحضري، وهذا بالتدخل في أدوات تسيير المجال الحضري، والتأثير في مسار صناعة القرارات المعنية به، وهذا كذلك يتم من خلال إلزام المهندسين بالعودة إلى المستعملين في كافة أنواع المشاريع المحضر لها، من خلال منتخبين محليين، وممثلين عن جمعيات محلية مؤهلة في مجال المدينة والمحيط والتعمير، وهذا من أجل وضع آليات حضرية محترمة لقواعد الهندسة المعمارية خاصة المحلية منها[1].

ويعطينا المتوسط الحسابي بما سجله من قيمة في حدود 1.32 ، وصفا لتجمع المبحوثين حول إتاحة المشاركة الفعالة للعمل الجمعوي في المحافظة على البيئة، في الحين الذي بلغ الانحراف المعياري 0.28 ما يعطي تفسير لضعف التشتت بين الاستجابات.

ومنه نخلص أن من آليات المحافظة على البيئة من خلال عملية التخطيط الحضري هي بإتاحة الفرصة للعمل الجمعوي في تجسيد ذلك والحرص على تطبيقه.

---

(1) المرسوم التنفيذي رقم 95-370 المؤرخ في 22 جمادي الثانية 1416، الموافق لـ 15 نوفمبر 1995، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المتعلق تنظيم لجنة الهندسة المعمارية والتعمير والبيئة المبنية في الولاية، الجريدة الرسمية، العدد 70، ص: 4-5.

الجدول رقم 17: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كانت المحافظة على بيئة صحية تشكل حافزا للعمل الجمعوي في متابعة وتقييم عملية التخطيط الحضري:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	30	1	%88.23	30	-0.11	1.11	0.3
لا	04	2	%11.76	08	0.89		
المجموع	34	3	%100≈%99.99	38	0.78		

نلاحظ من الجدول أن 88.23% من مجتمع الدراسة يقرون أن المحفز الأول للعمل الجمعوي في متابعة وتقييم عملية التخطيط هي المحافظة على بيئة صحية، وهذا لأن المجال الإجتماعي هو أحد المفاهيم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومن أهم مؤشراتها، وهذا من خلال مراعاة كل المقاييس القانونية في البناء والتعمير مع المحافظة على البيئة، من خلال إشراك السكان وبشكل مباشر في عملية تهيئة الحي، وهذا لوضع الدعائم الأساسية لذلك، من أجل مشاركة المواطن في كل الأنشطة التي تتعلق بحيه ومحيطه أو بالأحرى مكان إقامته، وعدم المشاركة تجعله يتحمل كل الآثار المترتبة عن ذلك، من سوء إستغلال المحيط واستنزافه وتبديد الثروة الطبيعية التي هي بين أيديه[1].

وما يزيد الرأي السابق تأكيد هو قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.11 والتي تؤيد رأي المبحوثين حول أهمية المحافظة على البيئة صحية في أثناء قيام عملية التخطيط الحضري، أما الانحراف المعياري البالغ 0.3 فيعكس ضعف التشتت إلى أبعد حد.

ومنه نستنتج أن المحافظة على البيئة صحية هي أهم محفزات العمل الجمعوي في متابعة وتقييم عملية التخطيط الحضري.

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 311.

الجدول رقم 18: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية مساهمة التنمية المستدامة في الجمع بين العمل الجمعوي والعمل المؤسسي الرسمي في إطار المحافظة على البيئة:

كيفية المساهمة	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
بالجمع بين صناع القرار والمنفذين والمواطنين	14	2	%41.17	28	0.3	1.70	0.73
بتحفيز السكان على المشاركة في إتخاذ القرارات.	15	1	%44.11	15	-0.7		
بمتابعة الأنشطة العمرانية والمعمارية للمدينة	05	3	%14.70	15	1.3		
المجموع	34	06	%100≈%99.99	58	0.9		

نقرأ من الجدول أن 44.11% من مجتمع الدراسة يرون أن مساهمة التنمية المستدامة في جمع بين العمل الجمعوي والعمل الإداري في إطار المحافظة على البيئة تتم بتحفز السكان على المشاركة في إتخاذ القرارات، وما نسبته 41.17% يرون أن هذه المساهمة تتم بالجمع بين صناع القرار والمنفذين والمواطنين، و14.70% تتم بمتابعة الأنشطة العمرانية والمعمارية للمدينة.

إن المشاركة الفعالة للمواطن من خلال الجمعيات التي ينشط بها هي تجسيد لفكرة الجمع بين العمل الإداري والعمل الفردي، وهذا في إطار المحافظة على البيئة، ما يترجم فكرة التنمية المستدامة لأن هذا يسمح بتسيير العقلاني والاستغلال الأمثل لمجال ومحيط المدينة مع المحافظة على مواردها الطبيعية ودون إستنزافها مع الإدماج والموازنة بين السرعة في الإنجاز ومراعاة مطالب المواطنين[1].

كذلك أكدت لنا بيانات الجداول السابقة أن العمل الجمعوي والعمل الإداري الموجه لتنظيم وحسن تسيير المدينة وكل مجالاتها وكذلك مشاريعها العمرانية والمعمارية، هو عمل متكامل ولا يمكن

(1) لبعل آمال، المرجع السابق، ص: 116.

فصل واحد عن الأخر (الجدول رقم 16)، في إطار المحافظة على البيئة الصحية للمواطن ضمن محيطه ومكان إقامته دون إستنزاف موارده (جدول رقم 17).

وما يزيد الرأي السابق تأكيد هو قيمة المتوسط الحسابي المقدرة بـــ 1.7 والتي تؤيد رأي الفئة الثانية من المبحوثين حول مساهمة التنمية المستدامة في الجمع بين العمل الجمعوي والعمل الإداري، أما الانحراف المعياري البالغ 0.73 فيعكس ضعف التشتت إلى أبعد حد.

وهنا نستنتج أن للتنمية المستدامة دور مساهم في الجمع بين العمل الجمعوي والعمل الإداري في إطار المحافظة على البيئة، وهذا بتحفيز السكان على المشاركة في إتخاذ القرارات ومتابعة الأنشطة العمرانية والمعمارية للمدينة.

الجدول رقم 19: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كانت المحافظة على بيئة صحية للمواطن تشكل عائقا إداريا في عملية التخطيط الحضري في ظل الظروف المادية للمدن:

الاحتمالات	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
نعم	23	1	%67.64	23	0.32	1.32	0.28
لا	11	2	%32.35	22	0.68		
المجموع	34	03	%100≈%99.99	45	0.36		

نلاحظ من خلال الجدول أن 67.44% من مجتمع الدراسة يرون أن حقيقة المحافظة على البيئة صحية للمواطن هي عائق للعملية التخطيطية في ظل الظروف المادية للمدن، لأن في حالة الضعف المالي الحكومي وعجزه فهذا لا يضمن الاستمرار في تقديم الخدمات الضرورية واستكمال الأشغـــال، ما سوف يؤدي إلى خفض الأغلفة المادية والمالية الموجهة لهذه الآلية و محاولة إستغلال كل ما تبقى بأقل تكلفة ممكنة وعند إرتفاع الأعباء المالية فإن هذا يؤدي إلى التخلي عن عدة أهداف لعملية التخطيط الحضري وأهمها هدف توفير بيئة صحية للمواطن[1].

ويبرز المتوسط الحسابي المقدر بـــ 1.32 أن المبحوثين متمركز حول الخيار الأول في مقابل ضعف الانحراف المعياري والمقدر بـــ 0.28 على نحو يثبت المستويات الدنيا للتشتت بين الاستجابات.

وعليه نستنتج أن الظروف المادية كانت ولا تزال عائق أمام المدن لحسن سير عملية تخطيطها وبالتالي المحافظة على بيئة صحية للمواطن.

(1) قاسمي شوقي، المرجع السابق، ص: 276.

الجدول رقم 20: يوضح إجابات المبحوثين بخصوص رؤيتهم للمستقبل ومحيط وبيئة مدينتهم في ظل المخططات الحضرية الحالية:

رؤى المبحوثين	التكرارات (ت)	الدرجة (س)	النسبة المئوية (%)	س x ت	س- م	متوسط حسابي (م)	إنحراف معياري (ع)
البيئة نوعا ما منظمة لكن بحاجة لعمل كثير.	18	1	%52.94	18	-0.67	1.67	0.74
المحيط غير مخطط وبحاجة لإعادة هيكلة.	07	3	%20.58	21	1.33		
البيئة في نوع من التحسن بحاجة لاهتمام أكبر	09	2	%26.47	18	0.33		
المجموع	34	06	%100≈%99.99	57	0.99		

نقرأ الجدول أن 52.94% من مجتمع الدراسة يرون أن مستقبل محيط وبيئة المدينة في ظل المخططات الحضرية الحالية هو أنها بيئة نوع ما منظمة لكن ما زالت بحاجة لعمل كثير، وعموما إن العمل التخطيطي الجماعي والمشترك بين المواطن والإدارة هو أهم مبادرة لحل المشكلات الحضرية العالقة، وأهمها مشكل المحافظة على المحيط وبيئة المدينة سالمة وصحية، لأن هذا النوع من العمل يشعر كل فرد بأنه جزء فعلي من العملية التخطيطية، والمستفيد من نتائجها، ويخلق لدى كل طرف الرغبة في إثبات الذات ما سوف يخلق البيئة نوعا ما متوازنة، بعيدة ولو بشكل ضئيل على التلوث، مع المحافظة على ما تم تحقيقه من إنجازات، ومحاولة تكرار التجارب الناجحة في مناطق أخرى[1].

ويجسد لنا المتوسط الحسابي المقدر قيمته بـــ 1.67 إستجابة المبحوثين حول رؤيتهم لمستقبل مدينتهم في ظل المخططات الحالية، في الوقت الذي سجل فيه الإنحراف المعياري قيمة 0.74 والتي تعكس ضعف التشتت حول قيمة المتوسط الحسابي.

وعليه نخلص أن رؤية مستقبل ومحيط وبيئة المدينة في ظل المخططات الحضرية الحالية هي كونها بيئة بدأت تعرف نوع من التنظيم والتخطيط الحسن، لكن ما زالت بحاجة لعمل كثير وإهتمام أكبر.

---

(1) صلاح الدين محمود عثمان، التنمية العمرانية في المجتمعات السكنية الفقيرة في المناطق الصحراوية "تجربة الخرطوم"، المؤتمر الدولي حول التنمية العمرانية في المناطق الجافة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض، 02-04 نوفمبر 2002، ص: 04.

ثانيا: نتائج الدراسة

1/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات الفرعية للدراسة:

أ/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الأول:

هل بإمكان التخطيط الحضري توفير مجال حضري منظم وصحي؟

من خلال تحليلنا وقراءتنا للبيانات السابقة والمنجزة تحت إطار التساؤل الأول نقرأ أن هناك محاولة لتوفير مجال حضري منظم وصحي، وهذا من خلال العمل ضمن فريق متكامل ومنسجم –**الجدول رقم 06 الموضح للإجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري ضمن المصالح الإدارية**– هذا الفريق الذي يتكون من المسؤولين على عملية التخطيط الحضري والجمعيات التي تنشط في نفس المجال حيث يعتبر عامل المحافظة على بيئة صحية للمدينة هو أحد أهم أهدافه من خلال المتابعة والتقييم لآلية التخطيط الحضري –**الجدول رقم 17 الموضح للاجابات المبحوثين بخصوص رأيهم في مدى تأهيل الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري**– هذه الآلية التي تعمل بالموازاة مع نمو المناطق الحضرية للمدينة، حيث أنها توظف كل محتواها لتحسين المنظر الجمالي لكل شوارعها وأحيائها بالمحافظة على الجوانب العمرانية والمعمارية والجمالية والموروث التاريخي لشكل البنايات والهياكل المبنية سواء منها القديمة أو الحديثة –**الجدول رقم 09 الموضح للإجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي أخذت أثناء عملية التخطيط الحضري**– وكذلك –**الجدول رقم 12 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص ترجمة عملية التخطيط لواقع السكان وقيمهم الاجتماعية والثقافية والمعمارية**– كذلك نقرا من بيانات الدراسة أن عملية التخطيط الحضري لا تزال تحاول النهوض بالمدينة وكل مناطقها وعلى مستوى كل قطاعاتها الحضرية بتنظيم مجالها، ومحاولة تجنب التصادم مع أي جهة مهما كانت رسمية أو غير رسمية من اجل المساهمة الفعالة في خلق مجال حضري منظم وصحي، وهذا من خلال إقحام كل الفاعلين وصناع القرار في هذه الآلية، كذلك مراعاة البعد البيئي بحماية المحيط من التلوث، وترشيد استعمال الأرض مواردها الطبيعية –**الجدول رقم 15 الموضح للإجابات المبحوثين بخصوص إمكانية وضع تخطيط أو تصميم حضري يقود إلى ترشيد استعمال الأرض وحماية البيئة**– حيث نجد أن عملية التخطيط الحضري تخضع لعدة ميكانيزمات وعدة شروط تعمل من خلالها على التوزيع الأمثل للأنشطة والخدمات وكذلك السكان مع الالتزام بالمخططات الهيكلية العمرانية ومعمارية التي بدورها تنظم استخدام الأرض مع العمل بمواصفات معمارية وعمرانية

تتوافق مع البيئة الطبيعية للسكان، وكذلك تقاليدهم وتراثهم الاجتماعي ما يؤدي إلى إثراء الإحساس بالترابط الاجتماعي والانتماء السكني لدى المواطن وهذا بالتوظيف الأمثل لاستعمال الأرض.

وفي نفس الإطار يجب دائما مراعاة مساهمة المواطنين في إدارة شؤون مدينتهم بكل روح ديمقراطية ما يسمح لهم المشاركة في المسؤولية على كل ما يحدث من تغييرات وتطورات معمارية وعمرانية وإنتقال شكل وسطهم الحضري من وضع إلى وضع آخر أحسن وأفضل.

وكما سبق الذكر فإن التخطيط الحضري لابد أن يأخذ على عاتقه الإيفاء بشروط النواحي الجمالية والذوق، إضافة إلى النواحي الوظيفية والملائمة بشكل عام للمجتمع، والاهتمام بمنشآت الهندسة الصحية وتزويد المشاريع بالماء وتصريف الفضلات وتوفير منافع أخرى وخدمات عامة التي يجب أن تتم بشكل فعال ومنتظم.

وهذا من خلال تطوير كل قسم من أقسام المدينة وفق مستوى معقول حجما وإضاءة وتوفر الأماكن الخضراء، والتنسيق بين المواقع ما يؤدي إلى ضمان كل مكوناتها من مساحات خضراء ومواقف للسيارات وطرق للمشاة.

إن التخطيط الحضري يعمل دائما من أجل المحافظة على الشكل المعماري والعمراني لمجال المدينة ضمن المحافظة دائما على محتوياتها الطبيعية وخاصة منها البيئية، نظرا لكون العملية في حد ذاتها تتضمن هذا الشرط، وفي ذات الوقت فإنها لا تتم دون استيفاء هذه الشروط لأن في ذلك مساس بمضمون العملية في حد ذاتها، ولا يمكن برمجة أي عمل تخطيطي دون مراعاة الجوانب الطبيعية والبيئية وكيفية المحافظة عليها بل واستغلالها في التخطيطات المستقبلية من أجل حسن توجيه كل ما يسطر مستقبلا.

وفي الأخير نخلص أن آلية التخطيط الحضري بإمكانها توفير مجال حضري منظم وصحي في إطار ما تطلبه كل قطاعات المدينة وكذا قاطنيها، والنهوض بكل مناطقها، إنطلاقا من مركزها إلى النواحي والضواحي التي تحيط بها، وما تحتويه كل منطقة من سكان وخدمات وأنشطة، وتطوير الشبكة العمرانية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المقومات الوسطية للمجال الذي يتواجد به ويتفاعل معه للوصول إلى مجال حضري عصري في إطار تحقيق تنمية مستدامة، تحافظ من خلالها على المورث الطبيعي للمحيط وحمايته من التلوث.

ب/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثاني:

- هل وجود المورد البشري مقتصر على أحد جوانب عملية التخطيط الحضري دون الأخرى أم أنه موجود في كل المستويات؟

سمحت نتائج البيانات المتحصل عليها أن للمورد البشري تواجد ضروري وهام في كل مراحل عملية التخطيط الحضري، وعلى كل المستويات، إذا أن الموجه الأساسي للعملية هو حاجيات السكان ومتطلباتهم. **-الجدول رقم 16 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص الاعتبارات التي تقف وراء العمل والتصميم الحضري-** بحيث تعتبر عملية إعداد خطة حضرية في إطار إنجاز عملية التخطيط الحضري من المراحل التي تراعى فيها كل الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية للسكان أثناء تهيئة الإقليم أو أثناء التخطيط للبيئة الحضرية من اجل تفادي أي تصادم بين مضمون العملية والظروف الاجتماعية والصحية للسكان كذلك المحافظة على كل شروط الراحة والاستقرار في المدينة، وهذا ما يحتم على الفرد المحافظة عل كل الإنجازات والأعمال التي يتم تجسيدها على أرض الواقع، والمواطن في هذا المستوى له ضرورة وأهمية كبيرة ومساهمة في إدارة شؤون مدينته وهي مسائلة لا تتطلبها الروح الديمقراطية فحسب، بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت.

وهذا العمل الذي يتم في ظل إستراتيجية واضحة منظمة ومدروسة يعمل من خلالها المكلفون بالعملية على توزيع المهام والوظائف كل حسب إختصاصه ومكان تواجده **-الجدول رقم 18 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى وجود إستراتيجية في توزيع المهمات والوظائف على المكلفين بعملية التخطيط الحضري-** وعليه فإن العملية تتم وهي مربوطة بأفراد مهمتهم تقديم المدينة في أحسن صورة، وتنظيم مرافقها والهياكل الواجب أن تتوفر بها من أجل التوزيع وتقديم الأفضل للخدمات الواجب توفيرها لقاطنيها، وهذا بجعل البيئة الحضرية مستعدة بقدر الإمكان بتوفير معيشة جماعية صحية، فتبدأ العملية بالتنسيق والتدبير للاحتياجات التي يقوم بها متخصصين للنهوض بالمجتمع الحضري، أفراد ذو خبرة وكفاءة بالميدان **-الجدول رقم 17 الذي يوضح رأي المبحوثين في مدى تأهيل الطاقم البشري المكلف بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري-** وهنا لكي توجه آلية التخطيط الحضري وتنفذ بشكل جيد يجب أن يقف فيها الفرد على كل مراحلها ومستويات عملها من خلال دور الجهاز المخطط الذي من شأنه ضمان نجاح العملية التخطيطية نظرا لمعرفته التامة وإطلاعه على كيفية مواجهة أي عراقيل مهما كان نوعها مادية أو بشرية، نظر لكون هذا

الطاقم مؤهل ولديه كافة المستويات التي تسمح له بالعمل ضمن إطار العملية وتوجيهها، نظرا لكون العملية التخطيطية وسيلة تنظيمية وإدارية للتدبير والتقرير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضرية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة، كما يتم الاستعانة في نفس الإطار بالمجتمع المحلي والجمعيات التي تنشط في نفس الاتجاه والاختصاص–**الجدول رقم 11 الذي يوضح رأي المبحوثين بخصوص مدى وجود تعاون وتنسيق بين العمل الجمعوي والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري**– ويعتبر التكامل بين العمل الإداري والعمل الجمعوي أحد موجهات عملية التخطيط الحضري لأن هذا الأخير يتقرب من الإدارة من أجل رفع تطلعات المواطنين وإنشغالاتهم فيما يخص مدينتهم، فنجد المواطن في هذا الإطار هو أحد الجهات المراقبة والموجهة للتخطيط الحضري للمدينة ويتم تدخله بشكل منظم ومنسق، وهذا ما سوف يخلق نوع من التعاون والتنسيق بين المواطن والإدارة بل يعتبر شريك أساسي في عملية إتخاذ القرارات والمساهم في المحافظة على المكونات السوسيوثقافية لمدينته، هذا ما يجسد لنا مبدأ تقسيم العمل والتخصص وتنفيذ ذلك على مختلف مستويات المدينة بما يخفف عن كاهلها الأعباء الإدارية بإسناد جزء من عملية التخطيط إلى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقلة تكون على دراية برغبات الناس واحتياجاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والنفسية بعناية ودمج نتائج هذه الدراسات في الخطط المختلفة التي تصمم وتنفذ على مستوى البيئات الحضرية.

وعليه ينبغي أن نؤكد على أن وجود المورد البشري ليس مقتصرا على أحد جوانب عملية التخطيط الحضري بل هو موجود في كل مراحلها وعلى كل مستوياتها، فهو الموجه الأول لها من خلال الرغبات والخدمات الواجب توفيرها، وهو المسؤول كذلك عن تجسيدها من خلال الإدارات والهياكل المكلفة بها، والمستفيد في الأخير من العملية باعتباره الهدف المقصود.

ج/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الثالث:

هل بإمكان عملية التخطيط الحضري أن توجه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري؟

لقد كشفت لنا البيانات والنتائج المتحصل عليها أن لإنجاز عملية التخطيط الحضري على أكمل وجه فهذا سوف يؤدي لا محال إلى توجيه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري للمدينة انطلاقا من ركائزها الأساسية من موارد وسكان، فنجدها تبدأ من الموارد الواجب توفيرها حيث أنها تبدأ بالموارد الطبيعية ثم المادية وصولا إلى الموارد البشرية **-الجدول رقم 26 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى إستناد عملية التخطيط الحضري على معطيات وموارد المدينة الطبيعية والمادية والبشرية** – بحيث يمكن القول أن أي عملية خاصة بتهيئة الإقليم وتنظيمه وضمن كل السياسات الحضرية يجب أن تستند على معطيات وإمكانيات المجال الحضري المادية والبشرية والطبيعية، وفي ذلك تستخدم بشكل أمثل ومنظم من أجل تجسيد أي مشروع حضري، نظرا لكون المورد المادي هو الموجه الأساسي للعملية أما المورد البشري فهو الجهة المكلفة بتجسيدها على أرض الواقع، وبالاعتماد على معطيات واقع المدينة والسياسات الحضرية التي أنجزت من أجل ذلك **– الجدول رقم 27 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة الموجهات الأساسية لعملية التخطيط الحضري داخل المدينة**– حيث نقرأ أن آلية التخطيط والتسيير الحضري جسدت بالاعتماد على عدة مقومات أهمها المواطن بالإضافة إلى الدور الفعال والأساسي للإدارات والمصالح العمومية المكلفة بهذه الآلية، كما لا يمكن إهمال الإطار التشريعي والقانوني الذي عمل على عقلنة إستخدامات الأرض دون المساس بالموارد الطبيعية للمجال الحضري، لأن العملية كغيرها من أنماط التخطيط الأخرى مرتبطة بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية للمدينة، تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم إختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف، وما لم تكن هذه السياسات واضحة المعالم فهذا سوف يشوش على عمل المخططين، لأن عملية التخطيط الحضري من طبيعتها خلق توازن بيئي إقليمي بين جميع المناطق، والاهتمام بمنشآت الهندسة الصحية وتزويد المشاريع بالماء وتصريف الفضلات والمنافع الأخرى التي تتم بشكل فعال وإقتصادي.

كما نجد كذلك أن هذه العملية عملت على تحقيق مخططاتها وفق ما يتلائم مع بيئتها الطبيعية وهذا من خلال الأخذ بعين الاعتبار الربط بين أقاليم المدينة وأقسامها **-الجدول رقم 28 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى الأخذ بعين الاعتبار الربط بين أقاليم المدينة وأقسامها أثناء**

عملية التخطيط الحضري- بحيث ونظرا لكون المجتمع في المدينة له مجموعة خصائص تميزه عن المجتمع في الريف، فيجب مراعاة كل نشاطاته خاصة منها الصناعية والخدماتية التي تميزه عن نشاطات سكان الريف، كذلك نفس الشيء بالنسبة لنشاطاته الاقتصادية والاجتماعية نظرا لكون التخطيط مرتبط بكل ما يتوفر عليه إقليم المدينة ومميزات سكانها، وفي هذا الإطار يجب الربط بين كافة هذه الموجهات من أجل نجاح العملية التخطيطية وحسن استمراريتها بنفس الفعالية والكفاءة.

وتوجيه النمو العمراني للمدينة من خلال بيئتهم الداخلية والخارجية في مرحلة التصميم وصولا إلى مرحلة التنفيذ والإنجاز والمتابعة، وهذا من أهم وظائف التخطيط الحضري إذ أنه هو الرابط بين أقسام المدينة المختلفة بعضها مع البعض الأخر، ومع العالم الخارجي بشكل متفاعل، وتطوير كل قسم من أقسام المدينة وفق مستوى معقول عكسا بذلك القيم الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية والعادات المتأصلة والقيم الجمالية للمجتمع.

إن عملية التخطيط الحضري هي أحد الآليات التي إذا وفرت لها كافة الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، بالإضافة إلى الإطارات المعمارية والعمرانية، تستطيع من خلالها إيجاد مجال حضري منظم وموجه لخدمة قاطنيه، مع التوزيع الأمثل للأنشطة والخدمات الموجهة له، وهذا العمل من شأنه أن يساهم في التخطيط مع مراعاة كافة المزايا والخصائص الطبيعية للمجال الحضري، من ماء وهواء وتصريف الفضلات وكافة عناصر البنى التحتية الواجب توفرها في المدينة، كذلك العملية تسير في إتجاه واحد وهو تحقيق تغيير وتطوير في الهياكل الإنشائية المعمارية والعمرانية مع المحافظة على الشكل الجمالي وتقليدي المميز للمدينة نظرا لكونه أحد صور الهوية الحضرية للمجال وإن غاب فهذا سوف يؤثر على سيرورة العملية في حد ذاتها.

وعليه نخلص في الأخير أن عملية التخطيط الحضري بإمكانها أن توجه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري، إنطلاقا من مرحلة بناء المخططات التي تكون بيئية وصحية موظفة في ذلك المنظور البيئي، أي المحافظة على كل ما هو طبيعي وجمالي للبيئة الحضرية بحسن إستعمال الأرض ومواردها والانتفاع بها وبذلك يتحقق تحسن بيئة المدينة نوعيا وكميا.

د/ نتائج الدراسة في ضوء التساؤل الرابع:

- **هل يمكن تحقيق تخطيط حضري بيئي يتلائم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة؟**

لقد بينت لنا النتائج والبيانات المتحصل عليها تبعا لهذا التساؤل أنه يمكن تحقيق تنمية مستدامة وتنمية عمرانية في آن واحد –**الجدول رقم 35 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص مدى توافق المخططات الحضرية مع البيئة الطبيعية للسكان**– إن التخطيط الحضري المستخدم حاليا في كل المخططات العمرانية وبكل أنواعه يعمل على خلق إرتباط بين الإنسان والبيئة من خلال تلبية احتياجاته في آن واحد نظرا لتركيزه على تجميع الوظائف في مجال واحد منظم ومحدود مع المحافظة على الشكل الجماعي للحياة الإنسانية ضمن فضاء عمراني مصمم بشكل عقلاني ومنظم لكل الضروريات الواجب توفيرها لحياة صحية ونظيفة لسكان المدينة، وهذا الأمر لا يتأتى إلا ضمن عمل جماعي تجسده الإدارات المكلفة بالتخطيط من مسؤولين ومخططين، وكذلك المجتمع المدني من خلال عمل الجمعيات ونشاطها الممارس في نفس المجال، وهذا لأن الجمعيات المحلية هي مخول لها العمل على مراقبة مشاريع البيئة محليا، أين تلعب دورا هاما وحاسما لا يقل عن الدور الذي يلعب المسؤولون المباشرون –**الجدول رقم 15 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طبيعة مساهمة العمل الجمعوي في تجسيد عملية التخطيط الحضري** – بحيث نرى أن طبيعة مساهمة العمل الجمعوي ضمن إطار عملية التخطيط الحضري مرتبط إرتباطا كبيرا بالسكان وتدخلهم في كل ما يتعلق بالمجال الحضري هو اختياري وليس إجباري، لكن يعتبر إستراتيجية ناجحة لأي عمل إداري من أجل تجنب أي تصادم بين الإدارة والمواطن، وهذا بالتأكيد يتم من خلال قوانين ونصوص تشريعية موجهة ومنظمة لطريقة تدخل الفرد، وهذا لأن عملية التخطيط الحضري تعمل ضمن إطار المحافظة على البيئة، بل وتوظيف المنظور البيئي الصحي في أهم مضامينها – **الجدول رقم 37 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص كيفية إجراء عملية التخطيط الحضري** – التي نجدها تتجسد من خلال المتابعة والصيانة لكل المشاريع الحضرية، كذلك من خلال الإبداع في التصميم والتخطيط وصولا إلى الإبداع في التنفيذ، وهذا الإبداع يكون عن طريق حسن استغلال الموارد والتحكم الجيد في توجيه النشاط التخطيطي مع حسن الأداء في تنفيذ وتجسيد أي مشروع، كذلك الأمر بالنسبة –**الجدول رقم 39 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص طرق توظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية للمجال الحضري**– حيث نجد أن طرق التوظيف تتمثل في المتابعة والإشراف على كل المشاريع الحضرية

من طرف الجهاز المكلف بالعملية، كذلك من خلال إدراج البيئة وكل مواردها في كل المخططات التوجيهية، مع إدراج المنظور البيئي في دفاتر شروط عمل المخططين والمهندسين، نظرا لكون العملية تتحقق بشرط توفر عامل الإنسجام والتكامل بين المواطن والإدارة، وبين تطلعات المواطن ومضمون العملية في حد ذاتها، نظرا لكونها نوع من أنواع أساليب وتقنيات التدخل المباشرة في تنظيم المجال الحضري وحماية سكانه، وهذا التدخل بطبيعة الحال سوف يكون عن طريق الأفكار أو القرارات أو كل الوسائل الواجب توفرها من اجل نجاح ذلك، كما نجد أنه وضمن عملية التخطيط الحضري هناك تخطيط بيئي، تخطيط يعمل على حماية البيئة، من خلال متابعة التأثيرات البيئية لأي مشروع يجسد على ارض واقع دون إحداث خلل في البيئة.

وهذا وتعتبر وثائق التهيئة والتعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي أو أدوات التخطيط المحلي البيئي ومن خلالهما تتحسن أساليب العمران ويتم تنظيم المحيط الخارجي للمدينة ضمن إبداع في التصميم والتخطيط، وإبداع في التنفيذ، مع متابعة وصيانة ما تم إنجازه وتحقيقه –**الجدول رقم 38 الذي يوضح إجابات المبحوثين بخصوص إن كان تحسين أساليب العمران يلحق الضرر بالبيئة والمحيط**– نظرا لكون عملية التخطيط الحضري نوع من الهندسة الاجتماعية التعمير المخطط فهي تجمع بين عدة أعمال ومهام تسعى لتنظيم البيئة وإيجاد الإنسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع من خلال توفير نسيج عمراني متوازن ومتناسق وظيفيا وجماليا واجتماعيا، بما يحقق توازن بين احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية.

لقد عمل التخطيط الحضري بمنظوره البيئي على تبني سياسة بيئية واضحة وإجراءات عملية لتنفيذه، من خلال الاعتماد على مخطط وطني عملي للبيئة الذي يضمن جملة من الأهداف والتوجيهات تتعلق بالمشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها، وتحديد الأسباب المباشرة والغير مباشرة لظاهرة التلوث، واعتماد نظام الأولوية لمعالجته.

لنصل في الأخير إلى الإستنتاج الذي مفاده أنه بإمكان التخطيط الحضري أن يحقق تخطيط حضري بيئي يتلائم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة في إطار عمل جماعي يسمح لكل الجهات والأفراد الفاعلة بالمساهمة في هذا التخطيط بأي شكل من أشكال المتابعة والمراقبة والمرافقة المؤسساتية لكل جهاز مكلف بهذه العملية.

2/- النتائج العامة للدراسة:

إنطلاقا من تحليل البيانات والنتائج الجزئية التي تم التوصل إليها فإننا في الأخير، يمكن أن نخلص إلى أن أحد أهم الميكانيزمات والآليات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجال الحضري أو بالأحرى المدينة، وجعله مجال منظم وصحي هو آلية التخطيط الحضري، نظرا لكونه آلية تعمل على مراقبة وضبط وتنظيم المجال العقاري والشكل العمراني والمعماري للمدينة، وهذا ما تطلب محاولة إيجاد نوع من الإنسجام بين كل الأطراف الفاعلة في هذا الإطار، سواء كانت تنشط بشكل رسمي، وهي المؤسسات العمومية المحلية المكلفة بهذه الآلية وبشكل غير رسمي وهذا من خلال الجمعيات المدنية التي تنشط في نفس الاتجاه، ولها نفس الاهتمامات والتوجهات.

هذه العملية تتم في إطار التنمية المستدامة إنطلاقا من اعتمادها على أدوات التعمير تطبق بشكل ميداني، ويمكن تغيير وتعديل طريقة استخدامها تبعا لطبيعة الأهداف الواجب الوصول إليها على مستوى المجال الحضري من خلال المحافظة على خصوصيته وملامحه المحلية.

أين نصل غلى النتيجة الثانية للدراسة التي مفادها أن المورد البشري هو أحد أهم الموجهات الأساسية لعملية التخطيط الحضري، نظرا لتدخله في كل مراحلها، وبكل أنواعها، وعلى جميع المستويات، فقد نجده من خلال الفاعلين الاجتماعيين والتقنيين والمهندسين والمستشارين المسؤولين عن ذلك، وهذا من شأنه أيضا الوقوف على معالجة النقائص على كل المستويات: التصميم والإنجاز، وتكييفها مع السياسات الحضرية الموجه لذلك، ووفقا للأدوات التعميرية السابقة الذكر.

وفي نفس الإطار نجد أن هذا المورد البشري، هو عبارة على مواطن يعمل على توجيه هذه الآلية من خلال تقديم كل إنشغالاته ومتطلباته للجهات الوصية، مما يجعله يشارك في إدارة شؤون مدينته بشكل غير مباشر، كما نجده أيضا المسؤول المباشر على التخطيط باعتباره المخطط والمصمم لمرافق المدينة وكل قطاعاتها، كلا حسب التخصص وطريقة التدخل.

أما في النتيجة الثالثة للدراسة فقد توصلنا إلى أن عملية التخطيط الحضري هي الموجه الأساسي للتخطيط الطبيعي للمجال الحضري، وهذا من خلال ضبط شكل وطرق توسع رقعة المجال الحضري للمدينة ما يعمل على التحكم في معدل نمو كلا من السكان والأنشطة الاقتصادية، وكذا الظروف البيئية القائمة كالموقع الجغرافي وطبيعة الأرض، وهذا ما يتلخص في تحقيق هذه الآلية وفقا لمنظور التنمية المستدامة التي تتم بالموازاة مع المحافظة على كل الموارد البيئية الطبيعية المتواجدة، وبالاعتماد على كل ما هو طبيعي وجمالي للبيئة الحضرية وهذا لن يتأتى إلا من خلال حسن استعمال الأرض وكل مواردها والمحافظة عليها.

أما في الأخير فنصل إلى النتيجة الرابعة للدراسة، التي كان مضمونها أن عملية التخطيط الحضري بإمكانها تحقيق تخطيط بيئي يتلاءم ومتطلبات السياسة الحضرية للمجال الحضري أو مدينة بسكـــرة، وهذا اعتمادا على أساليب عمرانية منظمة النشاط وذو فعالية، مع المحافظة على البيئة ومواردها وحمايتها من الاستنزاف وهذا يعمل على إدخال مفهوم التنمية المستدامة الحضرية في مضمون عملية التخطيط الحضري، على مستوى كل مرحلة، وإنطلاقا من الأدوات التعميرية الموظفة في ذلك ووصولا إلى الاختصاصات والتصاميم التي تعمل على ضبط التوسع العمراني والمعماري للمشاريع الحضرية.

إن عملية التخطيط الحضري أداة ضرورية لضبط نمو المدينة وكل مرافقها، وهي تعمل من خلال توفر كل الموارد الطبيعية وبكل أنواعها، وحسن استغلالها دون استنزافها، كذلك من خلال الاعتماد على المورد البشري وكل الأدوار التي يؤديها في هذا الإطار وعلى كل المستويات، ما يعمل على خلق مشاركة فعالة ومنظمة بين كل هؤلاء الفاعلين، من اجل إيجاد وتوفير مجال يسمح للتعبير عن إرادة هذا المورد البشري كمواطن أو كمسؤول عن هذه الآلية.

كذلك يمكن القول أن التخطيط الحضري هي أحد المقومات الأساسية لعملية التصميم والإنجاز الحضري، ولها دور فعال في إنتاج مجالات حضرية صحية ونظيفة، انطلاقا من أدواتها التعميريـــة، وصولا إلى مشاريعها التنموية، التي أصبحت الآن ترسم بصورة التنمية الحضرية المستدامة، خاصة على مستوى الإنجاز، ومن خلال إعادة بعث مشاركة المواطن لكل مراحلها وترك المجال له لتوجيهها نحو الأفضل بالنسبة للمدينة.

خاتمة

خاتمـــة:

في نهاية العمل يمكن القول ومن خلال النتائج المتوصل إليها، أن التخطيط الحضري هو أحد الموجهات الأساسية للتحكم وضبط المجال الحضري، وهذا من خلال مساهمته في تحريك وتنشيط قطاع التهيئة العمرانية في الجزائر، حيث نجد أن هذه السياسة العمرانية قد عملت من خلال عدة مراحل، وكذلك عدة تغييرات في المضامين والأدوات على محاولة الوقوف بالمدينة الجزائرية.

إن موضوع دراستنا الذي يتمحور حول آلية التخطيط الحضري وكيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة للمجال، هي محاولة للوقوف على كل ما يتعلق بالتنظيم المجالي لمدينة بسكرة، نظرا لاهتمامنا بهذه المدينة، ومحاولتنا الوقوف على كل ما يتعلق بمسارها العمراني والمعماري وتطوره على كل المستويات، وفي كل المرافق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية للمدينة.

إن هذه الدراسة هي محاولة لإبراز دور الموارد الطبيعية والمادية وخاصة البشرية، في إنجاح عملية التخطيط الحضري ومساهمة في تحقيق تنمية مستدامة حضرية، تتم وفق مضمونها الأساسي، وهو المحافظة على البيئة وعدم المساس أو استنزاف أي مورد طبيعي بها، كذلك بالموازاة مع تدخل المورد البشري في كل طياتها، وفقا لمجموعة أدوار يلعبها هذا الأخير أي المورد البشري في هذا الاتجاه، فهو المستفيد الأول من آلية التخطيط الحضري كمواطن، وهو كذلك المصمم والمكلف بإعدادها وإنجازها والإشراف على تجسيدها، كمسؤول مباشر في إدارات ومؤسسات عمومية مكلفة بذلك، وهو كذلك موجه لها من خلال نشاطاته وتدخلاته عبر جمعيات محلية تنشط في نفس الإطار.

وفي هذا السياق فقد تم التعامل مع معظم المعطيات والبيانات والشواهد العمرانية والمعمارية المتعلقة بالمدينة ميدانيا ونظريا، والتي أعطت لنا صورة واضحة عن واقع مدينة بسكرة مجال الدراسة وكيفية نشأتها وتطور مجالها السكني وشبكتها الحضرية بالموازاة مع زيادة نمو عدد السكان القاطنين بها والذين يساهمون في تنميتها على كل الأصعدة كلا حسب مكانته وموقعه من هذا المجال الحضري.

ومن هنا تم الوقوف على السيرورة التاريخية الحضرية لمدينة بسكرة التي قطعت عدة أشواط في التحول والتغير والنمو، والانتقال من شكل إلى أخر، إنطلاقا من المرحلة الأولى التي عرفتها مدينة بسكرة وهي مرحلة الحدائق وغابات النخيل المكون الأساسي لها وشكلها الطبيعي الذي مازال متوارثا بصور مخالفة لحد الساعة، وصولا إلى شكلها الحالي، وما يتميز به من شبكة حضرية

متعددة الأقطاب والمراكز، وهنا نجد أن المدينة عرفت عدة تحولات وفقا لطبيعة السياسات الحضرية التي ميزت كل مرحلة، ووفقا أيضا لطبيعة الأدوات التعميرية الموظفة في ذلك.

وبالحديث عن الأدوات التعميرية فقد عرفت مدينة بسكرة استخدام عدة أدوات للتهيئة العمرانية تبعا لمخططات التنمية التي عرفتها الجزائر وفي الأخير، نجدها مثلها مثل كل المدن الجزائرية الأخرى تسير مجاليا وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الخاص بها، ومجموعة مخططات شغل الأراضي التي تنتج تبعا لذلك.

وهنا يمكن القول أن مدينة بسكرة باعتبارها هي أيضا مدينة جزائرية، وعلى غرار كافة المدن الأخرى تشهد تحولات وتطورات وحركية واسعة في توسعها المجالي والوظيفي، ما أوجب تعديل في كل مضمون ومحتوى من محتويات عملية التخطيط الحضري، نظرا لكون هذه التغييرات بدأت الآن تمس موارد المنطقة الطبيعية، وقد تعمل إن لم تضبط بشكل رادع وقانوني وفي نفس الوقت منظم ومتقن على تدمير هذه الموارد، ما استوجب إعادة بعث العملية وتوجيهها وفقا للتوجهات التنموية الحالية التي نجدها تسير في مسار التنمية المستدامة الراعي الأول لكل موارد المدينة الطبيعية والمادية وحتى البشرية والحول دون استنزافها أو هدرها.

وقد مرت مدينة بسكرة بمراحل تنموية مختلفة ومتميزة ساهمت كل واحدة في تغيير الشبكة الحضرية للمدينة، وفي تغيير مميزاتها العمرانية وهذا نظرا للغلاف المادي الذي كان مخصصا لكل مرحلة من هذه المراحل، ففي بعض منها لم يحدث أي تحول بل على العكس تدهور الوضع الحضري وساءت كل مرافق المدينة تبعا لذلك، وفي المراحل الأخيرة تم التماس بعض التحولات الإيجابية التي انعكست بشكل إيجابي على صورة المدينة، حيث نجد أنه قد تحقق عدة مشاريع وإنجازات واستثمارات هائلة أدت إلى خلق أحياء سكانية منظمة، وشوارع وطرق وبنى تحتية متطورة قللت من المشاكل التي عانت منها المدينة سابقا.

لقد عملت الدولة الجزائرية وعلى مستوى كل مدنها، وحسب خاصية وميزة كل واحد منها وإمكانيتها البشرية والطبيعية، على تلبية حاجيات المواطنين وتوفير كل الخدمات الضرورية لهم وحسن توزيعها وانتشارها من خلال إعداد تصاميم ومخططات وفقا لمفهوم التنمية المستدامة، ما يوفر كل ذلك بشكل متوازن وصحي ومنظم، وهذا ما توفره آلية التخطيط الحضري التي تعمل على مراعاة الخصائص الطبيعية والجغرافية الخاص بالمجال ما يؤدي إلى توفير كل حاجيات السكان المختلفة، ونهوض بالمدينة على مستوى كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحتى

الحضرية والبيئية، وهذا من أجل مواكبة تطور مدن لدول أخرى لها نفس القدرات المادية وطبيعية لمدننا.

إن التخطيط الحضري هو الآلية التي يمكن من خلال تحقيق التنمية المرجوة، تنمية مستدامة باستدامة مشروعاتها الحضرية، وانطلاقا من مخططاتها العمرانية، ما يعكس تلك الوحدة المترابطة بين جميع مكوناتها وعناصرها مع بعضها البعض، ما يشكل لنا نظام حضري متوازن ومنظم وما يحول دون الوقوع في الفوضى العمرانية التي أصبحت الآن تميز الشبكة الحضرية في الجزائر بصفة عامة، وعلى مستوى مدنها بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار نجد أن هذه الآلية هي إحدى الفرص التي يمكن أن تسمح بمشاركة كل الفاعلين مهما كانت خصائصهم ومستوياتهم ومراكزهم، هذه المشاركة التي تتجسد على أرض واقع بشكل قانوني ومنتظم، وتسمح بإعطاء الحق لكل فرد فاعل أن يساهم في مضمون العملية التخطيطية كلا حسب قدراته وإمكانياته، وحسب مجال تخصصه، وكذلك حسب موقعه في العملية، بالإضافة إلى ذلك التكامل الذي يتجسد في الأخير بين كل هذه الحلقات من موارد بشرية، وطبيعية، وحتى ماليـــة، بالإضافة إلى أدوات تعميرية وسياسات حضرية جد موجهة، وعلى مستوى بيئة منظمة وصحية ونظيفة، ما يشكل لنا في الأخير مسار واضح وهو مسار التنمية أو بالأحرى التنمية المستدامة للمدينة بشكل خاص.

التـــوصيـــــات:

من خلال العمل والدراسة في مجال المدينة، وكيفية النهوض بمجالاتها الحضرية وكـــل منـــاطقهـــا، فإن أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها هي:

1/- إعادة الإعتبار للدور المحوري للبيئة والطبيعة أو المحيط بشكل عام إنطلاقا من المحافظة على كل الموارد الطبيعية مهما كان نوعها وحمايتها من سوء الإستغلال والاستعمال.

2/- توعية المواطن في المدينة بضرورة مشاركته بشتى الطرق والتي يسمح بها القانون في كل الآليات والإستراتيجيات التي من شأنها أن تنهض بالمدينة ومجالتها.

3/- رسم آلية لإتمام صلة الوصل بين الإدارة والمواطن وتثمينها، من أجل حسن المتابعة والمراقبة، والعمل على إيجاد مجال حضري منظم وصحي.

4/- تثمين دور مخطط شغل الأراضي، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لكل منطقة من المدينة، وإلزامية تطبيق مضمون كل واحد حسب مضامينه المتغيرة وفقا لما يتماشى ومميزات كل منطقة وصفات قاطنيها والخدمات الواجب توفيرها لهم.

5/- إعادة الإعتبار لدور المجتمع المدني المحلي الاستراتيجي في توجيه ومراقبة ومتابعة كل المشاريع الحضرية وفقا لما تتطلبه المدينة، مع المحافظة على هويتها المعمارية والعمرانية بالتوازي مع محيطها وبيئتها الخارجية وكل مواردها.

6/- إدراج الأخصائي الاجتماعي في عملية التخطيط الحضري، لإعطاء الآلية صبغة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الفرد وكيفية توفير كل ما يلزم ليعيش حياة كريمة وآمنة.

7/- إعادة بعث السياسات الحضرية المحلية لكي تتماشى ومميزات كل منطقة من مناطق المدينة مهما كانت طبيعتها، وتجديد هذه السياسات حسب كل تغير يطرأ تبعا لما تمليه تطلعات المواطنين بهذه الأخيرة.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع والمصادر باللغة العربية

*** المصادر:**

- القرآن الكريم.

*** المراجع :**

أ/- المعاجم والقواميس:

1/- إحسان محمد حسن، **موسوعة علم الإجتماع**، الدار العربية للموسوعات، ط1، القاهـــرة، 1999.

2/- عصام الحناوي، **الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة والموارد الطبيعية والبيئية**، اليونسكو، بيروت، 2005.

3/- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الإجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

ب/- الكتب:

1/- إسحاق يعقوب القطب، عبد الله أبو عياش، **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

2/- السيد الحسيني، **التنمية والتخلف "دراسة تاريخية بنائية"**، دار المعـــارف، ط1، القاهـــرة، 1982.

3/- إسماعيل أحمد علي، **دراسات في جغرافية المدن**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1988.

4/- أحمد رمضان نعمة الله، **إقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب،مصر، 1995.

5/- السيد علي شتا، **المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية**، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

6/- أحمد بوذراع، **التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن**، مركز منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997.

7/- السيد حنفي عوض، **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

8/- أحمد السيد مصطفى، **إدارة الموارد البشرية**، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2000.

9/- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، ط1، ج1، الإسكندرية، 2002.

10/- السيد عبد العاطي السيد، **علم الإجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

11/- إسماعيل قيرة، **علم الإجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2004.

12/- إحسان حفظي، **علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2006.

13/- أحمد عياد، **مدخل لمنهجية البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

14/- إبراهيم بن يوسف، **إشكالية العمران والمشروع الإسلامي**، مطبعة أبو داوود، الجزائر، (د.ت).

15/- أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

16/- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الإقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

17/- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، **أسس البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

18/- بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

19/- تشارلز كوريا، **الشكل الجديد لمدن العالم الثالث**، ترجمة: محمد بن حسين إبراهيم، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ت).

20/- ثائر مطلق محمد معاصرة، **التخطيط الإقليمي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

21/- جيرالد بريز، **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، ترجمة: محمد الجوهري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1972.

22/- جون كلايتون توماس، **مشاركة الجمهور في القرارات العامة**، ترجمة: فايزة حكيم، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2001.

23/- جراهام كرو، **الاجتماع المقارن والنظرية الإجتماعية ما بعد العوالم الثـلاث**، ترجمـــة: جمال محمد أبو شنب، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2002.

24/- جمال الدين محمد المرسي، **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

25/- جازية كيران، **محاضرات في المنهجية لطلاب علم الإجتماع**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

26/- حيدر فاروق، **تخطيط المدن والقرى**، مركز الدلتا للطباعة، مصر، 1994.

27/- حميد خروف وآخرون، **الإشكالية النظرية والواقع، " مجتمع المدينة نموذجا"**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

28/- حسن إبراهيم بلوط، **إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي**، دار النهضة العربية، بيـــروت، 2002.

29/- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التخطيط الحضري: دراسة في علم الإجتماع**، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.

30/- خليل معايطة وآخرون، **مدخل إلى الخدمة الإجتماعية**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2000.

31/- خلف حسين علي الدليمي، **التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشـــر، ط1، الأردن، 2002.

32/- خالد حامد، **منهج البحث العلمي**، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

33/- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

34/- خضير كاظم حمود، ياسين كاسب الخرشة، **إدارة الموارد البشرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، عمان، 2013.

35/- راوية حسن، **مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2002.

36/-سليمان الرياشي، **دراسات التنمية العربية: الواقع والآفاق**، مركز الوحدة العدلية، بيروت، (د.ت).

37/- سعد طه علام، **التنمية والدولة**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلميـــة، القاهـــرة، 2003.

38/- سعيد أحمد هيكل، **علم الإجتماع الحضري**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

39/- شعبان الطاهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي**،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.

40/- صلاح الدين عبد الباقي، **إتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000.

41/- صلاح الدين محمد عبد الباقي، **الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

42/- صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، دار العلم للنشر والتوزيـــع، الجزائر، 2003.

43/-صبري فارس الهيتي، **التنميـــة السكانيـــة والاقتصادية في الوطن العربـــي**، دار المناهـــج، الأردن، 2008.

44/- صبري فارس الهيتي،**التخطيط الحضري**، دار اليـــازوري العلمية للنشـــر والتوزيـــع، عمان، 2009.

45/- طه خضر عبيد، **المدينة الإسلامية: تاريخها وتخطيطها وعوامل إزدهارها وإنحطاطها**، دار الفكر، عمان، 2013.

46/- طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الاجتماعية من "الحداثة إلى العولمة"**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، القاهرة، 2008.

47/- ظاهر محمود الكلالدة، **الإتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

48/- عبد الله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980.

49/- عبد الهادي محمد والي، **التخطيط الحضري: تحليل نظري وملاحظات واقعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983.

50/- علي الحوات، **التخطيط الحضري**، الدار الجماهرية للنشر، طرابلس، 1990.

51/- عبد الرحمان عيسوي، **دارسات في علم النفس المهني والصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.

52/- عادل مختار الهواري وآخرون، **قضايا التغير والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998.

53/- عثمان محمد غنيم، "**التخطيط أسس ومبادئ عامة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

54/- علي غربي، وآخرون، **تنمية الموارد البشرية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2002.

55/- علي غربي وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

56/- عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، دار الأمواج، ط1، لبنان، 2003.

57/- عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق واستغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، منشورات جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2007.

58/- عبد الحميد دليمي، **دراسة في العمران: السكن والإسكان**، منشورات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

59/- عبد الباري إبراهيم درة، زهير نعيم الصباغ، **إدارة الموارد البشرية في القرن الحادي وعشرين**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

60/- عزت جراءات، صادق عودة، **العلم والتكنولوجيا والتنمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

61/- عبد المعطي عساف، **التدريب وتنمية الموارد البشرية**، دار الزهران، عمان، 2009.

62/- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2010.

63/- علي مهران هشام، **التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية صحية ومتوازنة في دول الخليج العربي**، منشورات المؤسسة العامة للرعاية السكنية، الكويت، 2010.

64/- علي سالم الشواورة، **جغرافيا المدن**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

65/- عبد الرزاق محمد الدليمي، **الإعلام والتنمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2012.

66/- عبد القادر رزيق المخادمي، **التلوث البيئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

67/- عبد العظيم أحمد عبد العظيم، **الإسلام والبيئة**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، (د.ت).

68/- غريب سيد أحمد، **الإحصاء والقياس في البحث الإجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998.

69/- فيديريكو مايور ثاراجونا، **نظرة في مستقبل البشرية**، ترجمة: محمد علي مكي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،1987.

70/- فيصل عزام قماش، **دراسات في التطور العمراني وتخطيط المدن**، دمشق، 1990.

71/- فادية عمر الجولاني، **علم الإجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1997.

72/- فيصل حسونة، **إدارة الموارد البشرية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

73/- قوت القلوب محمد فريد، **تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2000.

74/- متعب مناف جاسم، **التخطيط والمجتمع**، جامعة بغداد، العراق، 1976.

75/- مصطفى وتي، **علم الإجتماع العمران**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1981.

76/-محمد عاطف غيث، **علم الإجتماع الحضري**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1982.

77/- محمد حافظ، **النمو الحضري في المجتمع المصري: دراسة بنائية تاريخية**، دار السعيد رأفت للطبع والنشر، القاهرة، 1987.

78/- محمد عبد الفتاح القصاص، **تلوث البيئة**، مطبعة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1988.

79/- منى عويس، **التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1994.

80/- مجد الدين عمر خيري، **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

81/- موسى يوسف خميس، **مدخل إلى التخطيط**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

82/- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، دار الفجـر للنشـر والتوزيـع، ط3، القاهرة، 2000.

83/- محمد نبيل جامع، **التنمية في خدمة الأمن القومي**، نشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

84/- محمود عبد الحليم منسي، **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والنفسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

85/- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الإقتصادية، "مفهومها، نظرياتها، سياساتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

86/- محمد بومخلوف، **التحضر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.

87/- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

88/- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

89/- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

90/- مايكل زيمرمان، **الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية**، ترجمة: معين شفيق روحية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2006.

91/- محمد جاسم شعباني العاني، **التخطيط الإقليمي: مبادئ وأسس ونظريات وأساليب**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.

92/- مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية: الاتجاهات المعاصرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2007.

93/- محمود أحمد عيسى، **الطاقات المتجددة والتصميم العمراني المستدام**، منشورات جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2009.

94/- ميسون علي إبداع، **المدينة الإسلامية "نشأتها وأثرها في التطور التاريخي"**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، عمان، 2011.

95/- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، **قضايا التنمية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).

96/- نبيل رمزي، عدلي أبو طاحون، **التنمية: كيف؟ ولماذا؟**، دار الفكر الجامعي، الإسكـــندرية، 1992.

97/- نهى الخطيب، **إقتصاديات البيئة والتنمية**، مركز دراسات كاستشـــارات الإدارة، القاهـــرة، 2000.

98/- هالة منصور، **محاضرات في علم الإجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

99/- هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، **التخطيط والتصميم الحضري**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.

100/- هناء محمد الجوهري، **علم الاجتماع الحضري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2009.

101/- يوسف لحضر حمينة، **محاضرات حول تسير المدن**، منشورات جامعة المسيلة، الجزائر، 2005.

ج/ المجلات:

1/- الطاهر لدرع، **الإتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظرية المعيارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع"**، مجلة المعرفة، العدد 16، منشورات جامعة محمد خيضر، بسكرة أكتوبر 2013.

2/- أندرو سيثر، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئة الجديدة**، مجلة تمويل التنميـــة، (د.ب)، ديسمبـــر 1996.

3/- بودون عبد العزيز، **النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2005.

4/- حواس سليمان محمود، **أزمة التخطيط العمراني في المدن العربية**، مجلة القافلة، العدد 02، المجلة 44، السعودية، 1996.

5/- خبابة عبد الله، **الزكاة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، الجزائر، مارس 2008.

6/- زكي محمد هشام، **دور ووظائف إدارة الأفراد في مشروعات الأعمال**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 06، جامعة الإمارات المتحدة، ماي 1990.

7/- عبد الحميد دليمي، **المدن الجزائرية والعولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2001.

8/- على رأفت، **العمارة الخضراء والتنمية العمرانية المستدامة**، مجلة عالم الفكر، العدد 34، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.

9/- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، مجلة الجزائر للبيئة، العدد 02، الجزائر، 1999.

10/- محمد عاطف كشك، **التنمية المستدامة سراب أم علم قابل للتحقيق**، مجلة القافلة، العـــدد 12، السعودية، (د. ت).

11/- ياسر دياب، **التصميم المستدام والعمارة البيئة**، مجلة العمران والتقنيات الحضريـــة، (د.ب)، 2007.

د/ الرسائل الجامعية:

1/-العقبي الأزهر، **القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.

2/- باية بوزغاية، **توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2016/2015.

3/- حفيظي ليليا، **المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.

4/- سالمي رشيد، **أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

5/- عبد الكريم قريد، **معوقات التخطيط الحضري**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الإجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة مسيلة، السنة الجامعية 2010/2009.

6/- فتيحة الطويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

7/- قاسمي شوقي، **معوقات المشاركة الشعبية في برامج إمتصاص السكن الهش**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2013/2012.

8/- لبعل آمال، **آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2003/2002.

9/- محمد ومان توفيق، **سيناريوهات تنمية الموارد البشرية في ظل التكنولوجيا الرقمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية، 2010/2009.

10/- وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، قسم العلوم القانونية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006.

هـ/ الملتقيات:

1/- أدهم محمد رمزي سلامة، **المشاركة الشعبية كمدخل للحفاظ على التراث العمراني والمعماري**، الملتقى الدولي حول التقنية والإستدامة في العمران، جامعة الملك سعود، الرياض، 3-6 يناير 2010.

2/- بوعيشة مبارك، **أبعاد التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 22-21 أكتوبر 2008.

3/- بوعشية مبارك، **الحكم الراشد كآلية لمحاربة الفساد**، الملتقى الوطني الثالث حول تطبيق الحكم الراشد للمؤسسة الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 09- 10 ديسمبر، (د.ت).

4/- دلال بنت عبد الله بن عدوان، **دور الشراكة وكيفية تفعيلها في تنمية المجتمع المحلي: دراسة تطبيقية على حي الرائد السكني بالرياض**، ندوة الإسكان الثالثة حول الحي السكني أكثر من مجرد مساكن، الرياض، 20-23 ماي 2007.

5/- صلاح الدين محمود عثمان، **التنمية العمرانية في المجتمعات السكنية الفقيرة في المناطق الصحراوية، تجربة الخرطوم**، المؤتمر الدولي حول التنمية العمرانية في المناطق الجافة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، الرياض، نوفمبر 2002.

6/- عبد الرحمان محمد، إنعام جمعة الطويل، **دور المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ العمراني**، المؤتمر الدولي الثاني حول الحفاظ العمراني، الجامعة الإسلامية، غزة، 19-20 أفريـــل 2010.

7/- عبد السلام أديب، **أبعاد التنمية المستدامة**، الملتقى السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين، الإتحاد المغربي للشغل، الدار البيضاء، نوفمبر 2002.

8/- عبد الله عبد القادر نصير، **البيئة والتنمية المستدامة**، مؤتمر الخير العربي الثالث، الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية، عمان، 2002.

9/- مقيمح صبري، بوعنان نور الدين، **دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية**، الملتقى الوطني الخامس حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أكتوبر، 2008.

10/- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، **برنامج التنمية المحلية**، فعاليات الملتقى التكوين لرؤوساء المجالس الشعبية البلدية، ولاية بسكرة، جانفي 2003.

و/ الوثائق والجرائد:

1/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 يناير 1996، المتضمن إحداث مفتشية للبيئة في الولاية، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 03-494.

2/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-370 المؤرخ في 22 جمادي الثانية 1416، المتعلق بتنظيم لجنة الهندسة المعمارية والتعمير والبيئة المبنية في الولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، الصادر بـــ 19 نوفمبر 1995.

3/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-370 المؤرخ في 22 جمادي الثانية 1416، المتعلق بتنظيم لجنة الهندسة المعمارية والتعمير والبيئة المبينة في الولاية، **الجريدة الرسمية**، العدد 33، الصادر بـــ 15 ديسمبر 1994.

4/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخ في 28 ماي 1991، **الجريدة الرسمية**، العدد 1991/26، يحدد إجراءات إعداد المخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها.

5/- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 29/90 الصادر في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة العمرانية، **الجريدة الرسمية**، المواد 52،57، 60.

6/- الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة، 2004/2001.

7/- بلزرق فاطمة الزهراء، مقليد محمد، **مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير**، مكتب الدراسات والإنجازات والتعمير، باتنة، 2008.

8/- حزب جبهة التحرير الوطني، **البيئة في الجزائر: معانية وآفاق**، الأمانة العامة للجنة المركزية، جوان 1986.

9/- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة، الحوصلة السنوية، 2008.

10/- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية بسكرة، الحوصلة السنوية، 2007.

11/- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، لولاية بسكرة، الحوصلة السنوية، 2002.

12/- مكتب الدراسات والإنجازات، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات بسكرة، شتمة، الحاجب.

13/- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تقرير حماية البيئة، **المهام الجديدة للجماعات المحلية**، فريق عمل وزاري مشترك، مركز التوثيق والإعلام الخاص بالمنتخبين المحليين.

14/- وسام جميل الإمارة، تخطيط وإدارة الموارد البشرية في المؤسسات، **جريدة البيان**، مؤسسة البيان للطباعة والنشر، (د.ب) 2002.

ي/- الويبوغرافيا:

1/- أزرارا بوعلام، إستراتيجية الجزائر حول تسيير وإزالة النفايات الصحية،
http:// www-publications. ksu.edu.sa/conferences/solid %20 waste %20 management %20. CONFERENCES/ARTICTE008.

2/- أحمد محمد عبد العال، **المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر**،
WWW.KOTOBARABIA.COM

3/- المعهد العربي للتخطيط: **مفاهيم بيئة**
http : // www.arab.api org/course21/pdf/c21.2.2 pdf.11/08/2008.

4/- مدونة العمران.

Digiurb.blogs pot. Com/2012/11, pos/nt, mlt.

5/- مدونة العمران.

Digiurb.blogs pot. Com/2012/11, pdau/nt, mlt.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1/- grian mcloughlin, **planification urbaine et regional**, dunod, paris,1977.

2/- burgess.e.w, **the growth of a city,** proceeding of the american sociological society, university of Chicago, press, 1923.

3/- france gerin-pace, **deux siécles de croissances urbaine**, anthropees. Paris, 1993.

4/- brian mcloughlim, **planification urbaine et régional**, dunad, paris, 1977.

5/- jean- yves taussairi, **la villes n'est plus ce qu'elles aurait du entre-distance et décalage entre la ville planifieé et la ville réalisée,** crasc, oran , 1998.

6/- Jean-Marie harmivy, **le développement soutenable**, économiques, paris, 1998.

7/- sylvaine bulle, **gestion urbaine et participation des habitants : quels enjeux, quels résultats : le cas de yeumbeul Sénégal,** programme gestion et transformation sociales Most- Unesco-2001.

الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عـــنـــوان الملحـــق
01	إستمارة استبيان رقم 01 موجهة للمكلفين بعملية التخطيط الحضري ضمن المؤسسات العمومية المكلفة بذلك.
02	إستمارة استبيان رقم 02 موجهة للجمعيات المدنية التي تنشط في مجال المدينة والبيئة.
03	مراحل التوسع العمراني وإتجاهاته لمدينة بسكرة
04	جيومورفولوجية وهيدرولوجية المنطقة
05	الأنماط السكنية لمدينة بسكرة
06	توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير السابق لمدينة بسكرة
07	مدينة بسكرة: قطاعات التعمير المقترحة
08	تشكل المجال المبني في التجمعات الأولى لمدينة بسكرة
09	أثر الشبكة العمرانية الفرنسية في توسع المدينة
10	توسع القلعة العسكرية وظهور المنشآت المدنية
11	خريطة لمدينة بسكرة 1958.
12	خريطة لمدينة بسكرة 1972.
13	مخطط دارفو لمدينة بسكرة 1932
14	وثيقة تكوين جمعية ذات صيغة محلية
15	خريطة للوضعية الحالية لمدينة بسكرة
16	بطاقة تعريفية لجمعية بسكرة الخضراء

الملحق رقم (1):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم اجتماع

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع التنمية

استمارة استبيان موجه للمكلفين بعملية التخطيط الحضري
ضمن المؤسسات العمومية المسؤولة عن ذلك

العنوان:

التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر
«مدينة بسكرة نموذجا »

تقديم الطالبة:
لبعل أمال

إشراف:
أ.د / العقبي الأزهر

إن الاستمارة تهدف إلى معرفة دور المورد البشري من خلال عملية التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بسكرة، ضمن الإدارات والمؤسسات العمومية المكلفة بذلك، وبما أنكم معنيون بهذا الأمر نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة بكل وضوح حسب طبيعة كل سؤال، ونؤكد لكم أن إجاباتكم ستبقى سرية وغير علانية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا على التعاون

السنة الجامعية: 2018/2017.

المحور الأول: بيانات عامة

1/ الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2/ السن:]25، 30[☐
]30، 35[☐
]35، 40[☐
]40، 45[☐
45 فما فوق ☐

3/ المستوى التعليمي:
ابتدائي ☐
متوسط ☐
ثانوي ☐
جامعي ☐

4/ الأقدمية في العمل:

]06، 10[سنوات ☐
]11، 15[سنوات ☐
]16، 20[سنوات ☐
]21، 25[سنوات ☐
]26، 30[سنوات ☐
]31، 35[سنوات ☐

5/ نوع العمل:
عمل إداري ☐
عمل تقني فني ☐

المحور الثاني: إمكانية التخطيط الحضري وفرص توفير مجال حضري منظم وصحي:

6/ كيف تتم عملية التخطيط الحضري في مصلحتكم؟:

☐ ضمن فريق عمل

☐ عمل فردي

7/ أثناء عملية التخطيط الحضري، هل تراعون التوزيع الجغرافي للسكان والخدمات المتواجدة في المكان ؟

☐ نعم ☐ لا

8/ هل تتم عملية التخطيط الحضري بالتوازي مع نمو المناطق الحضرية؟

☐ نعم ☐ لا

9/ ما هي الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التخطيط الحضري؟

☐ الجانب المعماري ☐ الجانب الأخلاقي

☐ التصميم المرئي ☐ الموروث الحضاري

☐ التجميل المعماري

10/ أثناء عملية التخطيط الحضري، هل يتم التركيز على كيفية استعمالات الأرض والانتفاع بها؟

☐ نعم ☐ لا

11/ في عملية التخطيط الحضري بمنطقتكم هل تراعون جانب المنافسة مع المناطق الأخرى؟

☐ نعم ☐ لا

12/ هل ترجمت عملية التخطيط الحضري في وقتنا هذا واقع السكان من حيث القيم الاجتماعية والثقافية والمعمارية؟

☐ نعم ☐ لا

13/ هل تم مراعاة البعد البيئي في عملية التخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

14/ هل تعمل عملية التخطيط الحضري في الوقت الحالي على حماية البيئة من التلوث؟

☐ نعم ☐ لا

15/ حسب رأيك، كيف يمكن وضع تخطيط أو تصميم حضري يقود إلى ترشيد استعمال الأرض وحماية البيئة؟

.....

.....

.....

المحور الثالث: مدى وجود المورد البشري في جوانب عملية التخطيط الحضري أو في أحد مستوياته:

16/ ما هي طبيعة الاعتبارات التي تؤدي بكم إلى العمل والتصميم التخطيطي؟

☐ حاجيات السكان ☐ وظائف السكان

☐ خصائص السكان ☐ المستوى الاقتصادي للسكان

17/ ما هو رأيكم في مؤهلات الطاقم البشري المكلف في مصالحكم بالتكفل بإعداد التخطيط الحضري؟

☐ مؤهل ☐ غير مؤهل

18/ هل هناك إستراتيجية واضحة في توزيع المهمات والوظائف على مختلف المكلفين بعملية التخطيط؟

☐ نعم ☐ لا

19/ هل هناك متابعة لأداء الأفراد في عملية التخطيط الحضري للوقوف على جودة ما تم تنفيذه؟

☐ نعم ☐ لا

20/ من هي الفئة المهنية الأكثر فاعلية في عملية التخطيط الحضري؟

☐ المستشارين ☐ الإداريين ☐ المعماريين

21/ هل تعمل مصالحكم في عملية التخطيط الحضري حسب ما يمليه المخطط التوجيهي للمدينة؟

☐ نعم ☐ لا

22/ ما طبيعة الدور الذي تؤديه داخل إطار عملية التخطيط التوجيهي؟

☐ رسم المخططات ☐ وضع المقترحات

☐ رصد الاحتياجات اللازمة للتخطيط ☐ المتابعة الميدانية .

23/ هل هناك شراكة من أي نوع في الأعمال المتعلقة بالتخطيط الحضري ضمن مصالحكم؟

☐ نعم ☐ لا

24/ أثناء التصميم العمراني هل يتم الأخذ بعين الإعتبار دور المواطن في المحافظة عليه؟

☐ نعم ☐ لا

25/ كيف يتم عمل تخطيط أو تصميم حضري للمدينة يحمي البيئة ويكون صديق لها؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: إمكانية توجيه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري من طرف عملية التخطيط الحضري؟

26/ هل تستند عملية التخطيط الحضري على معطيات وموارد المدينة الطبيعية والمادية والبشرية؟

☐ نعم ☐ لا

27/ ما هي الموجهات الأساسية لعملية التخطيط الحضري داخل المدينة؟

☐ السياسات الحضرية ☐ السكان

☐ الإمكانيات الإقتصادية ☐ واقع المدينة

28/ أثناء عملية التخطيط الحضري هل تأخذون بعين الإعتبار الربط بين أقاليم المدينة وأقسامها؟

☐ نعم ☐ لا

29/ هل ترون أن عملية التخطيط الحضري هي:

☐ توجيه لنمو المدينة.

☐ تصور لمجموعة أفراد مكلفين بالعملية.

☐ خطة لمواجهة مشكلة حضرية طارئة.

30/ في عملية التخطيط الحضري هل يتم خلق توافق بين:

☐ الإدارة المركزية والإدارة المحلية.

☐ السلطة المحلية (مصلحتكم) وسكان المدينة.

☐ السلطة العامة والمجتمع المدني.

31/ هل التصميم والتخطيط الحضري حقق متطلبات مستخدميه واحتياجاتهم الاجتماعية؟

☐ نعم ☐ لا

32/ هل هناك مراعاة للبيئة الداخلية والخارجية للسكان في عملية التصميم والتخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

33/ كيف يمكن إقتراح أسلوب تخطيطي منظم يضمن للمدينة بيئة نظيفة وصحية.

.....

.....

.....

المحور الخامس: إمكانية تحقيق تخطيط حضري بيئي يتلاءم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة:

34/ هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة وتنمية عمرانية في آن واحد؟

☐ نعم ☐ لا

35/ هل وضع مخططات حضرية للمدينة لا يتوافق مع البيئة الطبيعية للسكان؟

☐ نعم ☐ لا

36/ هل العمل دائما ضمن إطار المحافظة على البيئة يعرقل سيرورة عملية التخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

37/ هل تتم عملية التخطيط الحضري بـــ:

☐ الإبداع في التصميم والتخطيط

☐ الإبداع في التنفيذ

☐ المتابعة والصيانة

38/ هل تحسين أساليب العمران من شأنه إلحاق الضرر بالبيئة والمحيط؟

☐ نعم ☐ لا

39/ كيف يمكن توظيف مضمون التنمية المستدامة في أي عملية تصميمية وتخطيطية لمجال المدينة؟

☐ بالإشراف والمتابعة لكل المشاريع.

☐ بإدراج البيئة في المخططات التوجيهية.

☐ بإدراج المنظور البيئي في دفاتر شروط المخططين والمهندسين.

الملحق رقم (2)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم اجتماع

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع
تخصص علم اجتماع التنمية

استمارة استبيان موجه للجمعيات المدنية التي تنشط في مجال
المدينة والبيئة
العنوان:

التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر
«مدينة بسكرة نموذجا »

تقديم الطالبة:
لبعل أمال

إشراف:
أ.د / العقبي الأزهر

إن الاستمارة تهدف إلى معرفة دور المورد البشري من خلال عملية التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بسكرة، ضمن الإدارات والمؤسسات العمومية المكلفة بذلك، وبما أنكم معنيون بهذا الأمر نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة بكل وضوح حسب طبيعة كل سؤال، ونؤكد لكم أن إجاباتكم ستبقى سرية وغير علانية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا على التعاون

السنة الجامعية: 2018/2017.

المحور الأول: بيانات عامة

1/ الجنس: ذكر ☐
أنثى ☐

2/ السن:]20، 35[☐
]35، 40[☐
]40، 55[☐
55 فما فوق ☐

3/ المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐
متوسط ☐
ثانوي ☐
جامعي ☐

4/ الأقدمية في الإنخراط بالجمعية :

]03، 05[سنوات ☐
]05، 08[سنوات ☐
08 سنوات فما فوق ☐

المحور الثاني: إمكانية التخطيط الحضري لتوفير مجال حضري منظم وصحي:

5/ كيف تشاركون في عملية التخطيط الحضري للمدينة من خلال عملكم الجمعوي؟:

☐ المشاركة المباشرة في مصالح التخطيط.

☐ المشاركة غير المباشرة .

6/ هل ترون أثناء إعداد التصاميم والمخططات الحضرية هناك مراعاة للمواطن والخدمات المقدمة له؟

☐ نعم ☐ لا

7/ هل حسب رأيك عملت آلية التخطيط الحضري على نمو المدينة وكل أقسامها؟

☐ نعم ☐ لا

8/ حسب رأيكم الشخصي، كيف يمكن لعملية التخطيط الحضري أن تنظم مجال المدينة مع المحافظة على البيئة داخلها وفي محيطها؟

.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: وجود المورد البشري في جوانب عملية التخطيط الحضري أو في أحد مستوياتها:

9/ كيف تساهمون في التكفل بالمجال الحضري من خلال عملكم الجمعوي؟

- ☐ بالتأثير على صانعي القرار.
- ☐ بالتفاعل مع المخططين.
- ☐ بالتفاعل مع المواطنين.

10/ هل عملكم الجمعوي عمل على تجسيد مفهوم الديمقراطية التشاركية على مستوى المصالح الرسمية؟

☐ نعم ☐ لا

11/ هل هناك تعاون وتنسيق بين عملكم الجمعوي والإدارات المختصة بالتخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

12/ حسب رأيكم كيف يمكن تحقيق إنسجام بين أعمالكم الجمعوية والمصالح الإدارية المكلفة بالتخطيط الحضري؟

.....

.....

.....

المحور الرابع: إمكانية توجيه التخطيط الطبيعي للمجال الحضري من طرف عملية التخطيط الحضري:

13/ كيف تشاركون في عملية التخطيط الحضري للمدينة؟

- ☐ المشاركة في إعداد المخططات.
- ☐ المشاركة في تنفيذ المخططات.
- ☐ المشاركة في متابعة المخططات.

14/ هل ترون أن طول مدة تجسيد عملية التخطيط الحضري إداريا وميدانيا يؤثر على البيئة ويعمل على تدهورها؟

☐ نعم ☐ لا

15/ هل مساهمة عملكم الجمعوي في تجسيد عملية التخطيط الحضري يتم بشكل:

☐ إجباري ☐ إختياري

16/ هل تعتقدون أن دوركم من خلال العمل الجمعوي ما زال لم يتح لكم المشاركة الفعالة في المحافظة على البيئة من خلال آلية التخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

المحور الخامس: مدى تحقيق تخطيط حضري بيئي يتلائم ومتطلبات السياسة الحضرية للمدينة:

17/ هل المحافظة على بيئة صحية يعتبر محفز لعملكم الجمعوي في متابعة وتقييم عملية التخطيط الحضري؟

☐ نعم ☐ لا

18/ كيف تساهم التنمية المستدامة في الجمع بين العمل الجمعوي والعمل المؤسسي الرسمي في إطار المحافظة على البيئة؟

☐ بالجمع بين صناع القرار والمنفذين والمواطنين.

☐ بتحفيز السكان على المشاركة في إتخاذ القرارات.

☐ بمتابعة الأنشطة العمرانية والمعمارية للمدينة.

19/ حسب رأيك هل الحفاظ على بيئة صحية للمواطن يشكل عائق إداري في عملية التخطيط الحضري في ظل الظروف المادية للمدن؟

☐ نعم ☐ لا

20/ كيف ترون مستقبل محيط وبيئة مدينتكم في ظل المخططات الحضرية الحالية؟

.....

.....

.....

الملحق رقم 03

مراحل التوسع العمراني و اتجاهاته لمدينة بسكرة

الفترة	مساحة القطاع المعمر(هـ)	الزيادة(هـ)
ماقبل 1541	31.41	-
1680-1541	44.31	12.90
1844-1680	161.07	129.66
1865-1844	200.16	39.09
1932-1865	230.01	29.85
1962-1932	433.25	203.24
1977-1962	640.95	207.70
من1977الى يومنا الحالي	2778	2137

الدليل
- فترة ما قبل 1541
- الفترة من 1541 إلى 1680
- الفترة من 1680 إلى 1844
- الفترة من 1844 إلى 1865
- الفترة من 1865 إلى 1932
- الفترة من 1932 إلى 1962
- الفترة من 1962 إلى 1977
- الفترة من1977 الى يومنا هذا
- إتجاه التوسع العمراني

URBA مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات بسكرة ، شتمة ، الحاجب - المرحلة الأولى -

المدحقت بتيم ، لان .

حيومورفولوجيـــــة و هيدرولوجيـــة المنطقـــة

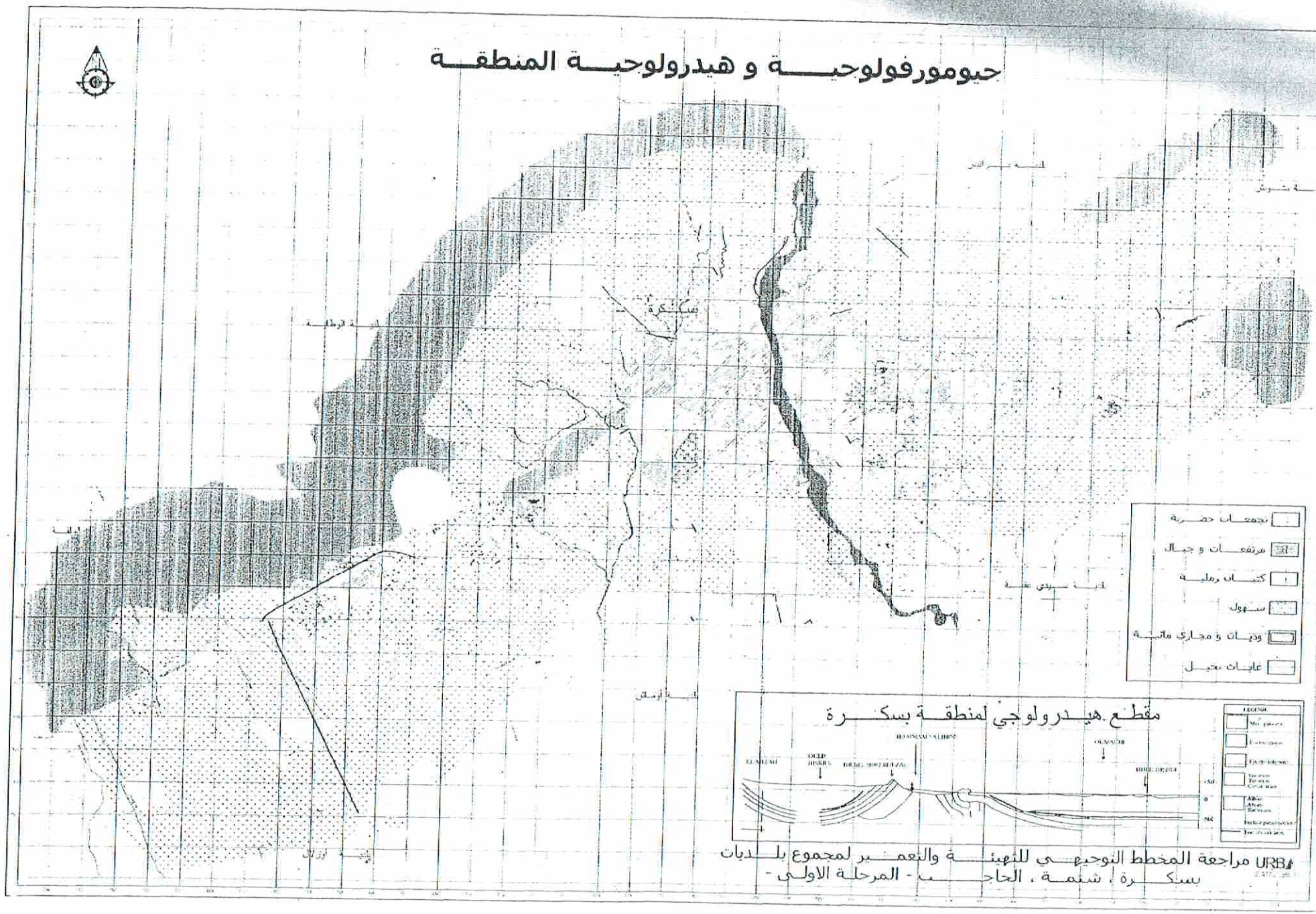

URBA مراجعة المخطط التوجيهـــي للتهيئـــة والتعمـــير لمجموع بلـــديات
بسكـــرة ، شتمـــة ، الحاجـــب - المرحلة الاولى -

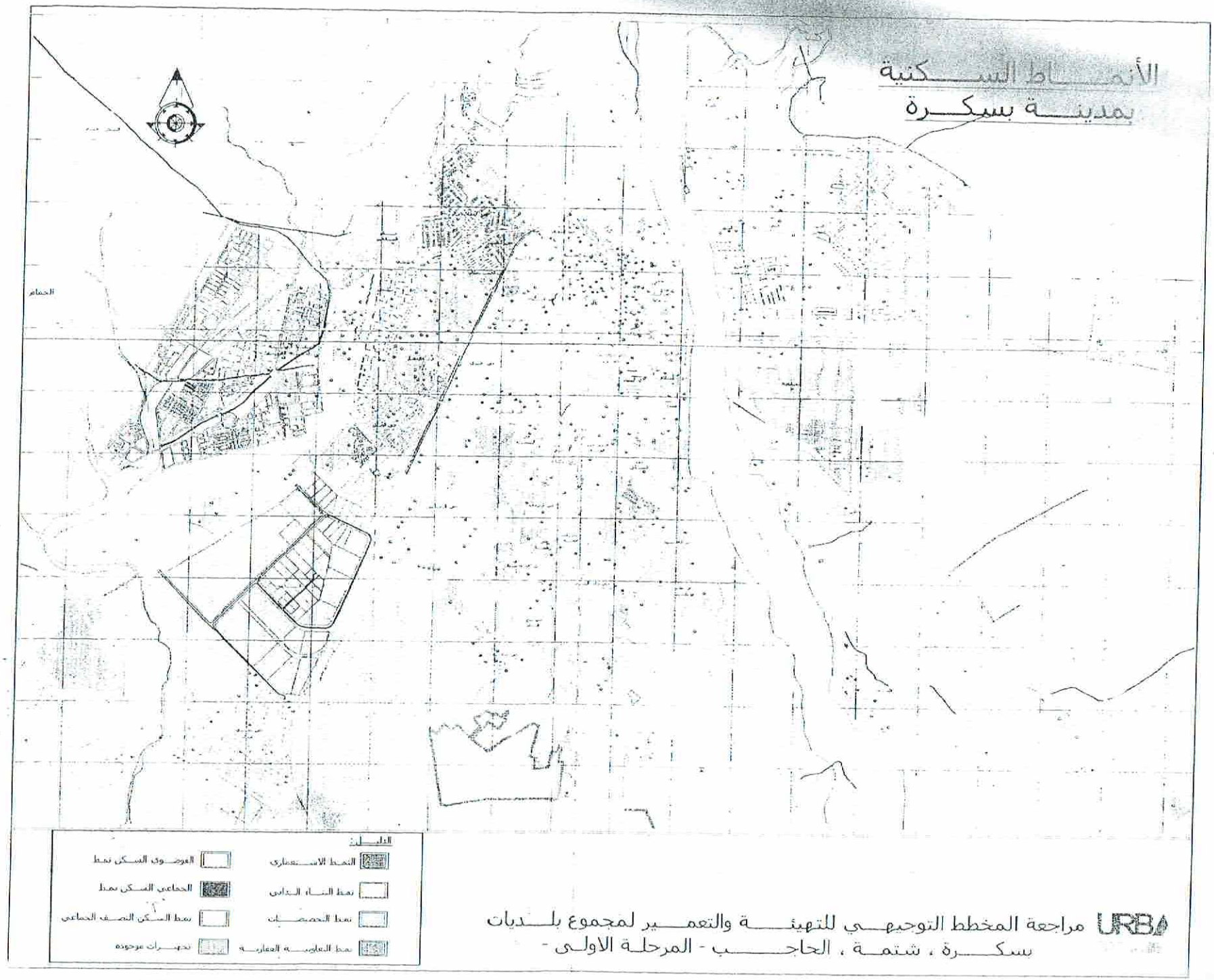

المصدر دفتر 05

الملحق رقم 01 :

توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير السابق لمقر بلدية بسكرة

مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات
بسكرة ، شتمة ، الحاجب - المرحلة الاولى -

URBA

REALISE PAR UN PRODUIT AUTOCAD A DES FINS

قطاعات التعميـــــر المقترحـــة

التجمع الثـــانوي : الزعاطشـة بـن بوالعيـد

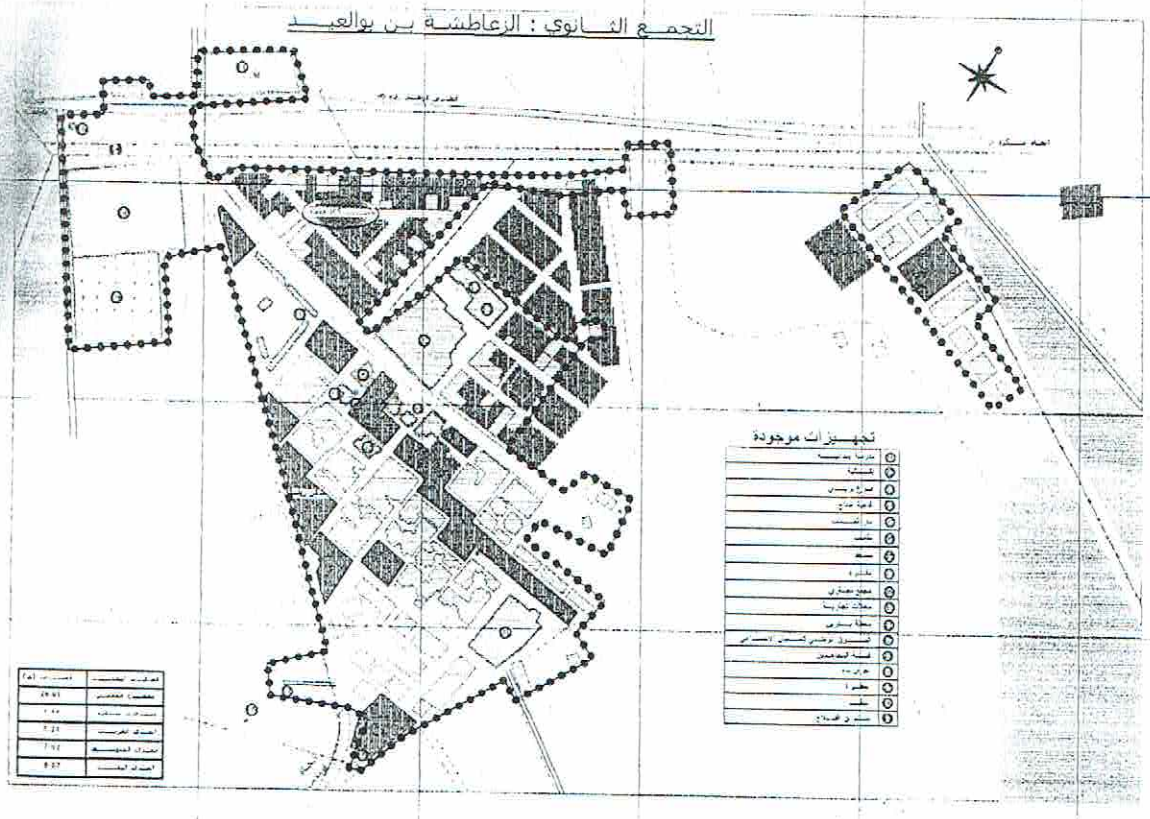

التجمـع الثـــانوي : عيـن الكرمـــة

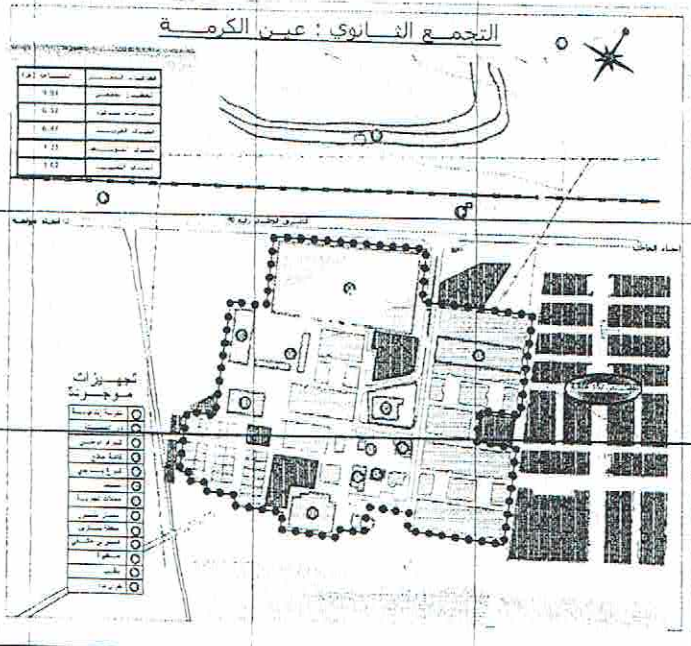

التجمـع الثـــانوي : بـرج النـــص

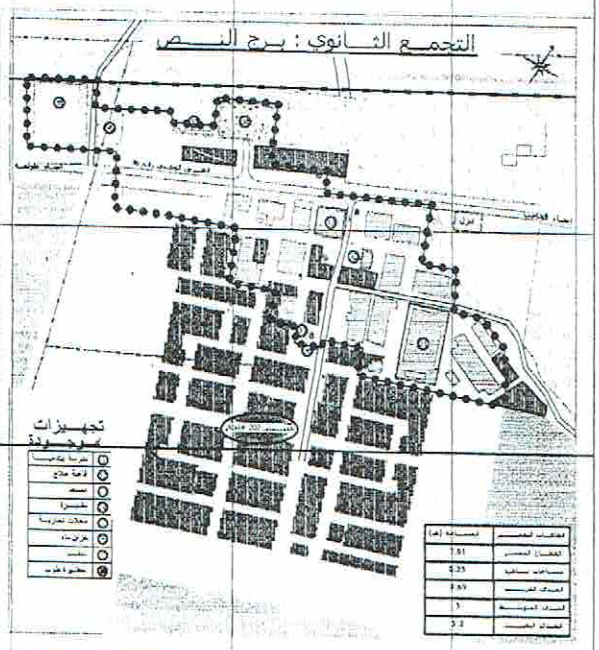

الدليـــل :

- قطاع معمـــر
- قطاع غـير قابـل للتعمـــير
- قطاع التعمـــير للمـدى القريـب
- قطاع التعمـــير للمـدى المتوســط
- قطاع التعمـــير للمـدى البعيـــد

مراجعة المخطط التوجيهـــي للتهيئـــة والتعمـــير لمجموع بلـــديات
بسكـــرة ، شتمـــة ، الحاجـــب - المرحلـة الاولـى -

URBA BATNA

ملحق
08

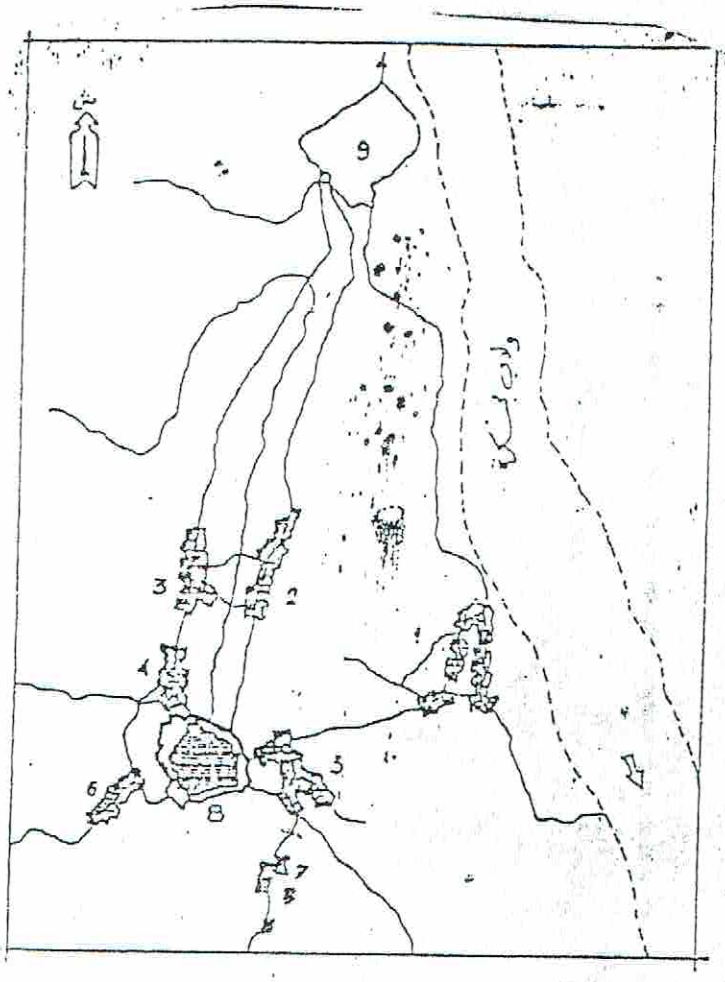

سكرة قبل وصول الفرنسيين.

ا من خريطة المدينة لسنة 1968

ما يضفها العقيد(سروكا).

AGLI Nadia

Analyse et Extens
Centre Ville de
, DEA, Villemin. 198

يف المؤسسة العسكرية الفرنسية.

باب الدرب.

رأس الغربة.

سيدي بركات.

- بجيش.

- الشيخ.

- قلعة.

- باب الفتح.

- القسمة التركية الجنوبية.

- القسمة التركية الإدارية.

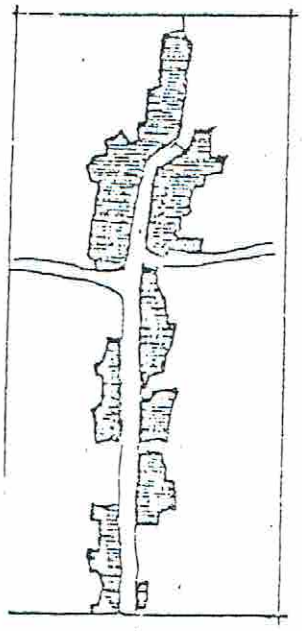

في حي رأس الغربة

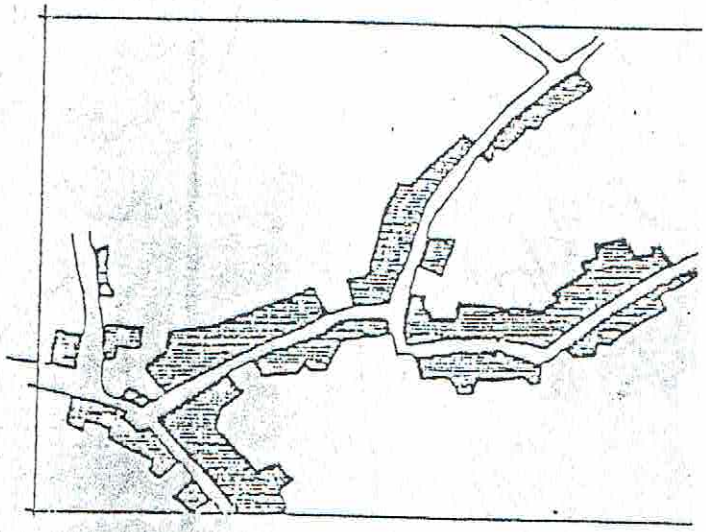

في حي باب الدرب

تشكل المجال المبني في المجمعات الأولى للمدينة.

المصدر: خريطة بسكرة لسنة 1958.

ارسم معيرة المعمر والبناء والمسكن بسكرة.

ملحق 09

التوسع الأول للمدينة الفرنسية

المصدر: الباحث عن: J.P COUTILLON, A.M.C. N° 48, P19.

توسع نحو الشمال بتحوير طفيف في مساحات المحلات السكنية بالنسبة للأولى. ظهور الحديقة العامة (حدائق البابلك حاليا) التي تحد الملامح الأخيرة لشارع (BERTH) الوسطاني.

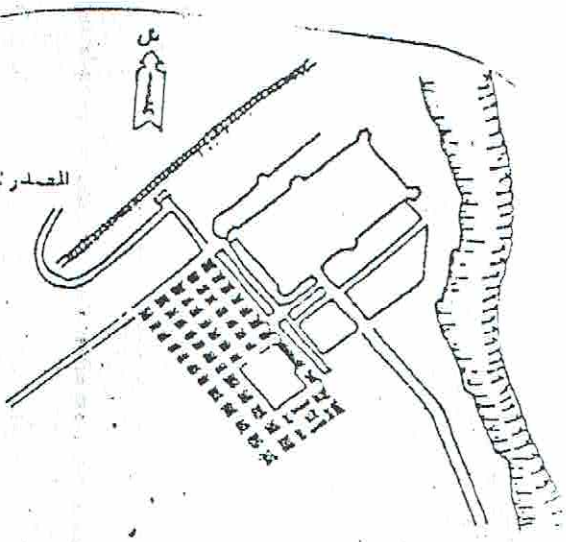

التوسع الأخير (الريفي)

المصدر: الباحث عن: نفس المرجع، ص 19.

امتداد نحو السكة الحديدية بنفس الخطة: وامتصاص الأحياء الأخرى (المتواجدة إلى الجنوب الشرقي) بتحوير أشكال المحلات وإعادة هيكلة قرية رأس الماء مع ادماج بعض الحدائق والمساحات الحرة.

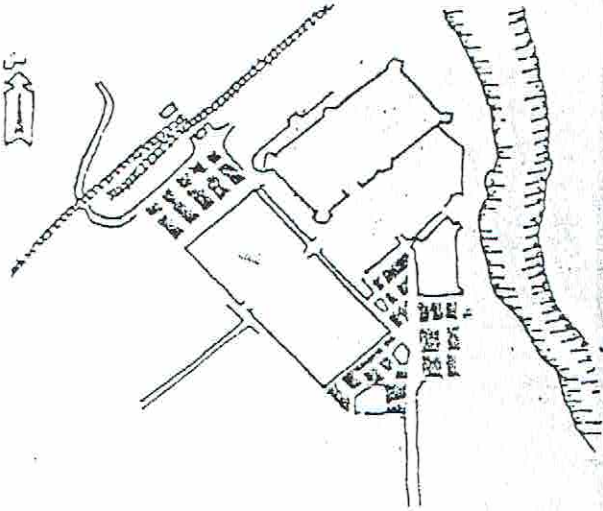

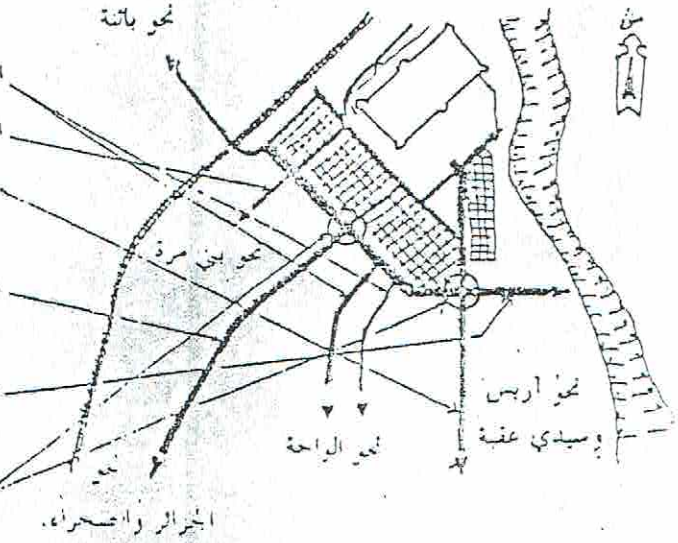

امتداد في اتجاه السواني.

امتداد نهاية التوسع الأول للمدينة الفرنسية

امتداد لشارع (BERTH) الذي كان يشط المنطقة

امتداد لشارع يصل الحديقة العامة بإحدى أبواب المنطقة.

امتداد لنهاية نحو الجهة الشرقية للمدينة.

بؤر فاعلة حاليا في المدينة لوجودها على ملتقيات طرق هامة، ووظائف إدارية وتجارية نشطة.

أثر الشبكة العمرانية الفرنسية في توسع المدينة.

المصدر: الباحث.

ملحق 10

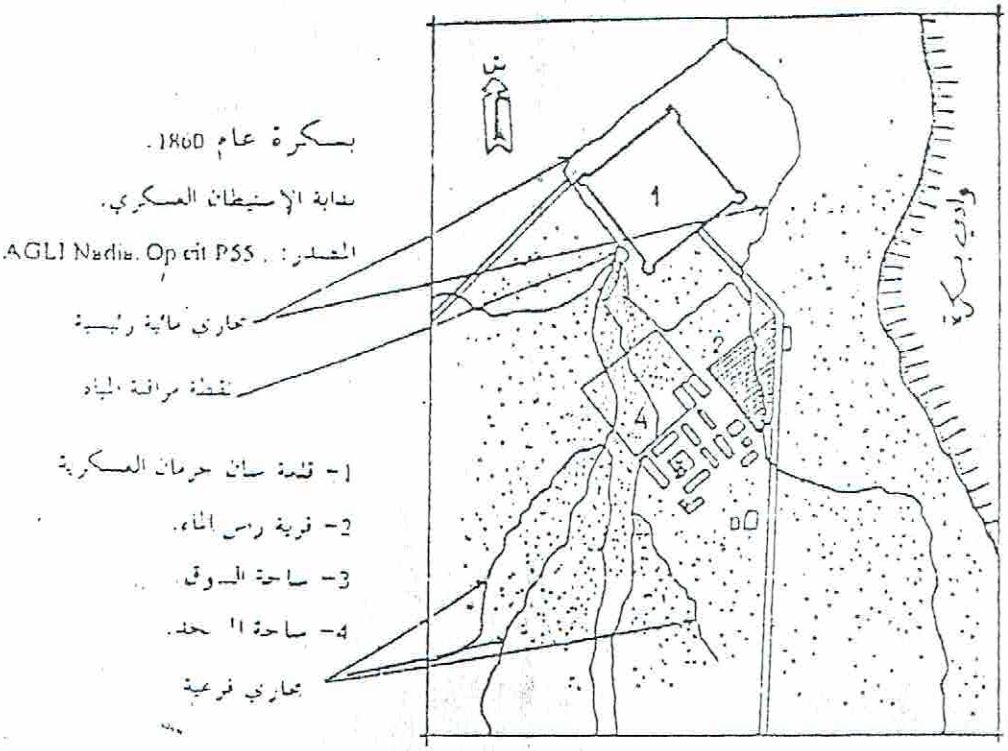

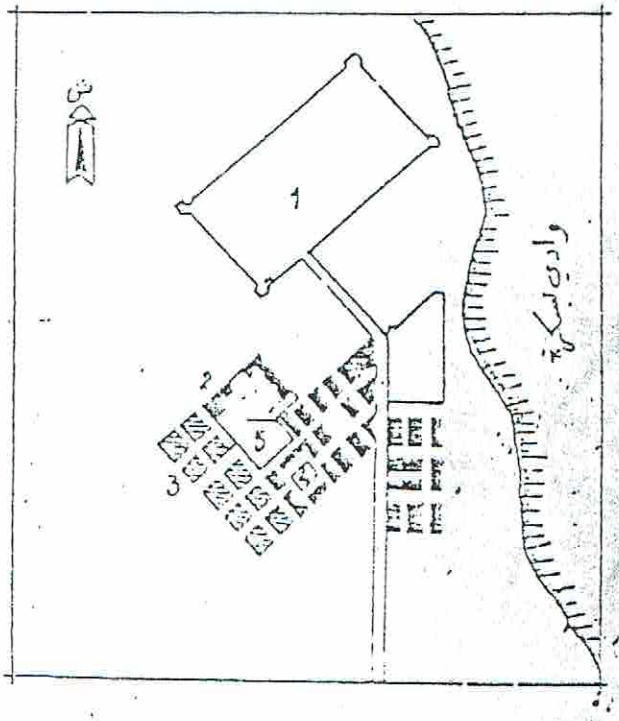

توسع القلعة العسكرية وظهور المنشآت المدنية.

المصدر: نفس المرجع. ص58.

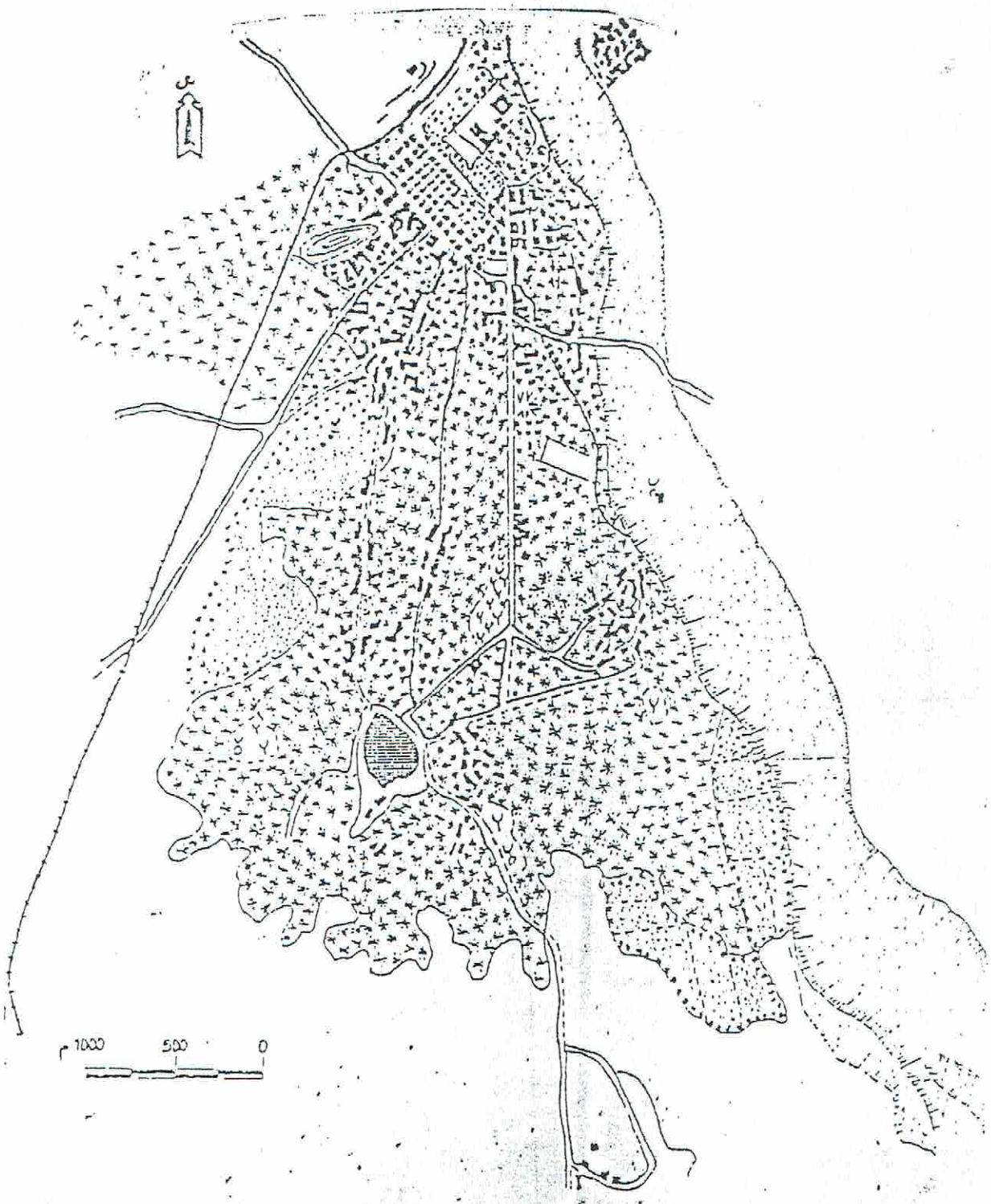

ملحق ١٨

بسكرة سنة 1958.

المصدر: أرشيف مديرية التعمير والبناء والسكن بسكرة.

ظهور قطب جديد بالجهة الشرقية (العالية).

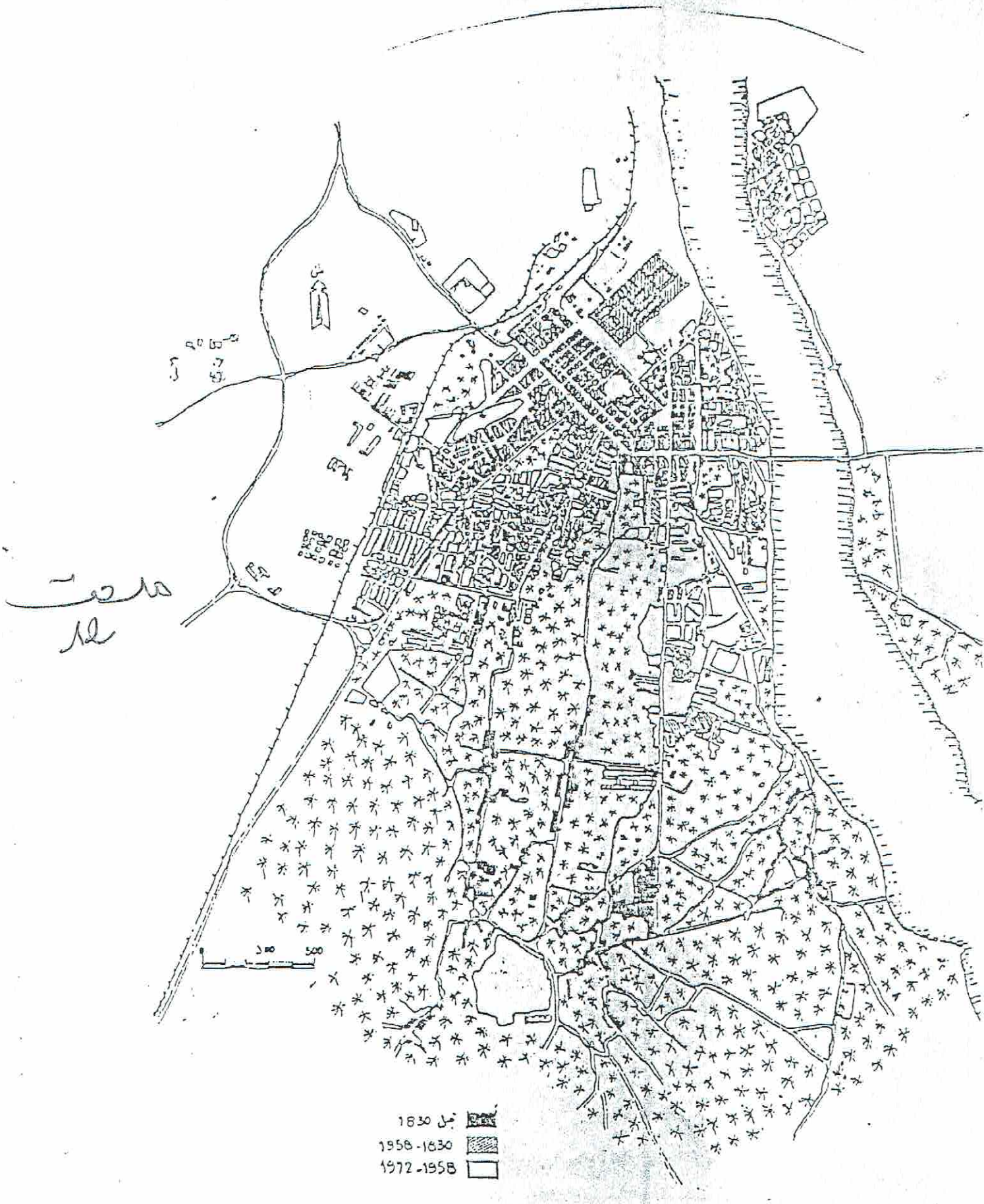

بسكرة سنة 1972

المصدر: الباحث عن : أرشيف مكتب الدراسات والإنجاز. بسكرة.

توسع القطب الشرقي نفس الإتجاه (العالية) واجتياح للمجال الأخضر في الإتجاه الجنوبي

ملحق رقم 13

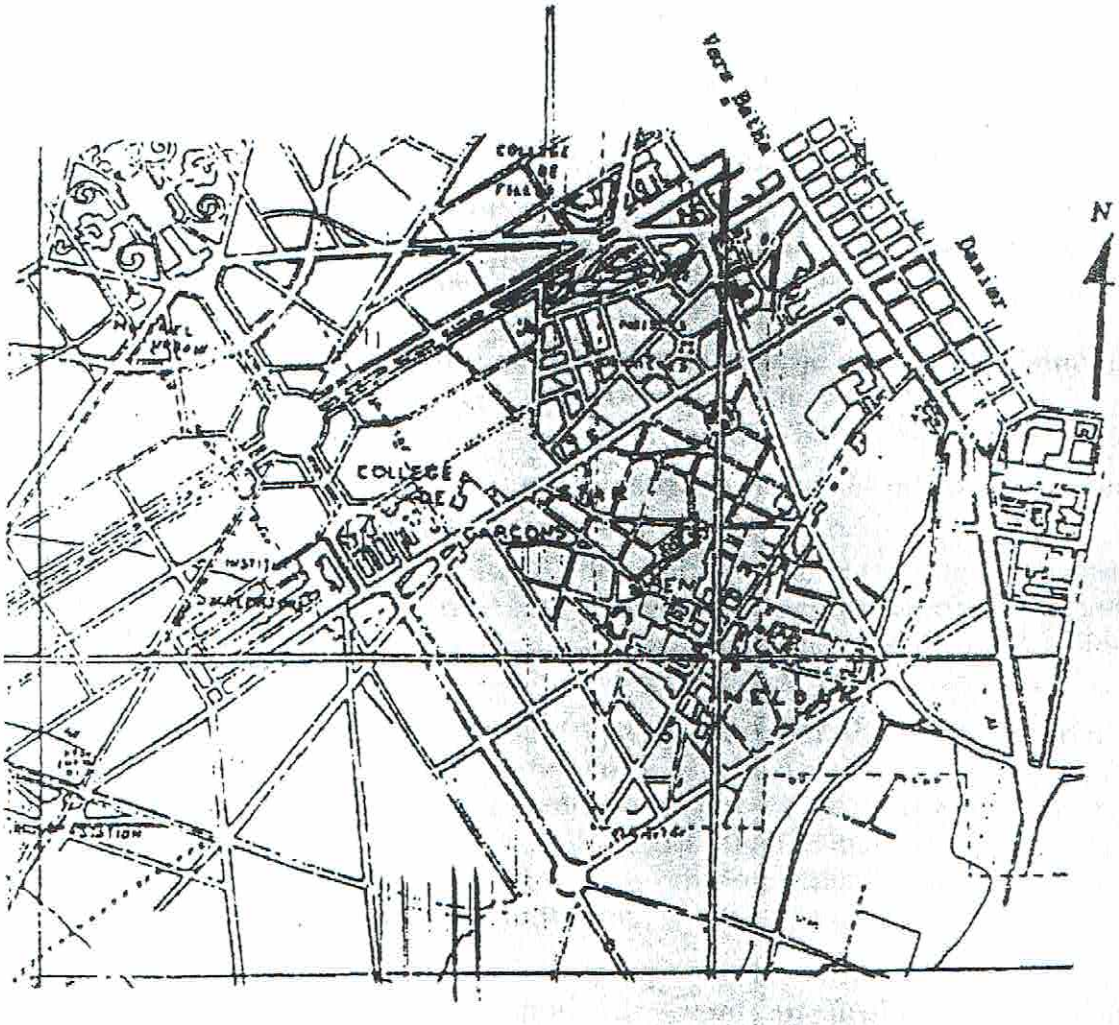

Plan DERVAUX conception 1932
Source : DUCH

ملحق رقم 19

تكوين جمعية ذات صبغة محلية

01 - شروط تكوين الجمعية

- تتكون الجمعية من 15 شخصا مؤسسا على الاقل.
- يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة و أن تكون تسميتها مطابقة له .

02 - شروط العضوية في الجمعية .

- أن يكون الاعضاء المؤسسين او المديرين او المسيرين:
- راشدين،
- يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية .
- ذوي الجنسية الجزائرية .
- ان لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لصالح كفاح التحرير الوطني.

03 - تكوين الملف.

- طلب اعضاء .
- 4 نسخ من القائمة الاسمية لاعضاء المؤسسين تتضمن الاسم و اللقب - تاريخ و مكان الازدياد - حالاتهم المدنية .وظائفهم - عناوين مساكنهم و توقيعاتهم الاصلية
- نسخ من قائمة اعضاء الهيئات القيادية تتضمن نفس المعلومات المذكورة في قائمة المؤسسين مع ذكر مهامهم داخل الجمعية .
- 2 محضران للجمعية العامة التأسيسية تتضمن في جدول اعمالها -
  المصادقة على القانون الاساسي
  انتخاب المكتب التنفيذي ،
- 4 نسخ مطابقة لاصل من القانون الاساسي.

04 - القانون الاساسي.

- يجب ان يشمل القانون الاساسي للجمعية النقاط التالية :
- هدف الجمعية.
- التسمية .
- المقر .
- طريقة التنظيم .
- المجال الاختصاص الاقليمي
- حقوق الاعضاء و ذويهم ان اقتضى الامر
- واجبات الاعضاء.
- شروط الانتساب.
- شروط الانسحاب.

.../.../...

المكتب التنفيذي يتكون من : 7 أعضاء

- الرئيس
- نائب أول للرئيس
- نائب ثاني للرئيس
- الكاتب العام
- نائب الكاتب العام
- أمين المال
- نائب أمين المال

الجمعية العامة : تتكون من المنخرطين (أعضاء الجمعية) بما فيهم المكتب التنفيذي.

الملحق رقم ٨

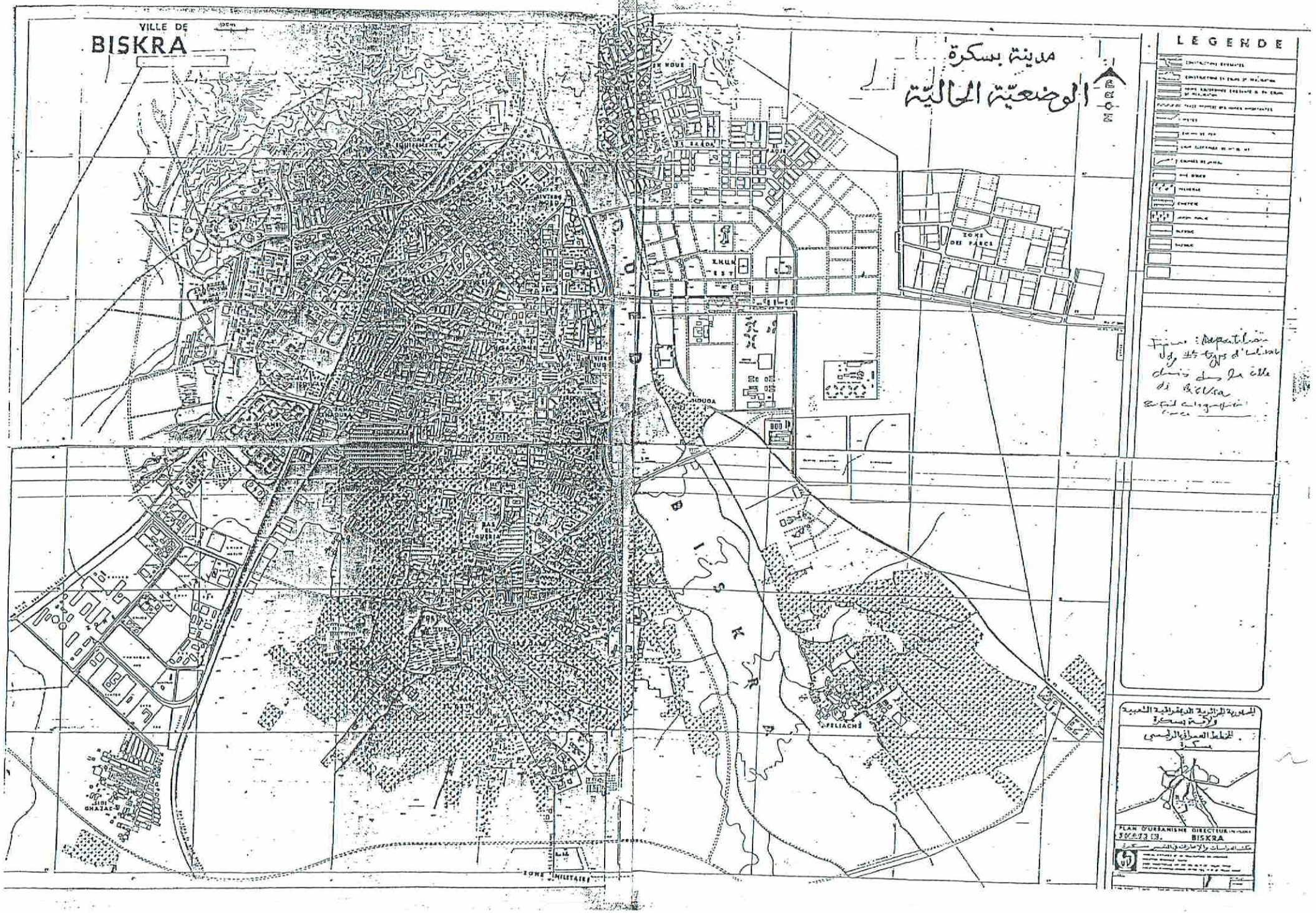

Figure : Répartition des différents types d'habitat dans la ville de Biskra
Extrait cartographique

Perspectives de l'A.B.L.V.

1- Jardin El Ferdousse (ex Landon).
   - Statut d'un jardin botanique.
   - Création d'un pole scientifique.
   - Création d'une banque de graines.
2- Jardin du 5 Juillet1962.
   - Aménagement et équipement pour l'amélioration du cadre de vie du citoyen.
   - Introduction de nouvelles espèces botaniques.
   - Formation d'observateurs en ornithologie.
3- A long terme
   - Création d'un jardin botanique de grande envergure, en collaboration avec d'autres associations.

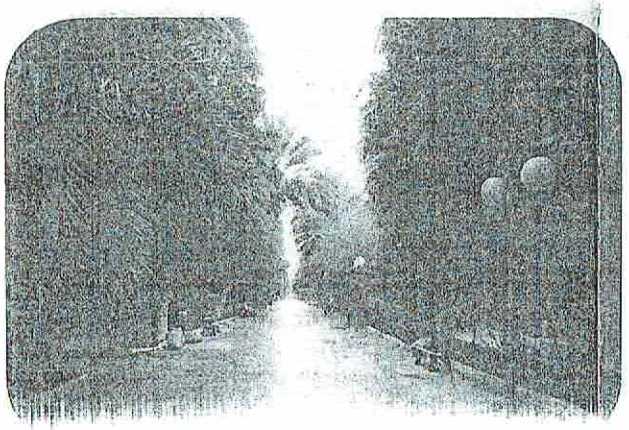

Jardin du 5juillet 1962.

Biskra : Le Jardin Public (5 juillet 1962) du Style Louis XIV, a été crée entre 1848 et 1898 sur les jardins qui entourent la casbah . **Les travaux durèrent plus de 40 ans. Il fait partie du Patrimoine National et International.**

Le jardin public possède une forme linaire qui s'allonge le long de la rue de la république. Il commence au centre-ville pour s'arrêter aux portes de la gare.

Les anciens jardins existants sur les lieux permirent aux colons de le créer, profitant de la présence, en abondance de l'eau du Oued Sidi Zarzour-, et ce, après la colonisation totale de l'oasis de Biskra.

Le tapis végétal du 05 juillet semble peu diversifié, pourtant l'étude sur la flore, menée par l'équipe du C.R.S.T.R.A a permis d'identifier la présence de 30 espèces végétales représentant la strate arborescente au niveau du jardin.(c.r.s.t.r.a.)

L'intérêt du choix : l'espace public représente l'ensemble des éléments du paysage oasien à l'échelle locale avec une prise en charge de l'ensemble des problèmes, notamment la proximité spatiale des différentes activités.

Un mur d'enceinte a été érigé en 1976 dans le cadre du programme de modernisation urbaine pour le préserver.

16 مدخت رقم

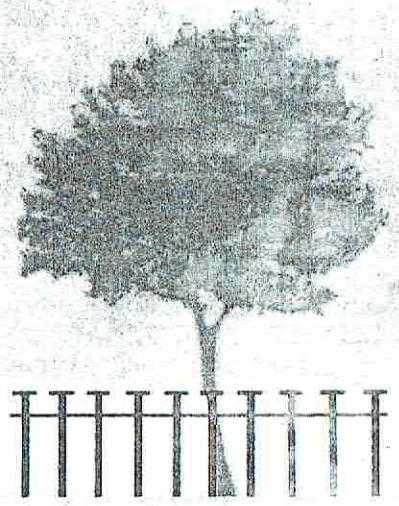

BISKRA LA VERTE.

جمعية بسكرة الخضراء

Adresse : N° 2 Rue de la République – Biskra.

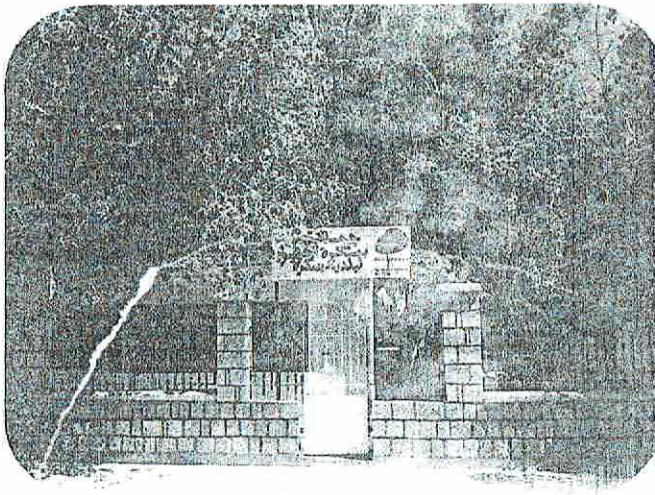

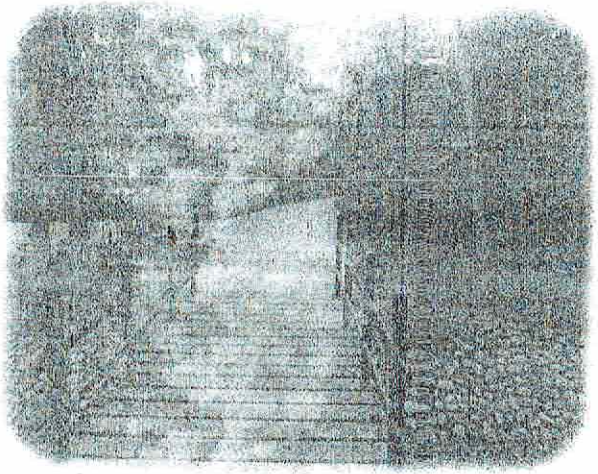

Membres fondateurs de l'association.

Mr **Hayouni** Mohamed (retraité Forets)	Président.
Mr **Tria Mabrouk** (Fonct. forets)	1er V/Président.
Mr **Farhi Yassine** (chercheur CSRTRA)	2ème V/Président.
Mr **Bambra Kamel** (fonct. forets)	Secrétaire général.
Mr **Mouadaa Nabil** (retraité Enicab)	V/Secrétaire général.
Mr **Baliouze A/Rahmane** (Impôts)	Trésorier.
Mr **Henine A.A/Nacer** (retraité Educatio n)	V/Trésorier.
Mr **Hadid Mostepha** (retraité-Agriculture)	Membre.
Mr **Hadid Hafnaoui** ingénieur paysagiste.	Membre.
Mme **Tounsi Halima** (Fonct. Forets)	Membre.

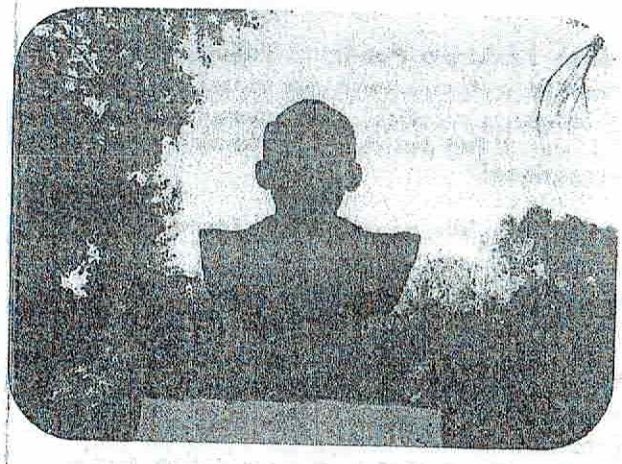

Objectifs de l'association Biskra la verte :

- Elaborer un plan de gestion pour chacun des jardins du 5 Juillet 1962 et d'El Ferdousse (Landon).
- Classer les jardins historiques de la ville de Biskra, en tant que patrimoine environnemental à sauvegarder.
- Créer d'une pépinière pour les besoins des espaces verts de la ville.
- Apporter une assistance technique et scientifique, pour une meilleure prise en charge des espaces verts.
- Perfectionner la formation des agents communaux d'entretien des espaces verts.
- Organiser des manifestations liées à l'environnement en général et à la nature en particulier, afin de sensibiliser le citoyen, et l'impliquer au respect de l'environnement.

Jardin El Ferdousse (ex-Landon)

Le jardin Landon, un des fleurons du pays en matière d'espaces verts, après le jardin d'essai d'El Hamma à Alger.

Il a été crée en 1872 par le Comte Landon de Longeville ,sur les propriétés des autochtones expropriés. Le jardin a été cédé gratuitement à la commune de Biskra en date du 30/04/1955. ». Il a été classé en 1959 « patrimoine de la ville de Biskra en sa qualité de Jardin botanique

Classé par décision (réf : 037/BOG/92) en date du 13/01/1992 par l'Agence Nationale pour la Conservation de la Nature, comme site protégé, désigné « jardin botanique ».

Le jardin a été de tous temps attiré les hommes de lettres et de culture .Une bâtisse a été érigée à l'intérieur pour devenir la maison des peintres. Parmi ces personnalités de renommée universelle : B. Bartók, O. Wilde, Scott et Zelda Fitzgerald, A. Gide, N. Dinet, E. Fromentin, L. Rousseau, A. France, , H. Matisse, Med Racim...